

مَجَلَّاتُ الْعَرَبِيَّةِ

٤

الإعراب والتكريب بين الشكل والنسبة
دراسة تفسيرية

تأليف

دكتور / محمد عبد السلام زكريا

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار مصر للطباعة

٢١ شارع قوسى المنفرع من شارع الحوارى بالقاهرة

تليفون: ٩٨٦٥٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ

وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ » •

صدق الله العظيم

إهداء

إلى الذى ألف « الكتاب » فى نحو العربية ، خدمة للغة القرآن
الكريم ، فسماه النحويون « قرآن النحو » •

إلى من برهن أن العربية ليس بـ « باب ولا بأم » ، وإنما هى لسان ،
من تكلم به فهو عربى •

إلى الذى غسر العربية بالعربية ، وفر منها إليها ، فوسعته ،
وأمدته بروح منها •

إلى الفارسى العاشق للعربية ، لغة القرآن ، والإسلام ، والمسلمين ،

إلى « سيبويه » ، وشيخه « الخليل بن أحمد » وتلاميذهما من
مبكرى النحاة الذين تعمقوا تراكيب العربية ، واستخلصوا أسرارها ،
فخلصت لهم •

إلى النحاة التعليميين والشرح الذين بسطوا قواعد نحو العربية ،
فتحولت الدراسة التركيبية على أيديهم إلى نشاط « شكلى » بحث •

إلى بعض لغويينا المعاصرين الذين يأخذون فكرنا النحوى العربى
بما انتهى إليه نحائنا الشكليون فقط •

إكبارا للأولين ، وإبرازا لجهد الآخرين ، وأملا فى تعديل موقف
بعض المعاصرين •

أهدى هذه الدراسة ••

محمود شرف الدين

كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٩-١٩٨	بدائل حروف الجر	هـ	إهداء
٢١٣-٢١٠	تعقيب	و - ز	صفحة المحتويات
٢٢٧-٢١٤	النصب على نزع الخافض	ح - ف	مقدمة
٢٣١-٢٢٧	في القرآن الكريم	١٦ - ٣	مداخل
٢٣٥-٢٣١	المفعول لأجله	١٠٢-١٧	الفصل الأول
٢٤٠-٢٣٦	المفعول معه		ملاحع منهج
٢٥٣-٢٤٠	المفعول فيه		البدائل والعلاقات
٢٥٦-٢٥٣	الحال	٢٢-١٨	المعنى والتحليل
٢٦١-٢٥٦	التمييز	٦٨-٢٢	المعنى الفعلى
٢٦٣-٢٦١	كفايات العدد	١٠٢-٦٨	الفصل الثانى
٢٦٨-٢٦٣	تمسام الاسم		الحالة والنسبة
	الفصل الخامس	١٣٠-١٠٣	الإعراب والمعانى
٣٤٨-٢٦٩	الفعلية فى الاسمية	١١٧-١٠٦	النسبة والتطريز
٢٨١-٢٧١	التقارب بين نمطى الإسناد	١٢٣-١١٧	النسبة والتفسير
٢٨٩-٢٨١	المعنى الفعلى فى الخبر	١٣٠-١٢٣	الفصل الثالث
٢٩٢-٢٨٩	المعنى الفعلى فى المبتدا	١٦٤-١٣١	المفعول المرفوع
٢٩٦-٢٩٢	المعنى الفعلى فى الجملة	١٣٧-١٣١	تسميات
	المعنى الفعلى فى العناصر	١٣٩-١٣٧	موازنات
٣٠٥-٢٩٦	الباقية	١٤٢-١٣٩	الإسناد إلى المفعول
	الحركة الإعرابية ونوع		الإسناد إلى الفاعل
٣٢٣-٣٠٥	الجملة	١٤٩-١٤٢	أو المفعول فى القرآن
٣٤٨-٣٢٤	الاشتغال	١٥٣-١٤٩	أولويات
	الفصل السادس :	١٥٩-١٥٣	التنازع
٤٥٨-٣٤٩	الاسمية فى الفعلية	١٦٤-١٥٩	« سيبويه » والتنازع
	النسخ		الفصل الرابع
٣٧٣-٣٥٤	الفعلية فى كان وأخوتها	٢٦٨-١٦٥	النصب والجر
٤٠٤-٣٧٣	خصائص تركيبية	١٦٩-١٦٥	بدائل
٤٠٨-٤٠٤	من التمام إلى النقصان	١٧٦-١٦٩	حالات ثلاثة
٤١٢-٤٠٨	كان وضمير الشأن	١٧٦-١٦٩	بين النصب والجر
٤٢٧-٤١٢	تفسير إعراب	١٨٤-١٨١	النصب مع لا النافية
	صورة رفع ونصب مع		للجنس
٤٢٨-٤٢٧	النفى	١٨٦-١٨٤	نصب وجر مقابل رفع
٤٣٠-٤٢٨	الاختصاص والمعنى	١٩٤-١٨٦	حذف العائد
٤٣٣-٤٣٠	تطريزات	١٩٨-١٩٤	المفعول حكما

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٨١-٤٧٥	متوازيات	٤٣٥-٤٣٣	زيادة الباء
٤٨٢-٤٨١	إن والطاقة الفعلية	٤٣٧-٤٣٥	شروط
٤٩٣-٤٨٢	المبتدأ المركب	٤٣٩-٤٣٧	أخوات أخريات
٤٩٩-٤٩٣	لا النافية للجنس	٤٤٤-٤٣٩	امتداد الجمله
٥٠٨-٤٩٩	النداء	٤٤٩-٤٤٥	الفعل المركب
٥١٢-٥٠٨	مشابهات	٤٥١-٤٤٩	خصائص تركيبية
	لا + اسم + خبر	٤٥٨-٤٥١	بين الاسمية والفعلية
٥١٣-٥١٢	= مبتدأ + خبر		
٥٢١-٥١٣	لوازم التركيب		الفصل السابع
٥٢٢-٥٢١	خاتمة	٥٢٢-٤٥٩	إن وأخوتها والمبتدأ المركب
٥٢٤-٥٢٣	ثبت المراجع	٤٦٥-٤٦١	مشابهات
٥٢٦-٥٢٥	تصويب	٤٧٠-٤٦٥	إن في كتاب سيبويه
		٤٧٥-٤٧١	الرفع والتخفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين • والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد خاتم النبيين ، أرض اللهم عن الصحابة والتابعين وتابعيهم
إلى يوم الدين • بارك اللهم لنا في ذريتنا وعلمنا ، وانفعنا وانفع
بنا يا إله العالمين •

وبعد ..

هذه هي الحلقة الرابعة في سلسلة « نحو العربية » كانت الأولى
عن « المركب الاسمي » ، والثانية عن « جملة الفاعل بين الكم
والكيف » ، والثالثة عن « الفعليات » أما هذه فعن « الإعراب والتركيب
بين الشكل والنسبة » دراسة تفسيرية « نسأله تعالى الهداية والمرشاد
والبركة •

لم يحصر الفكر العربي النحوي نفسه على دراسة ما أسميه
« التركيب الخارجى » للغة ، ذلك الذى تصوره مجموعة من الرسوم
الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية ، والترتيب الحر أو المقيد ،
والمطابقة المطلقة أو الجزئية ، والترابط بين عناصر التركيب عن طريق
الرصف ، أو بعض الأدوات ، بل اهتم مع ذلك بالكشف عما أسميه
« التركيب الداخلى » الذى قد يسمح أحيانا بالتداخل بين الرسوم
السابقة ، تلبية لما أسميه « روح التركيب » المستمد من المعنى ، ونسبة
ما بين العناصر •

وقد حاول هذا البحث أن يفسر الإعراب ، والعلاقة بين نمطى
التركيب الإسنادى (الفعلى والاسمى) على ضوء من هذا المنهج المزدوج

النظرة ، الثنائى الطابع ، فذهب إلى أن تراكيب العربية تحفل بشئ كثير من البسائط والتوازيات والتقابلات ، مما يسمح بوجود « الوسطيات » ؛ فهناك — مثلا — الاسم الخالص ، والفعل الخالص . وما هو بين بين ، والشكل التركيبى لبعض الجمل قد يلحقها بالنمط الفعلى ، لكن نسبة ما بين عناصرها المفردة تجعلها تولى وجهها نحو النمط الاسمى ، المفعول الأول فى مجموعة « أعطى » .

فبعض التراكيب تقدم لنا « الفعلية » فى إطار اسمى ، وأخرى تقدم « الاسمية » فى إطار فعلى .

وعلى المعنى تقع المسئولية الكبرى فى التقريب بين النصب والرفع ، أو بين النصب والجـر — مثلا — ، وفى عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية التى تتقاسمها — عادة — حالات إعرابية تبدو — شكلا — مختلفة ، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة فى الصيغة والمدلول . وهذا هو ما تعكسه عبارة ترددت كثيرا فى ثنايا هذا البحث ، ومفادها أن الشكل قد يتغير لكن النسبة تبقى وتثبت . وكلمة « الشكل » يراد بها كل ما يتعلق بالإطار الخارجى للتركيب من عناصر مفردة لها رصف ، وترتيب ، ومواقع ذات حالات إعرابية معينة ، أما كلمة « النسبة » فغيراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاكتماله معنى « المفعولية » ، أو معنى « الإضافة » ، كما يراد بها ما بين طرفى الجملة فى نمطى التركيب الإسنادى من علاقة ، أو قد يراد بها معنى داخلى غير ما يشير إليه الضبط الإعرابى لكلمة من الكلمات فى الجملة ؛ بحيث يمكن القول بأن « الشكل » قد يشير إلى موقع ووظيفة ، أما المعنى فيشير إلى نسبة وحقيقة ، كما فى تمييز « النسبة » — مثلا — ، أو المفعول الأول فى مجموعة « أعطى » .

وما سماه « سيبويه » بالمفعول المرفوع ، أو ما سماه المتأخرون بتائب الفاعل من خير أمثلة ثبات النسبة مع تغير الحالة ؛ فمعنى المفعولية موجود مع الرفع ، كما كان مع النصب ، وتسمية « سيبويه » تجمع بين

الشكل « الرفع » والنسبة « المفعولية » • ومن هذا أمثلة التنازع
فالأسمان المتنازع عليهما يصلح كلاهما للنصب على المفعولية ، والرفع
على الفاعلية ، فالمرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى أيضا ، والمنصوب
لفظا ومعنى مرفوع معنى كذلك •

وتبدى تراكيب العربية تشابها كبيرا ، وقرابة حميمة بين حالتى
النصب والجر ؛ إذ يجوز نصب كثير من الأسماء وجرها فى التركيب
الواحد • وقد رأى النحويون أن النصب — فى علاقته بالجر — كان هو
الأصل ؛ فالمرور مجرور لفظا ، منصوب محلا •

ويبدو أن العربية فى مراحلها النهائية التى وصلت إلينا ، كانت
قد أتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ؛ حتى إن النحويين ظنوا أن
حالة النصب كانت هى المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر ما كانت
إلا غطاء لها ، وتعبيرا مرحليا ارتبط بظاهرة الإضافة •

كما يبدو أن العربية — اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة،
منها حروف المعانى التى يرتبط قسط لا بأس به منها بالحالات الإعرابية
المعينة ، والمواقع النحوية المرتبطة أيضا بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة
مقالية وحالية — كانت تتجه إلى التخفيف من الإعراب • وهذا — فى
نظرى — سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين فقط لحالات الإعراب الثلاثة
لكثير من الأسماء ، علامة للرفع ، وأخرى للنصب والجر (المثنى ، جمع
المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الممنوع من الصرف) •

والتعدية بحرف الجر قسيم للتعدية بالهمزة ، والتضعيف ، وتلك
سمة أخرى من سمات القربى بين النصب والجر • ويبدو أن الأصل
فى التعدية كان عن طريق حرف الجر ؛ فكثير من المفاعيل ينصب على
معنى حروف جر (به ، له ، فيه ، معه ، منه) ، كما أن حرف الجر
لا يزال يستعمل مع معمول الفعل المتعدى المتقدم عليه ، ومعمول
المشتقات من الأفعال المتعدية •

وتتخفف العربية من حرف الجر على ثلاث طرق ، إما بذكر بديل له ، أو بعدم ذكر بديل ، وجر الاسم كما كان يجر مع وجوده ، أو عدم ذكر البديل ونصب الاسم ، فيبدو الاسم المنصوب عن طريق نزع الخافض شبيهاً بأخيه الذى ولد منصوباً ، لكن النحويين العرب حرصوا على تبين الفرق بينهما بطريقة تدفع شدة علم العربية إلى إكبارهم ؛ فالنصب على نزع الخافض كان عندهم فى محل وسط بين المفعول به الخالص ، والأسماء المجرورة الخالصة •

وثبات النسبة لا يلحظ فقط مع تغير الحالات الإعرابية داخل الجملة الفعلية فقط ، بل يلحظ كذلك فى التقارب بين نمطى تركيب الإسناد ، وهذا أمر أدركه النحويون العرب ، مما يؤذن بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرفى الإسناد فى النمطين منهم إلى رصف الملامح الشكلية فالخبر — مثلاً — فى الجملة الاسمية متأخر فى الوجود — شكلاً — ، لكنه متقدم فى القصد والنسبة ؛ لأنه محط الفائدة ، وهذان هما الاعتباران اللذان يتوزعان أفكار هذا البحث : اعتبار الشكل (مبتدأ + خبر) واعتبار النسبة (خبر + مبتدأ) • وعن طريق الاعتبار الأخير يتقارب نمط التركيب ، ويصبح لقول النحويين إن المبتدأ والفاعل مرفوعان على « الفاعلية » مدلوله ومعناه •

وفى ضوء من هذا التقارب كذلك ، يمكن الحديث عن المعنى الفعلى فى الجملة الاسمية ، وهو معنى يصل إليه المحلل بمجهود استنباطى غير معقد أو مشكل ؛ إذ هو يحصل عليه إما من المبتدأ فقط ، أو من الخبر فقط ، أو من الجملة كلها ؛ فالتركيب — إذن — ينتمى شكلاً إلى نمط معين وينتسب نسبة إلى نمط آخر ؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية لنمط جملة المبتدأ والخبر ؛ فالمبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر ، أو الذى لا يبحث عن خبر ، أو الذى لا يجد خبراً ، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتركيب الإسناد •

واستخلاص المعنى الفعلى من الجمل الاسمية ، لا يصحبه تغيير شكلى فى العناصر المفردة * وقد لجأ العرب إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ، وتحول الكلام كله من جملتين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، فبدت الجملة الاسمية وقد صارت عنصرا مفردا فى جملة فعلية *

وكثير من الجمل تكون اسمية إن رفع عنصر فيها ، وفعلية إن نصب ذلك العنصر ، والرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار ، والنصب يحمل معنى التغير والانقطاع * وغالبا ما يصحب هذا التخفف من الأفعال وهو أمر مبناه على التسهيل ؛ فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع تركيبى معين : جملة فعلية أو اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطق كلماتها ، فاعتبرت مرة من نمط ، وأخرى من نمط آخر ، تبعا للحركة الإعرابية ؛ لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى ، يكادان يحلان محلا واحدا متقارب المكانة إن لم يكن متساويها *

وباب الاشتغال فى النحو العربى يمثل عندى ظاهرة تركيبية ، اتخذ النصب فيها دليل « الفعلية » والرفع أمانة « الاسمية » * والفرق بين الاشتغال والأمثلة الأخرى ، أن مبرر النصب على « الفعلية » والرفع على « الاسمية » فيها هو التخفف من الفعل ، أما فى الاشتغال فإن الفعل يوجد ، لكن الازدواجية فى الإعراب ، والثنائية فى النمط التركيبى مردهما إلى تأخر الفعل عن الاسم واشتغاله بضميره أو بملاپسه *

ورفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحثة ؛ لأن المعنى يبقى على المفعولية تماما ، كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل والمعنى باق على المفعولية ، أو ينصب الخبر فى باب « كان » ، أو ينصب الاسم فى باب « إن » والمعنى باق على « العمدية » ؛ فالشكل قد يتغير ، لكن النسبة بين العناصر تبقى وثبتت *

ويلفت نظر شداة علم العربية أن النحويين الشراح خاصة من جاء منهم بعد « ابن مالك » بو بوا لنواسخ المبتدأ والخبر فى مكان وسط

بين جملة المبتدأ والخبر ، وجملة الفعل والفاعل ، وجاءت تقريراتهم
التفصيلية الشارحة تؤيد أو تبرر هذا التوزيع الثلاثي .

فالإطار التركيبى الشكلى لجملة المبتدأ والخبر مع النواسخ الفعلية
يلحقها بجملة الفعل والفاعل والمفعول مرة (كان - كاد) وجملة الفعل
والمفعول والفاعل أخرى (إن ، لا النافية للجنس) ، وجملة الفعل
والفاعل والمفعول والمفعول مرة ثالثة (ظن) ، لكن العلاقة الداخلية بين
عناصر الإسناد الرئيسى فى جمل النواسخ تختلف اختلافا جوهريا عن
العلاقة بين عناصر جملة الفاعل بأنماطها السابقة ، فهذه الجمل - إذن -
صورة تركيبية فعلية لتراكيب اسمية ؛ فنسيج التراكيب اسمى ، ملون مع
النواسخ بألوان فعلية شتى أظهر ما نكون عليه مع كاد ، وظن ، وكان
بالترتيب السابق لأسباب تكفل البحث بإبدائها .

جمل النواسخ - إذن - تنتمى شكلا إلى جملة الفعل والفاعل ،
اكتنا تنتسب عمقا وحقيقة إلى جملة المبتدأ والخبر ، وقد بدا هذا
الجمع بين اعتبارى الشكل والنسبة فى أن « سيبويه » ألحق مرفوع
« كان » مرة بالفاعل ، وأخرى بالمفعول الأول مع « ظن » ؛ وهذا هو
المنهج الذى أرتضيه فى الدراسة النحوية التركيبية ، المنهج المزدوج
المهمة الذى يصف التركيب من الخارج بغية تحديد إطاره ونمطه ، ثم
ينفذ بعد هذا إلى ما فى داخل الإطار بغية رسم العلاقات وتحديد النسب،
المهمة الأولى تركز اهتمامها على الشكل ، أما الثانية فتستضىء بما
عليه روح التركيب ونفسه ؛ فاسم « كان » كالفاعل شكلا ؛ لأنه مرفوع
مثله ، لكنه « روحا » ونسبة كالمفعول الأول مع « ظن » وإن كان
الأخبر منصوبا ؛ لأنهما ملحقان بالمبتدأ .

ومن حيث الأثر الدلالى أو المعنوى الذى تكتسبه الجملة بدخول
الناسخ لاحظت أن « كاد » - مثلا - تقدم ما يمكن تسميته « بالفعل
المركب » ؛ لأنها تتداخل مع خبرها الفعل المضارع فى وحدة دلالية
فعلية ، فجانب الحدث فى الجملة مزيج من كاد والخبر . وكان « الرضى »

(ن)

قد ذهب إلى أن « كان » مع خبرها يشكلان وحدة واحدة ، وبهذا تفترق
عن الفعل المتعدي نحو « ضرب » واللازم نحو « ذهب » ؛ إذ جانب
الحدث معهما بسيط لا مركب .

ومن حيث الأثر الإعرابي للنواسخ ، أثبتت مصادر النحو الأولى
أن جمل النواسخ صور بديلة عن :

ضمير الشأن + المبتدأ + الخبر

وأن النواسخ كانت تدخل على الصورة السابقة ، ثم تخفف من
الضمير فتولدت الصور التطريزية التالية :

١ - رفع + نصب مع كان

٢ - نصب + رفع مع إن

٣ - نصب + نصب مع ظن

وهي الاحتمالات التركيبية البديلة لصورة :

رفع + رفع مع جملة المبتدأ والخبر

وقد غسرت هذه الصور التطريزية على أن المنصوب مع « كان »
أشبه المفعول به مع نحو « ضرب » والحال مع نحو « ذهب » ؛ فبعضهم
أعربه حالا ؛ لتصبح الجملة عنده فعلية خالصة .

ولما نصب المبتدأ مع « ظن » نصب معه الخبر مطابقة له ؛ لأنه
هو هو - ذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع كما رفع المبتدأ ؛ لأنهما
سواء - .

لم يبق - إذن - من الصور البديلة المحتملة عقليا في مقابل
صورة الرفع مع الرفع إلا صورة النصب مع الرفع ، وهذا هو ما كان
مع « إن » .

كما يمكن أن يفسر نصب اسم « إن » على أنه نتيجة لتركيبها معه ، والتركيب يستدعى الفتح ؛ فإن وما بعدها شكلا معا ما يمكن أن يسمى « بالابتداء المركب » الذى أخبر عنه بمرفوع ، ولعل هذا ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن « إن » لم تعمل الرفع فى الخبر . ويقال هذا كذلك على « لا » النافية للجنس مع اسمها ، وهذا — فى نظرى — هو وجه التشبه الحقيقى بين الأدوات ؛ وإلا فالفروق بينهما كثيرة .

والحق أن فكرة التركيب المشار إليها هنا أمدنى بها « سيبويه » ؛ إذ تحدث عن « إن » فى سياق حديثه عن كم المركبة مع ما بعدها ، والعدد المركب مع ما بعده ، ولا النافية للجنس المركبة مع ما بعدها .

وعن طريق اعتبار « إن » واسمها ، وحدة مركبة يخبر عنها بمرفوع ، نتجنب ما انتهى إليه النحاة الشكليون من تشبيههم المنصوب بعد « إن » بالمفعول ، والمرفوع بالفاعل ؛ ففى هذا الإلحاق تعبد بالشكلية ، وجود لما بين عناصر التركيب من نسب وعلاقات ؛ إذ كيف يلحق المنصوب وهو المسند إليه بالمفعول ؟ ثم كيف يكون الخبر ، الذى يوازى « الفعل » مشبها بالفاعل ؟ .

وأثناء حديث « سيبويه » عن أمثلة الاسم المركب ، وفتح الأسماء إن ركبت ، تحدث عن « المنادى » ، وانتهى إلى أنه بنى على الضم تشبيها له بـ « قبل » و « بعد » المقطوعتين عن الإضافة ، فإذا ما أضيف أو أشبه المضاف نصب ، كما تفتح « قبل » و « بعد » إذا أضيفتا ؛ نظرا لطول الكلام بالإضافة . وأخيرا ألحق « سيبويه » المنادى المبني على الضم بالابتداء أو الفاعل المرفوعين ، فألحقت — تكميلا لدائرة التشبيه — الابتداء المنصوب ، أو المبني على الفتح بالمنادى المنصوب بجامع طول الكلام وامتداده فى كل .

ولقد نسجت من خطرات « سيبويه » ما يمكن أن يكون نظرية تفسيرية تفسر بها حالات الإعراب فى اللغة ؛ فالفاعل يرفع ، وكذا الابتداء ويوافق الخبر أو يطابقه ؛ إذ هما سواء ؛ لأن هذه الأشياء إنما تكون

قبل أن يطول الكلام ويمتد ؛ فالفعل والفاعل، كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل ، فإذا ما طال الكلام بذكر المفعول أو غيره ينصب ما طال به الكلام ، وإذا ما طال المبتدأ « بيان » أو بلا النافية للجنس ، نصب أو فتح ، تماما كما يضم المنادى المفرد العلم ، وينصب غيره ؛ لأن الأول غير طويل ، والثانى طويل ، أما جر الأسماء فيتم للفرقة بينها وبين منصوبة ، وكأن نظرية الطول أو الامتداد ، ينبغي تكملتها بمبدأ مراعاة القيم الخلافية ، على أن النحويين ذهبوا إلى أن المجرور منصوب محلا .

وفكرة تركيب « إن » مع اسمها ، وتشكيلهما معا وحدة واحدة ، جعلت النحويين يجمعون أن التركيب كله جملة اسمية خالصة ، ووجود الفعل والفاعل قبل الوصول إلى المفعولين « ظن » جعل النحويين يجمعون على أن التركيب كله جملة فعلية خالصة — تعالج « ظن ♦♦ » في آخر النواسخ ، وقبل باب الفاعل ، مما يشير إلى أنها تولى ظهرها لجملة المبتدأ والخبر ، وتتوجه نحو جملة الفعل والفاعل — ، أما جملة « كان ، وكاد » فقد سبب جانب الفعلية غيها كثيرا من الجدل حول انتمائهما التركيبى ، وقد أخذ هذا البحث على عاتقه تحرير هذا الجدل ، وتحديد وجهات نظر أصحابه ، مرتضيا أن مثل هذه التراكيب ينبغي أن ينظر إليها في ضوء من فكرة تغير الشكل مع ثبات النسبة .

وأخيرا :

أرجو أن تعاد قراءة الفكر النحوى العربى على أنه مجهود تفسيرى ، جمع بين الوصف الشامل المستوعب لكل دقائق ظواهر التراكيب ، والتعقد المتأنى المتأمل لما فى داخلها ؛ فإنه إن بدت التراكيب متباعدة سطحا ، لقد اقتربت عمقا ؛ لأن هناك روحا داخليا ، ونفسا تركيبيا يربط بينها حتى إنه يمكن الحديث عن نصب وجر لشيء واحد ، أو عن

(ف)

تركيب اسمى فعلى معا ؛ فالعبرة للمعنى ، والمرجع لنسبة ما بين الكلمات بعد التعرف على أشكالها ؛ فما الأخيرة إلا لخدمة الأولى ، والنحو فى الحقيقة — كما تقدمه كتب الأصول وأمّهات العلم — هو نحو النسبة لا الشكل ؛ فالأشكال تتغير لكن النسب تثبت ، وهذا هو سر التقارب الداخلى العميق ، رغم التباعد الخارجى السطحى .

« وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب » .

محمود شرف الدين
الدقى

١٠ شوال ١٣٠٤ هـ

٩ يوليو ١٩٨٤ م

مداخل

١- ما النحو ؟

عرف « ابن جنى » النحو بقوله : هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع ، والتحقيق ، والتكسبر والإضافة ، والنسب ، والتركيب وغير ذلك » (١) ♦

فابن جنى حين ذكر أنواعا كثيرة للتصرف فى كلام العرب ، جعل التصرف فى الاعراب قسيما لأنواع التصرفات الأخرى ، ومن بينها التركيب ♦

والحق أن الأخير ، أعنى « التركيب » أشد خطرا مما ذكر ابن جنى فبه يفترق علم النحو عن غيره من العلوم اللغوية ♦ واللغويون المحدثون يذهبون إلى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة ، بمعنى أن كلمات اللغة حين تتجاوز لتشكل تراكيب تظهر فى صورة أفقية ، على النحوى أن يكشف العلاقات النحوية المختلفة التى تربط بين كلماتها ♦

وهم حين يصورون النحو بهذه الطريقة يفرقون بينه وبين نوع آخر من العلوم اللغوية يهتم بدراسة اللغة دراسة رأسية ، تنتظر إلى كلمات اللغة من حيث هى قوائم مختلفة من الصيغ ، فهناك صيغ للتثنية وأخرى للجمع ، والنسب ، وهكذا ، والعلم الذى يدرس اللغة من الجانب الأخير هو علم « الصرف » ♦

فابن جنى — إذن — فى كلامه السابق يجمع بين علمين أساسيين من العلوم اللغوية ♦ ومن الممكن اعتبار العلمين شقى الدراسة التركيبية للغة ، على أن يكون المراد بهذه الدراسة تحليل صيغ المفردات من ناحية

والتعرف على الوسائل الصرفية المختلفة من سوابق ، ولواحق ، وحواشي التى تتخذها اللغة وهى تصوغ كلماتها ، كما يكون المراد بها التعرف على الوسائل التركيبية التى تتبناها اللغة أثناء رصفها لهذه الصيغ المفردة فى تراكيب أكبر ، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة وترتيب بينها ، واختيار لحالة إعرابية معينة ، وهكذا •

والتداخل بين شقى الدراسة التركيبية فى غنى عن أن ننبه إليه ؛ فبعض اللواحق علامة صرفية ونحوية معا ، ومن هذا لاحقة التثنية ، وجمع المذكر السالم ؛ فهى دالة على التغير فى العدد ، كما أنها علامة للجالة الإعرابية ، وتحويل الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول يكسبه تصرفا تركيبيا جديدا •

والتصرف التركيبى عامة ، والنحوى منه خاصة أشد أنواع التصرفات اللغوية خطورة ؛ فلا يتجسم الفرق بين اللغات إلا عن طريق تراكيبها النحوية •

٢ - الإعراب وتركيب الإسناد :

والتصرف الإعرابى فى اللغة العربية يذكر دائما والتصرف التركيبى فلهما وجهان لعملة واحدة ، أو هما معا كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها : « فالمقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب » (١) •

فالعلاقة بين الإعراب ، والتركيب هى علاقة المسبب بالسبب ، فالإعراب لا يتصور إلا فى تركيب ، أولا يحدث فى الكلام إلا بعد تركيبه وعقده •

ولم يفت النحويين تحديد القدر المقصود من الكلام ، والذي به

(١) شرح الكافية ج١ / ٧ ، ٨

يتم التركيب بالإعراب ؛ « فالكلام ما يتضمن كلمتين بالإسناد ، والمراد بالتضمن تركبه منهما وكونهما جزئيه » (١) •

فأقل ما يكون عليه الكلام التام المفيد المركب كلمتان بينهما علاقة الإسناد وهذا هو تركيب الإسناد الذى شرحه « ابن يعيش » بقوله : « أن تركيب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ... أو تعاقب إحداهما بالأخرى على السبيل الذى يحسن به موقع الخبر وتمام القائدة » (٢) •

والإسناد قد يكون أصليا كما فى نحو :

أفصح المؤمن أو المؤمن مفلح

وقد يكون غير أصلى ، كما فى إسناد المصدر ، واسمى الأفعال ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف ؛ فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام • وأما نحو :

أناجح المحمداً ؟

فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه ، كما فى أسماء الأفعال ، كما يكون مقصودا متركبا لذاته — كما سبق — وقد لا يكون كذلك ، كما فى :

- ١ — الإسناد فى خبر المبتدأ إذا كان جملة •
- ٢ — الإسناد فى جملة الصفة •
- ٣ — الإسناد فى جملة الحال •
- ٤ — الإسناد فى جملة الصلة •
- ٥ — الإسناد فى جملة المضاف إليه •
- ٦ — الإسناد فى الجملة القسمية ؛ لأنها لتوكيد القسم •
- ٧ — الإسناد فى الجملة الشرطية ؛ لأنها قيد فى الجزاء (٣) •

(١) شرح الكافية ج١/٧ ، شرح المفصل ج١/٢٠

(٣) شرح الكافية ج١/٨

(٢) شرح المفصل ج١/٢٠

٣ - بسط إيضاح :

والاقتباس السابق ثر ، يتحمل كثيرا من البسط ، والإيضاح :

(أ) خلقتا الجملتين الفعلية والاسمية ، تقدم مثلا لماسمى بالإسناد الأصلي وهذا يعضد ما سوف أثبته بعد من التقارب الوثيق انمطي تركيب الإسناد في اللغة العربية .

(ب) الإسناد فيما سميته في كتابي « الفعليات » : « الفعليات لفظ ومعنى » (١) أى المصدر والمشتقات التى تعمل عمل الفعل بالشروط التى ذكرها النحويون إسناد غير أصلى ، كما فى قوله تعالى :

« الله خالق كل شئ » (٢)

« هذا خلق الله » (٣)

فعلاقة الإسناد الأصلى فى الآيتين السابقتين ، هى ما بين « خالق » ولفظ الجلالة فى الآية الأولى ، وبين خلق » واسم الإشارة فى الثانية . أما العلاقة بين « خالق » والضمير المستتر بها ، وبين « خلق » ولفظ الجلالة بعده ، فعلاقة إسناد غير أصلية .

وقد سمى أحد أساتذتى — رحمه الله — هذا النوع من التراكيب « بشبه الجملة » (٤) ، وذهبت فى كتابي « الفعليات » إلى اعتبارها تركيبا « محايدا » لأن لاسم الفاعل والمصدر — مثلا — علاقة اسمية بما قبلهما ، لكن علاقتهما بما بعدهما هى علاقة الفعل بما بعده ؛ فهى لهذا تراكيب وسط (٥) .

(١) الفعليات ٧٧-٢٧٧

(٢) الزمر ٦٢

(٣) لقمان ١١

(٤) النحو الوافى ج١/ ٣٤٧ ، شرح الكافية ج١/ ٢١٣

(٥) الفعليات ١٣١ ، ١٤٨ ، ١٥٦

(ج) تعريـج « الرضى » على تركيب اسم الفاعل الذى أتى بعده فاعل سد مسد الخبر ، وذهابه إلى أنه بمنزلة الفعل ومعناه إشارة ذكية إلى ما يمكن أن أسميه « المنهج المعنوى » فى الدراسة النحوية ؛ فغوراء الملامح الشكلية يكمن دائما العمق التركيبى المردود إلى المعنى ، وهذه مسألة تحتاج إلى تتبع واستقصاء .

والحق أن روح هذا المنهج هى عصب هذا البحث ؛ فإن كثيرا من الآراء النحوية لا يغنى القارئ ولا يسمنه من جوع حين تحاول تبير الملامح الشكلية للتركيـب ، فإذا ما استدعى جانب المعنى ، حلت المشاكل من قريب ، وظهر بهذا غور اللغة ثر غنى .

ولم يفت النحويين العرب لجوء ملموس إلى هذا المنهج ؛ إذ قد تنبهوا إليه فى أماكن متفرقة ماثوثة ، والباب مفتوح للباحثين لتجميع شذرات هذا المنهج الذهبية ، وتقديمها لقراء نحو العربية ، حتى يدرك المهتمون بالنحو أنه لم يكن شكليا بحثا .

مثال :

ولعل مما يثبت أن اللجوء إلى غور التراكيب وعمقها أثناء تحليلها فيه منجى من كثير من المشاكل أن إعراب النحاة الشكليين لمثال :

أناجح أخواك ؟

من أن : ناجح مبتدأ ، وأخواك فاعل سد مسد الخبر ، على الرغم من أن فيه اعترافا بالبعد المعنوى لكلمة « ناجح » بدليل اعتبارهم « أخواك » فاعلا لها ، فيه إشكال كبير ؛ إذ فيه قول بجواز اجتماع :

مبتدأ + فاعل

فى الجملة العربية ، وهذا أمر إد فى اللغة التى ليس فيها :
إلا النمطان :

فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر

وكلام الرضى من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل، فيه منجى من الوقوع فى المفارقة السابقة *

ومحاولة التعرف على العلاقات النحوية بين عناصر التراكيب عن طريق الوقوف على الوشائج المؤسسة على مدلول هذه العناصر ومضمونها، تعطينا بعدا تركيبيا جديدا للغة ، من الممكن تسميته «بالتركيب الداخلى»؛ الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى كل تركيب نظرتين : أولاها : للتعرف على عناصره التى كونت إطاره الشكلى ، وثانيتهما : لقراءة حقيقة العلاقة التى تقدمها مضمونات هذه العناصر *

والنحوى فى النظرة الأولى يواجه تركيبات خارجية وأطرا شكلية لكنه فى النظرة الثانية يكتشف تركيبات داخلية *

وكلام « ابن يعيش » التالى يمثل النظرة الثانية ، قال : « اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظرا إلى المعنى ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى » (١) *

وإذا كان « ابن يعيش » أدخل المثال فى تراكيب الجملة الفعلية ، فإن « الرضى » أخرجه من الجملة الاسمية ؛ فقد ذهب إلى أن « النحاة تكلفوا إدخال هذا فى حد المبتدأ ، فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ، ويسد غيره مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يثأت ؛ إذ هو فى المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاما ، ولهذا أيضا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع » (٢) *

وإلى هذا يذهب « ابن السجري » أيضا ، يقول : « ارتفع أخوك فى قولك أذهب أخوك ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه فى قولك : أذهب

(١) شرح المنصل ج٢/٦٧ ، الفعليات ١٩ ، ٢٠ .

(٢) شرح الكافية ج١/٨٧

أخوك • ولما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل ، وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه ، أغنى ذلك عن تقدير الخبر ، ولم يصح الإخبار لا لفظاً ولا تقديراً ، كما لا يصح الإخبار عن الفعل » (١) •

فابن الشجري لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط اعتماداً على المعنى ، بل إنه قطع كل وشيجة تربط بينه وبين الجملة الاسمية ؛ فالإخبار لا يصح لا في اللفظ ولا في التقدير ، كما لا يصح الإخبار عن الفعل •

(د) أنواع التعلق :

حديث « الرضى » عن الإسناد غير المقصود لذاته ، محاولة طيبة لتقديم الكلام ذى الإسناد المتعدد ، وهو ما يسميه النحاة المعاصرون بالجملة المركبة ، تلك التى يكون فيها أكثر من إسناد ، أحدها : رئيسى ، وما سواه معتمد عليه وهذا حديث رائد مبتكر فى نحو العربية وللنحويين العرب بهذا الصدد تفرقة طريفة بين ما يسمى بالكلام ، وما يسمى بالجملة •

فالجملة : ما تضمن الإسناد الأصلى ، سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً ، كما هى :

٢ - محمد أخوه ناجح

١ - محمد ناجح

فالجملة الأولى فيها إسناد أصلى ، مقصود لذاته ، و « أخوه ناجح » فى الثانية إسناد أصلى غير مقصود لذاته ، بل هو مسند إلى « محمد » • أما الكلام فما تضمن الإسناد الأصلى ، وكان مقصوداً لذاته (٢) •

فالجملتان السابقتان كلام ، إلا أن الأولى كلام وجملة معاً ، وأخوه ناجح فى الثانية جملة وليس بكلام • فكل كلام جملة ولا ينعكس (٣) •

(١) الأمالى الشجرية ج١/ ٣٢١

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨ ، مع الهوامع ج١/ ١٢

(٣) السابق ، نفس الصفحة

وحسب التفرقة السابقة يوجد في العربية ما هو وسط بين الكلام والجملة وذلك إسناد المصدر لما بعده في نحو :

١ - أعجبني زيارة محمد أخاه ٢ - أعجبني زيارة محمد أخوه
من إضافة المصدر إلى غايله مرة ، وإلى مفعوله أخرى (١) •

وحديث النحويين عن أنواع الإسناد الأصلي وغير الأصلي ، والمقصود لذاته وغير المقصود ، ينبغي أن يوضع في إطار حديثهم عن أنواع التعلق النحوي الموجود بين كلمات اللغة • وبهذا الصدد فإنهم يقسمون أنواع التعلق إلى ثلاثة أنواع :

١ - الإسناد ٢ - الإضافة ٣ - التوابع

ولكل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة تفريعات وأقسام :

الإسناد :

١ - أصلي مقصود لذاته نحو :

محمد ناجح ، نجح محمد ، وهذا هو الجملة أو الكلام •

٢ - أصلي غير مقصود لذاته مثل :

خبر المبتدأ - الصفة - الحال - الصلة - المضاف إليه - انجدة
القسمية ، الجملة الشرطية ، وهذا هو الجملة فقط •

٣ - غير أصلي وذلك إسناد :

المصدر - اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة -
الظرف - وهذا وسط بين الجملة والكلام •

الإضافة :

١ - إضافة محضة تكسب المضاف تعريفا أو تخصيصا أو أنسيا
أخرى كالتأنيث في إضافة المذكر إلى المؤنث - مثلا - *

٢ - إضافة غير محضة لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا ، بل
تكسبه تخفيفا ، وذلك هي إضافة الوصف الصريح [اسم الفاعل - صيغ
المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول] إلى معموله *

التوابع :

وهذه هي النعت والعطف والتوكيد والبدل :

وأنبه هنا إلى أن هذا التقسيم هدفه رسم الحدود بين العلاقات
التركيبية المختلفة ، والوقوف على الفروق بين أنواع هذه العلاقات ؛
فمن حيث اللفظ - مثلا - علاقة اسم الفاعل بالمجرور بعده هي علاقة
المضاف بالمضاف إليه ، أما من حيث المعنى ، فهي علاقة إسنادية ؛ لأنه
يتعلق به تعلق الفعل بمعموله * ومن حيث اللفظ - أيضا - لا فرق بين
الإضافة المحضة وغير المحضة ؛ فالمضاف إليه مجرور معهما ، لكن معنى
الإضافة يختلف من واحدة لأخرى *

بل إن أمثلة الإضافة المحضة تختلف غيما بينها تبعا للمضمون الذي
تعبّر عنه الإضافة من كونه مرة بمعنى « اللام » وأخرى بمعنى « من »
وهكذا ؛ فهناك وراء الرسوم الشكلية مدلولات ضمنية قد تتفق أو لا تتفق
مع هذه الرسوم ومهمة النحوى التعرف على العلاقة بين عناصر التركيب
من جهة اللفظ مرة ، والعلاقة بين التركيب اللفظي أو الخارجى وبين
التركيب العميق أو الداخلى أخرى *

٤ - عناصر تركيب الإسناد :

كما بين النحويون القدر الذى يكون عليه الكلام فى اللغة ، بينوا

أنواع الكلمات التي يفسح منها الكلام ، فيتحقق بها الإسناد والإفادة ،
ولذلك نراهم يربطون بين أجزاء الكلم الثلاثة : الاسم ، الفعل ، الحرف ،
وبين جزء رابع فيقولون : « أحد أجزاء الكلام هو « الحكم » أى الإسناد
الذى هو رابطة ، ولا بد له من طرفين :

مسند + مسند إليه •

والاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعل يصلح لكونه
مسندا لا مسندا إليه ، والحرف لا يصلح وحده لأحدهما •

والتركيب العقلى الثنائى بين أجزاء الكلم الثلاثة لا يعدو
سنة أقسام :

١ - اسم + اسم ٢ - اسم + فعل ٣ - اسم + حرف

٤ - فعل + فعل ٥ - فعل + حرف ٦ - حرف + حرف

فبالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ،
وكذا الاسم مع الفعل ، بصرف النظر عن مركز الفعل ؛ لكون الفعل
مسندا والاسم مسندا إليه •

والاسم والحرف فقط لا يكونان كلاما ، إذ لو جعلت الاسم مسندا
لخلا الكلام من المسند إليه ، والعكس صادق • وما حكى عن العرب من
أنهم إذا قيل لهم : إن الناس ألب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : إن زيدا
وإن عمرا بذكر الحرف « إن » والاكتفاء بالاسم منصوبا بعده ، فعلى
تقدير : إن لنا زيدا ، وإن لنا عمرا •

والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة ، حملا على « لا »
التي لنفى الجنس كما فى : لا بأس ، لا شك ، أى عليك ، فكما أن « لا »
تختص هنا بالنكرات ، فكذلك انما تشبهها نقيضها « (١) » •

بل إن الحرف وحده قد يعبر عن معنى تام عن طريق التقدير ،
كالحرف « نعم » إجابة عن نحو :

أحمد نجح ؟ ، أنجح محمد ؟

إذ جزأ الكلام هنا مقداران (١) •

والفعل مع الفعل ، أو مع الحرف ، لا يكون كلاما لعدم وجود
المسند إليه وكذا الحرف مع الحرف لخلو الكلام من طرفيه : المسند إليه
والمسند • وهكذا لا يتأتى ولا يتييسر الإسناد إلا بين اسمين ، أو أسم
وفعل (٢) •

وسواء كان طرفا الإسناد اسمين ، أو فعلا واسما ، فمن الواضح
أن النحويين ساووا بينهما ؛ فما سمي بالجملة الاسمية يشابه ما سمي
بالجملة الفعلية • وسوف يكون لهذا الملحظ اعتباره الفائق من بعد •

٥ - ما وراء الشكل :

العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل في اللغة العربية تصورها
رسومات شكلية تعبر عن نفسها بأكثر من طريقة : فهناك الترتيب المعين
للكلمات واحتلالها مواقع معينة ، تتفاوت بين المرونة والتقييد • وهناك
المطابقة بين هذه الكلمات في صورة مطلقة أو جزئية ، وهناك مع هذين
الحالات الإعرابية التى تكتسبها الكلمات في مواقعها النحوية المختلفة •
ومن هذا أيضا الترابط بين هذه الكلمات الذى توفره مجموعة من العناصر
المفردة كاسم الإشارة والضمير واسم الموصول وأل العهدية ، وأدوات
الشرط ، إلى جوار التلاحم التركيبى الرسمى الذى تأتى عليه الكلمات ،
ثم هناك النمط التركيبى المعين الذى يكون إطارا للتركيب كله كأن تكون
الجملة اسمية مرة أو فعلية أخرى ، وهكذا •

(١) شرح الكافية ج١/٨

(٢) شرح المفصل ج١/٢٠ ، شرح الكافية ج١/٨

ومع هذه الرسومات الشكلية ، نجد في اللغة رخصاً تركيبية تخطت بها هذه التحديدات توظيفاً لمضمون التراكيب ، وخدمة للمعنى في أن واحد . فالفروق الحاسمة بين بعض الحالات الإعرابية قد تتضاءل بحيث قد تبدو إحداها عمقاً للأخرى وأساساً لها ، وتبدو الثانية كأنها غطاء للأولى أو سطح لها . ونمطاً التركيب الإسنادي قد يتقاربان بحيث لا يصبح الفرق بينهما إلا فرقاً في المركز الذي ترد فيه عناصر التركيب ، واعتبارات المطابقة في النوع أو العدد قد تتجاوز إلى حين خضوعاً لاعتبارات معنوية ، وهكذا .

وهذه الرخص التركيبية أمانة على أن اللغة العربية عرفت المرونة كما عهدت التحديدات ، ورسمت الحدود لكنها لم تقفل الباب دون التلون التركيبي والتنوع الأدائي . وهي في رسمها للحدود ، وفي قبولها التحرك المنظم من هذه الحدود وإليها ، كانت تضع نصب أعينها هدفاً واحداً لم تحد عنه ، ذلكم هو هدف « النسبة » بين العناصر المفردة . ولأن هذه النسبة من الأمور المستترة الكامنة داخل التركيب ، الثابتة مع تغير الأشكال ، كان من المقبول أن يلجأ النحويون في تحليلاتهم النحوية إلى استقراء مضمون التراكيب ومدلولاتها لتفسير اللجوء إلى رخصة تركيبية معينة .

وهاتان هما النظرتان اللتان أشرت إليهما آنفاً ، الأولى تتجه نحو الحدود والفواصل ، والأخرى نحو المضمون والمدلول لتقرأ بين السطور وتفسر لم كان سهلاً على العربي — مثلاً — ألا يرتب كلماته الترتيب المعهود ، وألا يطابق بينها ، وألا يرجع الضمير ويلجأ إلى الاسم الظاهر ، وهكذا .

فاللغة العربية عرفت ما أسميته التركيب الداخلي ، كما عرفت التركيب الخارجي ، وكلاهما عصب اللغة وعنوان على عبقريتها ؛ فهي كما عرفت القاعدة والقانون ألقت كذلك الرخص التركيبية وروح القانون .

والصفحات التالية بيان إلى أى مدى وجد فى اللغة العربية ما يمكن أن أسميه « روح التراكيب » ذلك الروح الذى كمن دوما وراء الشكّل ودار أبداً فى خدمة المعنى ، فأبقى على روح اللغة ، وكتب لها البقاء •

وألفت نظر قارئى العزيز إلى أن الروح المسيطر على أفكار هذه المحاولة المتواضعة أمد به « سيوييه » فى الكتاب ، و « المرضى » فى شرح الكافية و « ابن الشجرى » فى الأمالى ، وتخریجات « العكبرى » لتراكيب القرآن فى « إملاء ما من به الرحمن » • فجازاهم الله خير الجزاء •

كما أنى كنت قد بشرت بها فى مواضع متفرقة فى كتابى « جملة الفاعل بين الكم والكيف » و « الفعلیات » •

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » •

الفصل الأول

مسلّمات منهج

البدائل والعلاقات :

ما أسميه روح التركيب يكاد يكون أمرا متجسدا في كيان اللغة العربية التركيبية ، ولقد شد من عزم هذا الروح وجسده ما يحظى به التركيب العربى من غنى في البدائل والمقالات والتوازيات التركيبية ، فبين كل متوازيين أو بديلين أو متقابلين من القرابة الحميمة ، أو قل من الجسور الممدودة ما يسمح بوجود أمثلة تمتد ذراعا لبديل وأخرى لبديل آخر ، أو قل : هناك روح تركيبية تحوم حول المتقابلات ، فتكسب التركيب الصحة والسلامة ، وتبعد عنه شبهة الشذوذ والاستثناء .

وهذا التراوح والوقوف على الجسر الممدود بين الحدود ينبىء أن الكلام العربى ينبغى أن يتناول بقسط كبير من التعمق والتأمل ، فكثير من التراكيب ذو طبيعة مزدوجة مظهرها شئ ومخبرها شئ آخر ، مما يستلزم الحذر في التناول والدقة في التحليل .

ففي العربية أسماء ، وفيها أفعال ، ولأولى مواقع ، وللثانية وظائف ، لكننا كثيرا ما نجد تركيبات تعمل فيها الأسماء عمل الأفعال ، وأخرى تقع فيها الأفعال موقع الأسماء ، فيصبح الاسمى فعليا ، والفعلى اسميا .

وفي العربية جمل اسمية وأخرى فعلية يشتركان في عملية الإسناد ، وبين النوعين جمل ظاهرها الاسمية وباطنها الفعلية ، وأخرى ظاهرها الفعلية وباطنها الاسمية ، وجملة الوصف المبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر من النوع الأول وجملة كان وكاد من النوع الثانى ، وتتراوح جملة الظرف والجار والمجرور بين الاسمية والفعلية .

وهناك المصدر الصريح والآخر المؤول ، والنوع الأخير هو فى الحقيقة مثال لتحويل الفعليات إلى اسميات بتوظيف خمسة حروف مصدرية معروفة ، وقد يستنبط المعنى الاسمى من الفعل باللجوء إلى المعنى .

وفي العربية من حيث حجم الكلام ما يسمى بالفرد ، وما يسمى

بالجملة ، وبعض الجمل يقع موقع المفرد ويأخذ محله الإعرابى ، وأحيانا يكتفى عن الجملة بذكر مضمونها ، وهو المصدر المضاف إلى فاعله فنحو :

علمت أخاك نجح فى الامتحان

فى قوة :

علمت نجاح أخيك فى الامتحان

وكان أفعال القلوب لا تتعدى فى الحقيقة إلا إلى مفعول واحد •

ومن هذه الناحية — حجم الكلام — يقع المضاف والتشبيه بالمضاف وسطا بين المفرد والجملة ، فهو يقع موقع المفرد ويعرب بإعرابه لكن له تعلق بما بعده فيشبه بهذا الجملة ، وإن كان التعلق بين أفراد التركيب الإضافى هو « الإضافة » ، وبين عناصر التركيب الإسنادى أو الجملة هو « الإسناد » ، وإذا كانت الإضافة غير حقيقية، يكون التعلق الظاهرى هو « الإضافة » والحقيقى هو « الإسناد » •

وفى العربية لفظ ، وفيها معنى ، والسلوك التركيبى اكثر من الكلمات يفسر بما يسمى « التضمين » وهو تشابه سلوك كلمة مع سلوك كلمة أخرى لحملها عليها فى المعنى • ويقابلنا بهذا الصدد ما هو مفعول لفظا فاعل معنى كمفعول مجموعة « أعطى » الأول ، ومفعول « أعلم » الأول كذلك (١) •

والأصل فى باب الأفعال على وزن « فاعل » أن تكون من اثنين فصاعدا ، وفاعلها مفعول فى المعنى ، ومفعولها فاعل كذلك نحو :

خاصته — سابقته — شاركته — شاربته — ناقشته

ولم يأت هذا الوزن من واحد إلا فى أفعال وأحرف نواذر كقولهم :

طارقت النعل ، عاقبت اللص ، عافاك الله ، قاتلهم الله (٢) •

وهناك الجر بالإضافة ، والجر بحروف الجر، وفى الإضافة الحقيقية

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٧ ، ٢٨

(٢) الأملى الشجرية ج١/ ٢١٨

يكون المعنى على تقدير « اللام » أو « من » أو « فى » أما الإضافة غير الحقيقية فليست على تقدير حرف جر ؛ لأن علاقة المضاف فيها بما بعده هى علاقة « الإسناد » فى الحقيقة — كما سبق — •

ثم هناك التبادل فى الحالات الإعرابية فالرفع فى خبر المبتدأ يقابله نصب فى خبر « كان » و « كاد » وأخواتهما ، والمفعول الثانى لأفعال القلوب ، ورفخ المبتدأ يقابله نصب فى اسم « إن » وأخواتها ، و « لا » النافية للجنس ، والمفعول الأول لأفعال القلوب • والخبر المنصوب مع « ليس » و « كان » المنفية و « ما » يقابله خبر مجرور معها • ونائب الفاعل المرفوع هو فى الحقيقة « مفعول مرفوع » يقابل المفعول المنصوب • والمجرور بحروف الجر الزائدة يقابل أسماء مرفوعة أحيانا ومنصوبة أحيانا أخرى •

والمواقع النحوية قد تتقابل كذلك ؛ فموقع الحال شبيهه بموقع الظرف ؛ إذ كلاهما قيد للفعل ، وموقع الحال شبيهه بموقع الخبر ؛ بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر ، وكلاهما يكون مفردا وجملة وشبه جملة ، وشروط مجئ صاحب الحال نكرة هى تقريبا شروط جواز الابتداء بالنكرة • ومواقع التوابع والتمييز • والمضاف إليه والمنصوب على الاختصاص متقابلة كذلك ؛ إذ تأتى جميعا لبيان ما قبلها وتوضيحه أو تخصيصه أو تمييزه •

وقد تشدد الصلة بين عنصرى تركيب الموصوف والصفة ، والمضاف والمضاف إليه فيستعمل أحدهما بدل الآخر •

وهناك الاسم الظاهر فى مقابل الاسم المبهم كالضمير ، واسم الإشارة ، واسم الموصول • ولا يحتاج الاسم الظاهر إلى مرجع، ويحتاج الضمير إلى مرجع قبله ، واسم الإشارة إلى مشار إليه بعده ، واسم الموصول إلى جملة أو شبه جملة بعده كذلك ، وقد يستعمل الاسم الظاهر ، واسم الإشارة بدل الضمير •

وهناك أيضا الاسم النكرة والآخر المعرفة ، ولكل مواقعه النحوية .
وبينهما النكرة المخصصة ، والاسم المعروف بآل الجنسية •

وهناك الاسم الجامد والآخر المشتق ، وبينهما الجاسم المؤول
بالمشتق • والأخيران يحملان خصائص فعلية متفاوتة تؤثر على سلوكهما
التركيبى •

ثم هناك الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية ، ولهذه مواقع ، ولتلك
أخرى ، وقد يتبادلان الورد فى المواقع •

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن الشخصية التركيبية للغة العربية ،
والعلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط أضفيا على
تراكيب اللغة جركة ومرونة ، سهلتا للنحويين العرب مهمة التحليل النحوى ؛
إذ كانت هذه المقابلات نبراسا لهم وضيساء أثناء تأويلهم للتراكيب ،
وتقديرهم للمحذوفات ، أى إنهم كانوا يفسرون اللغة باللغة ، ولا يفرون
منها — إن صادفتهم مشكلة — إلا إليها •

ولقد كانت العربية دائما كريمة بنحوييها فوسعتهم ، وأعظتهم من
بدائلها التركيبية ما سهل الصعب ، ويسر العسير •

يقول « ابن السجري » : « حذف المضاف فى كلام العرب أكثر من
أن يحصى ، وأجسنه ما دل عليه معنى ، أو قرينة ، أو نظير ، أو قياس •
فذلالة المعنى قوله تعالى : « وأشربوا فى قلوبهم العجل » (١) أى حب
العجل • « وأسأل القرية » (٢) أى أهل القرية « غاثاهم الله من حيث لم
يحتسبوا » (٣) أى أمر الله ، « الحج أشهر معلومات » (٤) « أى حج أشهر
معلومات • والقرينة مع المعنى كقول النابغة :

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتى على وعلى ذى الكاره عاقل
أى على مخافة وعلى ، وهو تيس الجبل ، ودل على ذلك تقدم ذكر

(١) البقرة ٩٣ (٢) يوسف ٨٢ (٣) الحشر ٢ (٤) البقرة ١٩٧

المخافة ، وأنه قصد إلى تشبيه حدث بحدث • ودلالة القياس كقولهم :

الليلة الهلال ، أى طلوع الهلال، والمجلباب شهرين، أى لبس الجلباب شهرين • لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأعيان • ودلالة النظر مع القياس قوله تعالى : « هل يسمعونكم إذ تدعون »^(١) أراد هل يسمعون دعاءكم ، كما قال فى الأخرى : « إن تدعوهم لا يسمعون دعاءكم »^(٢) •

فنحن فى هذه المسألة أمام بديلين أحدهما ذكر المضاف ، والآخر حذفه ولا تتخفف منه العربية إلا لتيقنها أن أبنائها يمكنهم فهم المراد بدونها ؛ فإن الله لا يأتى العباد بل أمره ، والمخافة تشبه بمخافة أخرى . ونحن لا نسمع المتحدث بل نسمع كلامه •

وكان حذف المضاف هنا هو نوع من مجاز الحذف ؛ لأنه هناك من القرائن ما يعين المحذوف • وهذا ما قصدته بروح التركيب ، وهو أمر يكمن داخل التركيب الظاهر فالمضاف فى الحقيقة هنا لا هو مذكور ، ولا هو غير مذكور ، بل حامت روحه وحومت ؛ لأنه « منوى » •

وبهذا المثال اتضح أن هذه الرخصة التركيبية أعنى حذف المضاف ساعد على شرعيتها وضوح المعنى ، وتوفر القرائن ، ووجود النظر • بعد هذه التوطئة الطويلة لمنهج تناول ما لجأت إليه العربية من رخص تركيبية اعتمادا على المعنى وروح التراكيب ، أعرض لبعض أمثلة هذه الرخص التى تدلها على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا بأس به من الحرية المنظمة •

المعنى والتحليل النحوى :

أحل « ابن الشجرى » فى المثال السابق « المعنى » محلا حسنا مذكروا فى قائمة الوسائل التى يسلكها النحوى لتخريج تركيب من التراكيب ، وحقا يتبوأ المعنى مكانة عالية فى التحليل النحوى ، فهو الوجه الآخر

للأحداث اللغوية ، وما تقدم الألفاظ إلا تعبيراً عنه ، فالمعنى - إذن -
مستول عن كثير من أوجه السلوك التركيبى ، وفيما يلي بعض أمثلة
للعلاقة بين المعنى والسلوك التركيبى :

المعنى والصيغ :

تحل صيغ الأفعال بعضها محل بعض ، اعتماداً على المعنى ؛ فمضى
قوله تعالى : « إذ قال الله يا عيسى .. » (١) معناه : إذ يقول الله ،
وإنما حسن إيقاع الماضى فى موضع الآتى ؛ لأن أمر القيامة لظهور
براهينه وصدق الخبر به بمنزلة ما قد وقع وشوهد .. ومثله : « ونادى
أصحاب الجنة أصحاب النار » (٢) ، فهذا من إيقاع الماضى موقع المضارع .

والعرب تتجاوز بالماضى عن المستقبل لأن الفعل الماضى إذا أخبر به
عن المضارع الذى لم يوجد بعد كان أبلغ وأكد وأعظم موقعاً وأختم بياناً
لأن الفعل الماضى يعطى من المعنى أنه قد كان ووجد وصار من الأمور
المقطوعة بكونها وحدوثها .

ويمكن استناداً إلى المعنى السابق أن تفسر استعمال الفعل الماضى
فى سياق أفعال مضارعة كما فى قوله تعالى :

« ويوم ينفخ فى الصور فنفزع من فى السموات ومن فى الأرض
إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين » (٣) .

فجاء « نفزع » بلفظ الماضى بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبل ؛
لإشعار بتحقيق الفزع وثبوته ، وأنه كائن لا محالة واقع على أهل السموات
والأرض ؛ لأن الفعل الماضى يدل على وجود الفعل بكونه مقطوعاً به .

وكذلك قوله تعالى :

(١) المائدة ١١٠

(٢) الأعراف ٤٤

(٣) النمل ٨٧

« ويوم نسير الجبال ، وترى الأرض بارزة وحشرناهم ، فلم نغادر منهم أحدا » (١) فقال : « حشرناهم » ماضيا بعد « نسير » و « ترى » وهما مستقبلان ، للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليعاينوا تلك الأحوال ، كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك •

والتجوز بالماضى عن المستقبل فى القرآن العظيم كثير ، وهو أكثر ما يكون فى الشروط وأجوبتها — كما قال الشيخ الإمام عز الدين ابن عبد السلام (٢) •

وقد جاء فى القرآن عكس هذا ، من ذلك قوله تعالى : « فلم تقتلون أنبياء الله من قبل » (٣) • وقوله : « ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل » (٤) وضع « يعبد » موضع « عبد » ، و « تقتلون » فى موضع « قتلتم » •

وإنما قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضى بالمستقبل ؛ لأن الإخبار بالفعل المضارع إذا أتى به فى حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضى ، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التى يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضى •

والفرق بينه وبين القسم الذى قبله هو أن الفعل الماضى يخبر به عن المضارع. إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التى لم توجد ، والأمور المتعاضمة التى لم تحدث ، فتجعل عند ذلك غيما قد كان ووجد ، ووقع الفراغ من كونه وحدوثه ، وأما الفعل المضارع إذا أخبر به عن الماضى ، فإن الغرض بذلك تبين هيئة الفعل واستحضار صورته ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها (٥) •

(١) الكهف ٤٧

(٢) الفوائد المشوق ٣٢-٣٣

(٣) البقره ٦١

(٤) هود ١٠٩

(٥) الفوائد المشوق ٣٣

و « ابن القيم » فى هذا التفسير يقدم نظرة جمالية تقرأ ما بين السطور فاستعمال صيغ الأفعال بعضها فى موقع الآخر لغرض بلاغى . أما « ابن الشجرى » فإنه يفسر هذه المسألة اعتمادا على مبدأ أمن اللبس الذى تراعيه العربية ، يقول :

« ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال ، أن الأفعال جنس واحد ، وإنما خولف بين صيغها لتدل كل صيغة على زمان غير الذى تبدل عليه الأخرى . وإذا تضمن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها فى موضع بعض توسعا » (١) .

فمبرر استخدام صيغة بدل صيغة أخرى وجود الجامع المشترك بينهما وهو كون الصيغتين من جنس واحد ، وهذا ما قلته من قبل من وجود الجسر الممدود بين المتقابلات ؛ فهناك صلة ما بين صيغتي الماضى والمضارع سوغت لكليتهما تبادل المواقع فيما بينهما ، كما أن هناك معنى يزيل الغموض واللبس بين الصيغ ؛ فمبنى اللغة على الإفهام والفهم .

والمصادر كذلك تتبادل الورد فى المواقع ؛ فقد يقال :

للهدى تذكير

وقياسه :

للهدى تذكر وثفكر

لأن مصدر « تفعّل » : « التفعّل » ، فأما « التفعيل » فمصدر « فعل » كقوله :

كلمته تكليما ، سلمت عليه تسليما

ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع كل

واحد منهما موضع صاحبه كقوله تعالى : « وتبتل إليه تبتيلا » (٢١) •

المعنى والوظيفة :

يتحكم المعنى فى نوع الوظيفة التى تقوم بها الكلمات فى التراكيب ؛
فإن الكلمات قد لا يتغير لفظها ، وتتغير وظيفتها من جملة إلى أخرى
تبعاً لتغير معناها •

فكان التامة تختلف عن كان الفاقصة ، وأفعال « ظن وأخواتها »
تتراوح بين طلبها مفعولاً واحداً ، وطلبها مفعولين ، تبعاً لاختلاف معناها
من حالة إلى أخرى • ومن ذلك الفعل « هب » فقد عدوه إلى مفعولين
الثانى منهما هو الأول ، وأخرجوه من معنى « الهبة » ، وأدخلوه فى
معنى « الحساب » وهو إذا كان بمعنى الهبة يتعدى إلى مفعولين ،
إما بنفسه ، أو إلى أولهما بحرف الجر ، وإلى الثانى بنفسه ، فيتساوى
المفعول المنصوب مع المجرور ، يقال :

وهبتك الدراهم ، وهبت لك الدراهم

والمفعول الأول غير الثانى فى المعنى ، لكنه إذا كان بمعنى « ظن »
و « افترض » و « احسب » نصب المفعولين بنفسه ، والثانى من المفعولين
هو الأول فى المعنى فتقول :

هب الأمير سوقة

أى : ظنه ، وعده ، أى أنزله فى ظنك هذه المنزلة • قال « قيس بن الملوح » :
هبونى أمراً منكم أضل بعيره له ذمة إن الذمام كبير (٣) •

والفرق الشكلى بين جملة « هب » إذا تعدت إلى مفعولين بنفسها ،
وبينها إذا تعدت إلى الأول بحرف جر ، واضح : لأن الجر يستعمل فى

(١) المزمّل ٨

(٢) الأمالى ج١/ ١٠١

(٣) الأمالى ج١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ : الكتاب ج١/ ٤٦

مكان النصب لكن هذا الفرق الشكلى يتضاءل إن تعدت إلى المفعولين بنفسها ، فانظر — مثلا — إلى :

١ — هب به كتابا ٢ — هب له كتابا ٣ — هب أخاك

ومن الناحية الشكلية ، تبدو الجملتان الأولى والثانية مختلفتين ؛ لأن الفعل تعدى إلى المفعول الأول بنفسه فى (١) وتعدى إليه باللام فى (٢) • كما تبدو الجملتان الأولى والثالثة متشابهتين ؛ لأن الفعل تعدى إلى المفعولين فيهما بنفسه •

أما من الناحية المعنوية ، فالجملتان الأولى والثانية بمعنى واحد رغم الفرق الشكلى السابق ، وهذا هو معنى تساوى الجر مع النصب • أما الجملة الثالثة فلها وحدها معنى خاص بها ، كما سبق •

ومن هذه الموازنة ندرك أن « المعنى » هو العامل الحاسم فى التفرقة بين التراكيب ؛ فقد رأينا أنه يقرب بين التراكيب وإن كان بينها اختلاف شكلى ، ويباعد بينها وإن كان بينها تشابه شكلى •

وأخيرا ، ليس الفرق بين الجملة الأولى ، والجملة الثالثة فرقا شكليا ، بل هو فرق فى نوع العلاقة الداخلية بين المفعولين فيهما ، فهما مختلفان فى الجملة الأولى ، لكنهما واحد فى الثانية ؛ فالمفعول الثانى هو الأول فى المعنى •

أى أن الفرق بين الجملتين ليس فرقا راجعا الى « كم » التركيب بل هو فرق مرده إلى « كيف » التركيب ، أى نوعية العلاقة الداخلية بين عناصره المفردة •

وللمعنى أثر فى « كم » التركيب ، أى عدد العناصر التى تكون التركيب ؛ فالفعل « علم » يتعدى إلى مفعولين كما فى :

علمت الله أكبر كل شيء

لكنها تنصب مفعولا واحدا ، اذا كانت بمعنى « عرف » كما فى

قوله تعالى « وآخريين من دونهم لا تعلمونهم ، الله يعلمهم » (١) ، (٢) •

و « نظر » بمعنى انتظر تتعدى بنفسها ، كما في قوله تعالى : « هل ينظرون إلا الساعة » ؛ لأن النظر بمعنى الإبصار لا يقع إلا على الأغنياء ، ويتعدى بالجار كقوله تعالى : « انظروا إلى ثمره » (٣) ، (٤) •

ومن هذا الفعل « كفى » • والكفاية بلوغ الغاية في الشيء ، فقولهم :

كفاك به رجلا ، وهو كافيك من رجل

• معناه قد بلغ الغاية في خصال المدح • ويكفى ويجزى ويعنى بمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك :

يكفينى درهم ، كفانى قرض •

أى أجزأنى وأغنأنى عن كل قرض آخر ، وعن بعض قرض آخر •

فأما « كفى » المتعدى إلى مفعولين في نحو :

كفيت فلانا شر فلان

فمعناه : منعته منه ، وحلت بينه وبينه ، ومنه في التنزيل :

« فسيكفيكم الله » (٥) فهما مختلفان معنى وعملا (٦) •

ومن الضرب الأول أيضا قوله تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا

عليك الكتاب » (٧) •

ومن الضرب الثانى : « إنا كفيناك المستهزين » (٨) •

(١) الأنفال ٦٠

(٢) الكتاب ج ١ / ٤٠

(٣) الزخرف ٦٦

(٤) الأمل ج ١ / ١٩١

(٥) البقرة ١٣٧

(٦) الأمل ج ١ / ٢٠٢

(٧) العنكبوت ٥١ ، آل عمران ١٢٤

(٨) الحجر ٩٥

التضمين :

وحمل كلمة معنى أخرى هو ما عرف بالتضمين ، وهو قريب من الفكرة السابقة أعنى تغير وغليفة الكلمة لتغير معناها * وقد ذكر « ابن الشجري » في « أماليه » قدرا طيبا من شواهد التضمين ، أذكر بعضها فيما يلي :

قال تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم » (١) الصبر في قولك :

صبرت على كذا ، صبرت عن كذا

معناه : حبست نفسي عليه ، وحبستها عنه ؛ فلذلك تعدى « اصبر » في الآية الكريمة بتغير واسطة ؛ لأن المعنى : احبس نفسك (٢) *

وهذه الآية هي الموضع الوحيد الذى تعدى فيه الفعل بنفسه وهو فى بقية المواضع التى استعمل فيها القرآن الكريم إما مذكور بدون متعلق ، أو تعدى بعلی *

وحروف الجر قد ينوب بعضها مناب بعض لهذا السبب أى تضمن الفعل معنى فعل آخر ؛ فقد تعدى « الرفت » بإلى فى قوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفت إلى نسائكم » (٣) وأنت لا تقول :

رفتت إلى النساء

ولكنه جىء به محمولا على « الإفضاء » الذى يراد به الملامسة فى مثل قوله تعالى : « وقد أفضى بعضكم إلى بعض » (٤) *

وقد تعدى « يخالف » بعن فى قوله تعالى : « فليخذر الذين يخالفون

(١) الكهف ٢٨

(٢) الأمالي ج١/ ١٤٥

(٣) البقرة ١٨٧

(٤) النساء ٢١ ولم يأت « أفضى » فى القرآن الكريم إلا فى هذا الموضع .

عن أمره « (١) لأنه محمول على ينصرفون عن أمره ، أو يروغون عز أمره * وهو عادة لا يحتاج إلى حرف جر ، تقول :

خالفت زيدا

وقد تعدى « رحيم » بالباء في نحو « وكان بالمؤمنين رحيمًا » (٢) حملا على « رءوف » في نحو « بالمؤمنين رءوف رحيم » (٣) ، يقال :

رأفت به

ولا يقال :

رحمت به ، بل رحمته

ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلته في التعدية *

وشبيه بهذا قوله تعالى : « من بعد أن أظفركم عليهم » (٤) فالجاري على السنتهم :

ظفرت به ، أظفرننى الله به

ولكن جاء « أظفركم عليهم » محمولا على أظهركم عليهم *

ومن هذا قوله تعالى : « ولا تعد عينك عنهم » (٥) أى لا تتجاوزهم عينك ، من قوله : لا تعد هذا الأمر ، ولا تتعده أى لا تتجاوزته ، ولكنه أوصل إلى المفعول بعن حملا على المعنى ؛ لأنك إذا جاوزت الشيء وتعديته ، فقد انصرف عنه ، فحمل « لا تعد عينك عنهم » على لا تنصرف عينك عنهم *

ومعنى الرفع في « ولا تعد عينك عنهم » يؤول إلى معنى النصب ، فمعنى لا تنصرف عينك : لا تصرف عينك ؛ فالفعل مسند إلى العينين ، وهو في الحقيقة موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، كما قال : « فلا

(١) النور ٦٣

(٢) الأحزاب ٤٣

(٣) يونس ١٢٨

(٤) الفتح ٢٤

(٥) الكهف ٢٨

تعجبك أموالهم» (١) فأسند الإعجاب إلى الأموال ، والمعنى : لا تعجب
يا محمد بأموالهم (٢) •

وقريب مما سبق دلالة بعض الأفعال على النفي ؛ فإلا تدخل
موجبة للنفي الذي يتضمنه الفعل « أبى » فإذا قلت :

أبى زيد أن يقوم

فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت :

أبى زيد إلا أن يقوم

فقد أوجبت بإلا قيامه ؛ لأن المعنى : لم يرد إلا أن يقوم • وفي
التنزيل : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » (٣) أى لا يريد الله إلا
إتمام نوره •

وقولهم : أبى يأبى مما شذ عن القياس لجيئه على فعل يفعل بفتح
العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق وكان
قياسه يأبى مثل يأتى ، وقد يكون لأنهم حملوه على « منع » ؛ لأن الإباء
والمنع نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملوا « يذر » على « يدع »
لأنهما فى المعنى ، وإن لم يكن فى « يذر » حرف حلقى (٤) •

وكان التضمن له تأثيره فى الصيغة ، كما أن له تأثيره فى التركيب
ومن هذا استعمال قل ، وأقل فى النفي ، بل إن « رب » التى وضعت
للتقليل ، لها صدر الكلام ، بمنزلة « مبأ » النافية ؛ لأن تقليل الشئ
مضارع لنفيه ، وإذا نجدهم يستعملون « إلا » مع « قل » ، و « أقل »
فيقولون : قل رجل يقول ذلك إلا زيد ، أقل رجل يقول ذلك إلا زيد كما
تقول :

ما رجل يقول ذلك إلا عمرو (٥) •

(١) التوبة ٥٥

(٢) الأمالى ج١/ ١٨٤

(٣) التوبة ٣٢

(٤) الكافية ج١/ ٢٣١ ، الأمالى ج١/ ٢٥٧

(٥) الأمالى ج١/ ٣٠٠ ، الفوائد المشوق/ ٢٧

والتضمين كما يكون فى الحروف والأفعال والصفات، يكون أيضا فى
الجملة والأساليب ؛ فالتعجب فيه معنى الخبر ؛ لأنك اذا قلت :

ما أحسن عليا

فكأنك قلت :

على حسن جدا

وتمثيله عند الخليل وسيبويه :

شئ أحسن عليا

وعند الأخفش :

الذى أحسن عليا شئ

وعند آخرين :

شئ أحسن عليا كائن

والخبر يكون موجبا أى عاريا من أدوات النفي الحرفية « ما ، إن ،
لا ، لم ، لما ، لات » والفعلية « ليس — أبى » والاسمية « غير ، وغير
موجب أى منفي » .

وقد يكون النفي جحدا ، فإذا كان النافي صادقا فيما قاله سمي
كلامه نفيا ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمي ذلك النفي جحدا فمن
النفي قوله تعالى : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم » (١) ، ومن الجحد
نفي « فرعون » وقومهم لآيات « موسى » بقولهم : « هذا سحر مبين »
فهذا خبر موجب يراد به النفي ، أى :

ما هذا حق

فلذلك قال : « وجحدوا بها (٢) أى نفوها ، وهم يعلمون أنها من
عند الله » .

وقد ورد الخبر بمعنى الأمر كثيرا ، كما فى قوله تعالى : « والمطلقات

(١) الأحزاب ٤٠

(٢) النمل ١٤

يُتْرَبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» (١) أَيْ لِيُتْرَبَصْنَ •• وَقَالَ : « هَلْ أَدَاكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تَوَّعُّبُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (٢) •

ذهب « أبو العباس المبرد » إلى أن قوله « تَوَّعُّبُونَ » و« تُجَاهِدُونَ » معناه : آمَنُوا ، وَجَاهَدُوا ، بِدَلِيلِ الْجَزْمِ فِي قَوْلِهِ : « يَغْفِرُ لَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ » لِأَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ الَّذِي جَاءَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ فِي حَرْفِ « عِبْدَ اللَّهِ » : آمَنُوا وَجَاهَدُوا (٣) •

وَالْجَامِدُ قَدْ يَضْمَنُ مَعْنَى الْمُسْتَقَّ ، فَيُؤَوَّلُ بِمُسْتَقٍّ وَيَقَعُ مَوْقِعُهُ فَالْحَالُ — مَثَلًا — يَغْلِبُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَقَّةً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُسْتَقَّةٍ لِأَنَّ الْخَبَرَ نَفْسَهُ قَدْ جَاءَ غَيْرَ مُسْتَقٍّ فِي نَحْوِ :

زَيْدٌ غُلَامُنَا ، بَكَرٌ أَخُو جَعْفَرٍ

وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ جَازَ فِي الْفَضْلَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ » (٤) أَيْ عَلَامَةٌ لَصَدَقِي •• وَمِنْ هَذَا :

بَدَتْ قَمَرًا وَمَاسَتْ خُوطُ بَانَ ، وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَنْتَ غَزَالًا

فَقَمَرًا ، وَخُوطُ بَانَ ، وَعَنَبَرًا ، وَغَزَالًا ، مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ ، وَيَتَأَوَّلُ فِيهِنَّ الْأَشْتِقَاقُ ، فَيَحْمَلْنَ عَلَى :

بَدَتْ مُشْرِقَةً ، وَمَاسَتْ مُتَثَنِيَةً ، وَفَاحَتْ طَبِيْعَةً ، وَرَنْتَ مَلِيْحَةً •

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الْآخَرِ :

سَفَرْنَ بِدُورًا ، وَانْتَقَبْنَ أَهْلَهُ ، وَمَسْنَ غُصُونًا ، وَالتَفَتْنَ جَاذِرًا

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « غَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فُتْنَتَيْنِ » (٥) فَفُتْنَتَيْنِ مَنْصُوبِ

(١) البقرة ٢٢٨

(٢) الصف ١٠

(٣) الأمالي ج ١ / ٢٥٦ — ٢٦٢ ، التبيان في إعراب القرآن / ١٢٢١ ،

الفوائد المشوق / ٣٢ — ٣٦

(٤) الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤

(٥) النساء ٨٨

على الحال لأن المعنى : ما لكم منقسمين في شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم ، وفرقة تذمهم ، أو قد يكون المعنى : ما لكم مختلفين في شأنهم (١) •

المعنى وتخريج التراكيب :

من مزايا اللجوء إلى المعنى ، واتخاذ وسيلة من وسائل التحليل أنه قد يمد النحوى بنظرة أخرى لا تشذذ التركيب ، أو تخطئه • فلقد اتفق النحويون على أن الحال لا يأتى من المضاف إليه في الإضافة المحضة ، إذا لم يكن المضاف جزءا للمضاف إليه أو مثل جزئه ؛ لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذى الحال •

ومن الأمثلة التى أجاز فيها النحويون مجيء الحال من المضاف إليه قوله تعالى :

« بل ملة إبراهيم حنيفا » (٢) •

فحنيفا حال من « إبراهيم » • لكن « ابن السجري » يذهب إلى أن الأوجه من ذلك أن تجعله حالا من « الملة » ، وإن خالفها بالتذكير ؛ لأن الملة في معنى الدين ، ولذلك أبدلت منه في قوله عز وجل :

« ديننا قيما ملة إبراهيم حنيفا » (٣)

هإذا جعلت « حنيفا » حالا من « ملة » فالناصب له هو الناصب لملة ، وتقديره :

بل ننتبع ملة إبراهيم حنيفا

لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم : « كونوا هودا أو نصارى تهتدوا » معناه :

(١) الأمالى ج٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، الكتاب ج١/ ٣٩١ — ٣٩٧

(٢) آل عمران ١٣٥

(٣) الأنعام ٦١

اتَّبِعُوا الْيَهُودِيَّةَ أَوْ النَّصْرَانِيَّةَ

فَقَالَ لِنَبِيهِ :

« قُلْ بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا »

على المعنى (١)

فالْمِلَّةُ الْمُؤَنَّثُ يُؤَوَّلُ بِالذِّينِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مُتَصِيدٌ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ :

« كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى »

وَيَخْلُو هَذَا التَّصْيِيدُ مِنَ التَّكْلِفِ ، فَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْعَامِلُ نَفْسَهُ مَعَ « مِلَّةَ » فِي آيَاتٍ أُخْرَى (٢) •

وَمِنْ تَخْرِيجِ التَّرَاكِيِبِ اسْتِنَادًا إِلَى الْمَعْنَى غَرَارًا مِنَ الْقَوْلِ بِالشَّدَوَذِ ، مَا أَضْفَاهُ النَّحْوِيُّونَ مِنْ مَعْنَى الْجُمُعِيَّةِ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْمَفْرَدَةِ ؛ فَكَلِمَةُ « بَيْنَ » لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى غَيْرِ الْمَفْرَدِ ، إِمَّا إِلَى الْمَفْرَدِينَ الْمُتَعَاظِفِينَ ، أَوْ إِلَى الثَّنَائِيِّ أَوْ الْجَمْعِ ، فَإِذَا وَرَدَتْ مُضَافَةٌ إِلَى « ذَاكَ » أَوْ « ذَلِكَ » انْصَرَفَ اللَّفْظُ إِلَى مَعْنَى الْجَمْعِ • وَتَرَاكِيِبُ اللَّحَةِ تُشْهَدُ لِهَذَا • قَالَ « عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْعَبَادِيُّ » :

أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ بِكَوَرٍ أَنْتَ غَائِظٌ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

فَقَالَ : لَأَيِّ ذَاكَ ، وَلَمْ يَقُلْ : ذِيْنِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَوْقَعُونَ « ذَاكَ » وَ « ذَلِكَ » عَلَى الْجَمْلِ • يَقُولُ الْقَائِلُ :

زَارَنِي أَمْسَ زَيْدٌ وَأَخْوَكُ مَعَهُ يَضْحَكَانِ

فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا :

قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ •

(١) الْأَمَالِيُّ ج٢/٣٢٩ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ ج١/٢٢٧

(٢) آلُ عِمْرَانَ ٩٥ ، النِّسَاءُ ١٢٥ ، يُوسُفُ ٣٨ ، النُّحْلُ ١٢٣

ولذلك جازت إضافة « بين » إلى ذلك فى قوله تعالى :

« لا غرض ولا بكر عوان بين ذلك » (١)

« والبذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين

ذلك قواما » (٢ ، ٣) :

ومن هذا تخريج قوله تعالى :

« إني رأيت أحد عشر كوكبا * والشمس والقمر رأيتهم لى
ساجدين » (٤) *

فقد رجع الضمير فى « رأيتهم » جمعا مذكرا إلى جمع ما لا يعقل ،
وحقه أن يكون مفردا مؤنثا ، لأنه لما وصفها بالسجود الذى لا يكون
إلا للعقلاء ، أجراها فى الإضمار والجمع مجراهم *

وكذلك القول فى قوله تعالى :

« يأيتها النمل ادخلوا مساكنكم » (٥) *

لأنه لما وجه الخطاب إلى النمل ، والخطاب لا يوجه فى الحقيقة
إلا إلى العقلاء أجريت فى الإضمار مجرى العقلاء *

بل إن « ابن الشجرى » يرى أن اعتبار السجود والخطاب خاصين
بالعقلاء سهو : لأن البهائم والجمادات مشاركة للعقلاء » (٦) *

ومن هذا قوله تعالى :

(١) البقرة ٦٨

(٢) الفرقان ٦٧

(٣) الكتاب ج٢/٣٠٢ الأمل ج٢/١٦٦ ، ج١/٩٠

(٤) يوسف ٤

(٥) النمل ١٨

(٦) الأمل ج١/١٣٤

« أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » (١) •

حيث دخلت الفاء في « فكرهتموه » مع خلو التركيب من سبب لهذا الدخول ؛ لأن الكلام فيه معنى الجواب ؛ لأن المخاطبين كأنهم أجابوا :

لا ، لا نحب

فرد الله عليهم : فكرهتموه ، أى فكماكرهتموه ، فأكروها الغيبة ، فهو جواب لما يدل عليه الكلام من قولهم : لا ، فالفاء هنا بمنزلة هاء في الجزاء (٢) •

وقد ذهب « العكبري » إلى أنها عاطفة (٣) فيخرج المثال مما نحن فيه •

وأحيانا يتخذ تخريج التركيب حسب المعنى مظهر مراعاة الأولى والأوفق يقول أبو الطيب :

لولا مفارقة الأحباب بما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلا
فالأحباب جمع « حب » كعدل وأعدال ، ومثله من الوصف نقض وأنقاض • ولا ينبغي أن تكون جمع « حبيب » كشریف وأشراف ، ويتيم وأيتام لأمرين :

أحدهما : أن الأول أكثر وأقرب •
والثاني : أن يتيما وشريفا من باب فغيل الذى بمعنى فاعل ، وحبيب فغيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول •

(١) الحجرات ١٢

(٢) الأمالي ٣٣٠/٢

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج٢/١١٢٦

والمصدر « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله
إضافة السؤال في قوله تعالى :

« نال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه » (١)

ولا يحسن أن تقدر :

لولا مفارقة المحبين الأحباب

وإن كان ذلك جائزا عن طريق الإعراب ؛ لأن الحب لا يوصف
بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفارق
لا مفارق (٢) .

وجمع « السبل » يناسب المعنى كذلك ؛ لأن فراق المحبوب للمحب
يوجد للمنية سبلا إلى روحه ، مباينة للسبيل الذي جرت عادة المنية به ،
وذلك أن غرائقه له ، إنما يكون في الأغلب مع الهجر ، فالمنية تدرك روحه
من طريق العشق ، وطريق الفراق ، وطريق الشوق ، وطريق الهجر ،
فقد سلكت إلى روحه سبلا شتى ؛ فلذلك استعمل الجمع (٣) .

فأين الشجرى في المثال السابق يذهب إلى أن الصنيع والتراكيب قد
تتشابه شكلا ، إلا أن المعنى يفرق بينها . فالأحباب كأشراف وأيتام وزنا
ولفظا لكن مفرد الأحباب بمعنى مفعول ومفرد أشراف بمعنى فاعل .
فاغترقا لذلك .

ومفارقة الأحباب من الناحية الشكلية صالح لكي يكون مضافا إلى
الفاعل أو إلى المفعول ، لكن المعنى يحدد إضافته إلى مفعوله .

وأى الاستفهامية إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالا عن الاسم
دون الصفة ، وهى بعض المعرفة التى تضاف إليها . كقولك :

(١) ص ٢٤

(٢) الأملى ج ١/ ٢٣١ ، ٢٣٢

(٣) الأملى ج ١/ ٢٣٣

أى الرجلين أخوك ؟

أى الرجال قام ؟

فأى واحد الاثنين والجماعة ، فالجواب أن تقول : زيد أو عمرو •

وإذا أضيفت إلى النكرة ، فإنها تكون سؤالاً عن الصفة ، وتكون لعدد النكرة كلها ، فإذا قال :

أى رجل أخوك

أى رجل زيد

قلت : طويل أو قصير أو بزاز ، فأجبت بصفة الاسم • فإذا أضيفت إلى مثنى أو جمع فأجب بالمثنى أو الجمع ، فإذا قيل :

أى رجلين أخوك

أى رجال إخوتك

قلت : سمينان ، أو هزيلان ، أو سمين وهزيل إجابة عن المثنى ، وقلت : طوال أو قصار ، أو بعضهم طوال وبعضهم قصار ، إجابة عن الجمع •

ولا يجوز أن تضيف أى إلى معرفة واحدة لا تقول :

أى الرجل أخوك ؟

أى زيد خرج

لأنها سؤال عن البعض ، والواحد لا يتبعض • وأما فى النكرة فإنها سؤال عن الكل ؛ لأن التنكير يقتضى العموم • فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة - كما سبق - (١) •

(١) الأملى ج١/٢٩٦ ، وقد ذكر النحويون أن « اى » إن أضيفت إلى معرفة مفرد أريد بها الأجزاء فأى زيد حسن معناه أى أجزاء زيد • انظر اى : فى معنى اللبيب - مثلاً - •

فليس ثمة فرق شكلى بين إضافة « أى » إلى نكرة ، وإضافتها إلى معرفة ، لكن الفرق بين التركيبين من حيث المعنى شاسع — كما هو واضح من الأمثلة — .

المعنى ومرجع الضمير :

من القواعد أن الضمير يعود إلى مذكور سابق من الكلام • وفى اللغة أمثلة ليس فيها ما يرجع إليه الضمير إلا بتأويل الفعل معنى الاسم ؛ ولذا حسن إضمار التكذيب لتقدم ذكر « كذب » فى قولهم :

من كذب كان شرا له

أى كان الكذب • ومثله قوله تعالى :

« ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم » (١) •

أى لكان الإيمان • ومن هذا أيضا قوله تعالى :

« وإن تشكروا يرضه لكم » (٢) •

أى يرض الشكر لكم (٣) • ومن هذا قوله تعالى :

« ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » (٤) •

« فهو خيرا لهم » ضمير البخل ، والبخل هو المفعول الأول ، الذى يقتضيه « تحسبن » وحسن حذفه ؛ لدلالة « يبخلون » عليه • ومثله قوله تعالى :

« الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيمانا » (٥) •

(١) آل عمران ١١٠

(٢) الزمر ٧

(٣) الأمل ١/٥٣ ، ٥٤ ، ١١٣

(٤) آل عمران ٨٠

(٥) آل عمران ١٧٣

أى زادهم قول الناس إيماناً • ومنه قوله تعالى :
« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » (١) •

التقدير : ثم بدا لهم بداء • ولا بد من تقدير هذا الفاعل ؛ لأن
الفعل يطالب بفاعله • ولا يصح إسناده إلى « ليسجننه » ؛ لأن إسناد
الفعل إلى الفعل مستحيل ، ولما لم يكن للفعل مندوحة عن إسناده إلى
فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل كالمفعول أسند إلى الفاعل على المعنى ••
وألسن العرب متداولة فى قولهم :

بدالى فى هذا الأمر بداء .
أى : تغير رأىى عما كان عليه • ويقال :
فلان ذو بدوات
إذا بدا له الرأى بعد الرأى (٢) •

ومن الواضح أن تقدير المصدر « بداء » من الفعل « بدا » اعتماداً
على المعنى ما كان بهدف تصحيح عود الضمير ، بل كان بهدف المحافظة
على النظام التركيبى للغة العربية التى ألفت إذا بدأت الجملة بفعل أن
يأتى بعد الفعل اسم مرفوع ، فاعل عادة أو ما يحل محله •

ويرى «ابن الشجرى» أن الضمير الراجع إلى المعنى لا بد أن
يكون له دليل يساعد على تقدير هذا المعنى ؛ فقد ذهب بعضهم إلى أن
الضمير فى قوله تعالى :

« حتى توارت بالحجاب » (٣) •

راجع إلى الشمس ، ولم يجر لها ذكر ، فيعلق «ابن الشجرى»
على هذا بأنهم لم يعطوا الفكر حقه فى هذا المثال ؛ لأن فى الآية دليلاً
على الشمس ، وهو قوله تعالى :

(١) يوسف ٣٥

(٢) الأمالى ج١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ج٢/ ١٣٢

(٣) ص ٣٢

• « إذ عرض عليه بالعشى » (١) •

لأن معناه : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس، وليس يجوز الإضمار إلا أن يجرى له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر (٢) •

فهذا النوع من الضمير يرجع إلى معلوم ، قام قوة العلم به وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له ، فأضمره اختصاراً ، وثقة بفهم السامع • ومن هذا :

• « إنا أنزلناه في ليلة القدر » (٣) •

أضمر القرآن ؛ لأن ذكر الإنزال دل عليه • ومثله :

• « فلولاً إذا بلغت الحلقوم » (٤) •

• « كلا إذا بلغت التراقي » (٥) •

أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم ، والتراقي عليها (٦) •

وهذا الضمير الذي يرجع إلى معلوم من الكلام هو نوع واحد من أنواع ثلاثة لضمير الغائب • والنوع الثاني — وهو أشهرها وأكثرها استعمالاً — يرجع إلى مذكور في الكلام قبله عادة ، أو بعده في بعض الأمثلة ، كما في نحو قوله تعالى :

• « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » (٧) •

• « فأوحى في نفسه خيفة موسى » (٨) •

• « ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » (٩) •

(١) ص ٣١

(٢) الأمل ٥٨/١ ج ١

(٣) القدر ١

(٤) الواقعة ٨٣

(٥) القيامة ٢٦

(٦) الأمل ٥٩/١ ج ١ ، ٦٠ ، ١٦٤/١ ج ١

(٧) البقرة ١٢٤

(٨) طه ٦٧

(٩) القصص ٧٨

ومرجع الضمير فى الآية الأولى متقدم لفظاً لا رتبة ، ومرجعه فى الآيتين الأخيرتين متأخر لفظاً لا رتبة ؛ لأنه فاعل ونائب فاعل .

والنوع الثالث إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم ، وهو الضمير المجهول ، الذى يلزمه التفسير إما بالجملة ، وإما بالمفرد المنصوب ، فالمفسر بالجملة ، ضمير الشأن والقصة ، كما فى نحو :

« قل هو الله أحد » (١) .

« فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا » (٢) .

والمفسر بالمفرد ، الإضمار فى « نعم » و « بئس » و « رب »
نحو :

نعم رجلاً على

« بئس للظالمين بدلاً » (٣) .

وهذه ثلاثية من الثلاثيات الكثيرة (٥) ، التى يحفل بها النحو العربى ، فضمير الغائب إما أن يرجع إلى مذكور ، أو إلى معلوم ، أو لا يرجع إلى مذكور ولا إلى معلوم فيحتاج إلى تفسير بما بعده ، من مفرد أو جملة .

بدائل الضمير :

والإشارة تشبه الضمير فى أنها ترجع إلى معلوم دل عليه شئء فى الكلام فقوله تعالى :

(١) الإخلاص ١

(٢) الأنبياء ٩٧

(٣) الكهف ٥٠

(٤) الأمل ١/٦٠ ، ج ٣٣٨/٢ - ٣٤٠ ، الكتاب ج ١٣٤/٢ - ١٧٦ ،

ج ٧٢/٣ ، ٧٣

(٥) راجع للمؤلف « الثلاثيات »

« ذلك هو الفضل الكبير » (١) *

إشارة إلى « السبق » المفهوم من قوله تعالى :

« ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات » *

ومثله قوله تعالى :

« ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » (٢) *

فالإشارة راجعة إلى « الصبر والغفران » : لدلالة فعليهما عليهما .
كما عاد الضمير إلى « السفه » الذي دل عليه « السفية » في قول المقاتل :

إذا نهى السفية جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

أى : جرى إلى السفه *

فالإشارة بمنزلة الإضمار ؛ لأنها قد تسد مسده في نحو قوله تعالى :

« إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولا » (٣) *

« فأولئك » قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه ،
فكأنه قيل : « كلهن عنه مسؤولا » (٤) *

والاسم الظاهر كذلك يستعمل استعمال الضمير في العود على
مذكور أو معلوم ربطا للكلام بعضه ببعض * ومن هذا :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب

(١) فاطر ٣٢

(٢) الشورى ٤٣

(٣) الإسراء ٣٦

(٤) الأمل ٦٨/١ ، ٦٩ ، ٢٠٠

فقد وقعت الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها ، خبراً عن القتال،
وهي عارية من ضمير عائد منها إلى المبتدأ •

وإنما جاز ذلك ؛ لأن اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعروف
بالألف واللام : فقتال المنكور مشتمل على القتال الأول ، كما أن قولك :

لا إله إلا الله

عمت لفظة « إله » جميع ما يزعم المبطلون أنه مستحق لإطلاق
هذه اللفظة عليه •

وليس يجرى قولك :

لا رجل في الدار

إذا رفعت مجرى قولك :

لا رجل في الدار

إذا ركبت ؛ لأنك إذا رفعت تنفي واحداً ، وإذا ركبت تنفي الجنس
أجمع فمدخول القتال الأول تحت القتال الثاني يقوم مقام عود الضمير
إليه •

ومثل هذا ما أنشده « سيبويه » :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل ، فأما الصبر عنها فلاصبراً

فالصبر من حيث كان معرفة ، داخل تحت الصبر المنفى لشياعه
بالتنكير •

ونظير هذا أن قولهم :

نعم الرجل على

فى قول من رفع « على » بالابتداء ، فأراد :
على نعم الرجل

يدخل فيه « على » تحت « الرجل » ؛ لأن المراد هنا الجنس ،
فبيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر من عائد إليه من الجملة •

ويوضح ذلك أن قولك :
على نعم الرجل
كلام مستقل ، أما قولك :
على قام الرجل
فكلام غير مستقل ، وإن كان قولك :
قام الرجل
جملة من فعل وفاعل كجملة :
نعم الرجل

ولا تستقيم جملة غير « نعم » حتى تقول : « إليه » أو « معه » •
أو نحو ذلك ؛ لكون الألف واللام فيه لتعريف العهد ، والمراد به واحد
بمعينه •

و « الرجل » فى :

نعم الرجل

بمنزلة « الإنسان » فى قوله تعالى :

« إن الإنسان لفى خسر » (١) •

يدل على الجنس ؛ لأنه مستثنى منه :

« الذين آمنوا وعملوا الصالحات » •

والاستثناء من واحد مستحيل ، لا يضح إذا استثنيت واحدا من

واحد فكيف إذا استثنيت جميعا من واحد • ومثله قوله تعالى :

« وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها » (١) •

فالمراد بالإنسان ههنا الناس كافة ، ولذلك قال :

« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، فإن الإنسان كفور » •

وإذا كان الاسم المعرف بالألف واللام نحو « الرجل » و « الإنسان » قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفى (لا قتال — لا صبر) والتذكير والنفي يتناولان من العموم ما لا يتناوله التعريف والإيجاب ؛ فقولهم :

ما أثنى من أحد

وقوله تعالى :

« ما سبقكم بها من أحد من العالمين » (٢) •

متناول غاية العموم • ولو حاولت أن تقول :

أثنى من أحد

كان ذلك داخلا في باب استحالة الكلام (٣) •

وعرض « ابن الشجرى » للشواهد والأمثلة السابقة ، وتحليله إياها بهذه الطريقة مثال من أمثلة التحليل النحوى المتهدى بما أسمىته روح التراكيب ، وحس اللغة ومنطقها العام ؛ فالاسم المنكور المنفى بلا يدل على العموم الذى يدل عليه الاسم المعرف بال الجنسية بك أكثر • وهكذا النكرة بعد النفى ، ومن هنا يصح الاستثناء منها •

والتراكيب قد تتشابه شكلا ووصفا ، لكن العلاقة الداخلية بين عناصرها المفردة تختلف ، فالجملتان :

زيد نعم الرجل

زيد قام الرجل

(١) الشورى ٤٨

(٢) الأعراف ٨٠ ؛ العنكبوت ٢٨

(٣) الأمل ٢٨٦/١ — ٢٨٨

سواء فى التركيب والترتيب والحجم ، لكن الأولى صحيحة ،
والثانية خطأ ، ولا تصحح إلا بذكر عائذ يعود على المبتدأ •

ويشبه ما سبق من استغناء الاسم المبتدأ الداخلى فى اسم العموم
الذى بعده عن عود ضميره إليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى
به عن ذكر المضمّر ، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه ، فى نحو
قول عدى بن زيد :

لا أرى الموت يسبق الموت شئ • نعص الموت ذا الغنى والفقير

ومثله قوله تعالى :

« الحاقة ما الحاقة » (١) ، « القارعة ما القارعة » (٢) ، « وأصحاب
اليمن ما أصحاب اليمن » (٣) •

•• زيد رجل أى رجل •

فاستغنى بتكرير الظاهر عن أن يقال : الحاقة ما هى • وإنما حسن
تكرير الاسم الظاهر فى هذا النحو لأن تكريره هو الأصل ، ولكنهم
استعملوا المضمّرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ، إيجازاً واختصاراً ،
فلما أرادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر إمارة لما
أرادوه (٤) •

المعنى والمطابقة :

عرفت العربية ألواناً من تجاوزات الملامح الشكلية ، وسمحت بها
لأن النسبة بين كلمات التركيب لا تزال ثابتة • والمطابقة بين المبتدأ
والخبر ، أو بين المنعوت والمنعوت أو بين الحال وصاحبها من الأمور المقررة

(١) الحاقة ١ ، ٢

(٢) القارعة ١ ، ٢

(٣) الواقعة ٢٧

(٤) شرح الكافية ج ١ / ٩١

الثابتة ، وإن كانت تتفاوت بين الإطلاق وعدمه ، فهي بين النعت ومنعوتيه مطلقه تتحقق في أربعة من عشرة ، واحد من الأفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الرفع والنصب والجَر ، وواحد من التعريف والتكثير . وهذه هي مناحي المطابقة : العدد ، النوع ، التعيين ، والإعراب .

أما المطابقة بين المبتدأ والخبر فليست مطلقة ، والأشياء الواجب اشتراك المبتدأ والخبر فيها هي النوع والعدد ، والأمر كذلك بين الحال وصاحبها وهذا ملمح من الملامح التي بها يشبه الحال والخبر ، وسأعود إلى هذه الفكرة فيما بعد .

وقد ساعد المعنى على الترخص في بعض نواحي المطابقة ، فقد يكون المبتدأ مذكرا ، والخبر مؤنثا ، كما في قول الأعشى :

ألم يك غدرا ما فعلتم بشمعمل وقد خاب من كانت سريره الغدر

فالمبتدأ « الغدر » مذكر ، والخبر « سريره » مؤنث ، وأسند الفعل مؤنثا إلى الغدر لما كان هو السريرة في المعنى (١) .

ومثل هذا في التنزيل ، فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش :

« ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » (٢) .

بنصب « الفتنة » ، وإسناد « تكن » إلى « أن قالوا » والتقدير :

ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم

وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى ، ومثله رفع الإقدام ونصب العادة في قول « لبيد » :

(١) الأماي ج١/١٣٠

(٢) الأنعام ٢٣

نمضت وتقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت أقدامها

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره (١) •

كما يساعد المعنى على الترخص في المطابقة بين المبتدأ والخبر في العدد ؛ ففي قول « المتنبى » :

حشاي على جمر ذكي من الهوى وعيناي في روض من الحسن ترتع

نراه يخبر عن المثنى « عيناي » بالمفرد « ترتع » ؛ لأن العضوين المشتركين في فعل واحد ، مع اتفاقهما في التسمية ، يجري عليهما ما يجري على أحدهما فكل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى ، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع ، والقدمين في السعى ، ويجوز أن يغبر عنهما مواحدة ، يقال :

رأيته بعيني ، سمعته بأذني ، وما سعت في ذاك قدمي
فإن قلت :

رأيته بعيني ، سمعته بأذني ، وما سعت في ذاك قدمي
فهو حق الكلام ، والأول أخف ، وأكثر استعمالاً (٢) •

استطراد :

لك في هذا البيت أربعة أوجه من الاستعمال :

أحدها : أن تستعمل الحقيقة في الخبر والخبر عنه ، فتقول :
عيناي رأتاه ، أذناي سمعته ، قدماي سعتا فيه

والثاني : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتفرد الخبر حملاً
على اللفظ فتقول :

(١) الأملى ج١/ ١٣٠

(٢) الأملى ج١/ ١٢٠ ، ١٢١

عينى رأته ، أذنى سمعته ، قدمى سعت فيه •
وإنما استعملوا الإفراد فى هذا تخفيفا ، وللعلم بما يريدون ،
فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية •

والثالث : أن تثنى العضو ، وتفرد الخبر — كما فى البيت — •

والرابع : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتثنى الخبر حملا على
المعنى ، كقولك :

أذنى سمعته ، وعينى رأته • وهذا قليل (١) •

ومن هذا ما أجاز به ابن الشجرى من جواز الإخبار عن العشر
والخراج بالمفرد ، فيقال :

العشر والخراج مؤونة

وذلك لوجهين :

أحدهما : أن العشر والخراج ينزلان منزلة شئ واحد لاتفاقهما
فى أنهما من الحقوق السلطانية ، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد ، ونظير
ذلك قول حسان :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا •

فقال : لم يعاص ، فأفرد الضمير وإن كان لاثنين ، وذلك لأن كل
واحد منهما بمنزلة الآخر ، فجريا مجرى الواحد ؛ فشرخ الشباب هو
أسوداد الشعر ولولا أنهما لاصطحابهما صاروا بمنزلة المفرد ، كان حق
الكلام أن يقال : يعاصيا •

وأشد من هذا قول من يصف رجلا مغتربا فى غلاة :

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن

شريكيه يطمع نفسه شر مطمع

جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا
لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف • ولولا ذلك كان حقه
أن يقول :
ومن يكونا شريكيه

فهذا أشد من الأفراد ؛ لأنه أفرد المضمير في « يكن » وجاء
بالخبر مثنى •

ومما جاء في التنزيل على هذا قوله تعالى :
« المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (١) •
فجاء الخبر مفردا لاتفاق المال والبنين في التثنية (٢) •
ومن هذا ما يجوز في الخبر والحال بعد المفعول معه ، فأنت
قد تقول :

كنت وعلينا قائما ، سرت مسرورا وعليها
وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال :
كنت وعلينا قائمين ، سرت وعليها مسرورين
نظرا إلى المعنى ، وإلى أن أصل الواو العطف ، والعطف معناه
الجمع (٣) •

والمعنى كذلك يفسر ما قد يوجد من عدم مطابقة بين الصفة
والموصوف كما في قول « سحيم عبد بنى الصحاس » :

(١) الكهف ٤٦

(٢) الأمل ٣٠٩/١ ، ٣١٠

(٣) شرح الكافية ج١/١٩٨

جنونا بها فيما اعتسنا علاقة علاقة حب مستسرا وباديا

أى : جننت بها لعلاقة أى لحب شديد ، وعلاقة الثانية بدل من الأولى ، ومستسرا نصب على النعت لقوله : علاقة حب ، وذكر الموصف والموصوف مؤنث لأمرين .

أحدهما : أن العلاقة بمعنى العلق •

والآخر : أنها إذا كانت بدلا من جنون شهي الجنون •

وقد ورد تذكير المؤنث للحمل على المعنى كثيرا ، كقول الأعشى :

∴ يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فذكر « الكف » لأنه ذهب بها مذهب العضو • ومنه :

فإما ترينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

ذكر ضمير الحوادث ؛ لأنه ذهب بها مذهب الحدثنان ، ومنه فى

التنزيل تذكير خبر الرحمة فى قوله تعالى :

« إن رحمة الله قريب من المحسنين » (١)

لأن المراد بالرحمة ههنا فى بعض التفاسير : الغيث •

ويجوز أن يجعل « مستسرا » نعتا للجنون • والمقول الأول أحسن

لقرب النعت من المنعوت • والمضاف إلى « حب » مصدر ، فحب

منصوب فى المعنى بعلاقة على أنه مفعول به (٢) •

فابن الشجرى يفضل أن يكون « مستسرا » المذكر نعتا لعلاقة

المؤنث حملا على المعنى ، ويضعف أن يكون « مستسرا » نعتا لجنونا ،

مع أنهما مذكران ؛ لطول الفصل بين المنعوت والنعت •

(١) الأعراف ٥٦

(٢) الأمل ١/٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ج ٢٥٧/٢

وقد أثبت « ابن القيم » شيئاً من هذا في باب « الحمل على المعنى » وذكر منه تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد للجماعة ، والجماعة للواحد ، فمن تأنيث المذكر قوله تعالى :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » (١) *

والمراد به آدم عليه السلام ، وأنت رداً إلى النفس ، وقرئ في الشواذ :

« مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ » *

وقال آخر :

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمَرْجِي مَطِيئُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
فَأَنَّهُ ذَهَبَ بِالصَّوْتِ إِلَى الْإِسْتِغَاثَةِ (٢) *

ومن تأنيث المذكر ، ما كثر عن العرب من تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، فكأن المضاف بعض المضاف إليه ، أو به أو منه ولذلك قرئ قوله تعالى :

« لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا » (٣) *

بالتأنيث ، فأنت فعل الإيمان إذ كان من النفس وبها * ومنه قول الشباعر :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعْتَ سَوْرَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعِ (٤)

فأنت الفعل المسند إلى « سور » المذكر ، لإضافته إلى مؤنث *

(١) النساء ١

(٢) الفوائد المشوق ١٠٥

(٣) الأنعام ١٥٨

(٤) الفوائد المشوق ١٠٥

المعنى والمواقع النحوية :

الكلمات فى التراكيب تقوم بوظائف معينة ، فتكون لها مواقع نحوية ، والوظيفة عندنا مرادفة للموقع ، فالكامة وظيفه أو موقع ، إلا أن أداء الكلمة لوظيفتها وهى فى موقع من المواقع قد يرتبط بورودها فى مركز معين ، فلا تتقدم أو تتأخر ، فإن تقدمت من تأخير ، أو تأخرت من تقديم يكون التقدم أو التأخر فى اللفظ لا فى الرتبة .

وقد أدرك النحويون العرب هذه الأفكار فسووا بين الوظيفة والموقع ، وفرقوا بين التقدم أو التأخر رتبة ، والتقدم والتأخر لفظا .

ويمكن أن نسمى المكان الذى تقع فيه الكلمة وهى تؤدي وظيفة نحوية معينة « مركزا » سواء كانت فى موقعها أولا ، فالفاعل — مثلا — إن تقدم على الفاعل يكون متقدما لفظا لا رتبة ، فمركزه متقدم ، لكن موقعه متأخر .

والمواقع حالات معنوية معينة يراد من الكلمات أن تعبر عنها ، أو هى وظائف يفترض فى الكلمات القيام بها ؛ فموقع المبتدأ غير موقع الخبر ، وموقع الحال غير موقع التمييز وهكذا ؛ لأن المعنى الذى يعبر عنه هذا هو غير المعنى الذى يعبر عنه ذاك أو ذلك .

فالمواقع — إذن — مختلفة من هذه الناحية : ناحية المعنى الذى ينهض كل موقع لخدمته والتعبير عنه ، لكنها قد تتشابه فى الحالة الإعرابية . وكتب النحو العربى تتفق على أن هناك مواقع للمرفوعات وأخرى للمنصوبات ، وثالثة للمجرورات . ومن ينظر فى مواقع الرفع يجد بينها خلافا من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها ، وهكذا الحال مع مواقع المنصوبات .

ولأن المعنى هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها نرى فى كتابات النحويين فكرتين طريقتين :

الأولى : قد تتغير الحالة الإعرابية للكلمة من جملة إلى أخرى ومع ذلك تظل محافظة على موقعها ، فالخبر هو خبر رفع أو نصب ، أو جر ، والمفعول مفعول نصب أو رفع لنيابته مناب الفاعل ، ولقد سماه « سميويه » « المفعول المرفوع » ، ولم يسمه المتأخرون « الفاعل » بل سموه « نائب الفاعل » لأن معناه لا يزال على المفعولية •

الثانية : سمح المعنى لنحويينا أن يلحظوا قرابة حميمة ، وصلة وثيقة بين بعض المواقع النحوية ، فحدثونا عن هذه القرابة ، إيماناً منهم بخطورة جانب المعنى في التحليل النحوي •

وسوف أتحدث عن الفكرة الأولى فيما بعد ، وأبادر هنا بإثبات سطور قليلة عن الفكرة الثانية •

الحال والظرف :

رأى النحويون أن هناك معنى ما يقرب هذين الموقعين كليهما من الآخر فكلاهما قيد للفعل في حال وزمان أو مكان • معينين ، وقد رتبوا على هذه القرابة الدلالية بعض الأحكام النحوية •

يقول : « أبو العباس بن مرداس السلمي » :

أكلب مالك كل يوم ظالماً والظلم أنكد غيه ملعون

فالجمله :

مالك كل يوم ظالماً

تعرب على النحو التالي :

ما : مبتدأ ، لك : متعلق بمحذوف خبر ، كل يوم : ظرف ، ظالماً :

حال فما عامل النصب في كل من الظرف والحال ؟

العامل في الظرف إما الخبر « لك » وإما الحال « ظالما » ، ومثله قوله تعالى :

« فما للذين كفروا قبلك مهطعين » (١) ♦

فالعامل في الظرف « قبلك » إما الخبر « للذين ♦♦♦ » أو الحال « مهطعين » ♦

أما العامل في الحال ، فالخبر أى متعلقه ♦ وكان حق المعنى ألا يعمل في الحال ؛ لأن الحال عبارة عن ذى الحال ، ولكن عمل فيها المعنى لشبهها بالظرف من حيث كان قولك :

جاءنى زيد راكباً

معناه :

جاءنى زيد فى حال الركوب

ولذلك عطف عليها الظرف فى قوله تعالى :

« وإنكم لتمررون عليهم مصبحين وبالليل » (٢) ♦

فالحال من حيث المعنى يشبه الظرف ، ولما كان الظرف أقرب متعلقات الفعل إليه خاصة ظرف الزمان (٣) ، جاز لما فيه رائحة الفعل أن يعمل فيه ، ويلحق الحال بالظرف فى هذا فتعمل فيه الفعليات المعنوية ♦ على أن الشبه الذى بينهما ليس بمستحكم ؛ لأنك لا تقدر أن تقول :

جاء زيد فى راكب

كما تقول :

جاء زيد فى يوم السبت

جلس زيد فى مكانك

(١) المعارج ٣٦

(٢) الصافات ١٣٧

(٣) الكتاب ج١/ ٣٦

وإنما أدخلوا حرف الظرف على لفظ متأول ، ولما لم يستحكم الشبه بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المعنوي ، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامل فيه كقولهم :

كل يوم لك ثوب

فالظرف منصوب بالجار والمجرور « لك » الذي هو خبر ، وقد تقدم الظرف عليه ، فإن جاءت الحال بلفظ الظرف جاز تقديمها على المعنى كقوله تعالى :

« هنالك الولاية لله الحق » (١) *

« فهناك » ظرف في موضع الحال ، والعامل فيه قوله « لله » وذو الحال المضمرة المستكن في « لله » (٢) *

وكان مجيء الحال بلفظ الظرف جعل درجة قرابته للظرف أوضح وأقوى ، وكان الشبه بينهما لم يعد قاصرا على المعنى فقط ، بل تعداه إلى اللفظ أيضا *

ويشبه الحال الظرف في جواز استعماله بدلا من اللفظ بالعمل كالظرف وهذا ما ذهب إليه « أبو على الفارسي » في تخريج قول أبي الصلت الثقفى :

اشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا في رأس غمدان دارا منك محلا
حيث ذهب إلى أن « هنيئا » حال وقعت موقع الفعل بدلا من اللفظ به كما وقع المصدر في قولهم :

سقياله ، ورعيها

(١) الكهف ٤٤

(٢) الأمل ١١٢/١ ، ج ٢٥٥/٢

بدلاً من :

سقاها الله ، ورعاها

فلا يجوز ظهور الفعل معه ؛ لأنه قام مقامه غصار عوضاً عنه •

فقلوه : « هنيئاً » لا تعلق له بأشرب ؛ لأنه وقع موقع « إيهنتك »
أو هنأك ، أو هنؤ •

ويدل على أنه بدل من الفعل تعاقبهما على الموضع الواحد في نحو :
أظفره الله فليهنىء له الظفر

فهذا بمنزلة :

فهنيئاً له الظفر

كما أنه أجرى بلفظ الأفراد على الجميع في قوله تعالى :

« كلوا واشربوا هنيئاً » (١) •

لأنه ناب عن فعله ، والفعل لا يجمع (٢) •

ووجه كون « هنيئاً » بدلاً من الفعل على جهة القياس أن الحال
مشبهة للظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما أن الظرف مفعول فيه ،
ومن حيث وقعت الظروف في الأمر العام وغيره بدلاً من الفعل في قولهم :

إليك ، وراءك ، عليك زيدي ، دونك عمرا ، جاعنى من عندك

كذلك وقعت الحال بدلاً من الفعل ، فكما قامت هذه الظروف مقام
الأفعال وصارت بمنزلتها ، فكان كل واحد منها بدلاً من فعل ، كذلك صار
الحال فى قولهم « هنيئاً » بدلاً من الفعل الذى هو « اهنا » •

ولما اجتمع الحال والظرف في كون كل واحد منهما مفعولاً فيه ،
اجتمعاً في أن عملت شيهما معانى الأفعال نحو :

(١) الطور ١٩ ، الحاقة ٢٤ ، الرسائل ٤٣

(٢) الأمالي ج١/١٦٢

زيد فيها قائما

كل يوم لك ثوب

ولولا هذا الشبه بينهما ما كان من حكم المعنى أن يعمل في الاسم
المنتصب على الحال ؛ ألا ترى أن الحال عبارة عن الاسم الذي يكون
مفعولا به في نحو :

عاقبت عليا غضبان

فكما أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني ، كذلك كان القياس فيما
هو عبارة عن المفعول به ألا يعمل فيه المعنى لولا ما حصل بين الظرف
والحال من المناسبة (١) .

ففي العربية مواقع تقوى الصلة بينها وبين الأفعال وتتشد حتى
إنه يستغنى عن الفعل بذكر الكلمات التي تعبر عن هذه المواقع ، وهذه
هي المصدر ، والظرف ، والحال ، ومجرد ذكر هذه الكلمات يغنى عن
ذكر الفعل .

والمواقع قد تتشابه في الحالة الإعرابية ، لكن بعضها أقرب إلى موقع
منه إلى موقع آخر . فالحال والمفعول به والمفعول فيه كلها من مواقع
المنصوبات لكن العلاقة المعنوية بين الحال والظرف حميمة ، فكلاهما
منصوب على التأويل بمعنى « في » ، ولذلك يعمل الفعل المعنوي ، أو
ما فيه رائحة الفعل فيهما ، وإن كان هذا الشبه ليس مطلقا ؛ لأن
الظرف يجوز تقدمه على عامله المعنوي ، ولا يتقدم الحال على عامله
المعنوي إلا إذا جاء بلفظ الظرف — كما سبق — .

وهكذا يتضح دور المعنى في التقريب بين المواقع ؛ فقد رأينا أن
ما أسميته التركيب الداخلي ، أو روح التركيب قد وحد بين الظرف
والحال في أمور نحوية لأن كليهما يدل على معنى « في » .

الحال والخبر :

جاء في عبارة « ابن الشجرى » أن الحال هو المفعول به في نحو :

ضربت زيدا مشدودا

ولا أفهم هذه العبارة إلا على أن كلا من الحال والمفعول به يشيران إلى حقيقة واحدة ،ويمكن إدراك هذا بتصور الجملة بدون الفعل والفاعل، وبالتالي التخفف من أثر الفعل ، حيث إن أثره يذهب معه ، أعنى بذلك نصبه للمفعول والحال ، فتؤول الجملة إلى :

زيد مشدود

ومن الواضح أن الذهاب الآن إلى أن :

زيد هو المشدود

المشدود هو زيد

هو من بدهيات الجملة الاسمية •

وهذه العملية التحويلية بسيطة ، خطرة الشأن فى آن واحد ؛ إذ عن طريقها تتحول الجملة الفعلية إلى جملة اسمية ، ويمكن تطبيقها أيضا على الحال التى صاحبها هو الفاعل ، إلا أننا فى هذه المرة سنتخفف من الفعل فقط ، فإذا قلت :

حضر المسافر ساعدا

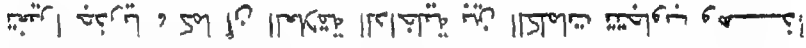
يمكنك بعد حذف الفعل أن تقول :

المسافر ساعد

وكان الجملة الفعلية يعثرها « النسخ » الذى يعثرى الجملة الاسمية ، على أن الفرق بين النسخ فى الجملة الفعلية والنسخ فى الجملة الاسمية يتجلى فى أمرين :

أولهما : أن نسخ الجملة الاسمية يتم بزيادة أفعال أو حروف مشبهة بالأفعال ، أما نسخ الجملة الفعلية فيتم عن طريق حذف الفعل •

ثانيهما : أن نسبة الإسناد التي كانت بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية قبل النسخ تبقى على ما هي عليه بعد النسخ ، ولا تتغير إلا الحالة الإعرابية للمبتدأ فقط أو للخبر فقط أولهما معا ، وكأن النسخ هنا ذو أثر شكلي فقط ؛ فالعلاقة بين طرفي الإسناد باقية كما كانت وإن كان قد اعتراها شيء من التلونات الدلالية — وسوف أرجع إلى هذه المسألة بشيء من البسط والبيان — •

أما النسخ في الجملة الفعلية فأخطر شأنًا ؛ لأن شكل التركيب يتغير 
المتغير الشكلي الجذري ؛ ففى هذا النسخ تعقد نسبة جديدة ، إسنادية الطابع بين الحال وصاحبها •

صحيح أن هذه النسبة لا تعدو مجرد إظهار لما كان مستترا بين الحال وصاحبها إلا أنه يبقى أن الشكل التركيبى للجملة قد لبس بهذا النسخ ثوبا جديدا مادة وتصميما •

وكاتب هذه السطور يسجل بكل تواضع أن ما قيل في السطور السابقة من نسخ في الجملة الفعلية بتحويلها إلى جملة اسمية عن طريق الاستغناء عن الفعل والفاعل مرة ، أو الفعل فقط ، شيء جديد في الفكر النحوى العربى ، لكنه — والحمد لله — ليس بمستغرب ؛ فلقد أسسته على ما قاله النحويون من أن الحال هى صاحبها فى المعنى ، كما بنيته على مشابهات أخرى كثيرة ذكرها النحويون لإثبات القرابة الدلالية بين الحال والخبر •

تنبه النحويون إلى وجوه شبه كثيرة بين الحال والخبر ، فكلأهما يكون نكرة ، مشتقا ، أو جامدا ، أو مؤولا بالمشق • والجال يعمل فيه

المعاني (الظرف ، الإشارة ، كأن ، ليت ، لعل) لقربته الشديدة من الخبر ، ولبعده عن المفعول به الذي لا تعمل فيه هذه الأشياء (١) .

فالحال مثل الخبر في نوع الكلمات التي يأتي منها كلاهما ، كما أنه شبيه به في أن الفعلية المعنوية تعمل في كليهما .

والطريف أن الحال من الناحية الأخيرة يبتعد عن المفعول به مع أنهما من مواقع المنصوبات ، وكأن الحال من الناحية المعنوية ينتمي إلى الخبر ويبتعد عن المفعول به فليس الشكل وحده كافياً في عقد أوامر القربى بين المواقع النحوية .

والحال هو صاحبها في المعنى ، كما أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، وبهذا يبتعد الحال عن المفعول به ، والظرف ، والتمييز ، ويقترب من الخبر .

ومرة أخرى ألفت النظر إلى أن المواقع الثلاثة : المفعول به ، والظرف ، والتمييز من مواقع المنصوبات ، أما الخبر فمن مواقع المرفوعات ، ورغم التشابه بين الحال وهذه المواقع في الحالة الإعرابية ، نجد النحويين يعقدون غصولا للفرقة بينها ، وعلى العكس من ذلك نجدهم يتحدثون عن المشابهات بين الحال والخبر على الرغم من أنهما يختلفان في الحالة الإعرابية لكل منهما .

وهذه الوقفة المنهجية تعنى أن هناك علاقة وطيدة بين الحال والخبر والحق كذلك ، وهذه القرابة تتجلى في أكثر من ناحية .

١ - فالحال والخبر يتبادلان المواقع في بعض الأمثلة تقول :

محمد في الدار قائم مبتدأ + حال + خبر

محمد في الدار قائم مبتدأ + خبر + حال

والظرف على الرفع يتعلق بقائم ، وعلى النصب يتعلق بالاستقرار (٢)

(١) الأمل ج ٢/ ٢٧٥

(٢) الأمل ج ٢/ ٢٧٥

٢ - وبعض ما يعرب حالا يجوز رفعه فيعرب خبرا ، كما في قوله تعالى :

« هذا بعلى شيخا »^(١)

فقد قرئ :

« هذا بعلى شيخ »

وفيه على هذا عدة أوجه :

أحدها : أن يكون هذا مبتدأ ، وبعلى بدلا منه ، و« شيخ » الخبر .

والثاني : أن يكون بعلى عطف بيان ، وشيخ الخبر .

والثالث : أن يكون بعلى مبتدأ ثانيا ، وشيخ خبره ، والجملة خبر هذا .

والرابع : أن يكون بعلى خبر المبتدأ ، وشيخ خبر مبتدأ محذوف ، أى هو شيخ .

والخامس : أن يكون شيخ خبرا ثانيا .

والسادس : أن يكون بعلى وشيخ جميعا خبرا واحدا ، كما تقول : هذا حلو حامض .

والسابع : أن يكون « شيخ » بدلا من بعلى^(٢) .

والإغرابات السبعة تتفق في أن « هذا » مبتدأ فيها جميعا ، و« شيخ » خبر فيها جميعا على الأصالة (الستة الأولى) أو على التبعية كما في الإغراب السابع .

ومثل هذا قوله تعالى :

« هؤلاء بناتى هن أطهر لكم »

(١) هود ٧٢

(٢) إملاء ما من به الرحمن ج ٢/ ٧٠٧

فأظهر على الرقع خبر • وقرئ في الشاذ : « أظهر • • بالنصب ؛
وفي وجهان :

أحدهما : أن يكون « بناتى » خبرا ، وهن فصلا ، وأظهر حالا •

والثانى : أن يكون « هن » مبتدأ ، « ولكم » خبرا ، و « أظهر »
حالا ، والعامل فيه ما فى « هن » من معنى التوكيد بتكرير المعنى « (١) »
ومثل هذا قوله تعالى :

« قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة » (٢) •

برفع « خالصة » على الخبرية ، ونصبها على الحالية •

٣ — بعض أنواع الحال يسد مسد الخبر فى إفادة المعنى ، أو

إكساب الجملة تمام الفائدة ؛ حيث لا يجوز ذكر الخبر ، كما فى نحو :

أحسن ما يكون محمد خطيبا

فخطيبا ، على تقدير النحويين خبر كان المقدرة على المعنى ، أى :

أحسن ما يكون محمد إذا كان خطيبا

ويرى « ابن السجري » أن الخبر وجب حذفه هنا ؛ لأن الحال
بعض منه ، والحال قد يحذف بأسره ، فحذف بعضه وبقاء بعضه
أسهل (٣) •

٤ — ذهب بعض النحويين إلى أن المنصوب فى باب كان ، والمفعول

(١) إملاء ما من به الرحمن ج٢/ ٧٠٩

(٢) الأعراف ٣٢

(٣) الامالى ج٢/ ٢٨١ ، ٢٨٢

الثاني: في باب ظن ينتصب على الحال • — وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد •

٦ — بعض الكلمات تنصب على الحال ، أو ترفع فتدخل عنصرا في تركيب جملة اسمية ، تقول :

أرخص ما يكون البر مدين بدرهم — أو — أرخص ما يكون البر مذان بدرهم •

كلمته فاه إلى في أو كلمته فوه إلى في

والجملة بعد الرفع « مذان بدرهم » كلها في محل نصب حال (١) •

٦ — تقع الجمل أحوالا ، كما تقع أخبارا وأوصافا ، ولا بد في الجملة من ضمير إذا وقعت خبرا أو صفة يعود إلى المخبر عنه ، وإلى الموصوف • ولما وجب هذا في الخبر والصفة وجب في الحال ؛ لأنها صفة ذي الحال ، وأنها زيادة في الخبر ، فقد أخذت شبهها منهما (٢) •

٧ — من أنواع الحال الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى :

« وهو الحق مصدقا » (٣)

« وهذا صراط ربك مستقيما » (٤)

وهذه الحال أكدت المعنى الذي دل عليه الخبر ، لأن الحق لا يكون إلا مصدقا ، والاستقامة لزم صراط الله ، فالحال لا تقدم معنى جديدا (٥) •

٨ — المجتدأ ينبغي أن يكون معرفة ، وصاحب الحال كذلك ينبغي أن يكون معرفة ولا تكون النكرة مبتدأ إلا بمسوغات معينة ، وصاحب الحال كذلك يمكن أن يكون نكرة بمسوغات معينة • ومسوغات الابتداء بالنكرة

(١) الأمل ٢٨٣/٢ ، ٣١٩

(٢) الأمل ٢٧٧/٢

(٣) البقرة ٩١

(٤) الأنعام ١٢٦

(٥) الأمل ٢٨٥/٢

هى تقريبا مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة ، يدرك ذلك من القراءة الأولى فى بابى المبتدأ أو الحال •

٩ — أكثر « سيبويه » من تسمية الحال خبرا ، مما يثبت أن النحو العميق للموقعين يكاد يكون واحدا (١) •

والأصل النحوى المشهور : « الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال » كان « سيبويه » قد عبر عنه قبل أن يحرره المتأخرون بقوله : « كل شئ كان للنكرة صفة ، فهو للمعرفة خبر ، وذلك قولك : مررت بأخويك قائمين • فالقائمين هنا نصب على حد الصفة فى النكرة (٢) هذه بعض النظرات التى استطعت جمعها للتدليل على القرابة الحميمة بين موقعى الحال والخبر ، هذه القرابة المؤسسة على ما بينهما من تشابه معنوى دلالى على الرغم من أنهما من حيث الحالة الإعرابية متباعدان فآحدهما يذكر عادة فى مواقع المرفوعات ، والآخر فى مواقع المنصوبات •

المعنى والحالات الإعرابية :

والحديث عن القرابة بين بعض المواقع النحوية يسلمنا إلى الحديث عن التقارب بين الحالات الإعرابية ؛ فلقد سبق أن أشرت إلى أن التغير فى الحالة الإعرابية للمبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية بعد دخول النواسخ من رفع إلى نصب لا يلغى من المعنى الذى كان معقودا بين المبتدأ والخبر فإن النسبة بينهما تبقى على ما هى عليه •

كما أن قسطا لا بأس به من المنصوبات يحمل فى داخله أو فى أعماقه حالة الجر الإعرابية ، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر أخوان ؛ فكلاهما — على الأقل — بديل للآخر ، إن لم يكن أحدهما غطاء للآخر ، والآخر عمقا له • فالمعنى المعبر عنه بالنصب لا يتغير إن عبر عنه بالجر •

(١) الكتاب ج ٢/ ٤٩ ، ٥٠ ، ٨١ ، ٨٧ — ٩٢

(٢) الكتاب ج ٢/ ٨ ، ٩ ، ٣٣

ولقد أحساب الفكر النحوى العربى النجاح والتوفيق فى حديثه عن تحويل الكلام من البنئ للمعلوم إلى البنئ المجهول ، فما حل المفعول أو غيره مما هو قريب منه (الجار والمجرور — الظرف — المفعول المطلق) لشدة طلب الفعل إياه محل الفاعل إلا إبقاء للجانب الشكلى فى النظام التركيبى للجملة الفعلية فى اللغة العربية (فعل + اسم مرفوع) • ولم يغب عن فكر النحويين أن رفع ما حل محل الفاعل ما هو إلا مسألة شكلية بحثة : العلاقة المعنوية بين عناصر الجملة الفعلية لا تزال على ما هى عليه قبل التحويل • فسيبويه لا يزال يسمى ما يحل محل الفاعل « بالمفعول المرفوع » ، وأقصى ما قدمه النحويون المتأخرون أن سموه « نائب الفاعل » • ومعنى هذا أنهم جميعا أرادوا القول بأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فيما بينها ، أو يحل أحدها محل الآخر فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعض التغييرات الشكلية لكن الرباط المعنوى بينها لا يزال ثابتا راسخا لم يمسسه تحور أو تحول •

وكل ما سبق وغيره من أمثلة فردية شاهد على أن الفكر النحوى العربى جمع إلى حد كبير بين النظرتين اللتين أشرت إليهما من قبل : النظرة التى ترى للتركيب نظاما وأوضاعا شكلية فترصدها ، والنظرة التى تنعمق هذه التراكيب الخارجية لتصل إلى ما تحتها من تراكيب داخلية اهتماء بما أسميته روح التراكيب الذى يمد به المعنى ، كما أنها تدور مع التحويلات المختلفة للتركيب لتتربى إلى أى مدى بعدت هذه التحويلات بالتركيب عن المعنى الذى خول العرب لهذه التراكيب أن تؤديه •

وسوف أتناول هذه الفكرة فيما بعد بشئ من البسط والتفصيل •

المعنى الفعلى :

وكل ما سبق الحديث عنه من دور أن صيغة العناصر المفردة المستخدمة فى التراكيب فى تلك المعنى ، وأثر المعنى فى الوظيفة المنوطة بالكلمات ، ودور المعنى فى التجوزات التى تلحق ما بين عناصر التركيب من مطابقة ، ودوره فى الوسائل المستخدمة لربط عناصر التركيب بعضها ببعض ، والقاربة بين المواقع النحوية المؤسسة على رباط معنوى ، والتداخل بين

الحالات الإعرابية لبعض المواقع النحوية لثبات العلاقة بين عناصر التركيب ، كل هذه الاعتبارات ما هي إلا أمثلة للدور الخطير الذي يقوم به المعنى داخل التركيب ، الأمر الذي يجعله عصب التركيب وعموده الفكري .

يبقى للمعنى دور أخطر مما سبق ، به يضاف على التركيب كاه طابعا يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها رصفه الشكلي ؛ فالتركيب كله من الناحية الشكلية يكون تركيبا اسميا ، ليس الفعل عنصرا فيه ، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلى أو يمكن أن نقول إن التركيب الخارجى ينتمى لنمط رصفى معين على حين ينتمى التركيب الداخلى لنمط آخر .

واقد كان « سيوييه » خير من أمدنى بهذا التصور السابق ؛ إذ إنه بعد أن تحدث عن الفعل بجميع أنواعه اللازم والمتعدى بجميع درجات التعدى ، وما يبدو شبيها بالفعل من أفعال تدخل على جملة المبتدأ والخبر ، والمواقع النحوية المختلفة التى تعد من مكملات الفعل كالمفعول المطلق والحال والمفعول معه الخ . . ، وبعض ما يعمل عمل الفعل كالمصدر ، وبعض أنواع المشتقات ، أقول بعد أن تحدث عن هذا عقد حديثا عن أنماط كثيرة من التراكيب يشكل الاسم المنصوب فيها عنصرا أساسيا ؛ لأن هذا العنصر المنصوب يتخذ دليلا على فعل مضمرة ، وبذا تبدو الاسميات غطاء تركيبيا لتراكيب فعلية داخلية .

ولقد تحدثت عن هذه التراكيب التى أوقاها « سيوييه » الحديث^(١) ، قبل ذلك مرتين ، الأولى فى مقال لى عن جملة الموقع النحوى الواحد^(٢) ؛ لأن هذه التراكيب تنسج أساسا من مفعول به ، أو مصدر ، أو حال ، وكلها منصوبة بإضمار فعل يجوز إظهاره قليلا ، ويجب إضماعه كثيرا ؛ لأن العرب مالت إلى أن تتخفف منه وتضمه لوضوح المراد منه ، فاعتبرتها لهذا من جملة الموقع الواحد .

(١) الكتاب ج١/ ٢٥٣ — ٤٠٠

(٢) اللسان العربى — الرباط ، ١٩٧٩

أما المرة الثانية ففى كتابى « الفعليات » : إذ قد لاحظت أن أكثر أمثلة هذه التراكيب يرد فيها العنصر الأساسى الواحد منصوبا بفعل مضمر ملحوظ ، ولهذا تحدثت عنها فى فصل « الفعليات الملحوظة » فى مقابل « الفعليات المملوطة » •

ولهذا أستطيع القارىء عذرا إن تخففت من الحديث عن هذه التراكيب مرة ثالثة رغم مناسبتها الملحة للفكرة الأساسية لهذا البحث المتواضع ، فكرة العلاقة بين التركيب الخارجى والتركيب الداخلى للجمل العربية • على أنى لن أترك قارئى العزيز قبل أن أودعه هذه الملاحظات :

١ — دار معظم هذه التراكيب فى مواقف فعلية — إن صح هذا التعبير — أى مواقف من شأن الفعل أن يستخدم فيها كموقف الطلب ، والتحذير ، والدعاء ، والمدح والثناء ، والتذلل ، والتنقل من حال إلى حال •

٢ — اكتفى فى هذه التراكيب بدلالة الحال النى أغنت عن دلالة المقال : فإن العرب تخففت فيها من الأفعال « اكتفاء بالعمل أن تلفظ بفعله » (١) أو « استغناء بما يرون من الحال » (٢) أو « لكثرتة فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » (٣) أو « لعلم المخاطب أنه محمول على أمر » (٤) ، أو « لأنه قد عرف أنه متمن سائل شيئا وطالبه » (٥) •

فإذا لم تنغ دلالة الحال لم يجوز التخفف من الفعل « فلا يجوز أن تقول :

عبد الله المقتول

وأنت تريد •

(١) الكتاب ١/٢٥٣

(٢) السابق ٢٧٥

(٣) السابق ٢٨٠

(٤) السابق ٢٨٣

(٥) السابق ٢٨٦

كن عبد الله المقتول

لأنك لست تشير إلى أحد « (١) أو — كما قال السيرافي — : « لأنك ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه ... وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال » (٢) •

٣ — ذهب « سيبويه » إلى أن الأسماء المنصوبة في هذه التراكييب، نصبت على أنها « بدل من اللفظ بالفعل » وساعد على هذا أنها من الناحية الصرفية إما مصدر ، أو مشتق أو جامد مؤول بالمشتق ، وهذا النوع من الأسماء ذو صلة قوية بالأفعال •

كما أن صلة هذه الأسماء بالأفعال تحققت في بعض أمثلة هذه التراكييب بدخول أدوات مختصة بالدخول على الأفعال عليها مثل : إن « المجازاة » وهلا ، ولو (٣) •

يقول « سيبويه » عن « إن » :

« واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل ؛ لأن إن من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وهي إن المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء » (٤) •

أي لا يذكر بعدها الاسم على أنه مبتدأ يبنى عليه أو يسند إليه .
خبر : بل الاسم بعدها ينصب أو يرفع بإضمار فعل •

فالعنصر الذي هو أمانة على تركيب فعلني مضمرة إما فعلني بطبيعته أو بما يدخل عليه من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال ، وهذه هي الشرائط التي تجعله أهلاً لأن يكون « بدلاً من اللفظ بالفعل » فالفعلية إما « ذاتية » فيه أو « مكتسبة » •

(١) الكتاب ج ١ / ٢٦٤

(٢) السابق / نفس الصفحة (حاشية)

(٣) السابق ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

(٤) السابق ٢٦٣

والأمر كله من قبل ومن بعد متوقف على السماع : « فليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضرع بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتظهر ما أظهروا ، وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ، ومما هو في الكلام على ما أجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو :

يك ، ويكن ، ولم أبل وأبال

ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في :

مر : أو مر

أن يقولوا في

خذ : أو خذ

وفى :

كل : أو كل

فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ، ثم فسر أو فس بعد « (١) » •

فكما لا نثبت حرفاً في صيغة من صيغ اللغة حذفته العرب ، أو لا نحذف ما أثبتته العرب ، كذلك لا نثبت في التراكيب النحوية ولا نحذف إلا ما لنا فيه سماع •

ودقة « سيويه » تتجلى في إلحاقه المسلمات التركيبية النحوية بالمسلمات الصوتية ، فهو يناظر حذف الفعل أو ذكره في الجملة بحذف حرف مد أو همزة أو ذكرهما في الكلمة • ولا غرو في هذا ؛ فنسج اللغة كل لا يتجزأ ، وما ارتضته العرب في أصواتها كان عن منطق يفترض أنها ارتضته أيضاً في صيغها وتراكيبها ، فالروح واحد ، والعقل اللغوي يسرى في اللغة على جميع مستوياتها • وهذا اعتبار منهجي أفهمه من كلام « سيويه » •

٤ — مثلت هذه التركيبات مجالا تعبيريا واسعا ؛ فبعضها كان فى الأمر والنهى ، والآخر كان فى الخبر ، أى أنها مثلت الأسلوب العربى بشقيه الخبرى والإنشائى •

٥ — ذكر « سيبويه » فى مواطن كثيرة من هذه التراكيب أن الاسم الذى هو محور التقدير على أنه معمول لعامل مضمّر ، يجوز نصبه ورفع • والتراكيب على النصب يؤول إلى جملة فعلية ، وكثير من الأمثلة التى يجوز فيها رفع الاسم تؤول إلى جملة اسمية (١) •

وهذا نوع من « الحيادية » التى لاحظتها على بعض أمثلة الجملة العربية فالتركيب ينتمى إلى الجملة الفعلية مرة ، وإلى الجملة الاسمية أخرى •

وتلعب الحركة الإعرابية هنا دورا أخطر من دورها الذى به تفرق بين مواقع الكلمات داخل التراكيب من فاعل ، مفعول إلخ ؛ إذ هى هنا تفرق بين أنماط التراكيب فالنصب علامة « الفعلية » والرفع علامة « الاسمية » • وسوف أعود إلى هذه الملاحظة فيما بعد •

ويبدو أن استثناء المعنى الفعلى من تراكيب لا يدخل الفعل فى نسيجها أصبح من المهام الرئيسية التى قام بها النحويون العظام بعد « سيبويه » ممن تعمقوا التراكيب ، وقرءوا ما بداخلها من أمثال « المرضى » و « العبرى » و « ابن الشجرى » • وفيما يلى سطور مما قالوه •

الفعل المعنوى على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون فى اللفظ مشعر به قوى أولا ، فالأول نحو :

مالك ، ما بك

لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، أو بما فيه معناه • ونحوه :

ما شأنك ، ما بالك

(١) انظر مثلا الكتاب ج ١ / ٢٦٩ — ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ،

٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ — ٣٢٨

لأن قولك « شأنك » بمعنى « فعلك » و « صنعتك » فهو بمعنى
المصدر الذي فيه معنى الفعل ، ومثله :

حسبك ، وقدك ، وكفيك

لكونها بمعنى : كفاك ، ونحو :

ويلا لك ، ويلك ، ويل له

لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل • وكذا قولهم :
رأسك والحائط ، وامراً ونفسه ، وشأنك والحج

إن جعلنا الواو بمعنى « مع » فإن المنصوب قبلها دال على الفعل
المصدر (١) •
ومن أمثلة هذا :

مالك وزيدا

والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور
بلا إعادة الجار ، والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السعة
فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه ،
ولذلك يتعين النصب هنا نظراً إلى لزوم التكلف في العطف •

وقال الأندلسي : يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على
المصاحبة وهي أولى لوروده في قوله تعالى :

« تساءلون به والأرحام » في قراءة حمزة •

على أن ما بعد الواو في :

ما لك وزيدا

ما شأنك وزيدا

(١) شرح الكافية ج١/١٩٦ ، وتأثر « الرضي » بسببويه واضح جلي ؛
نقد استخدم الأمثلة التي مثل بها ، انظر الكتاب ج١/٢٧٤ ، ٢٧٥

ما شأن زيد وعمرا

قد ينصب من أربعة أوجه :

الأكثر على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأنك ، ومالك ، أى ،
ما تصنع ، وذلك لأن « ما » طالبة للفعل لكونها استفهامية ، وبعدها الجار
أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن
ثم امتنع في الاختيار :

هذا لك وأباك

لفوات « ما » الاستفهامية ♦

وقال « سيبويه » : تقديره :

ما شأنك وشأن ملابستك زيدا

ما لك وللملابستك عمرا

ما شأن زيد وملابسة عمرا

فهو مفعول المصدر المقدر ♦

قال السيرافى : هذا تقدير معنوى لا يخرج ذلك عن معنى :
ما صنعت ، وما تصنع لأن هذا ملابسة أيضا ، يعنى أن « سيبويه »
لا يريد بتقدير « ملابستك » أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ؛
لأن المصدر العامل مع مفعوله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته ، وإبقاء البعض الآخر ♦ وإنما قدر « سيبويه » بهذا
لتبيين المعنى فقط ، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر ♦

قال الأندلسى : بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز
ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه ؛ لأن « مالك » و « شأنك » إذا جاء بعدهما
نحو « وزيدا » دل على أن الإنكار إنما هو للملابسة المجرور لذلك الاسم ،
ولا سيما أن الواو بمعنى « مع » تؤذن بمعنى الملابس ♦

وقال الأندلسى : يجوز أن يكون النصب بكان مقدرة كما نرى :

ما أنت وزيدا

أى :

ما كان شأنك ، ما كان لك

وقال السيرافى وابن خروف : الاسم منصوب « يلبس » كأنك قلت :

مالك لابس زيدا

والواو دل على معنى : لابس *

وإنما ارتكبا هذا ، تفاديا مما لزم « سيبويه » من نصب الاسم بمصدر مقدر ، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ، ونصب الاسم بها ؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو ، وذلك الفعل المقدر (١) .

ملاحظات :

١ — اتفق النحويون على أن الجار والمجرور ، « لك » ، « بك » — مثلا — ، والمصدر « شأن » « بال » — مثلا — يحملان معنى الفعل . فإذا دخلت عليهما « ما » الاستفهامية اشتمت تضمنهما — الجار والمجرور والمصدر — معنى الفعل وقوى : لأن الاستفهام يطلب الفعل *

٢ — إذا كان المجرور بحرف الجر ، أو بإضافة المصدر إليه ضميرا ، وذكر بعده واو بعدها اسم آخر ، فالكوفيون يجوزون جر ما بعد الواو على العطف أو نصبه على المفعول معه * أما البصريون فيرجحون النصب ولا يجوزون الجر إلا لضرورة ، أو على تكلف فى السعة *

ومن الواضح أن جواز الجر على العطف إنما هو مراعاة لجانب الاسم في المعطوف عليه « الجار والمجرور » أو « المضاف والمضاف إليه » . أما جواز النصب بل وترجيحه فى نظر البصريين فمراعاة لجانب الفعلية الكامنة فى الاسميّات *

كذلك أجمع النحويون على جواز جر ما بعد الواو ، ونصبه على السواء إذا كان الاسم المجرور قبلها اسما ظاهرا •

٣ — الكل — إذن — متفق على جواز النصب ، بل إن البصريين يرجحونه أو يرونه « أولى » من الجر في حال ما إذا كان المجرور ضميرا . ولهذا الإجماع مغزاه في أن نحويينا — جازاهم الله خيرا — رأوا جميعا أن المعنى الفعلي هو في الحقيقة روح التركيب الاسمي بل لنقل « التركيب الاسمي المحض » أليس الجر بالحرف أو بالإضافة من أخص خصائص الأسماء بل أخصها ؟ بلى •

٤ — الأوجه الأربعة التي سردها « الرضى » — إذن — لا تمثل خلافا بين النحويين حول المبدأ العام أعني استثناء الفعلية من الاسمية بل هي بيان للكيفية التي تبناها كل فريق لاصطياد هذا المعنى الفعلي الداخلي من تركيب اسمي صرف •

فالبصريون حولوا ما قبل الواو إلى فعل ، فأل المثال لديهم إلى تركيب جملة المفعول معه التي فيها واو بمعنى مع مسبوقه بفعل ف :

مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا

والسيراقي وابن خروف حولوا الواو إلى فعل اعتمادا على معنى « لك » أو « شأئك » فأل المثال عندهم إلى نصب ما بعد الواو على أنها مفعول به :

مالك وزيدا = مالك لابست زيدا

أما الأندلسي ، فقد عامل مالك ، وماشأئك معاملة : « ماأنت ، وكيف أنت » وهما يتضمنتان معنى « كان » ، فينصب ما بعد الواو معهما على المفعول معه لتحقيق شرطه وهو سبقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل •

جاء في الكتاب : « وزعموا أن ناسا يقولون :

كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا

وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف» ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال :
ما كنت وزيدا .

لأن كنت تقع هنا كثيرا ، ولا تنقض ما تريد من معنى الحديث ، فمضى ضد الكلام ، وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها هنا كثيرا « (١) » .

أما « سيبويه » فقد رجعت إلى ما قاله في « الكتاب » فوجدته يقول :
قولك :

ما لك وزيدا

ما شأنك وعمرا

إنما جرد الكلام ههنا :

ما شأنك وشأن عمرو

فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا :

ما شأنك وزيدا

أى :

ما شأنك وتناولك زيدا (٢)

فالمعنى الفعلى الذى قدره « سيبويه » هو المصدر ، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو — كما فهم الأندلسي — ؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفًا على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ، كما

(١) الكتاب ج١/٣٠٣ ، وانظر أيضا ٣٠٩

(٢) الكتاب ج١/٣٠٧

لا يجوز رفعه عطفا على شأن لفساد المعنى ، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق +

والمعنى الفعلى الذى ارتضته الأوجه الأربعة السابقة عبارة عن نوعين :

أولهما : معنى فعلى مستنبط من مضمون الجار والمجرور، أو المصدر، وهذا هو تقدير البصريين ، وسيبويه ، والسيراfi وأبن خروف +

ثانيهما : فعل الكون المضمّر قبل واو المعية +

فالمعنى الفعلى الأول ذاتى مستنبط مما هو موجود ، أما الثانى فتعير ذاتى وليس مستنبطاً لا من الجار والمجرور ولا من المصدر +

ويلاحظ أن البصريين أولوا ما قبل الواو بالفعل ، وأن سيبويه قدر المعنى الفعلى بعد الواو ، وأن السيرافى حول الواو نفسها إلى فعل فالآراء الثلاثة اقتسمت هذه المواضع الثلاثة فيما بينها +

ومع تفاوت النحاة حول الطريقة التى يستمد بها المعنى الفعلى من التركيب الاسمى ، وحول الموضع الذى يحل فيه هذا المعنى الفعلى بعد التأويل أهو قبل الواو [بصريون] أم بعدها [سيبويه] أم محل الواو نفسها [سيرافى] فإنهم — كما قلت — أجمعوا على كمن هذا المعنى الفعلى فى التركيب الاسمى ، وأن وجود الاستفهام قوى جانبه ، وساعد على إظهاره +

ولذلك لا يجوز النصب إن عدم الاستفهام ، فقول العرب :

أنت وشأنك ، كل امرئ وضيعته ، أنت أعلم وربك

وأشبه ذلك ، فكله رفع ، لا يكون فيه النصب ؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت :

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعاً

يستعمل فيه الفعل ، وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب ؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً » (١) •

و « سيوييه » في الحقيقة يقدم لنا بهذا الصدد ثلاثة أنماط من التراكيب أذكر بعض أمثلتها ، ثم أخرجها :

(١) (٢) (٣)

ما صنعت وأباك أنت أعلم ومالك (٢) مالك وزيدا
جاء البرد والطيايسة أنت وشأتك ما لزيد وأخاه
لو قررت الخافقة كل رجل ضيعته ما شأتك وعمر (٤)
وفصيلها لرضعها (٣)

والاسم بعد الواو في النمط الأول يجب نصبه على أنه مفعول معه ؛ لوجود الفعل في الجملة قبله ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها (٥) • « كأنك قلت ما صنعت أباك » (١) •

والاسم بعد الواو في النمط الثاني يجب رفعه ، عطفا على المبتدأ ، والجملة في تقدير :

أنت وشأتك مقرونان

والواو في النمطين بمعنى مع يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم قبلها « وإنما فرق بين هذا — النمط الثاني — وبين الباب الأول ؛ لأنه اسم ، والأول فعل فاعل ، والواو في معنى مع هنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ » (٦) •

(١) الكتاب ج ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٩١

(٣) الكتاب ج ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٥

(٤) الكتاب ج ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٥) السابق ج ١ / ٢٩٧

(٦) السابق ج ١ / ٣٠٠

(٧) الكتاب ج ١ / ٣٠٠

فنحن في النمط الأول مع جملة فعلية خالصة ، ومع جملة اسمية خالصة في النمط الثاني .

أما النمط الثالث فقد سبق الحديث عنه ، ومن الواضح أنه لا ينتمي إلى النمط الأول لأن الواو فيه لم تسبق بفعل صريح ، ولا ينتمي إلى النمط الثاني لأن الجملة التي قبل الواو فيه بها ما فيه معنى الفعل ، كما أن فيها استفهاما .

فأمثلة النمط الثالث في الحقيقة تنتمي إلى النمط الأول ، ولذا يجب نصب الاسم بعد الواو فيها لما فيها من معنى فعلى .

هذا هو القسم الأول من المعنى الفعلى ، ومن الواضح أن مايساعده على الظهور وترتب بعض الآثار النحوية عليه أمران :

أولهما : أن يكون اللفظ ما يشعر به كأن يكون مصدرا ، أو بحارا ومجرورا .

ثانيهما : أن يسبق بما من شأنه أن يدخل على الأفعال كالاستفهام .

فإذا لم يكن في اللفظ ما يشعر به ، ولم يكن هنالك استفهام — مثلا — انعدم المعنى الفعلى ، وتمحض التركيب للاسمية ، كما في أمثلة النمط الثاني السابق .

فإن توفر أمر واحد من الأمرين السابقين ، وجد المعنى الفعلى على استحياء ، كما في نحو :

ما أنت وعبد الله

كيف أنت وقصعة من ثريد

وقول « الخبل » :

ياز برقان أخابنى خلف ما أنت ويب أبيك والفخر

وقول « جميل » :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا تهام فما النجدي والمتنور (١)

فما بعد الواو هنا حقه الرفع ؛ لأن المعنى على الابتداء ، وينبغي ألا يجوز نصبه لعدم وجود ناصب قبل الواو ، وضعف الدال عليه ، وهو « ما » الاستفهامية ، و « كيف لكثرة دخولهما في غير الفعلية (٢) » .

ورفع ما بعد الواو على نية تكرار ، « ما » أو « كيف » : « لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى « مع » على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت :

كيف أنت وكيف عبد الله

فعملت ، كما عمل الابتداء : لأنها ليست بفعل ، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعا يد لك على ذلك قول زياد الأعجم :

تكلفنى سويق الكرم جرم وما جرم وما ذلك السويق (٣)

ومن نصب ما بعد الواو هنا — على ضعفه وقلته — ذهب إلى تقدير « كان » أو « يكون » لأنهما يقعان ههنا كثيرا ، والشئ إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا ، وصار كأنه منطوق به (٤) .

فالفعلية في التراكيب السابقة ضعيفة واهنة ، ولا نستطيع أن نستمدّها من داخلها ، فنلجأ إلى تقدير أفعال خارجية طارئة .

والمعنى الفعلى في هذه الأمثلة ، وفي نحو ما استشهد به « سيبويه » :

فمما أنا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط

بنصب « السير » بتقدير : « ما كنت » ، أقول : المعنى الفعلى في هذه الأمثلة على ضعفه ووهنه أقوى منه في نحو قول بعضهم :

أنا وإياه في لحاف

(١) الكتاب ج١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٩٧

(٣) السابق ج١/ ٣٠٣

(٤) الكتاب ج١/ ٣٠١

أى : كنت وإياه فى لحاف

وذلك لإشعار « ما » و « كيف » بالفعل ، بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما (١) •

وكأن المعنى الفعلى الداخلى ذو مراتب ودرجات ، وأقواه ما اقترب من نمط إظهار الفعل ، وتأخذ درجة الفعلية فى المضعف شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى نمط جملتى المبتدأ أو الخبر ، وذلك على نحو الترتيب التنازلى التالى :

- | | |
|-------------------|------------------------|
| ١ - ما صنعت وأخاك | فعلى ظاهر صرف |
| ٢ - مالك وأخاك | فعلى معنوى فقط |
| ٣ - ما أنت وأخاك | فعلى معنوى على استحياء |
| ما أنت وأخوك | اسمى صرف راجح |
| ٤ - أنت وشأنك | اسمى صرف فقط |

« كان » والمعنى الفعلى :

لجأ « سيبويه » والنحويون من بعده إلى تقدير فعل الكون حين اضطروا إلى تفسير نصب الاسم بعد واو المعية فى تركيب ليس فى لفظه ما يشعر بمعنى الفعل • ومن يقرأ تخريج « سيبويه » لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر « كان » أو « يكون » ، ثم تخفف العرب منهما لسببين :

أولهما : كثرة استعمالهما فى هذا الموضع ، والشئ إذ كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفاً ، وصار كأنه منطوق به : « فكننت وتكون يقعان ههنا كثيراً ، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث ، فمعنى صدر الكلام ، وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيراً » (٢) •

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٨

(٢) الكتاب ج١/ ٣٠٣

ومعنى هذا أن نصب الاسم بعد الواو اتخذ أمارة على أن « كان » كانت قد وجدت في التركيب ، ثم تخفف منها ؛ لأن العربي ألف حضورها هنا ، فهي الآن موجودة وحاضرة ذهنا لا لسانا ، ومعنى لا لفظا .

وما الاستغناء عن « كان » هنا ، ونصب الاسم في غيابها كما كان ينصب في حضورها إلا نموذج واحد من نماذج التركيب العديدة التي بقي النصب فيها دليلا على الفعل المحذوف .

إن المسلمات النحوية التي تملأ كتب النحو التعليمية تصيب الباحث بشيء من التردد قبل أن ينوى التفكير في معطى فكرى جديد قد تمد به المصادر الأولى ، وفي مقدمتها « الكتاب » .

ولعل من هذه المسلمات مسلمة « نواسخ » المبتدأ والخبر ؛ حيث تصور النحاة التعليميون أن هذه النواسخ أدوات طارئة ووافدة على تركيب الجملة الاسمية ، تغير الحالة الإعرابية لأحد ركنيها أولهما معا . فالأصل هو الجملة الاسمية بدون النواسخ ، ويعتري هذا الأصل تحورات بدخول النواسخ .

أما ما عند « سيبويه » فمختلف تماما ، بل أكاد أقول إنه على العكس مما ذكر المتأخرون . يقول : (١) « زعموا أن ناسا يقولون :

كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا

وهو قليل — أى نصب ما بعد الواو — ، ولم يجلوا الكلام على « ما » ولا « كيف » ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلتفتوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال :

كيف تكون وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيدا ... لأنهم يقولون : « ما كنت » هنا كثيرا ، ولا ينقص هذا المعنى ، وفي « كيف » معنى

(١) اقتبست هذا من قبل لتأصيل رأى « الأندلس »

يكون ، فجرى « ما أنت » مجرى « ما كنت » ، كما أن كيف على معنى يكون « (١) » •

إن هذه العملية التحويلية التي قام بها « سيبويه » تقدم — والله أعلم — فكرا نحويا مختلفا تماما عن فكر كتب النحو التعليمية • فتركيب « كان » هو الأصل ثم اعترى هذا الأصل تغير بالتخفيف من « كان » لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد ؛ فقد سمع أبو الخطاب بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا :

أتوعدنى بقومك يا ابن حجل أشابات يخالون العبادا
بماجمعت من حزن وعمر وما حزن وعمر والجيا
كما زعموا أن « الراعى » كان ينشد هذا البيت نصبا :
أزمان قومي والجماعة كالذى منع الرحالة أن تميل ممبلا
كأنه قال :

أزمان كان قومي والجماعة

محملوه على « كان » ، أنها تقع في هذا الموضع كثيرا ، ولا تنقص ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال :
أزمان قومي

كان. معناه :

أزمان كانوا قومي والجماعة كالذى

وما كان حزن وعمر والجيا

ولو لم يقل :

أزمان كان قومي

لكان معناه إذا قال :

أزمان قومي

أزمان كان قومي

لأنه أمر قد مضى (١) •

أى أن « كان » يؤتى بها لتدل على الماضي ، وقد يتخفف منها العرب ؛ لأن معنى الماضي يفهم من السياق ، كما أن كثرة استعمالها في هذا الموضع يدل عليها إن حذفت •

أما السبب الثانى للتخفف من « كان » فيقدمه « سيبويه » من خلال الموازنة بين جملتى :

كيف أنت وقصعة من ثريد

أنت وشأنك

فعلى حين يمكن تقدير « كان » فى الجملة الأولى ؛ لأن نصب ما بعد الواو فيها جائز لا يمكن ذلك فى الجملة الثانية ؛ لأن ما بعد الواو فيها ليس فيه إلا الرفع ، فالجملة الأولى تتضمن معنى فعليا ، وليس كذلك الجملة الثانية • يقول عنها « سيبويه » : « فكله رفع لا يكون فيه النصب ؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت .

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ، ولا فيما يستقبل ، وليس موضعه يستعمل فيه الفعل « (٢) •

وفى موضع آخر يقول : إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ، لا يريد كان ولا يكون « (٣) •

(١) الكتاب ج١/ ٣٠٥

(٢) الكتاب ج١/ ٣٠٥

(٣) الكتاب ج١/ ٣٠٤

ويؤخذ من هذه الموازنة أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة أى التى يرفع طرفاها أو ما عطف عليهما تستعمل للدلالة على الحال ، أما تراكيب « كان » أو « يكون » صريحة أو متضمنة ، فتستعمل للدلالة على الماضى والمستقبل •

وتركيب :

ما كنت وزيدا

فعلى صريح ، فيجب نصب ما بعد الواو فيه ، فهو يشبه :

ما صنعت وزيدا

والتخفيف من « كان » يفتح الباب أمام احتمالين :

أولهما : رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر أى اسمية خالصة فيقال :

ما أنت وزيد

ثانيهما : نصب ما بعد الواو على تقدير « كان » أو بعبارة أدق على تقدير « استصحاب » كان فيقال :

ما أنت وزيدا

والتخفيف من الفعل ، ونصب الاسم بعد حذفه استصحابا له ، أو رفعه على الابتداء والخبر قصدا للدوام والثبوت ، له أمثله الكثيرة فى تراكيب اللغة العربية ، أكتفى منها بالمثال التالى :

« قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ... إنما ينتصب على إضمار الفعل ، كأنك قلت :

أحمد الله حمدا ، وأشكر الله شكرا

وإنما اختزل الفعل ههنا ؛ لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل .. وقد جاء بعض هذا رفعا مبتدأ ثم يبنى عليه .. » (١) •

فهل فى ضوء هذا الواقع اللغوى يمكن القول بأن تركيب جملة
« كان » أصل يتفرع عنه نحو قول العرب :

أما أنت منطلقا انطلقت معك

وقول عباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذانفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع
بنصب « منطلقا » و « ذا » استصحابا لكان المحذوفة ؟ أو نحو :
أما أنت ذو نفر

برفع « ذو » على أنها خبر المبتدأ ؟

لو كانت الإجابة بنعم لخرجنا بالقول بأن جملة كان المتلوة باسم
مرغوع فآخر منصوب هى الأصل ، وأن جملة المبتدأ والخبر هى الطارئة ،
وكان الناسخ فى الحقيقة ليس زيادة كان على جملة المبتدأ والخبر ، بل
على العكس من ذلك هو التخفف من كان ورفع ما كان منصوبا معها •

وهذه النتيجة ليست بالأمر الإلاد فى تراكيب اللغة العربية التى
يذكر فيها الفعل وأثره معا ، أو يحذف الفعل ويبقى أثره لأن الفعل منوى
مع كونه محذوفا ، أو يحذف الفعل وينعدم أثره ؛ لأنه لا ينوى ، فينتقل
التركيب برمته إلى تركيب جملة المبتدأ والخبر فالعرب تقول :

١ — سلمك الله سلاما ، أحمد الله حمدا

٢ — سلاما لك ، حمدا لله

٣ — سلام لك ، حمد لله

فللفعل فى الأولى مذكور مع أثره وهو النصب ، وفى الثانية منوى
لبقاء أثره ، وفى الثالثة محذوف لانعدام أثره •

وفى هذا الإطار الثلاثى جاءت هذه الشواهد الثلاثة لكان :

١ — فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال (١)

بنصب « بنى » على أنه مفعول معه ؛ لأنه مسبوق بواو تنفيذ معنى « مع » وقبلها الفعل « كونوا » .

٢ — فما أنا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط (١)

نصب « السير » مفعولا معه ، على تقدير « ما كنت » لاشتغال الكلام على معناه .

٣ — وكنت هناك أنت كريم قيس فما القيسى بعدك والفخار (٢)

رفع « الفخار » عطفًا على « القيسى » وامتنع النصب ، لعدم وجود فعل قبل واو المعية لا لفظًا ولا معنى .

وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد لتبين حقيقة العلاقة بين جملة كان خاصة وما سماه النحاة بالنواسخ عامة وجملة المبتدأ والخبر ؛ ويكفى هنا أن أقول إن « سيبويه » لم يذكر أن « كان » نسخت حكم المبتدأ والخبر ، ولم يرد مصطلح « النسخ » أو ما يقاربه في « الكتاب » . وأنه أثبت جملة « كان » ضمن أنماط جملة الفعل والفاعل والمفعول ، وتحدث عن وجوه الشبه المصرفية والنحوية بين كان وضرب ، لكنه من ناحية أخرى فرق بين جملة « كان » وجملة « ضرب » بأن اسم الفاعل والمفعول مع كان لشيء واحد (٣) ، كما ذهب إلى أن كثيرا من أحكام المبتدأ والخبر تسرى على مرفوع كان أو « فاعلها » (٤) ، ومنصوبها ؛ فأنت في قولك :

كان عبد الله أخاك

« إنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك ثيما مضى » (٥) .

(١) الكتاب ج ١/ ٣٠٣.

(٢) الكتاب ج ١/ ٣٠٠.

(٣) الكتاب ج ١/ ٤٥.

(٤) الكتاب ج ١/ ٤٩.

(٥) الكتاب ج ١/ ٤٥.

ولعل هذا القول من « سيوييه » هو ما جعل النحويين المتأخرين يذهبون إلى فكرة « النسخ » لأن « سيوييه » يتصور « كان » مدخلة للدلالة على المضى لكنه على كل حال لم يقل : قلت ***** وأدخلت ، حتى نتصور أن جملة كان كانت قبل دخولها مبتدأ وخبراً ثم دخلت عليها كان ، بل قال : « أردت *** وأدخلت » •

وأرى — والله أعلم « استنتاجاً من كل ما قاله « سيوييه » عن « كان » ومن حديثه عن جملتها أثناء حديثه عن الفعل والفاعل ، ومن حديثه عن حذف « كان » من جملتها ، وبقاء أثرها الفعلي أو عدم بقاءه ، ومن موازنته بين جملة كان المفعولة أو المنوية وجملة المبتدأ والخبر ، وذهابه إلى أن الأولى للدلالة على الماضي « كان » ، أو المستقبل « يكون » أما الثانية فللدلالة على الحال ، أرى أن الأنماط التالية للجملة في اللغة العربية كانت متوازية :

١ — ضرب على اللص

والفاعل والمفعول فيها شيئان مختلفان

٢ — كان على جارك

والفاعل والمفعول فيها لشيء واحد وتدل على الماضي

٣ — يكون على جارك

والفاعل والمفعول فيها لشيء واحد وتدل على المستقبل

٤ — على جارك

المبتدأ والخبر لشيء واحد وتدل على الحال

فلا نسخ في نظري ؛ لأن جملة كان وجدت للغرض الدلالي السابق الإشارة إليه • ويمكن استيفاء للفكرة أن يقال أيضاً إن الزمن في الجملة العربية فعلية كانت أو اسمية عبر عنه بالطريقة التالية :

- ١ — ضرب على اللص
- ٢ — يضرب على اللص جمل فعلية للأزمنة الثلاثة
- ٣ — سيضرب على اللص
- ٤ — كان على جارك
- ٥ — يكون على جارك جمل اسمية للأزمنة الثلاثة
- ٦ — على جارك

وهذا التصور تقريبي ؛ لأن المضارع وحده يدل على الحال والاستقبال ، ثم إننا نجد جملا كثيرة استعمل فيها « سيكون » •

أما كيف جاء المبتدأ والخبر مرفوعين بعد كان ففى بعض الشواهد؟ وما حقيقة كان الزائدة ، وكان التامة فهذه أمور سوف توضح فيما بعد •

موطن آخر للمعنى الفعلى :

ومن التراكيب التى استقى منها النحويون المعنى الفعلى تركيب النداء ؛ فالفعل من النداء « محذوف لكثرة استعمالهم • وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها ؛ لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريده» (١) • وانتصاب المنادى عند « سيبويه » على أنه مفعول به ، ونائبه الفعل المقدر ، وأجاز « المبرد » نصبه على حرف النداء لسده مسد الفعل (٢) •

وعلى المذهبين ، فيا زيد جملة ، وليس المنادى أحد جزئى الجملة المسند والمسند إليه — فجزأ الجملة أى الفعل والفاعل مقدران عند « سيبويه » أما عند « المبرد » ، فحرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر •

والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا ؛ إذ

(١) الكتاب ج١/٢٩١

(٢) شرح الكافية ج١/١٣١

لا نداء بدون منادى ، والمنادى هو جزء الجملة المنصوب الباقي بعد الاستغناء عن الفعل والفاعل ؛ فوجوده ضرورى ؛ لأنه ينبوب عن التركيب كله ، كما ينبوب أى اسم منصوب من الأسماء التى تستعمل بدلا من اللفظ بالفعل مناب الجملة كلها ؛ كقولك : سبحان الله ، مرحبا ، هنيئا ، حمدا ، شكرا إلخ ، وغيرها مما فيه معنى الفعل •

ويرى « الرضى » أن الفعل المقدر فى النداء ، والذى جاء حرف النداء عوضا عنه ، من الأولى بتقديره بلفظ الماضى أى : دعوت ، ناديت — مثلا — ؛ لأن جملة النداء إنشائية ، والأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى (١) •

وقال « أبو على » فى بعض كلامه : إن يا وأخواتها أسماء أفعال ، ولا يغض من هذا كون همزة النداء حرفا واحدا ، وأسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ؛ لأن حروف النداء خالفت بقية أسماء الأفعال ؛ لكثرة استعمال النداء ، فجوز فيه ما لا يجوز فى غيره (٢) •

كما لا يعيب قول أبى على أن اسم الفعل وحده تتم به الجملة ، وحرف النداء لا يتم الكلام به بدون المنادى جملة ؛ لأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية • والنداء مثلها لاحتياجها إلى منادى (٣) •

وكان حروف النداء عند أبى على أسماء أفعال ذات طبيعة خاصة صرفيا لكون بعضها على أقل من حرفين ، ونحويا لاحتياجها إلى المنادى •

وما بعد أبو على ولا أغرب ، فأسماء الأفعال أيضا من الفعليات تعمل عمل الفعل إلا أن الجملة على مذهبه لا تحذف شيئا •

(١) شرح الكافية ج١/ ١٣٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣٢

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٣٢

لدينا — إذن — المذاهب الثلاثة التالية :

مذهب « سيبويه » الذى يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل والفاعل •

ومذهب « المبرد » الذى يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل فقط •

ومذهب « أبو على » الذى يرى أن حرف النداء اسم فعل استتر غيه الفاعل ، ولا حذف فى الجملة •

وغنى عن البيان بأن النحويين العظام الثلاثة متفقون على أن الاسم المنصوب بعد حرف النداء هو فى قوة المفعول به ، أو هو مفعول به على الحقيقة •

ولا أدرى لم ذهب « المبرد » إلى القول بأن الفاعل محذوف ؛ فإنه إذا كانت « يا » هى التى نصبت المنادى فى رأيه ، فلم لم يقل إن الفاعل مستتر فيها ؟ (١)

ورأى « أبو على » أقل كلفة ؛ لأنه لم يقل بالحذف ، وإن كان قوله أدنى بنا أو به — على الأصح — إلى اعتبار حروف النداء أسماء أفعال خاصة •

أما رأى « سيبويه » فعلى الرغم من غرابة تقديره جملة النداء بـ يا ، أدعو عبد الله

الأمر الذى فر منه « الرضى » وحذ تقدير الفعل بالماضى ، وإلا أصبح النداء إنشاء « خاصا » ؛ لأن الأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى أقول على الرغم من هذا ؛ فإنه يتفق وما ارتضته العربية من التخفيف من الفعل ، والاستغناء بالأسماء المنصوبة ، والنداء من هذا القبيل ، وإن كان غارق بقية التراكيب فى أن الاسم المنصوب ليس هو الذى اتخذ « بدلا » من الفعل ، بل حرف النداء نفسه •

(١) انظر نص « ابن جنى » وكثير من النحويين على منع حذف الفاعل :
الفوائد المشوق ٧٤

وأيا ما كان الحكم على الآراء الثلاثة السابقة ، فإنها جميعا متفقة على أن نبي جملة النداء معنى فعليا ، ثم اختلفت بعد ذلك حول درجة « الفعلية » - والمقصود بالفعل هنا الفعل وآثاره - .

فأبو على يرى أن « الفعلية » هنا كاملة ؛ لأن الجملة عبارة عن :

اسم الفعل والفاعل والمفعول

والمجرد يرى أن « الفعلية » هنا أقرب ما تكون إلى الكمال ؛ لأن الجملة عبارة عن :

الفعل (يا) والمفعول

أما « سيبويه » فيرى أن « الفعلية » هنا من أقرب ما تكون إلى الإضمار والاختزال ؛ لأن الجملة عبارة عن :

بديل للفعل والمفعول

ووجود المنادى أو المفعول به ضرورى - كما سبق - لأن أسلوب النداء لا يستقيم إلا بذكره ، وقد يجوز حذفه - وهذا استطراد - إذا كان موصوفا ، وحلت صفته محله أى فى كونها منادى ؛ لتمام التركيب بها ، وأكثر ما يحذف الموصوف إذا كان منادى ، كما فى قوله تعالى :

« يا أيها الساحر » (١)

« يا أيها الذين آمنوا »

« يا أيها المؤمنون » (٢)

فالتقدير :

يا أيها الرجل الساحر

يا أيها القوم الذين آمنوا

(١) الزخرف ٤٩

(٢) النور ٣١

يا أيها القوم المؤمنون (١)

وشبيه بهما ما قالوه من عدم حذف المفعول به المتعجب منه إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو :

ما أحسنك وأجمل

إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه •
كذا لا يحذف المفعول المجاب به نحو :

ضربت زيدا

في جواب :

من ضربت ؟

إذ هو مقصود الكلام • وكذا إذا كان مستثنى نحو :

ما ضربت إلا عليا

• للسبب ذاته (٢)

وما حذف من المفعول به فهو إما منوى ، كقوله تعالى :

« يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » (٣)

أو غير منوى ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى :

« يخالفون عن أمره » (٤)

أى : يعدلون • وإما للمبالغة بترك التقيد ، كما في قوله تعالى :

« والله يقبض ويبسط » (٥)

« والله يحيى ويميت » (٦)

(١) الفوائد المشوق ٧٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣١

(٣) المائدة ١٨

(٤) النور ٦٣

(٥) البقرة ٢٤٥

(٦) آل عمران ١٥٦

والعرب ينظرون إلى مقصود الإفادة • فإن كان المقصود نسبة
الفعل إلى الفاعل اقتصروا عليه ، فقالوا :

فلان يعطى ويمنع ، ويصل ويقطع

لأنه ليس الغرض ذكر المعطى والممنوع والموصول والمقطوع ،
ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال ، وإن كان الغرض ذكر المفعول
لا غير لم يتعرضوا للفاعل كقوله تعالى :

« قتل الخراصون » (١)

« أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا » (٢)

« كتبوا كما كتبت الذين من قبلهم » (٣)

إذ ليس الغرض من هذا ذكر المكاتب ، ولا القاتل ، ولا المبسل ،
وإنما الغرض نسبة الكبت والقتل والإبسال إلى المذكورين « (٤) •
وكما يعمل المعنى الفعلى فى المنادى فى المفعول به ، يعمل النصب
أيضا فى المصدر اتفاقا نحو :

يا زيد دعاء حقا

ويجوز أن يكون مثل :

الله أكبر دعوة الحق

زيد قائم حقا

أى منتصبا بعامل مقدر •

وأجاز « المبرد » نصبه للحال نحو :

يا زيد قائما

(١) الزايات ١٠

(٢) الأنعام ٧٠

(٣) المجادلة ٥

(٤) الفوائد المشوق ٧٥ ، ٧٦

إذا ناديت في حال قيامه ، ومنه قوله :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوم

والظاهر أن عامله « بؤس » الذي بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال ، أعنى الجهل ، بتقدير زيادة اللام (١) ، فهو مثل :

أعجبني مجيء محمد ركباً

حيث يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف مما يعمل عمل الفعل +

كما قد يعمل في الظرف ، كما في قول الشاعر :

وبعد غد يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح

فلك أن تعمل في « إذا » معنى الكلام + وذلك أن :

يا لهف نفسي

لفظه لفظ النداء ، ومعناه التوجع ، فإذا حملته على هذا ، فالتقدير :
أتأسف وأتوجع وقت رواح أصحابي وتخلي عنهم (٢) +
وأنواع النداءات الأخرى كالندبة ، والاستغاثة فيها أيضاً معنى
الفعل فالندوب منادى على وجه التفجع ، فقوله :

يا محمداه

كأنك تقول له :

تعال فأنا مشتاق إليك

ومنه قولهم في المراثي :

لا تبعد أي لا تهلك

كأنهم من ضمنهم بالميت عن الموت تصوروه حياً ، ففكرهوا موته فقالوا
ذلك ، فهكذا المندوب المتوجع عليه نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٣٢

(٢) الأمالي ج١/ ٣٠٠

واويلاه ، وا ثبورام ، واحزنانه

أى :

احضر حتى يتعجب من فظاعتك

والدليل على أنه مدعو قوله تعالى :

«لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا» (١) .

أمرهم بقول : وا ثبوراً .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة . والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب . فمعنى :

يا للماء وللدواهي

أحضراً حتى يتعجب منكما (٢) .

وباب الاختصاص يشارك باب النداء مشاركة معنوية ؛ إذ المنادى أيضاً مختص بالخطاب بين أمثاله ، ولا يظهر حرف النداء في الاختصاص مع « أى » لأنه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما فى : يا زيد ، ولا مجازاً كما بقى فى المتعجب منه ، والمندوب ، فكره استعمال حرف النداء فى الخالى عن معناه بالكلية .

وحال ظاهر « أى » ووصفه من ضم الأول ، ولزوم رفع الثانى كمالهما فى النداء لكن مجموع :

يا أيها الرجل

فى باب الاختصاص فى محل نصب لوقوعه موقع الحال ، أى مختصاً من بين الرجال . وهذا كما قيل فى نحو :

سواء عندى أقمت أم قعدت

(١) الفرقان ١٤

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣١

إن أقمت أو قعدت ، وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة .
إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر أى :

سواء عندى قيامك وقعودك (١)

وما أشار إليه « الرضى » من « الظاهر » و « الحقيقة » كان من
الأشياء التى جعلتنى أذهب إلى أن هناك من التركيب ما هو « خارجى »
يكمن فيه تركيب آخر « داخلى » ، والمعنى الفعلى هو التركيب الداخلى
لبعض التركيبات الاسمية .

ولعل ما جاء فى نداء المضمر من قولهم :

يا أبجر بن أبجر يا أئتتا أنت الذى طلقت عامجعتا

باستعمال صورة ضمير الرفع المنفصل ، وقولهم :

يا إياك قد كفيتك (٢)

باستعمال ضمير النصب المنفصل ، أقول. لعل هذا من التراوح بين
دواعى الظاهر أو التركيب الخارجى ، حيث عومل الضمير معاملة الاسم
الظاهر الذى يبنى على الرفع فجاء ضمير رفع منفصلا ، وبين دواعى
الحقيقة أو التركيب الداخلى ، حيث نظر إلى محل هذا الضمير وهو كونه
مفعولا ؛ لأن فى النداء معنى فعليا .

وتنوين المنادى المفرد للضرورة من هذا القبيل ، حيث ذهب الجمهور
إلى أنه يقتصر فيه على القدر المضطر إليه من التنوين ، ويبقى الضم ،
كمما فى :

سلاام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

أما يونس فذهب إلى أنه ينصب رجوعا به إلى حركته الإعرابية لما
اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن (٣) .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٦١

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣٣ ، الكتاب ج١/ ٢٩١

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٣٣

إن لحظ المعنى أثناء التحليل النحوي ينبىء عن وقوف على أعماق
التركييب وأسرارها ، وينجى من كثير من التقدير ، والقول بالحذف - فتنى
قول الشاعر :

ترهى على تلك الظبا ء فليت شعرى من أبها
لك فى خبر « ليت » مذهبان ، إن شئت قلت : هو محذوف ، لطول
الكلام وتقديره : واقع أو موجود + وإن شئت قلت : لما كان قوله :
ليت شعرى

مؤديا معنى :

ليتنى أشعر
استغنى عن خبر ، كما استغنى المبتدأ فى قولك :

أقائم أخـواك

حيث أدى معنى يقوم + وقوله :

من أبها

جفلة ابتداء عمل فى موضعها المصدر ، كأنه قال :

ليت أن أشعر أى الناس أبها (١)

فأستخرج المعنى الفعلى من المصدر « شعر » سلمنا إلى أكثر من
حسنة تركيبية ، منها عدم اللجوء إلى تقدير محذوف ، واعتبار « شعر »
خبر « ليت » على المعنى ، وأرتباط جملة « من أبها » بجملة « ليت
شعرى » برابطة المفعولية وهذه الميزة الأخيرة لا تتوفر لو أننا أبقينا
على اسمية « شعر » وتقدير خبر محذوف إذ يؤول الكلام إلى :

ليت شعرى واقع من أبها

أما على المعنى فيؤول :

ليتنى أشعر من أباها

ومن أمثلة المعنى الفعلى قولهم :

نولك أن تفعل

فنولك مأخوذ من التناول للشئ ، وهم يريدون به الاختيار ، ومعناه :

ينبغي لك أن تفعل

الاختيار لك أن تفعل

ويقولون من هذا أيضا :

لا نولك أن تفعل كذا

ومعناه :

لا ينبغي لك أن تفعل

ولم يلزم تكرير « لا » وإن كان معرفة ؛ لأنه بمعنى : لا ينبغي ،
فلا يلزم تكريره ، كما لا يلزم تكرير الفعل إذا دخلت عليه « لا » •

وعله « المبرد » بأن الأفعال تقع في مواقع النكرات أو صافا ،
وأحوالا فلذلك لم يحتج إلى تكرير « لا » (١) •

وكان التركيب الداخلى الذى يقتضيه المعنى هو المسئول عن الملامح
الشكلية التى يتسم بها التركيب الخارجى • وبدون لحظ الأول قد نحكم
بالخطأ أو على الأقل بالشذوذ على الثانى •

بعد هذه المحاولة التى قدمتها فى هذا الفصل لعرض الملامح الرئيسية
للمنهج الذى أرتضيه للتحليل النحوى ، ذلك المنهج المستند إلى روح
التركيب ، أو إلى « التركيب الداخلى » الكامن فى طوايا التركيب الخارجى ،
أذهب الآن بشئ من التفصيل إلى محاولة إثبات دعوى أن هذا المنهج
وجد فى كتابات نحويينا ؛ إذ نجده واضحا فى رصدهم الأمين للسمات

(١) الأمالى الشجرية ج١/ ٢٣٨ ؛ ج٢/ ٢٢٥

الشكلية للتراكيب ، ومحاولتهم تفسيرها ، وعقدتهم بين الحين والحين ، موازنات بين أنماط تركيبية مختلفة ، وتخريجاتهم لبعض التراكيب التي قد تظهر شيئا من التجوز النحوى •

وأنبه هنا إلى أن أحدا من نحويينا لم يذكره صراحة ، أو أنه اتخذ منهجه الوحيد فى التحليل ، أو على الأقل دعا إليه ، كل ما هنالك أن قدرا لا بأس به من نظراتهم المتفرقة هنا وهناك تدل — عندى — على أن هذا المنهج كان يلقى ظلاله على تفكيرهم ، فاتبعوه دون أن يقدموا له التقديم النظرى الذى تقدم به المناهج دوما •

وهذا الموقف الفكرى يكيف عندى بأن طبيعة اللغة العربية التركيبية ، وما تحمله تراكيبها من روح تركيبية آسرة ، ومن تركيب داخلى يطفو كثيرا على السطح ، هو ما دفعهم إلى الأخذ بهذا المنهج •

الفصل الثاني

الحالة والنسبة

تمهيد :

المقصود بالجمالة الحكم الإعرابى الذى يثبت للكلمة وهى فى تركيب سواء كان التركيب ملفوظا به كله أو بعضه ، أو لم يبق منه إلا كلمة واحدة بضبط إعرابى معين تشير إلى نوع خاص من التركيب .
قد تقول :

١ — هذا محمد

٢ — كتب الذرس

إجابة عن سؤال :

ماذا فعل محمد ؟

٣ — سلاما

بمعنى : سلمك الله سلاما

٤ — سلام

بمعنى : سلام لك

والتركيب (١) كامل ، والفاعل فى (٢) محذوف للعلم به من السؤال ، و « سلاما » فى (٣) منصوبة على أنها بدل من اللفظ بالفعل ، فهى تشير إلى جملة فعلية • أما فى (٤) فمرفوعة على أنها مبتدأ ، فهى تشير إلى جملة اسمية •

والكلمات فى التراكيب السابقة وغيرها بينها علاقة معينة أو نسبة معينة ، وهذه النسبة هى التى جعلت العرب يرتضون توزيع الحالات الإعرابية توزيعا معينا على الكلمات فى التراكيب •

هناك — إذن — تداخل بين النسبة والحالة ، يمكن اعتباره من نوع علاقة السبب بالمسبب ؛ لأن العربى ما إن يتصور النسبة بين العناصر

المفردة حتى يرصف تراكييه رصفا معينا موزعا على كل كلمة حالتها الإعرابية المناسبة لها .

فكلتا الحالة والنسبة وليدة المعنى ؛ لأن النسبة تولد التركيب ذا العناصر المفردة ذوات الحالات المعينة ، والنسبة من المعنى ، أو قل هي المعنى .

وكلتا الحالة والنسبة أمر داخلي ، لكن الحالة تظهر أو تتلبس بما يسمى بالعلامة الإعرابية ، أما النسبة فتظهر في صورة مواقع للكلمات أو مراتب محفوظة ، ثابتة أو منتقلة .

على أن هناك أمرا ينبغي الإشارة إليه مبكرا ، وهو من الدلائل الخطيرة الشأن على أن العربية عرفت ما يسمى بالتركيب الداخلي ، ذلك الأمر هو أن الحالة قد تتغير ، لكن النسبة بين العناصر المفردة تظل ثابتة ، أو بعبارة أخرى ، قد يتغير شكل الكلمات ، أى حالتها الإعرابية ، وبالتالي علامات إعرابها ، بل إن مراكزها قد تتقدم أو تتوسط أو تتأخر ، لكن النسبة بينها تبقى ، ومواقعها أو رتبها تثبت ؛ لأن المعنى — أى العلاقة بين هذه العناصر — لم يتغير .

والخط الفكري لهذا الفصل ، أو بالأحرى هذا البحث ، هو أن العبرة في التركيب بالنسبة لا بالحالة ، وبالمواقع لا بالمراكز ؛ لأننى أعتقد أن المعنى هو غضب الدرس النحوى وروحه .

وفي ضوء ما قررته آنفا ، نجد في التركيب العربى حالتين إعرابيتين كالنصب والجر — مثلا — أو الرفع والنصب تعبيران عن معنى واحد ؛ فالنسبة أو المعنى هي الرابطة العظمى بين المفردات رغم تغير الحالات والعلامات والأشكال .

الإعراب والمعانى النحوية :

ليس حديثى عن الإعراب هنا تاريخيا ، يتتبع نشأته وتطوره ، كما أنه ليس حديثا مقارنا يبين حقيقته فى العربية وأخواتها الساميات ، بل هو

حديث عنه من حيث إنه علامة تركيبية أساسية للغة العربية، وملح رئيسي من ملامح الدراسة النحوية •

الإعراب — كما قلت — وليد التركيب ، وانعكاس لمعان تحدث في الكلام مصاحبة لعملية التركيب ؛ لأن هذه المعانى التى يتخذ الإعراب عنوانا لها هى معان تركيبية تتعاقب على الاسم الواحد ، كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة •

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف المعانى المتعاقبة عليها (١) •

وإذا كانت معانى الإعراب « متعاقبة » ، فهى « طارئة » أى وافدة جديدة وهناك معان نحوية أخرى فرق النحويون بينها وبين معانى الإعراب على النحو التالى :

المعانى

غير طارئة

طارئة

لازمة

غير لازمة

أكثر من معنى

معنى واحد

ما يحتاج إلى التمييز بين معانى الكلم على ضربين :

أحدهما : أن يكون فى كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كالأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها (بين الحال والمستقبال) ، وكذا « من » للابتداء ، والتبيين ، والتبويض • وهذا النوع من المعنى لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧ ، شرح الفصل ج١/ ٧٢

المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر ، حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما ، ويعتمد على السياق في تحديد أحد معاني هذه الكلمات المشتركة •

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر ، فلا بد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه •• كأن تغير له صيغة الكلمة ، كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول كرجيل ورجال وضرب ، وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثني ، والجمع السالم ، والمنسوب والمؤنث ، والمعرف نحو :

مسلمان ، مسلمون ، مسلمات ، زیدی ، مسلمة ، المسلم • وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف • وإن كان طرأ المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تتركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة ؛ لأنها تطلب للملتبس بغيره •

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء ، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ••

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة فجعل علامته أبعاض حروف المد ، التي هي أخف الحروف ، أعنى الحركات وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون ، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الأسماء الستة لأم الكلمة أو عينها علامة ، وفي المثنى والمجموع حرف التثنية والجمع علامتين ، كل ذلك لأجل التخفيف (١) •

والمعاني التي عرضها الاقتباس السابق تعم مستويات ثلاثة متفاوتة

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٠ بتصرف ، هجع الهوامع ج١/ ١٥

فى الحجم فهناك معان للكلمة المفردة أو الصيغة ، ككون الفعل مضارع ، أو غير مضارع ، والمضارعية أو الماضوية من المعانى الذاتية ، فلا تلزم لها العلامات المميزة ، ومثلها فى هذا حروف المعانى التى يتضح معناها من السياق •

وكثير من معانى الصيغ طارئ غير لازم ، تعبر عنه تغيرات فى صيغة الكلمة ذاتها كما يحدث عند التصغير ، والجمع المكسر ، وبناء الفعل للمجهول ، كما قد تعبر عنه حروف دالة عليه ، كما فى صيغ المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرف •

أما المستوى الثانى فهو مستوى المركبات أى الأسماء التى تكون معا مركبا اسميا بين جزئيه علاقة معينة كمركب المضاف والمضاف إليه ، والصفة والموصوف ، والمعطوف والمعطوف عليه •

أما المستوى الثالث فهو مستوى التركيبات أو الجمل ، والمعانى الطارئة هنا لازمة وتلزمها العلامات إن كان هناك أكثر من معنى ينبغى التفريق بينه وبين غيره •

ومن الواضح أن هناك معانى أخرى ليست لها علامات ، كالأفراد ، والتذكير ، ولم يرد ذكر هذه المعانى فى الاقتباس السابق ، وأرجح أن هذا النوع من المعانى هو من النوع الأول أى غير الطارئ الذى لا يحتاج إلى علامة ، وإن كان اللغويون المحدثون يتحدثون الآن عما يسمى بالعلامة الصفرية ؛ فقدم العلامة فى هذه الأشياء هو علامة عليها •

كما يتضح أن بعض العلامات يقوم بوظيفة مزدوجة ؛ فعلامة التثنية والجمع السالم علامة للمعنى الطارئ غير اللازم (المعنى الصيغى) ، وعلامة كذلك للمعنى الطارئ اللازم (المعنى التركيبى) •

تسخر العربية كل طاقاتها فى صك العلامات المميزة بين المعانى النحوية المختلفة وتلجأ فى هذا إلى أخف الأصوات وهى الأصوات الحركية الطويلة والقصيرة •

معانى الإعراب طارئة على الكلمات لازمة ، تتنوع بتنوع التراكيب ، ويفرق النحويون بين الإعراب فى الأسماء والإعراب فى الأفعال ، فأخر الفعل المعرب يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم ، لكن هذا التغير لا يدل على تغير فى موقع الفعل ؛ لأنه يقع دائما فى موقع العمدة إذ هو يتركب مع الاسم بعده ، فيشكلان جملة ، أما تغير الإعراب فى الأسماء فهو دلالة على تغير الموقع . فلزم لهذا علامات مميزة : لأن هذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعانى ، ولما لم يكن للفعل إلا معنى طارىء ، لازم واحد وهو معنى العمدة لم توجد له علامة .

ومن الواضح من الاقتباس السابق أن المعانى التى تطرأ على الأسماء منحصرة فى كونها « عمدة » أو كونها « فضلة » .

ويقصد النحويون — عادة — بمعنى « العمدة » مواقع المرفوعات ، وبمعنى « الفضلة » مواقع غير المرفوعات من منصوبات ومجرورات . وإطلاق مصطلح « فضلة » على ما يعم المنصوبات والمجرورات دليل على أن النحويين كانوا يرون بين حالتى الجر والنصب تقاربا ، وسوف أعود إلى هذه الفكرة .

المعامل :

وقد اعتقد النحويون أن الألفاظ آلات ، وأن المتكلم هو الموجد لهذه الآلات ، وهو المحدث للمعانى النحوية المختلفة فى الأسماء ، وهو — كذلك — المحدث لعلامات الإعراب الدالة على هذه المعانى (١) . وهذه نظرة طبيعية ، لكن النحاة ذهبوا أيضا إلى أن الآلة أى الألفاظ هى الموجدة للمعانى وعلاماتها ، فسموا الآلات لهذا « عوامل » فذهبوا — مثلا — إلى أن العامل فى الفاعل هو الفعل ؛ لأنه به صار أحد جزأى الكلام ، أى أن الفعل بتركيبه مع الفاعل كونا معا جملة . وصار كل منهما عمدة ، فاستحقا الرفع لذلك ، فالفعل آلة ، والعمدية معنى ، والرفع حالة ، لها علامات مختلفة (٢) .

(١) شرح الكافية ج١/٢٥ ، مع الهوامع ج١/١٦٥ .
(٢) مع الهوامع ج١/١٥٩ ، شرح الكافية ج١/٢٥ .

ومن الغريب أن اتجاها قويا بين النحويين كاد يتعبد بما سموه آلة الإعراب أى العامل ، فافتروضوه موجودا فى بعض المواقع وجودا معنويا ، ومن هذا ما ذهب إليه البصريون من أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه . . . والعدم المخصوص أعنى عدم الشئ المعين يصح أن يكون آلة لشئ لخصوصيته (١) .

فالنحويون بعامة والبصريون منهم بخاصة اعتقدوا أن الألفاظ عاملة فى معمول ، وأن العامل لا يعمل عملين ، وأن العامل يعمل وإن كان معنويا ، وقد ثارت بينهم خلافات بهذا الضدد .

فما رافع المبتدأ والخبر ؟

ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوى هو الابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

وذهب المتأخرون كالزمخشري والجزولى بأن الابتداء عامل فى الخبر أيضا لطلبه لكل من المبتدأ والخبر على السواء (٢) .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر فالمبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ، ويقتضى صاحبه ، عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه (٣) .

وقد أثبت « السيوطى » تضعيف رأى البصريين فى كون المبتدأ رافعا للخبر بأنه قد يرفع أيضا فاعلا فى مثل :

القائم أبوه ضاحك

فيعمل رغبين ، وبأنه يكون جامدا ، أو ضميرا وهما لا يعملان (٤) .

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٧ شرح الفصل ج١/ ٨٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٧

(٣) شرح الكافية ج١/ ٢٣ ، شرح الفصل ج١/ ٨٥ ، مع الهوامع ج١/ ٨٥ ، مع الهوامع ج١/ ٩٣ ، الخصائص ج١/ ١٦٦

(٤) مع الهوامع ج١/ ٩٤ ، ٩٥

وقد استدلل الكوفيون على مذهبهم بترافع المبتدأ والخبر بعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى :

« أياما تدعو فله الأسماء الحسنى » (١)

فأداة الشرط متقدمة على الشرط ؛ إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه ، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة (٢) * ومثله قوله تعالى :

« أينما تكونوا يدرككم الموت » (٣)

« فأينما » منصوب « بتكونوا » لأنه الخبر ، و « تكونوا » مجزوم بأينما * .

وقد رد البصريون مذهب الكوفيين بأن هذا فاسد يؤدي إلى محال ، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول ، والقول بترافع المبتدأ والخبر يوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرًا في حال واحدة * .

ومما يؤيد غلباد ما ذهب الكوفيون إليه — في نظر البصريين — جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو :

كان زيد أخاك

إن زيدا أخوك

ظننت زيدا أخاك

فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر ، لما جاز أن يدخل عايه عامل غيره (٤) * .

فمنظريّة العامل تهدم نفسها بنفسها ، والهدم يأتي من داخلها ؛ فلقد ترتب على وجهة نظر البصريين ، أن العامل يعمل عملين ، وترتب على وجهة نظر الكوفيين أن العامل في غيره يكون معمولاً له * .

(١) الإسراء ١١٠

(٢) شرح الكافية ج ١/ ٢٣

(٣) النساء ٧٨

(٤) شرح المفصل ج ١/ ٨٤ ، ٨٥

على أن الكوفيين لم يسلموا بنقد البصريين إياهم من أن الاسم الواحد يكون أولاً وآخرًا في حال واحدة ، ذاهبين إلى أن كلا من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ؛ فالمبتدأ مقدم لأنه منسوب إليه ، والخبر منسوب وحق المنسوب إليه أن يأتي أولاً ، على أن الخبر مقدم لأنه محط الفائدة ، فهو متقدم في القصد متأخر في الوجود ، أو كما قالوا :

« جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر • والعامل مقدم المرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر ، وإن كان الخبر مقدماً في العناية (١) » •

كما ذهب الكوفيون إلى أنه ليس كل مبتدأ وخبر يترافعا ؛ فانتصاب الظرف خبراً عندهم على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو :

زيد قائم

أو كأنه هو في نحو :

« وأزواجه أمهاتهم » (٢)

ارتفع ارتفاعه • ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ في نحو :

زيد عندك

خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويًا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر (١) •

(١) مع الهوامع ج١/٩٣ ، شرح الكافية ج١/٢٣

(٢) الأحزاب ٦

(٣) شرح الكافية ج١/٩٢ ، مع الهوامع ج١/٩٨

فاعمل الرفع في المبتدأ والخبر كما قدمه النحويون على اختلاف اتجاهاتهم لم يسلم من النقد ، والاعتراض ، مما يضطر الباحث إلى تقديم وجهة نظر بديلة تقترب إلى حد ما من طبيعة اللغة ومقتضيات تراكيبيها •

ناصب الفضلة :

اختلف النحويون كذلك في ناصب الفضلات ، فقال « الفراء » : هو الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة •

وقال « هشام بن معاوية » : هو الفاعل ؛ لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة •

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات (١) •

ويبدو أن النحويين طرحوا كل الاحتمالات هنا ؛ فما قبل الفضلة إما أن يعتبرها معا وحدة واحدة ، أو ينظر إلى كل منهما باعتبار مستقل • كما يتضح أن النحويين يفترضون أن الفضلة تأتي عادة بعد الفعل والفاعل ، ويكاد يكون هذا اعترافا منهم بالتطابق بين الفعل والخبر ؛ فكثير من الفضلات يرد بعد خبر المبتدأ متعلقا به كأن تقول :

محمد معط أخاه كتابا

وكان الخبر في الجملة الاسمية يعادل الفعل في الجملة الفعلية ؛ فما يتعلق بالفعل في الثانية يتعلق بالخبر في الأولى (٢) • وسوف أوفى هذه النقطة حقها بعد •

نزعة شكلية :

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع ، وآخر يعمل

(١) شرح الكافية ج١/ ٢١

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٢٢ ، ٢٣

النصب هي في نظري محاولة فلسفية مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر ، وقد تناست هذه المحاولة حقيقة هامة هي أن العربية اتخذت الحالات وعلاماتها وسيلة التفرقة بين معانى الكلمات النحوية في التراكيب ، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة ، لكنهم في محاولتهم البحث عن عامل للحالات ضحوا بالوشائج المعنوية التي تربط بين التراكيب ، ففي الوقت الذي فيه يلحظون وجوه شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإسناد في اللغة العربية ، نراهم يباعدون بينهما متسائلين :

هل العلة في رفع الفاعل هي العلة في رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

ثم يجيبون : « إنما وجب رفع المبتدأ من حيث كان مسندا إليه ، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه ، وهو الفعل ♦♦ فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنهما وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسندا إليه ، فإن هناك فرقا من حيث أرينا » (١) ♦

وكأنه لا يكفى عند معظم نحويينا هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل في علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل ، فباعدوا بينهما بقولهم : « أصل المبتدأ التقديم ، وإنما كان ذلك لأنه محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقص في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول » (٢) ♦

وكأن ذهن العربى يسير مرة وراء اعتبار عقلى في الجملة الاسمية ، فيقدم المحكوم عليه ، وأخرى وراء افتراض شكلى في الجملة الفعلية ، فيقدم الحكم لأنه عامل في المحكوم عليه ♦

وهذا التصور السابق لا يطرد ؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جواز

(١) الخصائص ج١/١٩٦
(٢) شرح المفصل ج١/٧٥

تقدم الفاعل على الفعل ، وأجاز « سيوييه » وغيره جواز تقديم الخبر على المبتدأ — كما سأبين فيما بعد — *

ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جانب المعنى ، وأخرى يعتبرون جانب الشكل ؛ فحاولوا تبرير هذه الازدواجية قائلين : « وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعنى العمل ، وألغى الأمر المعنوي أعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه » (١) *

وهل من الضروري أن يبحث للفعل عن عمل شكلي ؟ أليس في وقوعه موقع الخبر أعنى إفادته فائدته ، واتصافه بالعمدية مثله ما يبرر رفع الفاعل ، كما رفع المبتدأ مع الخبر ؟ *

على كل حال ، يكفي في تضعيف هذه النزعة الشكلية محاولة النحويين تبريرها ثم إن هذا التبرير بدوره غير مطرد ؛ لأننا نجد الحكم مقدمه ، في بعض الجمل على المحكوم عليه ، ومع ذلك يعتبرها كثير من النحويين اسمية ، كما هي نحو :

أقائم الزيدان

وهنا نراهم يقدمون تبريرا آخر ، كي يستقيم تبريرهم الأول ، فيقولون : « وأما وجوب تقديم الحكم هنا ، فلكون الصفة فرعاً على الفعل هي العمل » (٢) *

فالحكم يجب تقدمه ؛ لأن اسم الفاعل يشبه الفعل في العمل ، والجملة مع ذلك اسمية ، وهذه غمة الشكلية ، فالمثال السابق جملة اسمية ؛ لأنه يبدأ باسم ولو أن من ذهب إلى هذا أدرك :

- (أ) تقدم الحكم على المحكوم عليه *
- (ب) نهوض الوصف بعمل الفعل *
- (ج) اعتبار المرفوع بعد الوصف فاعلاً *

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٨

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٨ .

لذهب بدون تردد إلى اعتبار مثل هذا المثال جملة فعلية ، أو على الأقل لم يعتبره جملة اسمية ، وأحله مكانا وسطا بين نمطى التركيب الإسنادى ، لكن الاعتبارات الثلاثة — رغم أنهم نصوا عليها — ضحى بها من أجل اعتبار واحد فقط ، شكلى وهو بدء الجملة باسم •

والحق أن من أعربوا المثال السابق على أنه جملة اسمية لا يمثلون جميع النحويين ، فهناك من أعربوها على أنها تؤول إلى جملة فعلية •
النسبة والتطريز :

إن إعادة تفسير وجود الحالات الإعرابية بمنجى عن القول بالمعامل ممكنه في ضوء ما قاله النحويون عن النسبة والتضام ، وارتضاء العرب توزيع حركاتها أو أصواتها الحركية بين هذه الحالات تفريقا بين المعانى المتعاقبة على الأسماء ودفعاً للبس والغموض •

يقول « ابن جنى » : « وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه نحو :

مررت بزيد

ليت عمرا قائم

وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ » (١) •

فالتكلم هو الذى يقول الكلمات ، ويضم اللفظة إلى الأخرى ، وهو الذى يرفع وينصب ويجز ويضم ، واللفظ يضم صاحبه معربا ، وليست الألفاظ فى الحقيقة عاملة ، بل هى مضامة لصواحبها أى تحتل مواقع معينة فى حالة إعرابية معينة •

« ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه (١) »
فالإعراب — إذن — وسيلة تطريزية اونت بها أواخر الكلمات خدمة
للمعنى ، وأعنى بالتطريز التنويع فى نهايات الكلمات تعبيرا عن المعانى
النحوية المتعددة فعلامات التأنيث ، والتثنية والجمع ، والتصغير ، والبناء
للمجهول ، والإعراب وغيرها من العلامات وسائل تطريزية •

والمبادئ المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا
يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع *** بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء
حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إننا لو جررناه لشابه المضاف
إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه
ولم ننونه ؛ ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع » (١) •

فالمنادى الذى هو فى محل نصب ؛ إن كان مفردا معرفة ضبط
بالضم بلا تنوين • ولا ينون كيلا يلتبس بالأسماء المرفوعة غير المناداة ،
ولا يفتح كيلا يلتبس بالأسماء الممنوعة من الصرف ، ولا يجر كيلا يلتبس
بنحو : يا غلام ، إذا حذف منه ياء المتكلم ، فهذه ألوان حركية تطريزية
متعددة ، لكل لون معنى — كما يقولون — •

فالحالات الإعرابية بعلاماتها يمكن تفسيرها فى ضوء فكرة التطريز •
ومثال المنادى المفرد المعرفة فسر فى ضوءها ، كما فسر تفسيراً آخر أكثر
قبولا من فكرة العامل ، وأقرب ما يكون إلى طبيعة اللغة •

فقد ذهب الخليل إلى أن العرب نصبت المضاف نحو :

يا عبد الله ، يا أخانا

والنكرة حين قالوا :

يا رجلا صالحا

حين طال الكلام ، كما نصبوا :

هو قبلك ، هو بعدك

(١) الخصائص ج١/٣٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٣٢

ورفعوا المفرد ، كما رفعوا :

قبل ، وبعد

وموضعها واحد ، وذلك قولك :

يا زيد ، يا عمرو

وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه من قبل (١) •

فهذا تفسير لظاهرة إعرابية بعيدا عن فكرة العمل والعامل واستنادا إلى ما ترتضيه العرب من نصب في المركبات كأحد عشر ، وإن رجلا ، عشرين رجلا ، لا رجل ، قبلك ، يا عبد الله • وإذا لم يكن ثمة تركيب في مثال المنادى ، لجيء إلى الضم ، كما فعل في « قبل » حين قطعت عن الإضافة ، أو يمكن أن يقال في ضوء فكرة التطريز : تراوح المنادى بين المفتوح إذا كان ثمة تركيب ، والضم إذا لم يكن ثمة تركيب ؛ إذا استبعدنا « الجر » لاختصاصه بحروف الجر والإضافة •

وهكذا يمكن القول بأن الحالات الإعرابية ، ترجمة للنسبة بين الكلمات ، وقد وزعها العرب على الكلمات في مواقعها ، دفعا للبس ؛ فارتضت « الرفع » ليكون علما لكون الاسم « عمدة » : فاعلا ، مبتدأ ، خبرا ، كما ارتضت « النصب » ليكون علما لكون الاسم « فضلة » ، أي شاغلا لموقع نحوي غير مواقع العمدة ، أي الفعل ، والمواقع الثلاثة السابقة ، التي يتكون منها أدنى قدر للكلام التام المفيد (٢) ، ثم ارتضت « الجر » ليكون علما لكون الاسم مضافا إليه (٣) •

وفكرة التطريز أي تعاقب الحالات بعلاماتها على الاسم تفسر لنا لم كان الفعل لا يرفع ، مع أنه دائما في موقع « العمدة » ؛ فالفعل لا يتلون تلونا موقعيا ، وبالتالي لم تجد العرب ضرورة لإعطائه حركات هذه المواقع •

(١) الكتاب ج٢/ ١٨٢ ، ١٨٣

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٢٧ — ٣٨

(٣) شرح الكافية ٢٤ ، ٧٠ ، شرح المفصل ج١ ٧٢ ، ٧٣ مع الهوامع

ج١/ ٩٣

والحق أن « الموقع » يحتل مكانة كبيرة في تفسير الحالات الإعرابية في ضوء من فكرة التضام أو النسبة والتطريز الحركي ؛ غنى العربية أمثلة كثيرة لا يتيسر معها ظهور العلامات الإعرابية ، فيقوم الموقع بمهمة تبين الحالة الإعرابية ، كما في :

(أ) المجرور بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد ، كما في نحو :

« وما ربك بغافل عما تعملون » (١)

رب رجل كريم لقيته

فما بعد البناء في محل نصب ، وما بعد « رب » في محل رفع •
و « المحل » هو المصطلح الموافق الذي وضعه نحويونا للموقع •

(ب) الظرف والجار والمجرور ، كما في نحو :
الكتاب في الحقيقة ، رأيت الكتاب في الحقيقة ، نظرت إلى كتاب
في الحقيقة •

الكتاب فوق المنضدة ، وجدت الكتاب فوق المنضدة ، نظرت إلى
كتاب فوق المنضدة •

فالجار والمجرور والظرف في محل رفع ، ونصب ، وجر على التوالي
(ج) الجمل التي لها محل من الإعراب ، كما في قوله تعالى :

« هل أتاك حديث موسى ، إذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى » (٢)

ويكون للجمل محل من الإعراب في سبعة مواضع : خبر ، مفعول به ،
حال ، صفة ، مضاف إليه ، تابعة لجمله أخرى لها محل من الإعراب ،
جواب شرط مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية ، وكانت أداة الشرط جازمة •

وبعض الجمل تكون في محل رفع إذا كانت خبرا لمبتدأ ، أو خبران
وأخواتها ، أو صفة لمرفوع ، أو تابعة لجمله أخرى في محل رفع ، فهذه
أربعة مواضع •

(١) النمل ٩٣

(٢) التارعات ١٥ ، ١٦

وتكون فى محل نصب : خبر كان ، مفعولا به ، مفعولا ثانيا،حالا،
صفة لمنصوب ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل نصب ، فهذه ستة مواضع •
وتكون فى محل جر : مضافا إليها ، صفة المجرور ، أو تابعة لجملة
أخرى فى محل جر فهذه ثلاثة مواضع •

تلك هى مواقع الجمل التى لها محل من الإعراب ، يكون خاصا
بالأسماء • يبقى أن الجملة تكون فى محل جزم ، أى تقع فى موقع فعل
مجزوم ، كأن تكون واقعة جواب شرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا ، أو
تابعة لجملة فى محل جزم (١) •

(د) العربيات تقديريا ، إما للتعذر : نحو الفتى ، موسى ، أو
للتثقل نحو : القاضى ، الداعى أو للمناسبة نحو : أخى ، كتابى •
(هـ) المبنيات •

(و) كثير من أنماط الأسماء فى اللغة العربية تتصف بثنائية العلامة
الإعرابية ، حيث تجتمع حالتا النصب والجر على علامة واحدة • فينھض
موقع الكلمة مفرقا بين هاتين الحالتين ، كما فى :

المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، المنوع من
الصرف •

يضاف إلى هذا أن بعض المبنيات تتصف بثلاث الصيغة مع تغير
الحالة الإعرابية ، ومثال هذا الضمائر ، فالحالة الرفع صيغها الضميرية
المختلفة عن حالتى النصب والجر المتفقين فى الصيغ مما يبرز دور الموقع
ويجسم خطورته ، إلا أن ضمائر النصب قد تكون منفصلة ، فتتميز عن
ضمائر الجر التى لا تكون كذلك •

وثبات الموقع النحوى ، أى لزوم الكلمة موقعا واحدا،إذا ما خفيت
العلامة الإعرابية لسبب تقديري ، أو بنائى ، أمر لازم حيث تختفى

العلامة الإعرابية ، ولا يكون هناك من وسيلة لإزالة اللبس إلا التقيد
بترتيب معين * فإن قلت :

ضرب يحيى بشرى

« فألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان
الإعراب » (١) *

فعدم ظهور الإعراب يولد ما يسمى « بالترتيب المقيد » ؛ حيث
تلتزم الكلمات موقعا ثابتا غير متحرك *

على أن القرائن اللفظية الأخرى ، غير ظهور العلامة الإعرابية
تساعد على التمييز بين المعانى النحوية ، ومن ثم يكتسب الترتيب صفة
« المرونة والحرية » ، من ذلك علامات العدد من ثنائية وجمع ، وعلامات
النوع من تذكير وتأنيث ، وعلامات الإلتباع النحوى ، كما فى نحو :

١ - أكرم اليحيان البشريين

٢ - ضرب البشريين اليحيون

٣ - ولدت هذه هذا

٤ - أكرم هذا هذه

٥ - ضرب يحيى نفسه بشرى

فعلامة الثنائية فى (١) ، والجمع فى (٢) ، والتأنيث فى (٣)
والتذكير فى (٤) والإلتباع فى (٥) تميز الفاعل من المفعول ، وإن كانت
علامة الثنائية والجمع علامة صرفية نحوية - كما سبق - *

وتضاف القرائن المعنوية إلى القرائن اللفظية فى النهوض بدور
التمييز بين المعانى المختلفة ، فأنت فى نحو :

أكل يحيى الكمثرى

ليس أمامك إلا أن تعتبر « يحيى » فاعلا ، و « الكثرى » مفعولا ،
وكذلك لو أوأمت إلى رجل وفرس فقلت :

كلم هذا هذا فلم يجبه

لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؟ لأن فى الحال بيانا لما تعنى
وكذلك لو قلت :

ولدت هذه هذه

من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة (١) •
فالإعراب — إذن — الذى هو الإبانة عن المعانى النحوية (العمدية ،
الفضلة ، الإضافة) بالألفاظ ، أى شكل آخر الكلمات التى تشغل المواقع
النحوية المختلفة ، وسيلة لفظية من وسائل اللغة العربية فى إزالة اللبس ،
وتوضيح المراد ، يضاف إليها :

١ — قرائن لفظية أخرى •

٢ — قرائن معنوية •

وتتسم الكلمات بالحرية فى الترتيب إن حظيت بوسيلة من الوسائل
السابقة ، وإلا اتسمت بثبات الموقع وتقيده ، وهو قيد رضيته اللغة بغية
إزالة اللبس وإيضاح المعنى ، ورسم الحدود بين المعانى المختلفة •

فليس الأمر فى التركيب أمر علامات إعرابية أو حالات يبحث عن
عاملها فما هذه إلا وسيلة واحدة من وسائل كثيرة — كما سبق — صحيح
أنها أهم الوسائل وأعظمها شأنًا ، لكن يبقى أن الأساس فى التركيب
هو مضامة الألفاظ بعضها بعضا تبعا لنسبة معينة تسخر لها كل الوسائل ،
وكما أن المتكلم هو الذى يذكر ويؤنث ، ويثنى ويجمع ، ويقدم ويؤخر
هو كذلك من يرفع وينصب ويجر بناء على نسب توزيعية حساسة •

النسبة والتفسير :

وقد تنتقل الكلمة من مركز إلى آخر ، بل قد تتغير حالتها الإعرابية ،

ويتحور نمطها التركيبى ، لكن النسبة بينها تظل ثابتة ، فما بين المسند والمسند إليه من تلازم لا يتغير بتقديم المسند أو بتأخيرته ، أو بكونه فعلا أو غير فعل .

وليكن هناك ما يسمى بالجملة الاسمية ، وما يسمى بالجملة الفعلية مراعاة لاعتبارات تنظيمية رصفية ، أو ربما لاعتبارات أخرى خاصة بزمان الحدث ، أو بدرجة ثبوته للمسند إليه ، لكن يبقى مع ذلك أن النسبة الإسنادية التى بها تعلق المسند بالمسند إليه هى الجامع المشترك بين نمطى الإسناد .

وهذا هو وجه الشبه الحقيقى بين الفاعل وبين المبتدأ ، فكلاهما مسند إليه ، والرفع الذى يكتسب به الاثنان بالتفسير الذى قدمه النحويون لا ينبغى أن يكون وحده الصفة المشتركة بينهما ، فما الرفع إلا أمر شكلى ، وقد لا يكون موجودا ، لكن الحدود الدلالية تظل مرسومة بوضوح بين الفاعل وغيره ، ألم يثبت النحويون أنفسهم أن الفاعل — مثلا — قد ينصب ، والمفعول قد يرفع فى نحو المثالين الشهيرين :

خرق الثوب المسمار

كسر الزجاج الحجر

ومع ذلك تظل النسبة قائمة بين المسند « خرق ، كسر » والمسند إليه « المسمار والحجر » .

والذليل على أن الرفع ليس هو الجامع المشترك بين الفاعل والمبتدأ أن سبب وجوده مع الفاعل لا يطرد مع المبتدأ ؛ فالفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام ؛ من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتتم للفرق بين المعانى التى لولها وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ، اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه ، واقتدار المبتدأ

إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ، ولذلك رفع
المبتدأ والخبر (١) .

فعلة رفع الفاعل لا تطرد مع المبتدأ ، مع كونهما من المواقع النحوية
المتشابهة ، فلا بد — إذن — من البحث عن أمر آخر أكثر اطرادا من
الحالة الإعرابية فى الجمع والتأليف بين المواقع ، وهذا هو النسبة أو
الإسناد .

إذا تقرر هذا ، فلن يكون هناك مجال للقول بالأصلية أو الفرعية
بين المبتدأ والخبر من ناحية ، والفعل والفاعل من ناحية أخرى ؛ فكل
منهما أصل « فالمبتدأ والخبر أصلان فى الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين
فى الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش وابن السراج . ولا دليل على
ما يعزى إلى « الخليل » من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى
إلى « سيبويه » من كون المبتدأ أصل الفاعل فى الرفع » (٢) .

والذهاب إلى أن المسئول عن الرفع هو النسبة والإسناد بين طرفى
نمطى التركيب هو قول « خلف » ؛ فالمبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه ،
كما يرتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه (٣) .

بل إن النسبة أعطيت دورا أعم من تفسيرها الرفع ؛ إذ قال بعضهم :
« العامل فى المضاف إليه النسبة التى بين المضاف والمضاف إليه ، والعامل
فى الفاعل والمفعول النسبة التى بينهما وبين الفعل . وقال « خلف » :
العامل فى الفاعل هو الإسناد لا الفعل » (٤) .

فالعرب — كما يشير إليه هذا النص — تجاوزت بين الألفاظ وربطت
بينها بلحمة النسب ، وأسندت بعضها إلى البعض الآخر ، وألصقت هذه
الألفاظ أثوابا إعرابية مختلفة ، فكان المضاف إليه مجرورا بنسبته إلى

(١) شرح الفصل ج١/ ٧٣

(٢) شرح الفصل ج١/ ٧٣

(٣) شرح الكافية ج١/ ٨٧

(٤) شرح الكافية ج١/ ٢٥ ، ٧١

المضاف ، والفاعل مرفوعا بنسبته إلى الفعل ، والمفعول منصوبا بنسبته إلى الفعل كذلك ؛ فالعلاقة بين الكلمات ، وإسناد كل منها إلى الآخر هما المسئولان عن هذه النهايات الإعرابية المعينة .

مناط العلاقات النحوية بين الكلمات في التراكيب — إذن — هو النسبة ، وقد ألفت العربية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية وعلامات إعرابية معينة لكنها مع هذا سمحت بتغير الحالة إذا كانت النسب محفوظة . وفي هذا يقول « ابن جنى » :

« يقول النحويون إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول :

ضرب زيد

فترفعه ، وإن كان مفعولا به ، ونقول :

إن زيدا قام

فنتنصبه وإن كان فاعلا ، ونقول :

عجبت من قيام زيد

فتجبره وإن كان فاعلا » (١) .

فانظر إلى سلطان « النسبة » وتأثيرها على رسم « ابن جنى » لعلاقات الكلمات في التراكيب ، فما بعد « إن » « فاعل » مع أنه شكلا اسمها ، وما بعد المصدر فاعل كذلك ، مع أنه شكلا مضاف إليه .

فالعلاقة بين اسم إن وقام بعده ، وزيد والمصدر قبله ، هي علاقة الفاعل بالفعل ، وإن نصب مرة ، وجر أخرى .

والعلاقة بين « ضرب » المبنى للمجهول ، و « زيد » المرفوع بعده ، هي علاقة « ضرب » المبنى للمعلوم ، و « زيد » المنصوب بعدها في نحو :

ضرب على زيذا

فزيد بعد ما هو على مثال « فعل » « مفعول مرفوع »^(١)، وبعدها هو على مثال « فعل » مفعول منصوب ؛ فالنسبة « المفعولية » محفوظة، لكن الحالة الإعرابية وبالتالي علامتها تغيرت •

ودور « النسبة » ثابت أيضا في حقيقة العلاقة بين المنصوبات أو بعضها على الأقل والمجرورات ؛ إذ اعتقد النحويون أن ما سوى العمد من الفضلات حقه النصب ، وإن كان مضافا إليه ؛ لأن العرب أرادت أن تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل •• فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلى في هذه الفضلة نحو :

الله لأفعلن

بنصب لفظ الجلالة ، فإذا عطف على المجرور ، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر ، وقد يحمل على المحل ، كما في قوله تعالى :

« وامسحوا برءوسكم وأرجلكم »

بنصب « أرجل »^(٢) •

والاعتقاد الأخير يؤول بنا إلى أن نذهب إلى أن التلوين التطريزي السابق الإشارة إليه ، منحصر فقط بين الرفع والنصب ، إلا أن النصب يختفى بسبب وجود حرف الجر ، وكأن الجر السطحي هو غطاء لنصب يكمن في عمق التراكيب ، بدليل ظهوره إذا ما سقط حرف الجر، فالمجرو: مجرور الى حين •

والنصب على نزع الخافض ، والعطف بالنصب على المجرور ،

(١) سبق « سيبويه » إلى هذا المصطلح ، الكتاب ج١/ ٣٣ ، ٣٤ ؛ جملة

الفاعل بين الكم والكيف / ٩٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٠ ، ٢١ ، مع الهوامع ج١/ ٢١ ، انظر اعرابات

أخرى في التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٤٢٢ - ٤٢٤

وحروف الجر الزائدة والتشابه بين علامات النصب والجر ، وأبواب نحوية كثيرة يتراوح تطريزها الإعرابي بين النصب والجر ، كل هذا يجد له مكانا رحبا فى أكناف هذا المعتقد الأخير ، أو أن هذا المعتقد له مايبرره من واقع اللغة وأوضاعها التركيبية •

وأخيرا ، أرى — والله أعلم — استنادا إلى الشبه بين المسند إليه (الفاعل — المبتدأ) والمسند (الفعل — الخبر) أن سبب الرفع فى المبتدأ والفاعل ، والخبر ، واحد ، ولا ضرورة هناك للبحث عن عامل •

والنسبة التى بين المسند إليه والمسند ثابتة ، وإن تغير النمط التركيبى للكلام (مبتدأ + خبر) ، (فعل + فاعل) لأن النسبة لا تتغير بتقدم المسند (فعل) أو بتأخره (خبر) • وتفسير الرفع فى جملة المبتدأ والخبر يمكن أن يصدق على الرفع فى جملة الفعل والفاعل •

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الخبر لما كان هو المبتدأ فى المعنى ارتفع ارتفاعه فرفع المبتدأ يستدعى رفع الخبر ، مراعاة لبدأ التطابق ، فالخبر يطابق المبتدأ فى العدد ، والنوع ، فليطابقه كذلك فى الرفع •

أما ، لماذا ارتفع المبتدأ ، وتولد عن هذا رفع الخبر ، فهو ما يجيبنا عنه « أبو إسحق » الذى يذهب إلى أن العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه ؛ لأن الاسم لما كان له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لئان كان خبرا عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة؛ إذ كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء » (١) •

وهذا حديث يذكرنا بالمشابهة القوية التى رسمها النحويون لما بين نمطى التركيب الإسنادى فى اللغة العربية ، وهو ما سأفصله بعد •

يكفى هنا القول بأن غى كل من المبتدأ والفاعل أولية أكسبتهما قوة وأهمية ، جعلتا الخبر مع كل منهما متعلقا به أيا كان مركز الخبر ، فنوعا الجملتين سواء ، وما الفرق بينهما إلا وضع تطريزي ارتضته العربية « للإيذان من أول الأمر أن إحداها اسمية ، والأخرى فعلية ؛ إذ لو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر » (١) •

وحتى هذا الفرق الشكلي تلاشى أحيانا ؛ إذ جوز بعض النحويين تقدم الخبر على المبتدأ (٢) ، وآخرون تقدم الفاعل على الفعل — كما سبق — •

إن نظرية « النسبة » بديل عن نظرية « العامل » ؛ لأنها ، أى النسبة مطردة ، وتطبق بدون تعسف على كلا نمطى التركيب ، فإذا ضممنا إليها فكرة « المطابقة » ، وفكرة أن الحالة الإعرابية هى للتفريق بين المعانى ، أمكن بهذا تفسير الرفع فى كل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل على النحو التالى :

١ — المبتدأ والفاعل لهما معنى قائم بهما يكسبهما قوة تحتتم وجود خبر لهما •

٢ — المبتدأ والخبر لا ينفك واحد منهما عن الآخر ، وهكذا الفعل والفاعل •

٣ — الخبر هو المبتدأ ، أو كأنه هو ، والفعل مع الفاعل مثل الخبر مع المبتدأ

٤ — اختار العرب « الرفع » حالة إعرابية للعمد •

٥ — رفع المبتدأ لأنه عمدة ، ورفع الخبر لأنه هو المبتدأ ، فهو عمدة مثله •

٦ — رفع الفاعل لأنه عمدة كالمبتدأ • والفعل أيضا حققه الرفع ، إلا أنه لا يكون إلا عمدة ، فاحتمال تنوع مواقعه غير وارد ، ومن ثم لم

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٨ ، مع الهوامع ج١/ ١٠٢

(٢) مع الهوامع ج١/ ٩٤

تجد العرب ضرورة إلى رفعه ، لأن الحالة الإعرابية للتمييز بين المعانى المتعاقبة على الكلمات ، وليس للفعل معان متعاقبة ، بل هو عمدة فقط .
وهذا البناء التفسيري كله موجود لدى الكوفيين ، وله تبريره من فهم النحويين جميعا للتشابه بين نمطى التركيب الإسنادى — كما سأتيت فيما بعد — .

وأعيد القول هنا بأن الذهاب إلى التشابه فى سبب الرفع بين المبتدأ والفاعل ، يعد إعلاء لجانب النسبة والإسناد ، وتقليلًا من الجانب الشكلى المتمثل فى تقديم خبر الفاعل (الفعل) عادة ، وتأخير خبر المبتدأ عادة .

وأرى فى تجويز الأخفش تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا محاولة لتقريب الجملة الاسمية من الجملة الفعلية .

كما أرى فى تجويز الكوفيين تقدم الفاعل على الفعل محاولة لتقريب الجملة الفعلية من الجملة الاسمية (١) .

وكلتا المحاولتين تعكس إدراكهم للجامع المشترك بين عنصرى نمطى التركيب السابقين ، وهو « النسبة » .

والمحاولتان تتجاوبان مع ما يميل إليه الذهن العربى من تقديم الخبر ؛ لأنه محط الفائدة — كما سيأتى — .

أرجو أن يكون قد اتضح الآن أنى أفرق بين ما يسمى بالثوابت وما يسمى « بالمتغيرات » فى التراكيب ، والحالات الإعرابية بعلاماتها من المتغيرات شأنها شأن علامات العدد والنوع ، التنكير والتعريف ، أما النسبة فمن الثوابت ، بل ربما هى « الثابت » الوحيد ؛ فقد تتغير الحالات الإعرابية للعناصر ، بل قد يتغير النمط التركيبى للجملة ، وتبقى النسبة على ما هى عليه ؛ لأنها روح التركيب ، أو قل عصبه الحى .

(١) اختار رأى الكوفيين « ابن جنى » و « أبو حيان » و « السيوطى » :
جمع الهوامع ج١/ ٩٣ ، ٩٥ ، شرح المفصل ج١/ ٨٥

الفصل الثالث

المفعول المرفوع

تسميات :

من المقرر أن الفعل حين يبنى للمجهول تغير صيغته ، ويحذف فاعله ، فيقوم المفعول به — عادة — مقامه غير رفع ، والنسبة الثابتة الباقية هنا هي نسبة الفعل إلى المفعول ، أما الحالة الإعرابية فقد تغيرت من النصب إلى الرفع •

وتغير الحالة الإعرابية للمفعول به أمر دفع النحويين العرب إلى تقديم تسميات مختلفة للمفعول به في حالته الجديدة ؛ فسيبويه يسميه المفعول المرفوع ، و « عبد القاهر » و « الزمخشري » يسميانه « الفاعل » اصطلاحاً ، أما متأخرو النحويين فيسمونه « نائب الفاعل » ولكل وجهة هو موليها •

جاء في « الكتاب » : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر ، والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل ، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك :

ذهب زيد ، جلس عمرو

والمفعول الذي لم يتعده فعله ، ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك :

ضرب زيد ، يضرب عمرو

فالأسماء المحدث عنها • والأمثلة دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء وهو الذهاب والجلوس والضرب » (١) •

من الواضح أن « سيبويه » يوازن بين الجملة الفعلية ذات الفعل ، اللازم الجنى للمعلوم ، والجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي الجنى

للمجهول • والجملتان متساويتان من حيث إن الفعل فيهما يتلى باسم
مرفوع ، إلا أن الاسم المرفوع في الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول •
فجملتا :

ذهب زيد ، ضرب عمرو

سواء في التركيب ، وفي عدد الكلمات ، وفي ضبط الاسم فيهما
بالرفع • وهذه وجوه شبه شكلية ، ولا يتضح الفرق بينهما إلا عن طريق
الوقوف على نوع النسبة التي بين الفعل والاسم المرفوع بعده •

وبما أن علاقة « عمرو » بضرب تختلف عن علاقة « زيد » يذهب
فإن جملة :

ضرب عمرو

هي في الحقيقة سطح وغطاء ، أو تركيب خارجي لجملة نحو :

ضرب (فلان من الناس) عمرو

حيث تكون علاقة « ضرب » بعمرو فيها هي علاقة الفعل بمفعوله
المنصوب • وهذا ما قصدته من أن النسبة بين الكلمات تبقى على ما هي
عليه ، وإن تغيرت حالتها الإعرابية •

وافترض أن جملة الفعل المبني للمجهول تركيب مولد عن تركيب
جملة الفعل المبني للمعلوم ، لا نجد في جملة الفعل المبني للمعلوم ؛
فهذه الجملة ليست مولدة عن جملة أخرى •

و « سيوييه » في النص السابق يرجع رفع الفاعل أو المفعول
المرفوع إلى مثل ما فسر به الكوفيون ترافع الخبر والمبتدأ ، من أن هذا
هو ذلك ، فيرتفع الخبر كما يرتفع المبتدأ ، إذ يذهب إلى أن علة رفع
الفاعل أو المفعول هو تفريغ الفعل له وعدم شغله بغيره ، فالفعل مفرغ
للمرفوع وغير مشغول بغيره ، فكأنه هو هو •

كما أن « سيوييه » يكاد يصرح بأن في عمق جملة :

الفعل + الاسم المرفوع

جملة من :

مبتدأ + خبر

· لأن الأسماء المرفوعة فى النمط الأول « محدث عنها » ، أما الأفعال
أو « الأمثلة » فهى دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن
الأسماء ، فجملة نحو :

ذهب محمد

تؤول إلى :

محمد ذهاب

محدث عنه + محدث به

وكان الفعل فى الجملة الفعلية يشير إلى اسم كامن فيه ، فتؤول
الجملة الفعلية كلها الى جملة اسمية — والله أعلم — *

وفى تسمية « سيديويه » للاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول
« بالمفعول المرفوع » جمع بين اعتبارى النسبة والحالة الإعرابية — كما
هو واضح — *

ورفع المفعول ثم تحقيقا لمعيار شكلى تركيبى ، استقر فى العربية ،
وأصبح من سماتها الأساسية ، وهو أن الجملة إن بدأت بفعل يجب أن
يأتى بعده اسم مرفوع ؛ إذ « الفعل لا يخلو من مضمرة أو مظهر مرفوع
من الأسماء » (١) *

ولعل هذا هو ما جعل النحويين يفترضون مصيبيين أن الفعل
الواقع خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة ، يستتر فيه ضمير فى محل
رفع فاعلا أو نائب فاعل ، يعود على المبتدأ ، والموصوف ، وصاحب الحال ،
والموصول ، كى يحافظ على النظام التركيبى للغة العربية :

فعل + اسم مرفوع

أما « عبد القاهر » و « الزمخشري » فيذهبان إلى أن الاسم المرفوع أو مفعول ما لم يسم فاعله يسمى « فاعلا » (١) .

يقول « ابن يعيش » : « إن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو :

ضرب زيد

وأكرم بكر

صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للمفعول ، أو مؤثرا فيه (٢) .

وقد رد « ابن يعيش » بهذا على من ذهب إلى وصف الفاعل بأنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم قاصدا بغير مغير عن بنيته ! لانفصال من فعل ما لم يسم فاعله . ذاهبا إلى أنه لا حاجة إلى الاحتراز من ذلك (٣) .

فالاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول ، كالاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمعلوم كلاهما فاعل ؛ لأن الفعل قد أسند إليه في الجملتين . وليس المراد بالفاعل من فعل الفعل ، بل كل اسم تقدمه فعل .

و « عبد القاهر » و « الزمخشري » هنا يئنبهان إلى أن المعول، عليه في الدراسة النحوية التركيبية أمر الشكل والرسوم اللفظية . حيث تدور صحة الكلام على مراعاة طرق في الرصف تتبعها اللغة المعينة .

والطريقة التي هي مدار الحديث هنا هي ما عليه اللغة العربية من ضرورة مجيء الاسم المرفوع بعد الفعل إذا بدأت به الجملة ، وإذا كان النحويون قد سموا هذا الاسم المرفوع بالفاعل ، فإن هذه التسمية يجب أن تقتنع لتشمل أي اسم مرفوع بعد الفعل سواء قام هذا الاسم بالفعل ، أو وقع الفعل عليه .

(١) شرح الكافية ج١/٧١

(٢) شرح المفصل ج١/٧٤

(٣) شرح المفصل ج١/٧٤ ، حاشية الأمير على المغنى ج١/٤٢

وعلى هذا فالأسماء المرفوعة الآتية بعد الفعل في الأمثلة التالية كلها فاعل :

جلس محمد

هلك الظالم

ضرب بكر

أما النحويون المتأخرون ، فقد اعتبروا مفعول ما لم يسم فاعله « نائب فاعل » لأن نظام اللغة درج على أن يجيء بعد الفعل فاعل إن وجد ، أو ما يثوب منابه إن لم يوجد •

والحق أن التسميات الثلاثة السابقة ، اجتمعت جميعا على الفهم السابق أعنى ضرورة أن يأتى بعد الفعل اسم مرفوع ، وإن تفاوتت في تسمية الاسم المرفوع الذى هو فى الحقيقة مفعول ما لم يسم فاعله ، بين اتجاه شكلى بحت يعتبر المرفوع « فاعلا » لأنه مرفوع ، وآخر يجمع بين الشكل والمعنى فى توازن دقيق ، فيعتبره « مفعولا مرفوعا » ، وثالث تغلب عليه النزعة الشكلية فيعتبره « نائب فاعل » •

موازنات :

ولقد قدم « سييويه » تدعيما لهذه التسمية المتوازنة ، عددا من التركيبات المتوازنة • منها :

قولك :

كسى عبد الله الثوب

أعطى عبد الله المال

رفعت « عبد الله » ههنا ، كما رفعتة فى « ضرب » حين قلت :

ضرب عبد الله

وشغلت به « كسى » و « أعطى » كما شغلت به « ضرب » وانتصب

الثوب والمال ؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل » (١) •

وكان جملتى :

أعطى عبد الله المال

أنفق عبد الله المال

سواء فى أن الفعل فيهما شغل باسم مرفوع ، وأنه تعدى إلى اسم منصوب على أنه مفعول به ، إلا أن علاقة « أعطى » بعبد الله ، هى علاقة الفعل بالمفعول وعلاقة « أنفق » به هى علاقة الفعل بالفاعل •

« وإن شئت قدمت وأخرت فقلت :

كسى الثوب زيد

أعطى المال عبد الله

كما قلت :

ضرب زيدا عبد الله

فأمره فى هذا كأمر الفاعل » (٢) •

فالمفعول المنصوب أو المفعول لفظا ومعنى يجوز تقديمه على المفعول المرفوع أو المفعول معنى لا لفظا ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، فأمر المفعول المرفوع كأمر الفاعل •

والفعل المتعدى لمفعول واحد إذا بنى للمجهول يرفع مفعوله ، ويمكن بعد ذلك أن يتعدى إلى غير ذلك من المصادر والظروف ، كما يتعدى إليها الفعل اللازم بعد أن يرفع فاعله ، يقول :

« وأعلم أن المفعول الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول ، يتعدى إلى كل

(١) الكتاب ج ١ / ٤١ ، ٤٢

(٢) الكتاب ج ١ / ٤٢

شئ تعدى إليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول « (١) »
والمفعول المرفوع معناه معنى المفعول المنصوب ، فيتشابه فعلاهما
فى اللزوم والتعدية ودرجة التعدية * يقول :
« واعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل فى التعدى
والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعله سواء ؛ ألا ترى أنك تقول :

ضربت زيدا

فلا تجاوز هذا المفعول ، وتقول :

ضرب زيد

فلا يتعداه فعله ؛ لأن المعنى واحد * وتقول :

كسوت زيدا ثوبا

فتجاوزته إلى مفعول آخر * وتقول :

كسى زيد ثوبا

فلا تجاوز الثوب ؛ لأن الأول بمنزلة المنصوب ؛ لأن المعنى واحد ،
وإن كان لفظه لفظ الفاعل « (٢) » *

فسيبويه فى كل ما سبق من موازنات يثبت التشابه الشكلى بين
ما سماه المفعول المرفوع والفاعل ، ولكنه يذكر أيضا أن المفعول المرفوع
معناه معنى المنصوب ، وإن كان لفظه لفظ الفاعل *

الإسناد إلى المفعول :

وقيام المفعول مقام الفاعل تحقيقا للنمط التركيبى :

فعل + اسم مرفوع

كان له تبريره لدى النحويين العرب الذين ذهبوا إلى أن الفعل

(١) الكتاب ج١/ ٤٢

(٢) الكتاب ج١/ ٤٣

شديد الاقتضاء للمفعول كإقتضائه للفاعل ، حتى إن بعضهم (الأختس وابن جنى) جوز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل استشهاده بنحو :
 لما عصى أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاع بصاع

! لا ليت شعري هل يلومني قومه زهيراً على ما جر من كل جانب^(١)
 وكأن إسناد الفعل إلى المفعول ، إنما كان يتم لقراءة بين الموقعين
 النحويين (الفاعل ، المفعول) ، أو يمكن أن نقول : إن النمط التركيبي
 للجملة الفعلية :

فعل + اسم مرفوع

تجسد في صورتين :

(أ) فعل + فاعل

(ب) فعل + مفعول مرفوع

وإذا كان العنصر الاسمي في الصورتين يكون في حالة الرفع ، فإن
 العرب غايرت من الناحية الشكلية أيضاً بين العنصر الفعلي في الصورة (أ)
 والعنصر الفعلي في الصورة (ب) تفريقاً بين الصورتين ، بغية إزالة
 اللبس ، وفي هذا يقول « ابن جنى » :

« إن العرب لما قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها
 برتبة الفاعل ، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة ،
 أحدهما تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول عن صورته مسنداً إلى الفاعل ،
 والعدة واحدة . . والآخر أنهم غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، كما
 غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها ، وذلك نحو قولهم :

أحببته ، حب

أزكمه الله ، زكم

قال « أبو علي » : فهذا يدل على تمكن المفعول عندهم ، وتقدم

حاله في أنفسهم ، إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو الفاعل (١) •

ولعل هذه الموازنة التركيبية السابقة تفسر الحقيقة الثابتة من أن في اللغة أفعالا خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل مثل :

• عنى بحاجتك ، نحى بزيد ، امتنع لونه ، انقطع بالرجل (٢) •

والإسناد في أفعال المطاوعة من هذا القبيل ، أى من قبيل الأفعال التى أسندت إلى المفعول ، كما نقول :

تكسر الحديد ، انبرى القلم ، امتد الحبل •

فهذه صيغ ثلاثة (تفعل ، انفعل ، افعل) من صيغ المطاوعة •

وعلى الرغم من أن النحويين يعربون الاسم المرفوع بعد الأفعال من هذه الصيغ فاعلا ، فالمعنى هو على المفعولية ، مما يؤذن بمدى التوفيق الكبير الذى أصابه « سيبويه » بمصطلحه « المفعول المرفوع » •

وازن — مثلا — بين :

تكسر الحديد	كسر الصانع الحديد
انبرى القلم	برى الطالب القلم
امتد الحبل (٣)	مد اللاعبون الحبل

فالمفعول المنصوب في القائمة الأولى ، أصبح مرفوعا في القائمة الثانية •

وهكذا يرينا الإسناد إلى المفعول في اللغة العربية أنماطا تستلزم من التغيرات في الفعل ، الذى يعتره إما :

(أ) تغير في الصورة والصيغة ، مع بقاء عدد الحروف على ما هى عليه (فعل — فعل — مثلا) •

(١) الخصائص ج٢/ ٢١٨

(٢) الخصائص ج٢/ ٢١٩

(٣) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٥٤ ، ٥٥

(ب) تغيز في الصورة والصيغة ، مع تغير في عدد الحروف وضم أوله (ثلاثي مزيد بالهمزة — ثلاثي مجرد « فعل ») * .

(ج) تغير في الصورة والصيغة ، مع تغير في عدد الحروف وعدم ضم أوله ، (المطاوعة) * .

(د) تغير في الصورة والصيغة ، مع عدم الإسناد إلى الفاعل مطلقا .
بالإسناد إلى المفعول — إذن — ذو ذاتية تركيبية متميزة ، قد يستحق بها أن يوازي بالإسناد إلى الفاعل * .

ولعل هذا هو ما أدركه « سيبويه » ؛ لأنه كان دائما يجمع بين البابين ، باب الفاعل ، وباب المفعول المرفوع ، كما يتضح من رؤوس المسائل التالية :

باب المفعول المرفوع الذي

لا يتعدى فعله إلى مفعول آخر
ضرب زيد (١)

تعداه فعله إلى مفعول

أعطى زيد درهما (٣)

يتعداه فعله إلى مفعولين وليس

لك أن تقتصر على أحدهما

دون الآخر

نبئت زيدا أبا فلان (٥)

باب الفاعل الذي

١ — لم يتعد فعله إلى مفعول
ذهب زيد

٢ — يتعداه فعله إلى مفعولين

أعطى عبد الله زيدا درهما (٢)

٣ — يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحد

المفعولين دون الآخر

حسب عبد الله زيدا بكرا (٤)

الإسناد إلى الفاعل أو المفعول في القرآن الكريم :

قرئت أفعال كثيرة في القرآن الكريم بالبناء للمعلوم مرة ، والبناء

(١) الكتاب ج١/ ٣٣

(٢) الكتاب ج١/ ٣٧

(٣) الكتاب ج١/ ٤١

(٤) الكتاب ج١/ ٣٩

(٥) الكتاب ج١/ ٤٣

للمجهول أخرى مما يؤذن بشدة اقتضاء الفعل للمفعول ، من ذلك قوله تعالى :

١ — « وعلم آدم الأسماء كلها » (١) •

فآدم مفعول أول على قراءة البناء للمعلوم ، ومفعول مرفوع على قراءة « يزيد البربري » بالبناء للمجهول » (٢) •

٢ — « إنما حرم عليكم الميتة والدم » (٣) •

تقرأ « الميتة » بالنصب ... والفاعل هو الله ، ويقرأ « حرم » على ما لم يسم فاعله .. و « الميتة » المفعول القائم مقام الفاعل (٤) •

٣ — « فبهت الذي كفر » (٥) •

« بهت » على ما لم يسم فاعله •

ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء « بهت » ، وبفتح الباء وكسر الهاء « بهت » وهما لغتان ، والفعل خيهما لازم •

ويقرأ بفتحهما ، فيجوز أن يكون الفاعل ضمير « ابراهيم » ، و « الذي » مفعول ويجوز أن يكون الذي فاعلا ، ويكون الفعل لازما (٦) •

٤ — « زين للناس حب الشهوات » (٧) •

الجمهور على ضم الزاي ، ورفع « حب » •

ويقرأ بالفتح ونصب « حب » ، تقديره :

زين للناس الشيطان

وقد جاء صريحا في قوله تعالى :

(١) البقرة ٣١

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٤٨

(٣) البقرة ١٧٣

(٤) التبيان ج١/ ١٤١

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٢٠٧

(٧) آل عمران ١٤

« وزين لهم الشيطان أعمالهم » (١) ، (٢) •

٥ — « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » (٣) •

قرأه أبو بكر وابن عامر بضم الياء على ما لم يسم فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصليهم سعيراً ، فلم يضاف الفعل إليهم في الحقيقة ، وقرأ الباقر بفتح الياء ، أضافوا الفعل إليهم ، كما قال : اصلوها « (١) (٢) » •
٦ — « حرمت عليكم أمهاتكم *** والمحصات من النساء *** •
كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم » (١) •

الجمهور على فتح الصاد « المحصات » لأن المراد بهن ذوات الأزواج ، وذات الزوج محصنة بالفتح ، لأن زوجها أحصنها ، أى أعفها ، فأما المحصات في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر ، وكلاهما مشهور ؟ ، فالكسر على أن النساء أحصن فزوجهن أو أزواجهن ، والفتح على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام •

وكتاب : منضوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله :
« حرمت » لأن التحريم كتب •

وقرىء « كتب عليكم » أى كتب الله ذلك عليكم (١) •
و « أحل لكم » •

قرأه « حفص » و « حمزة » و « الكيساني » بضم الهمزة ، وكسر الحاء ، وقرأ الباقر بفتح الهمزة والحاء ، وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل وهو الله ، وعطفه على ما قبله • أى : كتب الله • وأحل ، وحجة من ضم الهمزة ، أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله ، على

(١) الأنعام ٤٣

(٢) التبيان ج١/ ٢٤٤

(٣) النساء ١٠

(٤) يس ٦٤

(٥) الكشف عن وجوه القراءات ج١/ ٣٧٨

(٦) النساء ٢٤

(٧) التبيان ج١/ ٣٤٩

ما جرى من الكلام في أول الآية « حرمت عليكم » على ما لم يسم فاعله ،
فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرم عليكم كذا ، وأحل لكم كذا ،
فهذا أليق بتجانس الكلام ، وارتباط بعضه ببعض « (١) » •

٧ — « فإذا أحسن » ••

قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بفتح الهمزة والصاد ، وقرأ الباقر
يضم الهمزة وكسر الصاد (٢) • وما قيل في « المحسنات » بفتح الصاد
على قراءة ، وكسرها على قراءة أخرى ، يقال هنا (٣) •

٨ — « مذبذبين بين ذلك » (٤) •

الجمهور على فتح الذال على ما لم يسم فاعله ؛ أي أن نفاقهم
حملهم على التقلب •

وقرأ « ابن عباس » بكسر الذال الثانية ، أي متقلبين (٥) •

٩ — « قال رجالان من الذين يخافون » (٦) ••

يقرأ « يخافون » بفتح الياء •

وقرأ « سعيد بن جبير » و « مجاهد » بضم الياء على ما لم يسم
فاعله ، وله معنيان :

أحدهما — هو من قولك : خيف الرجل ؛ أي خوف •

والثاني — أن يكون المعنى يخافهم غيرهم ؛ كقولك : فلان مخوف

أي يخافه الناس « (٧) » •

١٠ — « الر » كتاب أحكمت آياته ؛ ثم فصلت من لدن حكيم

خبير « (٨) » •

(١) الكشف ج١/ ٣٨٥

(٢) الكشف ج١/ ٣٨٥

(٣) التبيان ج١/ ٣٤٨

(٤) النساء ١٤٣

(٥) التبيان ج١/ ٤٠٠

(٦) المائدة ٢٣

(٧) التبيان ج١/ ٤٣٠

(٨) هود ١

« ثم فصلت » الجمهور على الضم والتشديد •

وقرأ « عكرمة » و « الضحاك » بالفتح والتخفيف وتسمية الفاعل : والمعنى : ثم فرقت كقوله :

« فلما فصل طالوت » (١) ، (٢) •

١١ -- « يوم تزونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى » (٣) •

« وترى الناس » •

الجمهور على الخطاب وتسمية المفاعل •

ويقرأ بضم التاء ؛ أى : وترى أنت الناس • والناس مفعول ثان •

ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الناس ، والتأنيث على معنى الجماعة (٤)

١٢ -- « ... ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » (٥) •

« ولا يسأل » •

يقرأ على ما لم يسم فاعله •

ويقرأ « المجرمين » أى لا يسألهم الله تعالى (٦) •

أكتفى بهذا القدر من القراءات القرآنية (٧)، الذى حاولت به التدليل على أن العرب كانت تراوح في أفعالها بين الإسناد إلى الفاعل والإسناد إلى المفعول ، تحقيقاً لنمط الجملة الفعلية :

فعل + اسم مرفوع

(١) البقرة ٢٤٩

(٢) التبيان ج٢/٦٨٨

(٣) الحج ٢

(٤) التبيان ج٢/٩٣١

(٥) القصص ٧٨

(٦) التبيان ج٢/١٠٢٦

(٧) أحيل القارىء إلى قراءات أخرى — منها — الحديد ٨ ، الزلزلة ٦ ، التكاثر ٦

بدائل المفعول :

ومفعول ما لم يسم فاعله أى « المفعول المرفوع » (سيبويه) أو نائب الفاعل (المتأخرون) لا يزال — كما سبق — محتفظا بنسبته إلى الفعل التى كانت له قبل أن يرفع •

ووقعه موقع الفاعل إيدان بشبهه به ، فكلاهما من ضروريات الفعل أو من مقتضياته ، ولقد سبق أن ذكرت أن العرب قوى فى نفسها أمر المفعول كما قوى فى نفسها أمر الفاعل •

ويشبه المفعول فى هذا المعنى ، الجار والمجرور ، والظرف ، والمصدر فالفعل لأبد له من مصدر : إذ هو جزؤه ، وكذا لأبد له من زمان ومكان يقع فيهما ، والمجرور مفعول به ، لكن بواسطة حرف الجر •

لا يحل محل الفاعل — إذن — إلا أقرب المواقع النحوية إليه ، وأكثرها شبيها به من حيث تطلب الفعل إياه ، واقتضاؤه له •

فالجار والمجرور — مثلا — إذا لم يكن من ضروريات الفعل ، لم يقيم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو :

جئت للسمن

فلا يقال :

جئ للسمن

إذ رب فعل بلا غرض ؛ لكونه عبثا ؛ فمن ثم لم يقيم المفعول له مقام الفاعل ، ولم يقيم المفعول معه مقام الفاعل ؛ إذ هو مصاحب ، ورب فعل يفعل بلا مصاحب ، مع أن معه الواو التى أصلها العطف ، وهى دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفته لم يعرف كونه مفعولا معه « (١) » •

هذا ما أسميته بعقل اللغة ، وروح التراكيب فيها ؛ فإنه إن غاب الفاعل يحل محله أقرب العناصر إليه محافظة على النظام التركيبى •

وتفعل اللغة ذلك بدون أن تضحى بذاتية العناصر التي تحل محل
الفاعل ؛ فالمفعول مع رفعه يظل مستصحباً لمعنى المفعولية ، وكذا بدائل
المفعول •

فشرطا الحلول محل الفاعل هما شدة اقتضاء الفعل للعنصر
ومحافظة العنصر على ذاتيته وطبيعته الخاصة ؛ ولهذا لا يصلح المفعول
لأجله للحلول محل الفاعل لعدم توفر الشرط الأول فيه ، ولم يصلح
المفعول معه لعدم توفر الشرطين فيه لا سيما الثانى •

والنقطة الأخيرة تؤخذ من كلام « الرضى » عن واو المفعول معه
من أنها إن حذفت ضرورة حلوله محل الفاعل لم يعرف كونه مفعولاً
معه ؛ فهذا يعنى أننا لو جوزنا إحلال المفعول معه محل الفاعل لثرتب
على هذا — إلى جانب تغيير الحالة الإعرابية من النصب إلى الرفع —
الاستغناء عن الواو ، كيلا يكون ثمة فاصل بين الفعل وما يحل محل
فاعله ؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فكذا الفعل مع ما ينوب
مناب الفاعل • ولو أننا فعلنا هذا — الاستغناء عن الواو — لم يعرف
كون المرفوع مفعولاً معه •

ما يحل محل الفاعل — إذن — يتشكل بشكله ، فيرفع ، لكنه يظل
محتفظاً بنسبته التي كانت له من قبل مع الفعل • وفى هذا إعلاء لمنحى
« سيبويه » فى تسميته المفعول فى موقعه الجديد « المفعول المرفوع »
— كما سبق — •

بل إن بدائل المفعول به ، التي يتوثر فيها الشرطان السابقان ،
تستلزم فيها بعض الشروط الأخرى ؛ فيشترط فى المفعول المطلق —
مثلاً — ألا يكون مجرد التوكيد ؛ إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون
مثله فى إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ؛ ليصير
معا كلاماً • فلو قلت :

أ — ضرب ضرب

لم يجز ؛ لأن « ضرب » مستغن بدلالته على « المصدر » عن
قولك « ضرب » ، بل يقال :

٢ — ضرب ضربة

٣ — ضرب ضرب شديد

وكذا. يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال:

٤ — ضرب شيء

٥ — جلس مكان

٦ — جلس زمان

٧ — جلس في موضع

لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة في ذكرها (١) والشروط السابقة مفادها أن مدار الفكر النحوى العربى فى الحقيقة كان المعنى ، فلا أحد ينكر أن الجمل السابقة كلها (١ — ٧) صحيحة شكلا ، لكن خمسا منها (١ ، ٤ ، ٧) لا تفيد غرضها النحويون .

أولويات :

١ — إذا وجد مفعول به واحد وحده فى الكلام — أى ليس معه أشياء أخرى مما تتوغل فيها الشروط السابقة — قام مقام الفاعل بلا خلاف بين النحويين .

٢ — وإن وجد فى الكلام أكثر من مفعول حل محل الفاعل — على الراجح — أقرب المفاعيل إليه حكما أو دلالة ، كالمفعول الأول فى باب « ظن » ؛ لأنه كان مبتدأ ، والمبتدأ فى الجملة الاسمية عدل للفاعل فى الجملة الفعلية ، ومثله المفعول الأول فى باب « أعطى » لأن فيه معنى الفاعلية دون الثانى ، ففى :

أعطيت زيدا درهما

زيد عاط أى آخذ ، والدرهم معطو ، وفى .

كسوت زيدا جبة

زيد مكشئ ، والجبة مكتساة (١) •

وكأن الأمر في اللغة يشبه ما نعهده في الاجتماعيات ؛ فإنه إذا خلا منصب من المناصب وأريد شغله ، ولم يوجد إلا شخص واحد تتوفر فيه شروط هذا المنصب (المفعول به الواحد) فإن هذا الشخص يشغل المنصب قولاً واحداً ، بل على وجه السرعة محافظة على النظام •

فإذا ما تعدد الأشخاص المؤهلون (المفاعيل به) جرت عملية « اختيار » أو بالأحرى « اختبار » دقيقة ، لا يكون شاغلها الشكل والمظهر فقط (المفاعيل كلها منصوبة) بل شيئاً وراء هذين (الأصل قبل المفعولية [مبتدأ]) ، أو (الدور الحقيقي في جملته [فاعل معنى]) •

٣ - وإن وجد مع المفعول به غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل لتوفر الشروط السابقة فيه ، فقد ذهب البصريون إلى تعيينه - المفعول - للقيام مقام الفاعل ، لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات •

أما الكوفيون ومعههم بعض المتأخرين ، فقد ذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى ؛ لا أنه واجب ؛ استدلالاً بالقراءات الشاذة :

« لولا نزل عليه القرآن » (٢) بالنصب

وبقراءة « أبى جعفر » :

« ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون » (٣)

ويقول الشاعر :

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

بنصب « الكلابا » وإقامة « بذلك » مقام الفاعل • وقول الآخر :

أتيح لى من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيراً

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٥ ، هج الهوامع ج١/ ١٦٢ - ١٦٥

(٢) الفرغان ٣٢

(٣) الجاثية ١٤

بنصب « نذيرا » وإقامة « من العدى » مقام الفاعل •

ومنع « الجزولى » نيابة المنصوب لسقوط الجار، مع وجود
المفعول به المنصوب من غير حذف الجار ، كما فى :

أمرتك الخير

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح (١) •

وقد توسط « الأخفش » فأجاز نيابة الجار والمجرور مثاب الفاعل
إن تقدم على المفعول (٢) •

٤ - وإذا لم يوجد مفعول به ، تساوت البواقى فى النيابة ، ولم
يفضل بعضها بعضا ، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها ؛ لأنه مفعول
به لكن بواسطة حرف ، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر ؛ لأنها مفاعيل
بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق ؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر (٣) •

فبدائل المفعول به أثناء غيابه ، إما أن تتساوى فى النيابة عن
الفاعل (الأكثرية) أو يفضل بعضها بعضا تبعا لتحقيق درجة «المفعولية»
فيها ، أو تبعا لدرجة دلالة الفعل عليها •

وكان الأمر ذو مراتب ودرجات • فالفاعل أصل فى تكوين النموذج :

فعل + اسم مرفوع

فإن لم يوجد حل المفعول به محله إن وجد • فإن لم يوجد المفعول
به ، حل ما فيه معنى المفعولية ، أو ما استلزمه الفعل أكثر من غيره •

ولا أنهى الكلام عن هذه النقطة قبل تحرير فكر النحويين المنظم •
إنهم - جازاهم الله خير الجزاء - تصورا الجملة الفعلية فى النموذج
التالى :

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٤

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٩٦ - ١٠٦

(٣) شرح الكافية ج١/ ٨٥

فعل + فاعل + مفعول

وهذا النموذج واحد من نماذج التركيب النحوي للجملة الفعلية :

فعل + اسم مرفوع

ولما كان اقتضاء الفعل للمفعول شديداً ، أسند إليه عند عدم وجود
الفاعل :

فعل + مفعول مرفوع

والنموذج الآن مكون من موقعين من الثلاثة السابقة • والمفعول
المرفوع بدل عن الفاعل •

فإذا لم يوجد مفعول ، اختير من يصلح للحلول محل الفاعل ،
والاختيار هنا إما أن يكون على أساس درجة القرابة من المفعول ،
وكان البدل « المفعول » أصبح لشدة اقتضاء الفعل إياه « أصلاً » • أو
أننا نتحرك على النحو التالي :

فعل ، فاعل (أصل) ، مفعول (بدل/أصل) ، جار ومجرور -
ظرف - مصدر (بدائل) •

فالمفعول « بدل » في علاقته بالفاعل ، و « أصل » في علاقته
بالبدائل الأخرى • كما يكون الاختيار على أساس استلزام الموقع الوحيد
الباقى في النموذج السابق وهو « الفعل » • وهذا ما ذهب إليه
« الرضى » ؛ إذ قال : « الأولى أن يقال كل ما كان أدخل في حناية
المتكلم واهتمامه بذكره ، وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك
بإذن - اختياره » (١) •

وتراوح المفعول المرفوع بين المعنى والشكل ، تلمسه في الأسماء

بعد الأفعال التى تدل على الاشتراك ، ووقوع الفعل من طرفين كلاهما
فاعل ومفعول ، وهذه هى أفعال التفاعل والمفاعلة :

جادل محمد عليا

فكل من محمد وعلى جادل وجودل ، وقريب من هذا ما نجده
فى باب :

التنازع :

قد يوجد فى الكلام فعلا ن أو ما يشبه الفعلين ، يتعلقان معنى باسم
واحد بعدهما إما على :

(أ) الفاعلية ، كما فى نحو :

زارنى وجادلنى على

(ب) المفعولية ، كما فى نحو :

زرت وجادلت عليا

(ج) الفاعلية والمفعولية ، كما فى نحو :

زار وجادل على سعيدا

فـ « على » فى (أ) يمكن أن يكون فاعلا لأى من الفعلين ، كما يمكن أن
يكون مفعولا لأى منهما فى (ب) • أما فى (ج) فكل من « على »
و « سعيد » يمكن أن يكون فاعلا أو مفعولا لأى من الفعلين السابقين •

(د) الأول على الفاعلية ، والثانى على المفعولية :

ضربنى وأكرمت زيدا

(هـ) الأول على المفعولية ، والثانى على الفاعلية :

ضربت وأكرمتنى زيد

وبقطع النظر عما أطلال فيه النحويون هنا من تقديرات ، فإن
ما قالوه فى هذا الباب دليل على ما أثبتته من قبل من أن العبرة فى بيان

المراد إنما هي في نسبة الكلمات أو تعلقها بعضها ببعض ، والحالة الإعرابية انعكاس لهذه النسبة ، وأن كلمات بعض المواقع قد يعترتها تغير في حالتها الإعرابية ، ويبقى المعنى مع ذلك واضحا .

فزيذا ، المنصوب في (د) مفعول لفظا ومعنى لأكرمت ، لكنه فاعل « معنى » لضرب .

والعكس تماما في (هـ) ؛ إذ « زيد » فاعل لفظا ومعنى لأكرم ، لكنه مفعول معنى لضربت .

فالرفع « مستتر » في النصب (د) ، والنصب مستتر في الرفع (هـ)

ولعل ما يقوى الاحتمالية في الموقع النحوى ، أى صلاحية « زيذا » للمفاعلية المعنوية مع كونه مفعولا لفظا في (د) ، وصلاحيته للمفعولية المعنوية ، مع كونه فاعلا لفظا في (هـ) أن البصريين يختارون إعمال الثانى مع تجويز إعمال الأول أيضا ، وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثانى أيضا « (١) » .

فلا خلاف بين المذهبين في جواز إعمال أى من الفعلين ؛ لكن الخلاف بينهما في الأولى بالعمل منهما .

وتقديرات النحويين المرهقة لمسائل هذا الباب صدرت عن فكرتهم عن « العمل والعامل » ؛ إذ قد تَضَوَّرُوا أن الأفعال — مثلا — عوامل ومؤثرات يبحث لها عن معمولات .

ويكفى عندى هنا الارتكان إلى المعنى ، حيث النسبة بين عناصر التركيب المفردة تكون واضحة ، والتعلق جليا .

على أن تقديرات النحويين يمكن أن ينظر إليها على أنها من باب التدريب والتمارين ، ومحاولة منهم إظهار المعنى واتجاهات التعلق ؛ إذ إنهم كانوا في الحقيقة مدركين أن الملفوظ به من الكلمات فيه قدر كبير من التفسير .

فالبصريون -- مثلا -- يقولون في نحو :

ضربنى وأكرمت زيدا

إن في « ضربنى » ضميرا ، فاعلا •

أما « الكسائى » فيرى أن الفاعل محذوف من « ضربنى » حذرا
من الإضمار قبل الذكر (١) •

لكن البصريين يرون أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛
لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة ، وإن لم يجرى لمحض التفسير كما
جاء في نحو :

« ربه رجلا » (٢)

ويبدو — والله أعلم — أن الكسائى لم يرد بحذف الفاعل ، إسقاطه
من الكلام ، بل الاستغناء عنه والتخفف منه لموضح المراد بدونه •

ورد البصريين عليه ينبىء بأنهم أدركوا أن الموجود في الكلام ، أى
المفعول المنصوب يفسر غير الموجود أى الفاعل •

وهذا ما أثرت إليه من أن « زيدا » في مثل هذا المثال مفعول
لفظا ، فاعل معنى ، وأن الرفع مستتر فيه •

وعلى هذا ، فمن الممكن تقديم القائمتين التاليتين من الأمثلة ،
كى يدرك الفرق بين تقدير البصريين وتقدير « الكسائى » •

الكسائى

ضربنى وأكرمت زيدا
ضربنى وأكرمت الزيددين
ضربنى وأكرمت الزيددين
ضربنى وأكرمت هنداً
ضربنى وأكرمت الهنديين
ضربنى وأكرمت الهندات

البصريون

ضربنى وأكرمت زيدا
ضربانى وأكرمت الزيددين
ضربونى وأكرمت الزيددين
ضربتنى وأكرمت هنداً
ضربتانى وأكرمت الهنديين
ضربتنى وأكرمت الهندات

(١) شرح الكافية ج١/ ٧٩

(٢) شرح الكافية ج١/ ٧٩

فالفاعل المضمر عند البصريين يطابق الاسم المتنازع فيه في الأفراد
والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ لأن الاسم المتنازع فيه يفسره •
ولا مطابقة عند الكسائي ؛ لأن الفاعل محذوف

والحق ، إن الخلاف بين البصريين والكسائي — فى نظرى — هو
خلاف حول درجة الارتكان إلى الاسم المتنازع فيه فى بيان المراد •
فالكسائي يرى الاعتماد عليه كلية ، فيحذف لهذا الفاعل من الفعل الأول •
أما البصريون ، فيعتمدون عليه لتسهيل ما سموه « الإضمار قبل الذكر » ؛
إذ إن الفاعل إما أن يذكر بلفظه أو أن يكون ضميراً •

وللفراء رأى ثالث يحاول به الحذر مما لزم البصريين والكسائي
من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل ، فيقول فى نحو :

ضربنى وأكرمت زيدا

التقدير :

ضربنى وأكرمت زيدا هو

حيث يتعين الإتيان بضمير الرفع المنفصل بعد الاسم المتنازع
فيه (١) •

وقد عنون « سيبويه » لتركيب « التنازع » بقوله : « هذا باب
الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل
به » كما فى نحو :

١ — ضربت وضربنى زيد

٢ — ضربنى وضربت زيدا

تحصل الاسم على الفعل الذى يليه ، فالعمل فى اللفظ أحد الفعلين ،
وأما فى المعنى ، فقد يعلم أن الأول قد وقع ؛ إلا أنه لا يعمل فى اسم
واحد نصب ورفع (٢) •

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٠

(٢) الكتاب ج١/ ٧٣ ، ٧٤

فالجملة (١) تحتوى بجوار الفعلين على « فاعل » فى « ضربت »
لا خلاف حوله ، وعلى « مفعول » فى « ضربنى » لا خلاف حوله كذلك .

والاسم الظاهر فيها مطلوب لكى يكون فاعلا للفعل الثانى ، ومفعولا
للفعل الأول ، وكأن الجملة تحوى فاعلين ومفعولين ، وأحد الفاعلين
والمفعولين متنازع فيه . والكلام نفسه يقال بالنسبة للجملة الثانية .

ومذهب البصريين فى إعمال الثانى دون الأول ، وصفه « سيبويه »
بقوله : « فالفعل الأول فى كل هذا معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ ،
والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » (١) .

فزيد فى الجملة :

ضربت وضربنى زيد

محمول على الفعل الذى قبله مباشرة على « الفاعلية » ، وأما مفعول
« ضربت » فمفعول « معنى » . أو بعبارة أخرى : « زيد » مرفوع لفظا
ومعنى على الفاعلية فى علاقته بالفعل الثانى ، ومنصوب معنى على
المفعولية فى علاقته بالفعل الأول ، أى أن « الفعل الأول معمل فى المعنى
وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » .

وهذه العلاقة الثنائية الطابع (الفاعلية والمفعولية) لا تسمح
إلا بجهة تأثير واحدة من حيث الشكل ؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعا
منصوبا فى جملة واحدة .

وهذا التخريج مقبول ، فحقا لا يمكن أن نرفع « زيد » على أنه
فاعل ، ثم ننصبه أثناء رفعنا إياه كى يكون مفعولا به . وهذا هو سر
الاكتفاء « بالنية » ، فالفعل الأول ، نصبه نية ومعنى ، رغم أنه مرفوع
بغيره .

لكن الشراح بالغوا فى مسألة التأثير هذه ، ومنعوا فى نحو :

جاءنى وأكرمنى زيد

أن يكون « زيد » فاعلا للمفعلين ، « لأن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » (١) •

وقد يكون هذا التبرير مقبولا في هيكل نظرية العامل ، لكنني ذهبت من قبل إلى أنه لا عوامل أو مؤثرات في الحقيقة ، بل نسبا وعلاقات وتطريزات إعرابية قصد بها التفرقة بين المعاني المتعاقبة ، بل إن المعنى الواحد (المفعولية) — مثلا — قد يحظى بأكثر من حالة إعرابية •

لأجل هذا ، فمثل هذا التبرير ، إغراق في الشككية ، وغمط لحق المعنى الذي لا يأبى أن يسند الفعلان معا في مثل هذا المثال إلى «زيد» • وما لجأ إليه « الفراء » من تقدير ضمير رفع منفصل بعد « زيد » يكون فاعلا للفعل الأول :

جاعنى وأكرمنى زيد هو

محاولة للمحافظة على هذه الشككية •

وأخف منها وأكثر قبولا • أن يعرب هذا المثال حسب المذهب الجوفي فيكون « زيد » فاعلا للفعل الأول ، أما فاعل الفعل الثانى فضمير مستتر يعود إلى « زيد » المتأخر لفظا لا رتبة •

وأخيرا يدل « سيبويه » على أن الفعل الثانى أولى بالاسم بعده قائلا :

« وتلو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت :

ضربت وضربونى قومك

مررت ومر بى بزبد (٢) •

والذى ورد عن العرب قولهم :

(١) شرح الكافية ج١/ ٧٩ ، ٨٠

(٢) الكتاب ج١/ ٧٩

ضربت وضربنى قومك

مررت ومر بى زيد

وفيه دليل على أن « قومك » و « زيد » غاعلا « ضرب » الثانية
و « مر بى » ، وإلا اضطررنا إلى إضمار الفاعل « واو الجماعة » وتكرير
الجار والمجرور بعد « مر » ولم يرد هذا عن العرب .

حقيقة رأى « سيوييه » فى أمثلة التنازع :

يمكن اعتبار أمثلة التنازع من الأمثلة التى تتبادل الأسماء فيها
الحالات الإعرابية ؛ فقد وضع مما سبق أن المنصوب لفظا ومعنى مرفوع
معنى ، وأن المرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى ، ولهذا عرضت لها فى
هذا الفصل « المفعول المرفوع » .

وتخريج « سيوييه » لأمثلة التنازع ، أمدنى بهذا التصور الذى
يوائم بين اعتبارى الحالة والنسبة ، أو الشكل والمعنى .

فمن حيث الشكل يرى أن التعلق أو الارتباط ينبغى أن يتم بين
الأقرب فالأقرب فيعطى الاسم الحالة الإعرابية التى يستلزمها ثانى
الفعلين .

ومن حيث المعنى يترك الفعل الأول وما يشبهه بدون تعلق لفظا ،
اعتمادا على وضوح المعنى ، وتوفر التعلق المعنوى .

فالمتكلم ينطق بالأفعال أو ما يشابهها ، فإذا ما وصل فى نهاية كلامه
إلى الأسماء علق هذه الأسماء وربطها بالفعل الأخير أى القريب منها .

والتعلق بالفعل الآخر ، وترك الأول يشبه ما إذا ذكر الاسم بين
الفعلين فإنه يتعلق شكلا بالأول ويترك من الآخر ، فالتعلق — إذن —
مبناه على القرب والجاورة .

يقول « سيوييه » جامعا بين اعتبارى النسبة والحالة :

« وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقص معنى ،
وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد » كما كان :

خُشنت بصدرة وصدّر زيد

وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقص معنى ، سووا بينهما في الجر ، كما يستويان في النصب « (١) » •

ومثّل :

« ونخلع ونترك من يفجرک » (٢)

ومثله قول « الفرزدق » :

إنّی ضمنت لن أتاّنی ما جنی وأبى فكان وكنت غير غدور

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر ؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك « (٣) » •

ويبدو أن « الكسائي » كان أقرب إلى فهم « سيبويه » من غيره من النحويين ؛ إذ قد ذهب — كما سبق — إلى أنه يحذف ما يتعلق به الفعل الأول لفاعلا كان أو مفعولا ، وهذا هو ما قصده « سيبويه » بالترك أو الاستغناء •

وقد جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول «قيس ابن الخطيم» :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض ، والرأى مختلف

فقد ترك خبر المبتدأ الأول « نحن » استغناء عنه بذكر خبر المبتدأ الثاني « أنت » وهو « راض » •

وقال « ضايب البرجمي » :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فلينى وقيارا بها لغريب

(١) الكتاب ج١/٧٤

(٢) للكتاب ج١/٧٤

(٣) الكتاب ج١/٧٦ وهذا الشاهد ليس مما أنا بصدد الحديث عنه من « المفعول المرفوع » إلا أنه شأهد على إعمال الثاني دون الأول

فغريب ، خبر « قيارا » وخبر إن مدلول عليه بهذا الخبر •
وقال « ابن أحمر » :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريئا ومن أجل الطوى رمانى
فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب
سيسندل به على أن الآخرين فى هذه الصفة • والأول أجود ؛ لأنه لم
يضع واحدا فى موضع جمع ، ولا جمعا فى موضع واحد (١) •

فأمثلة ما سماه النحويون بالتنازع توجد فى الجملة الفعلية ، كما
توجد فى الجملة الاسمية • وأنبه هنا إلى أن « سيبويه » يرى أن الاسم
المتعلق بأقرب الكلمات إليه لفظا ومعنى ، يتعلق أيضا بالكلمات الأخرى
معنى ، فراض فى بيت « ابن الخطيم » طابق المبتدأ قبله « أنت » فى
الإفراد ، لكنه وضع موضع الجمع ؛ لأنه فى المعنى خبر عن « نحن »
والمراد :

نحن بما عندنا (راضون) ، وأنت بما عندك راض

إلا أنه ترك استغناء •

وقياسا على ما قاله « سيبويه » فإن « على » فى المثالين التاليين ،

١ - جاعنى وأكرمت عليا

٢ - أكرمت وجاعنى على

فإعل « معنى » فى المثال الأول ، ومفعول فى المثال الثانى •

والمتعلق بأقرب مذكور ، وترك متعلق الأول شبيه بما إذا توسط
الاسم بين شيئين كلاهما يطلبه ، فإننا نعلقه بالأول منضمًا • وفى هذا
يقول « سيبويه » :

« ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل :

« والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا

والذاكرات « (١) » •

فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه « (٢) » •

والآية الكريمة — كما هو واضح — ليست من باب التنازع ؛ لأن هذا يقتضى تسلط الفعلين أو ما يشبههما على الاسم بعدهما • والاسم هنا جاء وسطا لا آخر •

واستكمالا لأركان المسألة أقول :

قد يتفق النعلان في طلبهما الاسم ، كأن يطلباه معا « فاعلا » ، أو « مفعولا » أو العكس •

والاسم إما أن يذكر بعدهما معا ، أو قبلهما معا ، أو بينهما •

فلو أن معنا الفعلين : جاء ، ضحك • والاسم « على » أمكننا تقديم التراكيب الآتية حسب الاحتمالات السابقة :

١ — جاء وضحك محمد

٢ — محمد جاء وضحك

٣ — جاء محمد وضحك

والتركيب الأول هو تركيب « التنازع » وهو جملة فعلية • والتركيب الثانى ليس من التنازع وهو جملة اسمية • والتركيب الثالث ليس من التنازع كذلك ، وهو جملة فعلية

وقد شبه « سيبويه » التركيب الأول بالتركيب الثالث ؛ فى كون الاسم الظاهر « محمد » — هنا — فاعلا للفعل قبله مباشرة ، أما فاعل الفعل الآخر فيضمحل للعلم به •

وهذه ثلاثة تراكيب لفعلين مختلفى التعلق بالاسم :

١ — ضربنى وأكرمت عليا

٢ — على ضربنى وأكرمته / وأكرمت

٣ - ضربنى على وأكرمته

والكلام على هذه التراكيب كالكلام على سابقتها •
وتعلق الاسم بالفعل المجاور له على الأولى ، ليس على إطلاقه بل
هو مقيد بصحة المعنى ، وعدم الوقوع فى التناقض •

يقول « امرؤ القيس » :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال
فقلوه « قليل من المال » مرغوع ، وقد سبقه فعلان ، أحدهما
يحتاج إلى فاعل « كفانى » والآخر يحتاج إلى مفعول « لم أطلب » •
وقد ذهب الكوفيون إلى أن رفع « قليل » دليل على أنه أعمل
الأول وهو « كفانى » •

أما البصريون ، فلا يعتبرون البيت من باب التنازع لفساد المعنى ؛
إذ لا يجوز بحال تسلط « لم أطلب » على « قليل » ؛ لأنه لم يجعل
القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو
لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى (١) •

إذ المراد :

ولو سعيت للأدنى كفانى القليل ، ولم أطلب الملك

بدليل قوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالى

الاشتغال :

يذكر باب الاشتغال فى كتب النحو التعليمية قريبا من باب التنازع ،
وكما أسس النحويون ما سموه بالتنازع على فكرة العمل أى وجود
معمول واحد يتنازعه أكثر من عامل ، أسسوا كذلك ما سموه بالاشتغال
على الفكرة نفسها أى وجود معمولين وعامل واحد •

وكما اعتبرت « التنازع » مثالا من أمثلة بقاء النسبة مع تغير الحالة الإعرابية • إذ المنصوب لفظا ومعنى فيه مرفوع معنى ، والمرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى ، كذلك أعتبر ما أسموه بالاشتغال •
فأنت في قولك :

عليا أكرمته

بتنصيب « عليا » على أنه — كما قال أكثرتهم — مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور أو ترفعه •

علي أكرمته

على أنه مبتدأ ، وما بعده في محل رفع خبر •

ورفع « على » لا يغير من معنى « المفعولية » فيه ؛ فهو «مفعول» بمعنى رغم أنه لفظا أصبح مبتدأ •

فالاسم المنصوب في باب الاشتغال مفعول لفظا ومعنى إن نصب ، ومفعول معنى إن رفع ، فيشبه بهذا ما يجلب محل الفاعل ، لكن رفعه هنا ينقل التركيب من باب الجملة الفعلية إلى باب الجملة الاسمية ؛ ولذا سأعالجه بتفصيل في هذا الفصل •

الفصل الرابع

النصب والجسر

بدائل :

عرفت العربية ما يسمى بمبدأ تعدد الأنظمة ، أى توظيف وضع تركيبى معين لأداء وظيفة نحوية يؤديها وضع تركيبى آخر • فـ « أن » الناصبة للمضارع لا تظهر — مثلا — بعد « حتى » و « كى » ، ومع ذلك تنصب المضارع ، كما لو كانت ظاهرة ؛ لأن العرب اكتفوا عن إظهارها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى الفعل ، وأنهما ليسا مما يعمل فى الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على « أن » (١) •

فنصب المضارع — كما يشير إليه هذا الاقتباس — إما أن يكون بأن ظاهرة ، أو بأن مضمرة وتحرير ما فى هذا الاقتباس يكشف عن شئ من التعادل التركيبى الحساس ، فأنت فى قولك :

لألزمك حتى تقضىنى حتى

تذكر حرف جر « حتى » ، ولا تلفظ بعدها بالمجرور ظاهرا ، كما تذكر الفعل المنصوب ، ولا تلفظ قبله بأداة نصب « أن » فمن حيث اللفظ هناك « جار » ، ولا « جر » ، و « نصب » ولا « ناصب » • وحين يقدر النحويون المثال السابق بـ :

لألزمك إلى أن تقضىنى حتى

يعطون كل ذى حق حقه ، فنحن فى الأخير أمام .

حرف جر + حرف نصب + منصوب

وحرف النصب والمنصوب يحولان إلى مصدر مجرور ، كى يستوفى

حرف الجر مجروره ليصبح التقدير :

لألزمك إلى قضاء حتى

حرف جر + مجرور

وعلى هذا فالثالان :

يقوم محمد بالليل إلى أن يطلع الفجر ، سأتهجد بالليل حتى

يطلع الفجر •

متقابلان من حيث إن « أن » ظاهرة في أولهما ، ومضمرة في ثانيهما ، وفي كل منهما — حسب الظاهر — جر بدون مجرور ، والمصدر المؤول في كليهما من « أن » والفعل في مقابل المصدر الصريح •

والعربية لا تضم شيئاً إلا لتيقنها بعلم المخاطب به ؛ فوجود حرف الجر قبل الفعل دليل على « أن » المضمرة ؛ إذ لا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء •

وقد يكون دليل التخفيف في أحد البدائل علامة الإعراب ؛ فكان تحذف وجوباً بعد « أما » في قول العرب :

أما أنت منطلقاً انطلقت

فنصب « منطلقاً » دليل على إضمار « كان » ، وذكر كان وإضمارها مثال آخر من أمثلة تعدد الأنظمة (١) •

وقد شبه « سيبويه » في الأمثلة السابقة « أن » بكان في وجوب الإضمار وشبهها بها كذلك في مواضع أخرى في جواز الإضمار •
فإن يجوز أن تظهر وأن تضم بعد لام التعليل في نحو :

جئتكَ لنقرأ معاً

وهي بمنزلة « كان » في قولك :

إن خيراً فخير

إن شئت أظهرت الفعل ههنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك « أن » بعد اللام ، إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته (٢) •

فكما نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، نصب الاسم بكان مضمرة جوازاً بعد « إن » وإظهار « أن » بعد لام التعليل مقابل لإضمارها ، كما أن إظهار « كان » بعد إن ، مقابل لإضمارها وما أضمرت العرب في الحالين إلا لعلمها بأن المخاطب يعرف أن لام

(١) الكتاب ج٣/٧

(٢) الكتاب ج٣/٧

الجر لا تدخل إلا على الأسماء « وأن » المضمرة توفر للام ما تطلبه ، كما أنه يعرف أن « إن » لا تدخل إلا على الأفعال ، و « كان » المضمرة توفر لها ما تطلبه •

.. والخبر بعد « كاد وأخواتها » فعل مضارع ، والفعل المضارع بديل للاسم المشتق في مواضع أخرى ، فقولك :

عسى يفعل ذاك ، كاد يفعل ذاك

بمنزلة : كاد فاعلا ، ثم وضع « أفعل » في موضع « فاعل » • وتقول :

لو أن زيدا جاء كان كذا وكذا

فمعناه :

لو مجيء زيد

ولا يقال (١) •

وأمثلة التبادل بين النظم ، أو تعدد الأنظمة كثيرة في العربية ، وتحتاج إلى علاج خاص للبحث عن العلاقات بينها ، والسبب الذي جعل العرب تبادل بين هذه النظم ، والفروق التي قد توجد بينها ، والتي تجعل لكل نظام ذاتيته الخاصة به ، ومحيطه الكلامي الذي يستعمل فيه • وما ذكرت الأمثلة السابقة الالتمهيد للتبادل بين النصب والجر •

حالات ثلاثة :

ذكرت كثيرا من قبل أن الحالات الإعرابية الثلاثة : الرفع والنصب والجر لثلاثة معان تركيبية ، الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة • وقد ثبت الرفع للعمد الثلاثة : المبتدأ ، الخبر ، الفاعل • وقد أعطى الخبر الرفع لمطابق المبتدأ ؛ لأنه في الحقيقة هو هو ، وكان الأصل أن يعطى الفعل حالة الرفع كالفعل فالفعل مع الفاعل يشبه الخبر مع المبتدأ ، لكن الفعل لا يحتاج إلى علامة ؛ لأن الإعراب فارق بين المعاني التركيبية ، أي الوظائف التي للكلمات في المواقع النحوية المختلفة ، وليس للفعل إلا

موقع واحد ، هو موقع الفعل ، فلم يميز بعلامة لحالة إعرابية معينة .

وقد ثبت الجر لحالة الإضافة التى هى أصلا نتيجة من نتائج دخول حروف الجر على الأسماء . والجر على الإضافة الحقيقية هو فى الأصل جر بحروف جر ؛ إذ الإضافة إما على معنى اللام إن أفادت الملكية ، أو « من » إن أفادت النوع ، أو « فى » إن أفادت الظرفية (١) .

أما حالة النصب فقد أعطيت أساسا للأسماء التى ليست فى مواقع رفع ، أو إضافة . وكان النحويون أحيانا يفسرون حالة النصب فى بعض الأسماء ، بالنصب على تمام الاسم أى عدم صلاحيته للإضافة .

ومن أمثلة النصب التى عرضها سيبويه ، ما ينصب لأنه ليس مبنيًا على مبتدأ (٢) ، أو لأنه لا يمكن أن يكون صفة مجرورة لما قبلها (٣) .

كما فسر النصب فى أمثلة أخرى كثيرة بتركب الأسماء المنصوبة ، وحقا نجد أسماء مركبة كثيرة قد فتحت ، حتى ليكن القول بأن الفتحة علامة التركيب [إن + اسمها ، لا + اسمها ، العدد المركب ، كم + اسم] .

وقد قدم هذا التفسير كذلك فى تعليل نصب المستثنى ؛ إذ ذهب بعض النحويين إلى أن المستثنى منه + إلا + المستثنى أشياء ركب بعضها فى بعض ، فنصب ما بعد إلا ؛ لأن هذه الثلاثة أصبحت معا كالكلمة الواحدة (٤) .

والتداخل يحدث أيضا فى الاسم المنصوب على أنه مفعول مطلق ، وإن كان هذا التداخل معنويا ؛ فالمفعول المطلق يؤتى به إما لتأكيد فعله ، أو لبيان نوعه ، أو لبيان عدده . وهذه الاعتبارات الثلاثة من جزئيات الفعل المعنوية ؛ ولشدة التداخل بين الفعل والمفعول المطلق ، نرى الفعل يستغنى عنه فى كثير من الأمثلة ، فينهض المصدر المنصوب وحده للتعبير عن المراد .

(١) الكتاب ج١/٤٢٠ ، شرح الكافية ج١/٢٠ - ٢٢ ، الأمل الشجرية

ج٢/٣٢٨

(٢) الكتاب ج١/١٥٢ ، ج٢/٤٩ - ٥٧

(٣) الكتاب ج٢/١١٤ - ١٢٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١

(٤) شرح الكافية ج١/٢٢٥

كما أن من المنصوبات ما يفسر على أنه على معنى حرف من حروف الجر ، فهي شكل سطحي لترتيب داخلي أعمق ، وهذه هي بعض أمثلة المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والتمييز ، والحال •

ومن المنصوبات ما يشبه بالمفعول به كخبر كان ، واسم إن ، ومفاعيل « ظن » و « أعلم » ، وهو شبه ظاهري فقط ؛ بل هو في الحقيقة نوع من التبادل ؛ فإن النسبة بين جزأى الجملة الاسمية مع النواسخ تظل شبيهة بتلك التي كانت بين المبتدأ والخبر قبل دخول هذه النواسخ ، مما يؤذن بما أسميته ثبات النسبة مع تغير الشكل •

الرفع — إذن — للعمد ، والجر للإضافة ، أو لنقل : الرفع علم « الإسناد » ، والجر علم « الإضافة » • أما النصب فغير هذين ، وهو قد يكون علامة التركيب ، أو علامة على تمام الاسم ، أو بديلا لحالة جر ، أو تشبيها بالمفعول •

وليس من الغريب في تراكيب اللغة العربية أن تتبادل حالتان أو ثلاث حالات الورد على الكلمة الواحدة ، فقد تقول :

ما لى إلا زيدا صديق وعمرا وعمرو
من لى إلا أباك صديق وزيدا وزيد

أما النصب فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو لى ، لأن هذا المعنى لا ينقضى ما تريد في النصب (١) •

والكلمة الواحدة في بعض التراكيب تكون مجرورة ، وهي في محل رفع أو نصب والمعنى واحد على جميع الاحتمالات • من ذلك قول قيس بن زهير :

ألم يأتنيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زباد
غفى فاعل « يأتنيك » قولان • قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى

(١) الكتاب ج ٢/ ٣٢٨ ، انظر أمثلة أخرى لتبادل الحالات ج ٢/ ١٠٧ ،
٣٧٣ — ٣٧٦

سبيويه (١) : إذا كان غدا فأتني أي إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو
البلاء غدا فأتني ، فالتقدير البيت :

ألم يأتك النبأ

ودل على ذلك قوله : « والأنباء تنمى » • والباء ومجرورها « بما
لاقت » في موضع للنصب •

ويقيل الباء في قوله : « بما لاقت » زائدة ، و « ما » هي الفاعل ،
كما زيدت الياء مع الفاعل في قوله تعالى :
« كفى بالله »

ومع التبتدأ نحو :

بحسبك قول السوء

ومع المفعول نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٢) ، (٣)

فالجار والمجرور « بما لاقت » إما أن يكون في محل نصب ، وفعله
« يأتيك » ، أو في محل رفع ، وبالعنى واحد على الوجهين •

بل إن الكلمة الواحدة قد تغتريها الحالات الثلاث ؛ لأن في التركيب
من المعنى ما يسمح بهذا ، فالكلمة « دهر » في قول الشاعر :

كفى شعلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

يجوز فيها الرفع ، والنصب ، والتجر •

أما الرفع فعلى أنه إما مبتدأ خبره محذوف ، أو فاعل لفعل
محذوف ، أو عطف على الفاعل « بأنك » • فالتقدير على التخريجات
الثلاثة للرفع :

(١) الكتاب ج ٣ / ٣١٦

(٢) البقرة ١٩٥

(٣) الأمل ج ١ / ٨٧

ودهر ٠٠ ٠٠ [كفيهم]

و [كفاهم] • دهر

كفى ثعلا فخر بآنك منهم ودهر

وأما النصب فعلى أنه معطوف على اسم « أن »

وأما الجر فعلى أنه معطوف على « بآنك » على أن يكون المراد :

كفى ثعلا فخر بآنك منهم ودهر (١)

ومن أمثلة هذا أيضا قوله تعالى :

« في أربعة أيام سواء للسائلين » (٢)

فقد قرأ الجمهور كلمة « سواء » بالنصب على الحالية ، وقرأ

« أبو جعفر » بالرفع أى : هو سواء ، وقرأ آخرون بالخفض نعتا لأيام (٣)

فهى إما خبر ، أو حال ، أو صفة . والقراءة التركيبية بين هذه المواضع الثلاثة لا تحتاج إلى بيان •

وفى ضوء من التبادل بين الحالات يكون من السهل قبول ما عليه

بعض كلمات اللغة العربية من كونها حروف نصب مرة ، وحروف جر

أخرى ، من ذلك « لعل » • ولهذا كان من الأوجه التى قدمت لتأويل

الرجاء فى الكتاب العزيز — وهو من الأساليب التى تكررت كثيرا —

هو أن العرب قد استعملت « لعل » مجزدة من الشك بمعنى لام كي •

فالمعنى فى « لعلكم تعلقون • • تذكرون • • تتقون : لتعلقوا ، لتذكروا ،

لتتقوا • وعلى ذلك قول الشاعر :

وقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا . فكف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كففنا الحرب كانت عهدكم . كلمع سراب فى السلا متألق

فالمعنى :

كفوا الحروب لتكف

(١) الأملى ج١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣

(٢) فصلت ٤١

(٣) شرح الكافية ج١/ ٩١

ولو كانت « لعل » ههنا شكاً ، لم يوثقوا لهم كل موثق (١) *

ومن مجيء « لعل » حرف جر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت بعدها

لعل أبى المغوار منك قريب (٢)

كما أن في ضوء من فكرة التبادل بين الحالات يمكن قبول ورود
ضمائر الجر المتصلة بدل ضمائر الرفع المنفصلة بعد « لولا » ؛
فقـد يقال :

لولاي ، لولاه

والأصل :

لولا أنا ، ولولا هو

ولذلك ذهب « سيبويه » إلى أن « لولا » هنا حرف جر ، وذهب
« الأخفش » إلى أن الضمير المتصل بعدها يستعار للرفع ، فموضعه
رفع بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور ، فحكمها
مع المضمـر — عنده — كحكمها مع المظهر * ولقد استعارت العرب ضمير
الرفع المنفصل للنصب في قولهم :

لقيتـك أنت

وكذلك استعاروه للجر في قولهم :

مررت بك أنت

حيث أكدوا المنصوب والمجرور بالرفوع *** وأشد من هذا
إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم :

أنا كـأنت ، أنت كأنا

فكما استعاروا الرفوع للنصب والجر ، كذلك استعملوا المنصوب
للرفع في قولهم :

لولاي ، لولاك ، ولولاه (٣)

(١) الأملی ج ١ / ٥١

(٢) الأملی ج ١ / ٢٣٧

(٣) الأملی ج ١ / ١٧٨ — ١٨٤

وكذلك خالف « الأخفش » « سيبويه » في الضمير المتصل بعسى
في قول بعض العرب :

عسانى أن أفعل ، عساك أن تفعل ، عساه أن يفعل

حيث ذهب إلى أن هذا الضمير فاعل « عسى » ، وإن كان بلفظ
ضمير النصب ، كما كان « أنت » في قولهم :

لقيتكَ أنت

في محل النصب ، وإن كان موضوعا المرفع ، فتتوزل ضمير النصب في :
عسانى ، عساك ، عساه ، عساكما ، عساكم ، عساهن

منزلة فاعل (١) « عسى » •

وجاز لعسى أن تخالف حكمها ، فتتصبب الضمير ، وحقها أن ترتفع
بها الضمائر ، كما يرتفع بها الاسم الظاهر في قولك :

عسيت أن أفعل

لأنها مواخية « لعل » لتقاربهما في المعنى ، فتقول :

عسانى ، عساك ، عساه ، لعلى ، لعلك ، لعله (٢) •

وقد تتبادل الحالات الإعرابية ، مع فروق ثانوية بينها ، فالعرب
تقول :

سلام عليك

بالرفع على معنى : سلمك ، أى : جعلك سالما • فالأصل :

سلمك الله سالما

ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقى المصدر منصوبا • وكان
النصب بدلا من الفعل ، والفعل يدل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام

(١) لاحظ تسميته مرفوع « عسى » فاعلا •

(٢) الأما إلى ج١/ ١٨١ ، ١٨٢ ، الكتاب ج٢/ ٣٧٤ ، ٣٧٥

نزول سلام الله عليه واستمراره ، أزالوا النصب الدال على الصدوث
فرغعوا : سلام •

وكذا أصلي :

ويل لك

هلكت ويلا أى هلاكا

- فرغعوه بعد حذف الفعل ، نقضا لغبار معنى الأحداث (١) •
- وسأعود إلى هذه النقطة في فصل « الاسمية والفعلية » •

التبادل بين النصب والجر :

والتبادل بين النصب والجر هو في ظاهره دليل على قرابة وثيقة
بين الحالتين الإعرابتين ، واعتمادا على أمثلة التبادل الكثيرة بينهما
اعتقد النحويون أن « النصب » كان هو الأصل وأن « الجر » قد
تفرع عنه ؛ فالنصب كامن في الجر ، أو أن المجرور مجرور لفظا ،
منصوب محلا •

ويبدو — والله أعلم — أن العربية في مراحلها النهائية التي وصلت
إليها ، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ، حتى إن النحويين
ظنوا أن حالة النصب كانت هي المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر
ما كانت إلا غطاء لها وتعبيرا مرحليا ارتبط بظاهرة الإضافة •

كما يبدو أن العربية — اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة
منها وجود حروف المعاني التي ترتبط بالحالات الإعرابية المعينة ،
والمواقع النحوية المرتبطة أيضا بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة مقالية
أو حالية — كانت تتجه إلى التخفف من الإعراب ؛ فكثير من الأسماء
ليس له إلا غلغلان فقط للحالات الإعرابية الثلاثة ، علامة للرفع ،
وأخرى للنصب والجر معا [المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث
السالم ، الاسم المنوع من الصرف] ، وما سوى ذلك من الأسماء ،

بقيت له العلامات الثلاثة للحالات الثلاثة [المفرد المنصرف ، جمع التكسير ، الأسماء الستة] •

ومن الطريف أن العربية وزعت بعدالة فائقة علامة النصب والجر المشتركة بين الحالتين ؛ إذ قد وافق النصب الجر في جمع المؤنث السالم ، الذى ينصب ويجر بالكسرة التى هى علامة الجر فى المفرد المنصرف ، ثم وافق الجر النصب فى الاسم المنوع من الصرف الذى ينصب ويجر بالفتحة التى هى علامة النصب فى المفرد • أما فى المثنى والجمع الذى على حده فلا يدرى معهما أى الاثنين وافق منهما الآخر •

تلك كانت ملاحظتى ، لكن « سيوييه » مال إلى اعتبار علامة النصب تابعة لعلامة الجر ؛ لأن الجر للاسم لا يجاوز ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى • ويشبه هذا ما عليه علامات الإعراب فى الأفعال ؛ إذ قد وافق النصب الجزم فى الحذف ؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء « (١) » •

« وأيا ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر ، فإن الثابت الآن أن تراكيب اللغة العربية تبدى تشابها كبيرا ، وقرابة حميمة بين الحالتين الإعرابيتين • ولا تقف هذه القرابة عند تعاورها بعض الأمثلة الفردية المتناثرة ، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية مقننة •

أمثلة للقرابة :

يجمع النصب والجر عمق تركيبى واحد لا ينقص منه الفرق الشكلى الذى تعكسه العلامة الإعرابية — فى حالة الاسم المفرد غير المنوع من الصرف ، وجمع التكسير غير المنوع من الصرف — شيئا مذكورا ، وفيما يلى بعض أمثلة لهذا التشابه •

الجر والنصب بعد أفعل التفضيل :

ذهب بعض النحويين إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شئ ، فالذى يجرى عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه نحو :

(١) الكتاب ج١/ ١٧ — ١٩ ؛ الخصائص ج١/ ١١١ ، ج١/ ١٢٤ كثرة قلب الياء الفا لقربها منها ، وقله قلب الواو الفا لبعدها عنها •

هذا الثوب أحسن ثوب

وإن نصب ما بعده على التمييز ، فالمنصوب سبب لن جرى عليه
« أفعل » ومتعلقه نحو :

زيد أحسن منك ثوبا

وحقا يعتبر « الثوب » وهو ما جرى عليه « أحسن » بعضا من
المضاف إليه ، أما على النصب فإن « زيد » ليس بعضا من المنصوب ، بل
إن المنصوب يبين بسبب وصف « زيد » بأفعل التفضيل •

وبناء على هذه التفرقة المعنوية بين الجر والنصب ، يرى أصحاب
هذا الرأي أن هناك فرقا في المعنى بين :

زيد أغره عبد و زيد أغره منك عبدا

فعلى الجر « زيد » هو العبد ، أما على النصب فزيد هو مولى العبد
فهذا الرأي — إذن — يفرق بين النصب والجر بعد أفعل التفضيل ؛
فلكل منهما مدلوله المتميز عن مدلول الآخر •

لكن « الرضى » لا يوافق على هذه التفرقة ذاهبا إلى أن هذا ليس
بمطرد ؛ لأنك تقول :

هو أشجع الناس رجلا ، هما خير الناس اثنين

على معنى :

هو أشجع رجل فى الناس ، هما خير اثنين فى الناس

والدليل على أنه تمييز قولك :

هو أشجع الناس من رجل ، هما خير الناس من اثنين

كما تقول :

حسبك زيد رجلا ، حسبك بزيد من رجل

قال تعالى :

« فإله خير حافظا »

أى : خير من حافظ ، فهو والجر سواء ، فهو حافظ في الوجهين » (١) •

فما ينصب في بعض الأمثلة بعد أفعل التفضيل ، يجوز جره بالإضافة على أنه وهو منصوب ينصب على معنى « من » أى أن مثال النصب يقابله مثالان للجر ، والمعنى سواء •

العطف بالجر على النصب وبالنصب على الجر :

يعطف بالجر على النصب ؛ لأن النصب في قوة الجر ، كما في قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
جاء في الكتاب : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الأخير ، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول ، وكذا قال آخر :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبه

جر المعطوف « دين » على « أن » • • • • • كأنه قال : لأن (٢) •

والعطف بالجر على خبر « ليس » و « ما » المنصوب اعتبره « ابن هشام » عطفًا على التوهم ، أى توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط لجوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط لحسنه كثرة دخوله هناك • • • • • ولهذا حسن مع ليس وما ، ولم يحسن مع كان المنفية لقلة دخول الباء على خبرها (٣) •

ويعطف بالنصب على المجرور كما في قولك :

ليس زيد يجبان ولا بخيلا

ما زيد بأخيك ولا صاحبك

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ : الكتاب ج١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٢) الكتاب ج٣/ ٢٩

(٣) مغنى اللبيب ج٢/ ٩٦ ، ٩٧

والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه * * ومن النصب قول عقيبة الأسدي :

معاوى إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد

لأن الباء دخلت على شيء ، لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، وكان نصبا ، ألا ترى أنهم يقولون :

حسبك هذا ، بحسبك هذا

فلم تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن بحسبك في موضع ابتداء ومثل ذلك قول « لبيد » :

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد غلترعك العواذل
والجر الوجه * ولو قلت :

ما زيد على قومنا ولا عندنا

كان النصب لا غير ؛ لأنه لا يجوز حمله على « على » ؛ إذ ليس في كلامهم :

على عندنا

لأن « عندنا » لا تستعمل إلا ظرفا * ومثله :

أخذتنا بالجود وفوقه *

بالنصب فقط ؛ لأنه ليس من كلامهم :

وبفوقه (١)

ومن الواضح أن « سيبويه » يفرق بين العطف على المجرور بما سمي حرف الجر الزائد ، والمجرور بحرف الجر الأصلي * فالعطف على الأول تجوز فيه المتابعة على اللفظ وعلى المحل والعطف على اللفظ أولى ،

(١) الكتاب ج١/٦٦ — ٦٨ ؛ مغنى اللبيب ج٢/٩٥

أما العطف على المجرور بحرف جر أصلى فليس فيه إلا الجر أى العطف على اللفظ فقط •

وقد يجوز العطف بالنصب على موضع المجرور بحرف جر أصلى ، لكن المعنى على النصب غيره على الجر • تقول :

ما زيد كعمرو ولا شبيها به

ما عمرو كخالد ولا مفلحا

فالنصب جيد ؛ لأنك إنما تريد :

ما عمرو مثل خالد ولا مفلحا

هذا وجه الكلام ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك :

ما أنت كزيد ولا شبيه به

فإنما أردت : ولا كشبيهه (١) •

فلك في نحو المثال السابق وجهان :

ما أنت كزيد ولا شبيها به ، ما أنت كزيد ولا شبيه به

والنصب يعنى عدم وجود شبيه بزيد ، أما الجر فيعنى وجود شبيه بزيد •

تفسير النصب في باب « لا » النافية للجنس :

ذهب النحويون إلى أن هناك في باب النفي ما هو ظاهر في الاستغراق ، وما هو نص فيه ، فقولك :

ما جاءنى رجل ، لا رجل في الدار

ظاهر في الاستغراق • ويجوز عليه :

ما جاءنى رجل بل رجالن ، لا رجل في الدار بل رجالن

أما قولك :

ما جاءني من رجل ، لا رجل في الدار

فهو نص في الاستغراق • ولا يجوز أن يقال :

ما جاءني من رجل بل رجلان ، لا رجل في الدار بل رجلان

أي أن اسم لا ، إن انفتح فهو نص في الاستغراق (١) ، فقولك :

لا رجل

بالفتح نص في نفى الجنس بمنزلة :

لا من رجل

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ، ضمنوا النكرة معنى «من»
فبنوها ، وإنما بنيت على ما تنصب به ؛ ليكون البناء على حركة استحقها
النكرة في الأصل قبل البناء •• ولم يبين المضاف ولا المضارع له ؛ لأن
الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في
الأصل وهو الإعراب •

وإذا دخل الجار على « لا » منع من بناء المنفى بعدها نحو :

كنت بلا مال

غضبت من لا شيء

وذلك لتعذر تقدير « من » بعدها ؛ إذ لا يجوز :

كنت بلا من مال (٢)

فهنأ معادلة طرفاها :

لا من رجل ، ولا رجل

والفتح في « لا رجل » بديل « لا من رجل » ، أو على تضمن معنى

« من » • وهذا شبه حرفي من وجوه الشبه التي يستحق الاسم بسببها

(١) شرح الكافية ج١/ ١١٢ ، ٢٥٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٥٧ — ٢٥٨

البناء • ولعدم تحقق هذا الشبه في المضاف أو شبهه ، أى عدم تضمنهما معنى « من » أعربا ونصبا ، كذا إذا دخل الجار على « لا » لم يبن المنفى بعدها لتعذر تقدير « من » •

وهذه محاولة طيبة لتفسير بناء اسم لا عامة ، وسر بنائه على الفتح خاصة ، وسبب إعراب اسمها غير المفرد •

وهناك وجهة نظر أخرى جديدة بالنظر ترى أن لا ركبت مع ما بعدها تركيب خمسة عشر وهذا التركيب أمكن مع الاسم المفرد ، فبنى على فتح الجزأين ، ولم يمكن مع غير المفرد ؛ لأن لا مع اسمها المضاف أو الشبيه به عبارة عن ثلاثة أشياء ، ولا تركب ثلاثة عناصر •

فبناء اسم لا النافية للجنس إما أن يفسر في ضوء فكرة التبادل بين النصب والجر — على ما سبق — أو في ضوء فكرة التركيب وتداخل العناصر وما يستتبعه من بناء على الفتح ، والمنزعان صحيحان ، ولهما أمثلة كثيرة غير هذا المثال — كما سيتضح بعد — •

والذهاب إلى أن اسم لا النافية للجنس بنى على الفتح لتضمنه معنى « من » ليس بالأمر الإلاد ، فهناك أشياء غير هذا تنصب على تضمنه معنى « من » كذلك •

من هذه الأشياء « التمييز » — كما سيأتى — في نحو :

اشتريت قنطارا قطنا

فإن « قطنا » جىء بها لتبين الجنس ، كما يجاء بمن المبينة للجنس •

ومن النصب كذلك على معنى « من » :

أستغفر الله ذنبا لست مخصيه رب العباد إليه القول والعمل

فاسم « لا » النافية للجنس ، وبعض أمثلة التمييز ، وبعض مايعرب مفعولا ثانيا •

لا رجل في الوادى ، اشتريت قنطارا قطنا ، أستغفر الله ذنبا في قوة « من » :

لامن رجل في الوادي ، اشتريت قنطار من قطن ، أستغفر الله من ذنب
لكن « من » بعد « لا » لاستغراق الجنس ، وفي التمييز للبيان ،
وفي « من ذنب » للتعليل (١) •

النصب والجبر في مقابل الرفع :

قد تخرج بعض التراكيب على أساس من استبعاد « الرفع »
غلا يبقى من الحالات الثلاث إلا النصب والجبر ، فيدور تخريج النحويين
حولهما ، مما يؤذن بأنهما معا مثلا شريحة واحدة على حدة • من
ذلك قوله تعالى :

« قل تعالوا آتئ ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين
إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق » (٢) •

تقدم النحويون تأويلات كثيرة لإعراب قوله تعالى : « ألا تشركوا » :
منها : أن يكون منصوبا بتقدير طرح اللام ، وإضمار « أبين »
أى :

أبين لكم الحرام لألا تشركوا به

والثانى . أن يكون محمولا على المعنى ، فتضم له فعلا من لفظة الأول
ومعناه ، وتقديره :

آتئ عليكم ألا تشركوا

أى : آتئ عليكم تحريم الإشراك •

والثالث : أن يكون منصوبا بتقدير :

أوصيكم بألا تشركوا به شيئا

لأن قوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » محمول على معنى :

وأوصيكم بالوالدين إحسانا

(١) الكامل ج١/٣٢٩

(٢) الأنعام ١٥١

ويدل على تقدير إضمار الإيضاء قوله في آخر الآية : « ذلكم وصاكم به » (١) •

كما يجوز أن تجعل « عليكم » منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراء بمعنى : الزموا ، كأنه اجتزأ بقوله : « أتله ما حرم ربكم » ثم استأنف بقوله : « عليكم ... » أي :

عليكم ترك الإشراك ، وعليكم إحساننا بالوالدين ... ، كما تقول :

عليك شأنك

بمعنى : الزم ، ومثله قوله تعالى : « عليكم أنفسكم » (٢،٣) •

ف « ألا تشركوا ... » إما أن تكون منصوبة ، أو مجرورة ، وهذان طرفان ، أو منصوبة بتقدير طرح اللام ، وهذا أمر وسط بين الجر والنصب •

ويلاحظ أن « ابن السجري » وهو يقدر الفعل « أوصى » لم يذكر « الجر » مع إدراكه أنه يتعدى بالباء ، وذكر بدلا من ذلك « النصب » مما يشير إلى أن النصب والجر إطلاقان على حقيقة واحدة •

كما يلاحظ أن « ابن السجري » وظف كل ما استطاع لتخريج « ألا تشركوا » ؛ إذ قد اعتمد على المعنى المفهوم من سياق الآية في تقديره « أبين » مرة ، « وأوصيكم » المدلول عليه معنى بقوله « وبالوالدين إحسانا » ولفظا بقوله « وصاكم ... » في آخر الآية ، بل إن « ابن السجري » اعتمد أيضا على السياق القرآني كله ، حين استشهد لاسم الفعل المنقول من الجار والمجرور ، بما ورد في سورة المائدة • وهذا مثال طيب من أمثلة الدراسة النحوية النصية •

وقد أقام « ابن السجري » تخريجه كله على أساس من استبعاد رفع « ألا تشركوا » • فلم يبق — إذن — إلا النصب والجر • أما

(١) الأمالي ج١/٤٦

(٢) المائدة ١٠٥

(٣) الأمالي ج١/٤٩

« العكبرى » فلم يستبعد الرفع ، وجوزه على أن يكون « ألا تشركوا »
خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

هو ألا تشركوا (١)

حذف العائد :

يأتى فى جملة الصفة والخبر والصلة ضمير يربطها بما قبلها من
موصوف ومبتدأ وموصول • وقد تخففت العرب من هذا الضمير عند العلم
به • وذهب النحويون إلى أن حذفه يكون قياسيا إذا كان منصوبا أو
مجرورا •

فمن أمثلة حذف العائد من جملة الخبر قولهم :
البر الكريستين

والضمير المحذوف مجرور بمن ، والجملة الواقعة خبرا اسمية
مبتدؤها جزء من المبتدأ الأول ، وهذه الجزئية تشعر بالضمير فيحذف
والمراد :

البر الكر منه بستين
ومن هذا أيضا :

السمن منوان بدرهم

فمنوان جزء من السمن ، والمراد :

السمن منوان منه بدرهم

وقال الفراء : ويحذف قياسا إذا كان منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ

« كل » نحو :

على ذنبا كله لم أصنع

قد أصبحت أم الخيار تدعى

فأخزى الله رابعة تعود

ثلاث كلهن قتلت عمدا

فغنى « لم أصنع » و « قتلت » ضمير منصوب محذوف عائد على
المبتدأ « كل » (١) •

وقد لاحظ النحويون أن حذف الضمير العائد مر بمراحل ، فأحيانا
اكتفى العرب بحذف حرف الجر فقط ، كما فى قول الشاعر :
ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن الخهال نوافله
وقول الآخر :

« فى ساعة يجيها الطعام »

أى شهدنا فيه ، ويحب فيها (٢) •

ثم قد يتخفف بعد ذلك — أى بعد التخفيف بحذف الجار — بحذف
الضمير المنصوب فتبدو المسألة ، وكأننا نتدرج من :
الجر فالنصب فالحذف

مع المحافظة على المعنى فى الانتقال من مرحلة إلى أخرى •
يقول « ابن الشجرى » عن قوله تعالى :

« وانتقو يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (٣) •

الأصل : لا تجزى فيه ، ثم لا تجزيه ، ثم لا تجزى ، فحذف حرف
الجر من ضمير الظرف كما حذف من مظهره لو قلت :

قمت فى اليوم ، قمت اليوم (٤)

وتأسيسا على القرابة بين النصب والجر ، ذهب النحويون إلى أن
عائد اسم الموصول يحذف قياسا إذا كان منصوبا كما فى قوله تعالى :

« رأيتك هذا الذى كرمت على » (٥)

(١) شرح الكافية ج ١/ ٩١ ، ٩٢ انظر أيضا الكتاب ج ١/ ٨٦ .

(٢) الأمل ج ١/ ٦ ، ٥٦ ، ١١١

(٣) البقرة ٤٨

(٤) الأمل ج ١/ ٦

(٥) الإسراء ٦٢

أى كرمته ، كذا يجوز حذفه إن كان مجرورا منصوبا فى المعنى ،
كما فى قوله تعالى :

« فاقض ما أنت قاض » (١)

أى : ما أنت قاضيه •

والحذف المتدرج الذى أثبتته « ابن السجرى » للعائد فى جملة
الصفة ، موجود كذلك فى جملة الصلة ، فى نحو قوله تعالى :

« ذلك الذى يبشر الله عباده » (٢)

فالأصل :

يبشر به ، ثم يبشره ، ثم يبشر •

وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما فى كونهما
« فضلتين » (٣) •

وقد أثبت « العبرى » أن « سيبويه » يذهب إلى أن الجار
والمجرور يحذفان معا (٤) فهما مرحلتان فقط لا ثلاث • الذكر والحذف •

الإضافة غير المحضة :

والنصب فى الإضافة غير المحضة بديل للجر ، أو لنقل : نصب
المعمول مع تنوين الوصف بديل للجر مع عدم التنوين •

تنوين + نصب = — (٥) تنوين + جر

فأنت تقول :

مررت برجل ضارب أبوه رجلا

مررت برجل ملازم أبوه رجلا

(١) طه ٧٢

(٢) الشورى ٢٣

(٣) الأملى ج١/ ٧ ، شرح الكافية ج١/ ٩٢

(٤) البيان ج١/ ٦٠

(٥) (—) إشارة إلى « عدم » •

أو تقول :

مررت برجل ضارب أباه رجل
مررت برجل ملازم أباه رجل

فإن لقيت التنوين ، وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونا « (١) »
وقال « المرار الأسسدي » :

سل الهموم بكل معطى رأسه ناج مخالط صهبه متعيش
وقال « ذو الرمة » :

سرت تخطيط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط الليل زائر
وكانهم قالوا :

بكل معط رأسه ، ومن خابط الليل (٢)

فسيبويه يفك تركيب الإضافة (عدم التنوين) والجر إلى تركيب
التنوين والنصب كما يقول :

« واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير
من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله
فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين فجري مجرى »

غلام عبد الله

في اللفظ لأنه اسم ؛ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ...
وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا من المعنى ، ولا يجعله
معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل :

« كل نفس ذائقة الموت » (٣)

ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى :

(١) الكتاب ج٢/ ١٨

(٢) الكتاب ج١/ ٢٢٦

(٣) آل عمران ١٨٥ ، الأنبياء ٣٥ ، العنكبوت ٥٧ ، انظر أيضا :

السجدة ١٢ ، القمر ٢٧

« هديا بالغ الكعبة » (١)

« هذا عارض ممطرنا » (٢)

فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة » (٣)
وتقول في العطف :

هذا ضارب زيد وعمرو

إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ؛ لأنه ليس في العربية
شيء يعمل في حرف ، فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت
نصبت علي المعنى ، ومما جاء على المعنى قول « جرير » :

جئني بمثل بنى بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار (٤)

فمثل الثانية منصوبة عطفاً على « مثل » الأولى المجرورة ؛ لأن
جاء في قوة آتى ، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه « سيبويه » .
كذا من العطف بالنصب على الجر ، قراءة السبعة :

« وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا » (٥) .

ينصب « الشمس والقمر » عطفاً على « الليل » المجرور .

وقرأ الكوفيون : « عاصم وحمزة والكسائي » : « وجعل » (٦)
وكان اسم الفاعل الذي يجر ما بعده على الإضافة بديل لفعل ينصب
ما بعده على المفعولية .

وقد أثبت « ابن جني » غن « أبي على الفارسي » ، عن « أبي بكر
ابن السراج » عن « أبي العباس المنذر » أن عمارة بن عقيل كان يقرأ :

« ولا الليل سابق النهار »

(١) المائدة ٩٥

(٢) الأحقاف ٢٤

(٣) الكتاب ج ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ ؛ انظر أيضاً ج ١/ ١٦٨

(٤) الكتاب ج ١/ ١٦٩ - ١٧١

(٥) الأنعام ٩٦

(٦) الكتاب ج ١/ ١٧٤

بالإضافة ، والنصب ، وحين سأل « المبرد » عما أراد قال : أردت :

« سابق النهار »

بالتنوين والنصب ، ولو قلته لكان أوزن (١) .

وما قرأ به « عمار » هو جمع بين طريقتي : التنوين والنصب ، وعدم التنوين والجر ، فقد أخذ من الأولى النصب ، ومن الثانية عدم التنوين .

عدم تنوين + نصب

والإضافة غير المحضة أى التى بمعنى الفعل ، أو على معنى التنوين ، لا تكسب الاسم تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك تدخل « أل » على المضاف ؛ لأنه غير معرف بالإضافة ، ولا يجاوز به معنى التنوين ، فيقال :

هذا الحسن الوجه

وكما يجر المعرفة بالإضافة بعد الصفة المشبهة ينصب فيقال :

هذا الحسن الوجه

وهى عربية جيدة (٢) .

والمصدر فى نصب معموله أو جره يشبه اسم الفاعل والصفة المشبهة . جاء على التنوين مع المصدر قوله تعالى :

« أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما » (٣)

« وإن شئت حذف التنوين ، كما حذف فى الفاعل ، وكان المعنى على خاله ، إلا أنك تجر الذى يلى المصدر فاعلا كان أو مفعولا ؛ لأنه اسم قد كفت عنه التنوين . . ويصير المجرور بدلا من التنوين مما قبله » (٤) .

(١) الخصائص ج١/ ١٢٥

(٢) الكتاب ج١/ ٢٠١

(٣) البلد ١٤ ، ١٥

(٤) الكتاب ج١/ ١٩٠ - ٢٠٢

ولقد حمل النحويون بعد « سيبويه » ما قدمه من ازدواجية في هذه الأسماء المضافة إضافة غير محضة ، والمصدر ، فهي تضاف بحكم اسميتها ، لكن حقيقة العلاقة بينها وبين ما بعدها على الفعلية ؛ بدليل أنها قد تنون فينصب ما كان مجرورا ، أو قد يقرأ بالفعل بدل اسم الفاعل أو اسم المصدر ، فينصب أيضا ما كان مجرورا •

و « سيبويه » — كما سبق — كان يفترض هذه الأسماء منوثة منصوبا ما بعدها ، ثم يولد منها عدم التنوين والجر بالإضافة ، مما يكاد يشعر بأن النصب أصل للجر ، ولعل هذا تغليب لجانب «الفعلية» في هذه الأسماء على جانب « الاسمية » •

لكن « ابن السجري » يكاد يفهمنا عكس ما أفهمنا إياه سيبويه ؛ فاقترن الاسم بالاسم يوجب عمل الأول في الثاني • ولا يخلو الأول من أن يكون جامدا ، أو مشتقا ، أو مضارعا للمشتق •

والجامد إما مصدر ، وغير مصدر ، فالأول نحو جبل وجعفر وهذا لا يعمل فيما بعده إلا الجر • كما في :

جبل طيء

جعفر عشيرتكم

إلا ما كان من ذلك مقدارا أو ما أشبه المقدار ، فإنه ينصب النكرات من أسماء الأجناس على التمييز كقولك :

قفيز برا

والثاني (المصدر) يعمل الجر بحق الأصل ؛ لأنه في الجمود بمنزلة الجمل والجبل وجعفر ، ويعمل النصب بحق الشبه بالفعل ، كقولك :

ضرب زيد ، ضرب زيدا

وكذلك المشتق — أي كالمصدر — وهو أسماء الفاعلين والمفعولين وما ضارعهما من الصفات •

والمضارع للمشتق أسماء العدد من نحو : عشرين وثلاثين ،

ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون وعشرين ، كما
تقول : ضاربون وضاربين •

فهذا الضرب يعمل الجر والنصب • فالجر في المعارف والنكرات ،
والنصب في النكرات خاصة • تقول في الجر :

تلك عشرو زيد

هذه عشرو رجل آخر

وفي النصب :

عندى عشرون رجلا (١) •

فطائفة كبيرة من أصناف الأسماء يجوز فيما بعدها الجر بالإضافة
إعمالاً للاسمية فيها ، والنصب إعمالاً للفعلية فيها ، وهذه هي
المصادر والمشتقات وما ضارعها •

بل إن بعض الأسماء الجامدة يجوز نصب ما بعدها مع جره ،
وهذه هي أسماء المقادير •

وعن العلاقة بين الجر والنصب بعد هذه الأسماء يقول
« ابن الشجري » :

« عمل الاسم الجر حكم توجبه الإضافة ، والإضافة مختص بهذا
الاسم دون الفعل ، وعمله النصب عارض طراً عليه بمضارعه الفعل ،
فعمله النصب فرع على عمله الجر بحق الأصل ، وعمله النصب بحق
الشبه بالفعل • فالأسماء المعربة لا يمتنع شيء منها من عمل الجر ،
والجوامد منها المعربة عن شبه الفعل ، وما ضارع الفعل غير ممتنعة
من عمل النصب ، فلما كانت الإضافة جائزة في جميعها ، والنصب يجوز
في بعضها دون بعض ، علم أن عملها النصب فرع على عملها الجر ••
فالمضارع للمضاف في باب « لا » وباب النداء ، يلحق بالمضاف فينصب
مثله ، تقول :

(١) الأملی ج١/ ١٩٨ ، شرح الكافية ج١/ ٢٧٣

يا ضارباً زيدا

كما تقول :

يا ضارب زيد

والأول بعده الاسم منصوب ، والثاني بعده الاسم مجرور ؛
فالنصب فرع على الجر « (١) » .

والأسماء في هذه المعاقبة بين التنوين والنصب ، وعدم التنوين
والجر تشبه بعض الأفعال التي تجر ما بعدها ، والمعنى على النصب ،
فأنت تقول :

هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به

ينصب « زيدا » إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ
وهو « هذا » رفعت فإن ألقيت النون ، وأنت تريد معناها ، فهو بتلك
المنزلة ، وهو قولك :

هذا ضارب عبد الله وزيدا

فهذا نحو :

مررت بزيد

لأن معناه منوناً وغير منون سواء ، كما أنك إذا قلت :

مررت بزيد

تريد :

مررت زيدا (٢)

في المغربية بـ إذن — أسماء كثيرة ، يجر ما بعدها مراعاة لجانب
الاسمية ، وينصب مراعاة لجانب الفعلية ، والمعنى سواء على الوجهين
كما أثبت النحويون .

المفعول حكماً :

اتخذ « مزب » حجة أثبت بها النحويون أن الجر في بعض

(١) الأمل ١/ ١٩٩

(٢) الكتاب ١/ ٩٣

التراكيب يكون على معنى النصب وقد تردد هذا كثيرا في كتاباتهم ،
وفي أكثر من مناسبة .

فقد أجازوا العطف على مجرور « مر بـ » بالنصب في قولك :

مررت بعمر وزيدا

لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه : أتيت ونحوها .
تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا ، وكان المجرور في موضع المنصوب ،
على فعل لا ينقص المعنى ، كما قال « العجاج » :

يذهبن في نجد وغورا غائرا

كأنه قال :

ويستلكن غورا غائرا

لأن معنى : يذهبن : يسلكن (١) .

بل إن « سيبويه » ذهب إلى أن النصب في المعطوف أقوى ، تقول :

مررت به وأباه

على معنى :

مررت به ولقيت أباه (٢)

وينصب الاسم في الاشتغال مع « مررت بـ » بفعل من معناه مثل :

جاوزت ولقيت — مثلا — (٣) تقول :

أعبد الله ضريته ، أعبد الله لقيت أخاه أم بكرا ، أزيذا مررت به
أم عمرا .

وتقول :

مرت بزيد وعمرا مررت به

(١) الكتاب ج١/ ٩٤ ، ٩٥

(٢) الكتاب ج١/ ٣١٠

(٣) الكتاب ج١/ ١٠٦ ، شرح الكافية ج١/ ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، الأمل

ج١/ ١٨٧

فَتَنْصِبُ وَهُوَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّكَ بَدَأْتَ بِالْفِعْلِ ، وَلَمْ تَبْتَدِءَ اسْمًا تَبْنِيهِ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّكَ قُلْتَ : فَعَلْتُ ، ثُمَّ بَنَيْتَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولَ ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ كَمَا تَقُولُ :

خَشَنْتَ بِصَدْرِهِ

فَتَجْرُ ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ نَصَبٍ ، وَفِي مَعْنَى النَّصَبِ (١) .

فَسَيَبِيهِ بَعْدَ أَنْ تُفْسِرَ « مَر » بِفِعْلِ مُتَعَدٍ ، يَعْتَبَرُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ مَفْعُولًا فَيَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالنَّصَبِ .

وَالْعَطْفُ بِالنَّصَبِ عَلَى مَعْمُولِ « مَر ب » لَيْسَ خَاصًا بِالْوَاوِ فَقَطْ ، بَلْ يَجُوزُ أَيْضًا مَعَ حُرُوفِ الْعَطْفِ الَّتِي قَدْ يَجْرُ مَا بَعْدَهَا ، فَأَنْتَ تَقُولُ :

لَقِيتَ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتَهُ

ضَرَبْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتَ أَبَاهُ

أَتَيْتَ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ

مَرَرْتَ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ (٢)

وَقَدْ يَحْسُنُ الْجَرْ فِي هَذَا كُلِّهِ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :

لَقِيتَ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتَهُ

مَرَرْتَ بِزَيْدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ مَرَرْتَ بِهِ (٣)

وَالْمَفْعُولُ حَكْمًا لَا يَتَحَقَّقُ مَعَ « مَر ب » فَقَطْ ، بَلْ مَعَ أَيِّ فِعْلٍ تَعْدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَأَنْتَ تَقُولُ :

أَلَسَوْطُ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ ؟

أَلَسَوْطُ ضَرَبْتَ بِهِ ؟

(١) الْكِتَابُ ج ١/ ٩٢ ، انْظُرْ أَيْضًا ج ١/ ٨٣

(٢) الْكِتَابُ ج ١/ ٩٦

(٣) الْكِتَابُ ج ١/ ٩٧

الخوان. أكل عليه ؟

أزيدا سميت به ؟

لأن هذا فى موضع نصب ، كما أنك إذا قلت :

أزيدا مررت به ؟

لم يكن إلا نصبا ، فمن ثم جعل هذا الفعل الذى لا يظهر تفسيره تفسيرا
ما ينصب (١) .

وتأسيسا على ما قاله النحويون عن مفعول « مر بـ » بأنه مفعول
حكما ، يمكن اعتبار « زيد » فى نحو :

قربت من زيد ، جئت إلى زيد ، بعث من زيد مالا ، كلت لزيد طعاما ،
بغيت لزيد الشر

مفعولا ؛ لأنه يمكن نصبه فيها جميعها فيقال :

قربت زيدا ، جئت زيدا ، بعث زيدا مالا ، كلت زيدا طعاما ، بغيت
زيدا الشر

والمعنى فى جميعها على « المفعولية » ؛ إذ يصح القول :

زيد مقروب منه ، مجئ إليه ، مبيع منه ، مكيل له ، مبيعى له .

وبين الإقدام والإحجام ، أقول — والله عنده حسن الصواب — :
يبدو أن تسمية « المفعول به » هى إشارة للأسماء التى كانت تجر
بحرف الجر « الباء » غالبا ، ثم تخفف منها وما بقى منها على الجر بالباء ،
يعد « مفعولا حكما » .

وقد أخذ المفعول الحكمى حكم المفعول الحقيقى فى الإحلال محل
الفاعل ؛ إذ هما من ضروريات الفعل كالفاعل ، ولم يقم غيره من الجار
والجزور محل الفاعل — كما سبق — بل إن الكوفيين جوزوا إقامته مقام
الفاعل وإن وجد معه المفعول الحقيقى ، وكان الأخفش أستاذهم قد جوز

ذلك أيضا بشرط تقدمه على الحقيقي ، كما أن بعض النحويين قدمه في ذلك على غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل — كما سبق — •

بدائل استعمال حرف الجر :

خلد في أذهان النحويين أن الفعل قد يصل بنفسه إلى المفعول فيكون متعديا بنفسه ، وقد يصل بحرف الجر فيكون متعديا بحرف الجر ، فحرف الجر يجعل المجرور مفعولا به ، فيكون منصوب المحل ، يعطف عليه بالنصب كما في قوله تعالى :

« وامسحوا برءوسكم وأرجلكم » (١)

على قراءة (٢) •

وتشترك جميع حروف الجر في إفادة معنى التعدية أى تعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه ، لكن معنى التعدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل كالهزة والتضعيف ويغيره • وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجز نحو :

ذهبت به ، قمت به

أى :

أذهبت ، وأقمت

قال تعالى : « آتوني زبر الحديد » (٣، ٤) •

يقرأ بقطع الهزة والمد ، فهو متعد بالصيغة « أفعل » ، ويقرأ بوصل الهزة ، والتقدير : « آتوني زبر الحديد » أى : آتوني بزبر الحديد ، فهو متعد بالباء (٥) •

(١) المائدة ٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٣١٩ ، ٣٢٠ انظر تخريجات أخرى في البيان

ج١/ ٤٢٤ - ٤٢٦

(٣) الكهف ٩٦

(٤) شرح الكافية ج١/ ٣٢٧

(٥) البيان ج١/ ٨٦١

وقد اعتبر بعض النحويين التعدية بحروف الجر عامة مساوية لهجرة التعدية ، والتضعيف ، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجوزات التركيبية .

فالحال لا يتقدم على صاحبه المجرور بالإضافة اتفاقا ، سواء كانت الإضافة محضة نحو قوله تعالى :

« أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا »

أم غير محضة نحو :

جاءنى ضارب على مجردا

لأن الحال تابع وفرع لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضا .

وإن انجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون أيضا للملة المذكورة .

ونقل عن « ابن كيسان » و « أبو على » و « ابن برهان » الجواز استدلالا بقوله تعالى :

« وما أرسلناك إلا كافة للناس »

وفرقوا بين حرف الجر والإضافة ، بأن حرف الجر معد للفعل كالهجرة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل ؛ وبعض حروغه ، فإذا قلت :

ذهبت راكبة بهند

فكأنك قلت :

أذهبت راكبة هند^(١).

فسيبويه وأكثر البصريين يسنون بين الجار والمجرور والإضافة ؛

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٠٧ ، ثم انظر الخصائص ج١/ ١٠٢ — ١٠٦ في اعتبار « ابن جنى » حرف الجر جزءا من الفعل قبله لمعاقبته همزة « أفعل » ، وجاريا مجرى بعض ما جره ، أى الاسم بعده بدليل العطف بالنصب على موضع الجار والمجرور ، ومنع الفصل بين الجار والمجرور .

فالأصل كان الجر بالحرف ، والإضافة تكون على معنى حرف من حروف الجر (اللام — من — فى) *

أما « ابن كيسان » ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أن الجار والمجرور يلحق بالهمزة والتضعيف فى التعدية ، فينبغى أن يجوز معه ما يجوز معها من تقديم وتأخير *

ويبدو — والله أعلم — أن الأصل فى التعدية كان عن طريق حرف الجر « الباء » ، ولما اخترعت العربية وسائل التعدية الأخرى ، ألحقت هذه الوسائل بالطريقة الأولى فكان منصوبها « مفعولا به » كذلك *

وهذا التصور يطرد مع ما نعهده من تسميات للمفاعيل الأخرى التى تدخل حروف الجر المختلفة فيها ، مثل « له » ، « فيه » ، « معه » ، « منه » ، والأخير هو المنصوب على التحذير ؛ ففيه معنى « من » *

ولعل ما يشهد لهذا التصور كذلك أن :

١ — حروف الجر لا تزال تستعمل مع الأفعال المتعدية ، إن تقدم عليها معمولها ، ومع المشتقات من الأفعال المتعدية ، وقد سمي النحويون هذه الطريقة « دعما للفعل وتقوية له » كما فى قوله تعالى :

« إن كنتم للرؤيا تعبرون » (١ ، ٢)

قال الشاعر :

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل
« أهل » ههنا ، معناه : مستأهل ، ومستحق ؛ فلذلك علق به « لأن أمسيت من أهله » لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام فى وصوله إلى المفعول ، وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، كقولك :

ظلم فلان فلانا ، وهو ظالم له
استحق فلان هذا الصنع ، وهو مستحق له
استأهل فلان هذا الصنع ، وهو مستأهل له

(١) يوسف ٤٣

(٢) شرح الكافية ج١/ ٣٢٩

ولو قلت :

ظالمه ، مستحقه ، مستأله

لم يكن اتصاله بنفسه في الحسن كاتصاله باللام ؛ فلذلك جاء في التنزيل :

« فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ » (٢،١)

« وَمَنْ ذَرِيَّتُهُمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ » (٣)

واللام المفتوحة التي تدخل على المنادى المستغاث به نحو :

يا لله للمسلمين

من هذا القبيل • وهي معدية لأدعو المقدر عند « سيبويه » ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد ، إلى المفعول ، وجاز ذلك مع أن « أدعو » متعد بنفسه ؛ لضعفه بالإضمار ، أو لضعف النائب منابه •

كما قد تدخل اللام المفتوحة تقوية للفعل المضمر أو لحرف النداء ، إذا كان المنادى مهددا نحو :

يا لزيد لأحبسك

قال « مهلهل » :

يا لبكر انشروا لى كلييا . يا لبكر أين أين الفرار (٤)

وقد اعتبر بعضهم المثال :

رب رجل كريم أكرمت

من هذا القبيل ؛ فأكرمت متعد بنفسه ، لكنه ضعف بتأخره ، فعمد بحرف الجر « رب » التي لها الصدارة ، فوجب لذلك تأخير الفعل (٥) •

لكن العادة أن يعتمد مثل ذلك المضعف باللام فقط من بين حروف

(١) فاطر ٣٢

(٢) الأمل ٢٠١/١ ، ٢

(٣) الصفات ١١٣

(٤) شرح الكافية ج١/ ١٣٤ ، ٣٢٩

(٥) شرح الكافية ج١/ ٣٣٠

الجر لإفادتها التخصيص ، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل
فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو :

لزيد ضربت ، أنا ضارب لزيد ، ضربنى لزيد حسن (١)

وقد يجوز أن نعتبر دخول لام التقوية على معمول الفعل المتقدم
عليه ، أو على مفعول اسم الفاعل أو المصدر لضعفها عن التعلق بالمفعول
بدون اللام ممثلاً لمرحلة وسطى بين مرحلة التعدية بحرف الجر ، والتعدية
بنفس الفعل .

٢ - وما سمي بحروف الجر الزائدة ، يمثل - عندى كذلك -
مرحلة وسطى ؛ لأنها سميت زائدة حيث لا يتغير بها أصل المعنى ، بل
لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً لما
لم تغاير غائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها (٢) .

والنحويون فى تحليلهم تراكيب حروف الجر الزائدة ، كانوا
يفترضون عدم وجودها وأعطوا مجرورها ما يستحقه من محل إعرابى :
رفع أحياناً ، ونصب أحياناً أخرى ، مع التنبيه إلى معنى التأكيد الذى
تفيده الحروف الزوائد .

ثم اختلف النحويون بعد ذلك حول شروط زيادة بعض حروف الجر
مثل « من » بين مضيّق وموسّع ووسط .

فالבصريون اشترطوا لزيادتها تنكير مجرورها ، ووقوعها فى سياق نفى ،
ولم يشترط « الأخفش » الشرطين فأجاز زيادتها فى حيز الإيجاب داخله
على معرفة ، كما فى قوله تعالى :

« يغفر لكم من ذنوبكم » (٣)

« ولقد جاءك من نبأ المرسلين » (٤)

(١) شرح الكافية ج١/ ٣٣٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ٣٨٤

(٣) نوح ٤

(٤) الأنعام ٣٤

أما الكوفيون ، فلم يشترطوا شرط النفي أو شبهه ، فأجازوا زيادتها
فى نحو :

قد كان من مطر (١)

« فيغفر » هنا ، وصلت إلى الاسم بمن الزائدة • أما فى قوله تعالى :

« إن الله يغفر الذنوب جميعا » (٢)

فقد وصلت إليه بنفسها •

ومن هذا أيضا زيادة « الباء » قياسا فى مفعول « علمت » و « عرفت »
و « جهلت » و « سمعت » و « تيقنت » و « أجسبت » ، كقولهم :

سمعت بزيد وعلمت به

وتزاد قياسا أيضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى
ومتصرفاته ، وفى فاعل أفعل فى التعجب ، وفى المبتدأ الذى هو حسبك ،
وإذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى :

« وجزاء سيئة سيئة بمثلها » (٣)

عند الأخفش •

وتزاد سماعا بكثرة فى المفعول به نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٤)

ونحو قوله :

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٥)

فحروف الجر الزائدة قبل المفعول تمثل مرحلة استعمالية وسطا
بين مرحلة التعدى بحرف الجر ، والتعدى إلى المفعول بنفسه •

(١) شرح الكافية ج١/ ٣٢٣

(٢) الزمر ٥٣

(٣) الشورى ٤٠

(٤) البقرة ١٩٥

(٥) شرح الكافية ج١/ ٣٢٨

ولعل هذا سر كثرة زيادة الباء وقياسيتها مع المفعول به ، فقد سبق أن باء الجر هي الأصل في الدلالة على معنى « التعديّة » حتى إن المفعول به سمي كذلك نسبة إليها •

وعلى هذا يكون قول النحويين إن ما بعد حرف الجر الزائد «مجرور لفظاً» ربطاً للأمثلة بالحالة الاستعمالية الأولى ، حالة الجار والمجرور أو « الإضافة » و « منصوب محلاً » ربطاً لها بالحالة الاستعمالية الأخيرة ، حالة النصب أو « المفعولية » •

وما اعتبره « الأخفش » منصوباً على زيادة حرف الجر ؛ لأنه يجوز زيادته في الإيجاب اعتبره البصريون مجروراً بحرف الجر الأصلي ، كما في قوله تعالى :

« فكلوا مما أمسكن عليكم » (١)

« وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » (٢ ، ٣)

فالأخفش كان ينظر إلى الحالة الأخيرة ، حالة النصب ، أما البصريون فكانوا يدرجون الأمثلة في الحالة الأولى ، حالة « الإضافة » • والحق ، إن تخريج « الأخفش » أقرب ، غالبصريون في آية النور اختلفوا حول المعنى الذي تفيد « من » ، فمن قائل إنها للتبعية ، أي لا يلزم المؤمن غض البصر بالكلية ، ومن قائل إنها لبيان الجنس (٤) •

كما ذهبوا إلى أن « من » في قوله تعالى :

« يغفر لكم من ذنوبكم »

مبعضة أي :

يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً

ولما ووجهوا بقوله تعالى :

(١) المائدة ٤

(٢) النور ٣٠٠

(٣) الأمل ١/٣٠٠

(٤) البيان ١/٩٦٨

« إن الله يغفر الذنوب جميعا »

وما يفهمه من شمول مغفرته سبحانه لجميع الذنوب ، قالوا : إن الآية الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام ، وهذه الآية خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم قالوا : « ولو كانا أيضا خطابا لأمة واحدة ، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها » (١) •

٣ - بدأ استعمال الجار والمجرور في بعض الأمثلة طريقة تركيبية بديلة عن طريقتي الرفع والنصب ؛ فبعض حروف الجر الزائدة يدخل على ما محله الرفع أو النصب - كما سبق - •

ووجود حرف الجر الزائد انحصر في اللفظ فقط وهو الجر وتزيين العبارة ومعنى التأكيد المفاد منه هو معنى هاشي عارض - كما سبق - •

وقد وجدت صورة أخرى لحرف الجر مع مجروره ، لا يوجد فيها الحرف لا على « الأصالة » ولا على « الزيادة » ، وبالتالي ينعدم أو يزول أثره اللفظي وهو الجر ، لكننا نجد في التركيب حرف الواو بديلا عن حرف الجر ، وبعد الواو اسم منصوب ، أو مرفوع •

ومن الطريف أن حرف الجر الذي تجيء الواو بدلا منه في النصب والرفع على السواء هو « الباء » التي قلت سابقا إن المفعول به منتصب معنى إليها •

ومجيء الواو بدلا من الباء ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر يذكرنا بمجيء الواو أيضا بدلا من « مع » ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضا - كما سيأتي - •

جاء في « الكتاب » :

« وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك :

بعث داري ذراعا بدرهم

بعت الشاء شاة ودرهما

تصدقت بمالى درهما درهما (١)

فالمثال الأول به بعد المفعول به « ذراعا » جار ومجرور ، أما الثانى ففيه واو بعدها اسم منصوب ، وفي الثالث اسم منصوب فقط استغناء عن حرف الجز وعن بديله الواو معا .

واعتبار الواو والنصب فى المثال الثانى بدلا من الباء والجر فى المثال الأول ، جاء فى تفسير « الخليل » لحالة الرفع : إذ يقول : « يجوز »

بعت الشاء شاة ودرهم

إنما يريد :

بعت الشاء شاة بدرهم

ويجعل « بدرهم » خبرا للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء فى المعنى ، كما كانت فى قولك :

كل رجل وضعته

فى معنى : « من » (٢)

أما « السيزافى » فيفسر حالة النصب قائلا : « هذه الأسماء المنصوبة هى حالات جعلت فى موضع مسعرا ، فإذا قلت :

بعت الشاء شاة ودرهما

فالمعنى

بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم

وجعلت الواو فى معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم ، وعطف على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت

(١) الكتاب ج١/ ٣٩٢

(٢) الكتاب ج١/ ٣٩٣

الشاة مئنا والدرهم ئنا « (١) •

٤ — وحروف القسم الثلاثة (الباء والواو والتاء) تبدى فيما بينها نوعا من التبادل • غالباء هى الأصل فيجر بها الظاهر والمضمر ، وتستعمل فى قسم السؤال وغيره •

والواو بدل من الباء فلا تجر إلا المظاهر ، ولا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال :

والله أخبرنى

كما يقال :

بالله أخبرنى

والتاء بدل من الواو كما فى « وراث » و « تراث » و « وكلة » و « تكلة » فلهذا قصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظة « الله » • • وحكى « الأخفش » :

تربى ، ترب الكعبة ، وهو شاذ (٢)

وإنما حكم بأصالة الباء ؛ لأن أصلها الإلصاق ، فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به ، وأبدلت الواو منها ؛ لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيّين ، ومعنويّا ؛ لأن معنى الجمعية المعبر عنه بالواو قريب من معنى الإلصاق « (٣) •

ومن الواضح أنه صاحب تفرع حروف القسم بعضها من بعض نوع من التخصص فى الاستعمال ، أو قل نوع من تضييق دائرة الاستعمال ؛ فأسلوب القسم مع الباء يشمل قسم السؤال نحو :

بالله أخبرنى

وقسم غير السؤال نحو :

بالله لأرحمن المسكين

(١) الكتاب ج١/٣٩٢

(٢) شرح الكافية ج١/٣٣٣

(٣) شرح الكافية ج١/٣٣٤

أما الواو والتاء فلا تستعملان إلا مع النوع الثانى ، كما أن الاسم الذى يجز بهذه الأحرف تراوح بين الإطلاق (الظاهر — الضمير بعد الباء) ، والتقيد الواسع (الظاهر فقط بعد الواو) والتقيد الضيق جدا (لفظة « الله » بعد التاء) •

على أن الواو ، وهى بدل من الباء ، أكثر استعمالا ودورانا على ألسنة العرب ، ولهذا تنبه النحويون إلى أن فعل القسم يحذف معها ومع ما يتفرع منها وهو التاء ، إذ التخفف فى التركيب العربى من لوازم كثرة الاستعمال •

ونجد للجر مع حروف القسم استعمالا خاصا ؛ إذ إن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا فى « الله » قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو :
المصحف لأفعلن (١)

وحرف الجر الذى اتفق النحويون على حذفه قياسا مع بقاء عمله هو « رب » فى الشعر خاصة ، بعد الواو والتاء أو بل ، كما فى نحو :
وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

وإن أهلك غدى حنق لظاه على يكاد يلهب التهايا
بل بلد ذي صعد وأصباب •

وحذفها من دوين هذه الحروف نحو :
رسم دار وقفت فى طله كدت أقضى الحياة من جلله
فشاذ فى الشعر أيضا « (٢) •

ولا خلاف بين النحويين فى أن الجر يكون برب المقدرة بعد بل والتاء ؛ فإن الأولى عاطفة والثانية واقعة فى جواب الشرط •
وذهب البصريون إلى أن الجر أيضا بعد الواو برب مقدرة ،

(١) شرح الكافية ج١/ ٣٣٣

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣٣

والواو عاطفة ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الواو هي الجارة لقيامها مقام « رب » بعد أن كانت عاطفة ، وفرقوا بينها وبين واو القسم بأن الثانية يجوز دخول حرف العطف عليها : الواو والفاء وثم ؛ لأنها لم تكن في الأصل واو عطف ، فقد يقال :

ووالله ، فوالله ثم والله

بخلاف واو « رب » ؛ لأن أصلها كان العطف (١) .

لدينا — إذن — ثلاثة أنواع من « الواو » بالنسبة إلى علاقتها بحرف الجر :

١ — واو تساوى في المعنى حرف الجر « الباء » وما بعدها يرفع أو ينصب ، وهذه واو العطف التي أثبتها « سيبويه » في أمثلة التبيين .

٢ — واو القسم التي ذهب النحويون إلى أنها بدل من الباء ، وهي حرف جر اتفاقا .

٣ — واو رب ، وهي حرف عطف عند البصريين ، وجر عند الكوفيين . وقد تكرر واو بعد واو القسم كما في نحو قوله تعالى : « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، وما خلق الذكر والأنثى ، إن سعيكم لشتى » (٢) .

ومذهب « الخليل » و « سيبويه » أن المتكررة واو العطف . وقال بعضهم :

هي واو القسم . والأول أقوى . . . ؛ لأنه قد يصرح بالمعطف أحيانا كما تقول :

بالله فالله لأفعلن

وبحياتك ثم حياتك لأفعلن

والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى (٣) .

(١) شرح الكافية ج١/ ٣٣٤

(٢) الليل ١ - ٤

(٣) شرح الكافية ج١/ ٣٣٧

تعقيب :

يمكن - إذن - لراصد السلوك النحوى للجار والمجرور في التراكيب العربية أن يسجل التصرفات التالية :

١ - وظفت حروف الجر للتعبير عن مدلولات لا تؤدي إلا بها ، فساعدت بذلك الأفعال وما يشبهها أو لنقل « الفعليات » قبلها للوصول إلى « الاسميات » بعدها ، وهذا هو معنى « الإفضاء » أو « الإضافة » الذى أشار إليه النحويون .

٢ - عبرت بعض حروف الجر عن معنى « التعدية » فشابهت بذلك وسيلتى التعدية الآخرين : الهمزة والتضعيف (١) .

٣ - جرى ببعض الحروف لغرض لفظى تزيينى ، ومعنوى هو إفادة التوكيد وهذه هي حروف الجر الزائدة .

وحرف الجر فى التصرفات الثلاثة السابقة مذكور فى الكلام لغرض معنوى ولفظى يتفاوت قوة وضعفا من تصرف إلى آخر .
ويقابل هذا التخفف من حرف الجر ، وقد سلكت العربية هنا أيضا ثلاث طرق :

٤ - التخفف من حرف الجر ، وذكر بديل له ، كالتخفف من الباء والاستغناء عنها بالواو ، أو الهاء ، أو همزة الاستفهام ، أو قطع همزة « الله » (فى القسم) (٢) ، أو التخفف من الباء والاستغناء عنها بالواو الدالة على المصاحبة ، أو التخفف من « رب » والاستغناء عنها بالواو أو الفاء أو بل .

٥ - التخفف من حرف الجر مع عدم ذكر بديل له ، وجر الاسم كما كان يجر مع ذكر حرف الجر ، وهذا قليل .

(١) ذهبت فى كتابى « جملة الفاعل بين الكم والكيف » إلى أن التعدية إما أن تكون بوسيلة لفظية أو معنوية ، وعينت بالثانية « التضمن » ، وبالأولى التعدية بتغيير الصيغة : بدايتها (همزة أقعل) وسطها (التضعيف) وهذان أمران داخليان ، ويحرف الجر وهذه وسيلة خارجية تأتى بعد « الفعلى » أو بينه وبين « الاسمى » ٤٩ - ٥٤

(٢) شرح الكافية ج١/ ٣٣٦

٦ بـ التّخفيف من حرف الجر مع عدم ذكر بديل له ، ونصب الاسم الذي كان يجر مع الحرف •

وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ، مما كثر استعماله في القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى :

« واختار موسى قومه سبعين رجلا ^(١) »

أى : من قومه •

« ورفع بعضهم فوق بعض درجات ^(٢) »

أى : إلى درجات

« ولا تعزموا عقدة النكاح ^(٣) »

أى : على غقدة الإنكاح

« إنما ذلکم الشیطان یخوف أولیاءه ^(٤) »

أى : يخوفکم بأولیاءه ، فاذلک قال : « فلا تخافوهم ^(٥) »

ومن ذلك في الشعر قول « العباس بن مرداس السلمي » :

أترید قومک ما أراد بوائل یوم القلیب سمیک المطعون
أراد بقومک ، فحذف الباء ، فظهر النصب المعاقب لها ، ومثله النصب في قوله الآخر :

ومن قبل آمنا وقد كان قومنا یصلون للأوثان قبل محمدا
نصب « محمدا » بآمنا ، والأصل : بمحمد ^(٦)

والأفعال التي أغضت إلى الأسماء عن طريق حروف الجر (١) هي
الأفعال اللازمة في مقابل الأفعال المتعدية التي لا تحتاج إلى حرف جر •
ويصرف حرف الجر في (٢) يرينا أنه متشابه مع وسائل التعدية
الأخرى •

(١) الأعراف ٥٥

(٢) الزخرف ٣٢

(٣) البقرة ٢٣٥

(٤) آل عمران ١٧٥

(٥) الأملی ج ١ / ١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٥

(٦) الأملی ج ١ / ١١٣

وسلوك حرف الجر في (٣) يرينا أن ما بعده إما أن يكون .

(أ) في محل رفع (ب) أو في محل نصب .

أما سلوكه في (٤) فيرينا أن ما بعده إما أن يكون :

(أ) منصوبا (أمثلة التسعير ، المفعول معه) .

(ب) مرفوعا على الخبرية .

(ج) مجرورا كما كان .

فالعلاقة بين النصب والجر تذبذبت حول الطرق الآتية :

١ — النصب والجر ندان ، فأحدهما مع الفعل المتعدي ، والآخر مع الفعل اللازم .

٢ — اجتماعا على أداء وظيفة واحدة ، هي وظيفة التعدية .

٣ — الجر « حالة » ، والنصب « نسبة » ، أو الجر لفظي ، والنصب محلي .

٤ — النصب بدل من الجر .

٦ — أصبح النصب سطحا ، عمقه الجر ، إذ الجر بعد حذف الجار قليل جدا (٥) .

فالنصب والجر في (١) كلاهما — في بابه — « ند » للآخر .

وكلاهما في (٢) شريك للآخر .

أما في (٣) فالجر لفظي والنصب محلي .

والنصب في (٤) « بديل » للجر .

أما في (٦) فقد توارى الجر ليصبح « عمقا » وطفا النصب على « السطح » .

وإذا عرفنا أن العربية في سلوكها النحوي تميل إلى التخفف والإيجاز — باب الحذف في النحو العربي — ، وإذا أدركنا أن الألفاظ انعكاس للمعاني ، والتراكيب الخارجية غطاء لتراكيب داخلية ، والإعراب في اللغة العربية « سطح » و « النسبة » عمق ، إذا أدركنا هذا كله ،

أمكننا القول بأن العربية في تطورها من الجر إلى النصب كانت تفعل هذا إيماناً منها بأن أبناءها يحتكمون إلى « الجر » الكامن في أعماقهم ، وإن ظهر هذا الجر على السطح « نصبا » .

وأنبه هنا بأنه حدث تداخل بين هذه الطرق ، فالعلاقة بينهما ليست علاقة تاريخية ؛ فالطريقة الأولى — مثلاً — لا تزال مستعملة بكثرة ، كما أن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين بالنصب قد يتعدى إلى أحدهما بالجر ؛ فقد يقال :

سرقه مالا ، سرق منه مالا (١)

كما ألفت النظر إلى أن ما ذهب إليه النحويون من أن كل جار ومجرور في محل نصب اعتبره في الحقيقة تحكيم طريقة في أخرى ، فالعربية كما عرفت النصب عرفت الجر ، وتطور بعض الجرورات إلى منصوبات لا يعنى بالضرورة أن كل مجرور حقه أن يكون منصوباً ، ولعلهم قصدوا بهذا القول أن ما بقى مجروراً كان في طريقه إلى أن ينصب .

وخلاصة ما أذهب إليه هنا أن علاقة « الندية » التى أشرت إليها سابقاً ، لم تعن مطلقاً « العداوة » بل سمحت في كثير من الأمثلة بالتبادل ، وفي أحيان كثيرة ، اتسمت الشركة بين النصب والجر بطابع « المساواة » (٢) أو على الأقل باقتسام جانبى الحدث اللغوى بينهما ، فانفرد أحدهما باللفظ (جر) ، والآخر بالمحل (نصب) .

وكل هذه التقاربات مهدت الطريق أمام الجر كي يتوارى ويستتر ويترك المجال لأخيه « النصب » ، وهذه النتيجة لها في نظرى وجهان .

الوجه الأول : أمثلة الجر التى لم تسمح بتبادل أو مساواة ، أو حتى الاقتناع بجانب اللفظ وحده بقيت على ما هى عليه جراً في اللفظ والمحل .

(١) الكتاب ج١/ ١٧٥

(٢) الكتاب ج١/ ٩٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨

الوجه الثانى : توارى الجر واستقراره فى عمق التراكيب لم يكن ضربة لا زب ؛ فقد ظهر الجر على السطح فى الأمثلة ، بحيث بدا الأمر فى النهاية وكأنه نوع من التطريز اللغوى ومبادلة بين حالة الجر وحالة النصب خدمة لمعنى واحد • وهذا هو موضوع الصفحات التالية •

نصب على السطح وجر فى العمق :

بعد أن ذكرت الأمثلة السابقة للتدليل على القرابة الحميمة بين النصب والجر أذكر الآن الأبواب النحوية المقررة ، التى نجد فيها حالة النصب بديلا لحالة الجر أو — كما ذكر النحويون — المنصوبات لفظا مجرورات معنى •

النصب على نزع الخائض :

ذكرت سابقا أن حرف الجر يحذف ، حين نصب ما كان مجرورا ، واعتبرت هذا نوعا من التخفف الذى تلجأ إليه العربية كثيرا عند توضوح المراد •

وعند حذف الجار ونصب ما كان مجرورا عقب ذلك ، يبدو الاسم المنصوب شبيها بأخيه الذى ولد منصوبا، لكن النحويين العرب — جازاهم الله خيرا — حرصوا على تبيين الفرق بينهما بأسلوب يدفع شدة علم العربية إلى إكبارهم ؛ إذ قد برهنوا بما لا يقبل المراء أنهم أخلصوا للعتهم فتعمقوها واكتنوها أسرارها ، ولم يقفوا قط عند التعرف على الملامح الشكلية للتراكيب وعناصرها المفردة ، وبهذا بشروا بخير ما خرجت به واحدة من أحدث نظريات التحليل النحوى « النحو التحويلي » من هذا ما ذكره « سيبويه » من التفرقة بين مجموعة « أعطى » من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وما أسميه مجموعة « اختار » وغيرها من الأفعال التى تنصب مفعولين كان أحدهما فى الأصل مجرورا ، ثم مجموعة « ظن » التى تنصب مفعولين أيضا •

يقول :

« هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت

اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى ، كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك :

أعطى عبد الله زيدا درهما
كسوت بشرا الثياب الجياد

ومن ذلك :

اخترت الرجال عبد الله
قال تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا » (١)
سميته زيدا
كنيت زيدا أبأ عبد الله
دعوته زيدا

إذا أردت « دعوته » التى تجرى مجرى « سميته » ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر ، لم يجاوز مفعولاً واحداً ، ومنه قول الشاعر :

أستغفر الله ذنباً • لست محصيه
رب العباد إليه الوجه والعمل

وقال « عمرو بن معد يكرب الزبيدى » :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقول :

اخترت فلاناً من الرجال
سميته بفلان

فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومثل ذلك قول المتلمس :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس
يريد : على حب العراق •

وليست « على » ههنا بمنزلة الباء فى قوله تعالى :

« كفى بالله شهيدا » (٢)

لأن « على » لا يفعل بها ذاك ، ولا « بمن » فى الواجب •

(١) الأعراف ١٥٥

(٢) النساء ٧٩ ، ١٦٦ : الفتح ٤٨

وليسـت :

أستغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير

أكثر في كلامهم جميعا ، وإنما يتكلم بها بعضهم • فأما « سميت »
و « كنييت » فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت في « عرفت » ، تقول :
عرفته زيدا ، ثم تقول : عرفته بزيد

•• فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف
الإضافة ، وليس كل الفعل يفعل به هذا ••• ومنه قول الفرزدق :
منا الذي اختير الرجال سماجة وجودا إذا هب الرياح الزعازع
— أما ظن — فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون
الآخر ، وذلك قولك :

حسب عبد الله زيدا بكرا

خال عبد الله زيدا أخاك

ومثـل ذلك :

رأى عبد الله زيدا صاحبنا

وجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ

وإنما يمنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت
أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكا ••••
ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه في اليقين « (١) » •

فالأمثلة الثلاثة التالية. تمثل مجموعات مختلفة من الأفعال :

اجترت القوم عبد الله

أعطيت عبد الله ثوبا

حسبت عبد الله صديقا

وفعل المثال الثالث يمثل مجموعة من أفعال يجب ذكر مفعولين
بعدها ولا يجوز الاختصار على أحد المفعولين معها ؛ وإلا اختلف المراد ،
وهذه هي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر •

أما الفعل في المثاليين الأول والثاني ، فلا يجب ذكر المفعولين بعده ، ويجوز الاختصار على أحدهما ، فالفعلان سواء في هذه النقطة .

لكن « اختار » يفترق عن « أعطى » في أن أحد المفعولين معه كان مجزورا بحرف جر قبل أن ينصب .

فالمشابهة القائمة الآن بين الفعلين وراءها في الحقيقة فرق كبير والنصب على نزع الخافض لا يكون مع كل فعل ، بل الأمر مرده إلى السماع واستعمال العرب .

كما أن بعض ما ينصب على نزع الخافض ، قد يكتب له الاستقرار والقوة حتى يصبح طريقة بديلة لطريقة الجر ، كما حدث مع « سمي » و « كنى » و « عرف » — هنا مثلا — وبعضها لا يكتب له هذا ، فيظل الجر غالبا عليه ، كما حدث مع « استغفر » — مثلا — .

ولأن النصب على نزع الخافض يتم بالاستغناء عن حرف الجر ، ونصب ما كان مجزورا مع المحافظة على المعنى ، نجد « سيبويه » يفرق بين هذه الظاهرة وبين الجر بحرف جر زائد ؛ حيث يكون من الممكن أن نتصور حرف الجر محذوفا ، ثم نلون ما كان مجزورا بالحالة الإعرابية المناسبة لموقع الكلمات التي كانت مجرورة .

وقد أقام « سيبويه » تفريقه بين حرف الجر الذي يحذف فينصب مجروره ، وحرف الجر الزائد على أساس أن حرف الجر الزائد لا يستعمل في الموجب ؛ كما أن بعض حروف الجر التي تحذف فينصب مجرورها لا تأتي زائدة ؛ فحروف الجر التي قد تأتي زائدة هي : « الباء ، واللام ، والكاف ، ومن » دون بقية الحروف الجارة .

كما أن ما بعد حرف الجر الزائد مجرور لفظا فقط ، أما ما بعد حرف الجر الذي يجوز نزع مجرور افظا ومحلا . ومطل المجرور بحرف الجر الزائد إما الرفع أو النصب ، أما حالة ما كان مجزورا بعد نزع الخافض فتصير إلى النصب فقط .

وتفرقة « سيبويه » بين المنصوب على نزع الخافض ، والمنصوب بعد الاستغناء عن الحرف الزائد ، قام بها « الرضى » أيضا ردا على

الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسمين بعد « ما » مبتدأ وخبر، وما انتصاب الخبر إلا على نزع الخافض ، قال :

« ليس هذا بشيء ؛ لأن الباء زائدة ، فإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية بعد حذف الجار ، ووصول الفعل إليه ، كما في :

استغفر الله ذنبا

وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض « بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا ؛ لكونه مفعولا ؛ إذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار ، فإذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا ، مع أن حذف الجار ونصب المفعول به أيضا ليس بقياس » (١) .
ويؤخذ من رد « الرضى » ما يلي :

١ — النصب على نزع الخافض يكون في الإيجاب ، أما الزيادة في حرف الجر فتكون في غير الإيجاب : — وهذا ما نبه إليه « سيبويه » — .
٢ — النصب على نزع الخافض للمفعول به فقط .

٣ — المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض ، منصوب بالفعل أو شبهه لا بعملية النزع ذاتها ؛ لأن النصب كان محليا مع حرف الجر ، ويحذفه ظهر ، ففائدة الاستغناء عن حرف الجر تجلت في إظهار النصب لا في إيجاده .

٤ — النصب على نزع الخافض ليس بقياس — وقد نبه « سيبويه » إلى هذا أيضا — .

أما النقطة الثانية السابقة ، فقد اعتبر « الرضى » النصب على نزع الخافض نوعا من الاتساع في اللغة ، وأثبت أيضا في نصب الظروف والمضاد ، فيقال :

أتيتك خفوق النجم

وأصل هذا :

أتيتك حين خفوق النجم

فانتسح الكلام واختصر (١) •

ومثالة مع المصدر قول الشاعر :

أحقبا بنى أبناء سلمى بن جندل

تهددكم إياي وسط المجالس

أى : أفى حق • وتقول :

أجدك لا تفعل كذا

أى : أبعدك (٢) •

كما أن « الرضى » يسمى الأشياء التى تنصب على نزع الخافض

فى نحو :

جئت زيدا ، بعث زيدا مالا ، كُلت زيدا طعاما ، بعث زيدا ثمرا

والتي كان أصلها :

جئت إلى زيد ، بعث لزيد مالا ، كُلت لزيد طعاما ، بعث لزيد ثمرا

« ملحقا بالمفعول به » (٣) •

كما أن المجرور بحرف جر فى نحو :

مررت بزيد ، قربت من عمرو ، بعثت من بكر ، سرت من البصرة إلى

الكوفة «مفعول به بواسطة حرف الجر ، وليس بمفعول به اصطلاحا » (٤) •

والنقطتان الثالثة والرابعة تنبئان عن أن حالة النصب كانت قائمة

بذاتها حتى مع وجود حرف الجر ، وظهور النصب بعد إسقاط الخافض

ليس مبررا لإطلاق « المفعول به » على هذه المنصوبات •

والنتيجة

فهذا النوع من المنصوبات — إذن — فى محل وسط بين المفعول به

الخالص والأسماء المجبورة الخالصة • وقد يعكس هذه الوسيطية الخلاف

الذى دار بين النحويين حول تسمية هذه المنصوبات ، أهى مفعول به ؟

أم مشبهة بالمفعول به ؟

وأيا ما كان تكييفنا لحالة النصب بعد إسقاط الحرف الخافض ،

(١) شرح الكافية ج١/ ١١٣

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٢٥

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٢٥

(٤) الكتاب ج١/ ٢١١

وتسمياتنا للمنصوب معها ، فمما لا خلاف حوله أن هذه الطريقة من تبادل الحالات الإعرابية ، تنبئ عن حركية فى اللغة ومرونة بها •

والإتساع فى الكلام والاختصار فيه عن هذا الطريق ما هو إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة لجأت إليها العربية لتنوع وسائل التعبير فيها ؛ إذ المعانى التى أودعها الله فيها حظيت بما أسمىته « تعدد النظم » أو تنوع الأطر •

يقول « سيبويه » فى باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار : «

« من ذلك أن يسأل إنسان :

كم صيد عليه

و « كم » غير ظرف ، فنقول :

صيد عليه يومان

وإنما المعنى :

صيد عليه الوحش فى يومين

ولكنه اتسع واختصر ؛ ولذلك وضع السائل « كم » غير ظرف « (١) » •

فكم مستخدمة فى معنى الظرف ، مع أنها غير ظرف ، والمجيب يستخدم الاسم المرفوع ، والمعنى على الجر •

ومن ذلك :

« وأسأل القرية التى كنا فيها » (٢)

إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل فى القرية ، كما كان

عاملاً على الأهل (٣) •

وهذا مثال للتوسع بحذف المضاف ، وإحلال المضاف إليه محله •

وبناء العلاقة بينه وبين الكلمات التى تتعلق بالمضاف قبل حذفه •

(١) الكتاب ج ١ / ٢١١

(٢) يوسف ٨٢

(٣) الكتاب ج ١ / ٢١٢

ويمكن أن يعد هذا أيضا مثالا من أمثلة نزع الخافض ، إن اعتبرنا أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ، وحذفه — أى المضاف — وهو في موقع النصب ، يضاف على المضاف إليه ، أو بالأحرى ما كان مضافا إليه ، حالة النصب •

ومن ذلك قولهم :

أكلت أرض كذا وكذا

أكلت بلدة كذا وكذا

إنما أراد :

أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب (١)

ومن ذلك قولهم :

هذه الظهر أو العصر أو المغرب

إنما يريد صلاة هذا الوقت (٢) •

فهذا توسع تم عن طريقه التجوز في المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع ، ولا مجال لقبوله إلا بالتقدير السابق •

ومن ذلك — وهذا من النصب على نزع الخافض — قول عامر ابن الطفيل :

فلأبغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد

يريد : بقنا وعوارض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل (٣) •

ومن التوسع الذى أشار إليه « سيويه » و « الرضى » فيما سمع عن العرب أنهم يقولون :

يا سارق الليلة أهل الدار

بإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين في

(١) الكتاب ج١/٢١٤

(٢) الكتاب ج١/٢١٥

(٣) الكتاب ج١/٢١٤

اللفظ لا فى المعنى * وتقول فى الفعل على هذا الحد :
سُرقت الليلة أهل الدار

فتجرى « الليلة » على الفعل فى سعة الكلام * فاللفظ يجرى على قوله:
هذا معطى زيد درهما

والمعنى إنما هو فى الليلة * غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام *
وكذلك لو قلت :

هذا مخرج اليوم الدرهم ، وصائد اليوم الوحش

ومثل ما أجرى مجرى هذا فى سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل ٢
« بل مكر الليل والنهار » (١) *

فالليل والنهار لا يمكن أن ، ولكن المكر فيهما (٢) *

كذا من أمثلة التوسع ما ذكره « سيبويه » من قولهم :
هذه عشرون درهما

إنما أرادوا : عشرون من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا ؛ إذ لم يكن
دخول الألف واللام يغير العشرين عن فكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يحتاج
إليه (٣) . كما أنهم استخفوا بذكر المفرد بدل الجمع ، والمنصوب بدل
المجرور *

كما قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك :

امتثلت ماء
تفقت شحما

وأصله :

امتثلت من الماء
تفقت من الشحم

(١) سبأ ٣٣

(٢) الكتاب ج ١ / ١٧٥ - ١٧٨

(٣) الكتاب ج ١ / ٢٠٣

فمحذوف هذا استخفافا (١) :

فاللغة العربية ، تنزل اللازم منزلة المتعدى ، والظرف منزلة غيره من الأسماء ، والمذكر منزلة المؤنث ، والمؤنث منزلة المذكر ، والأكل من الأرض — مثلا — منزلة إصابة خيرها ، وهكذا وتنزع حرف الجر فت نصب المجرور .

وما تفعل العربية هذا وغيره إلا استخفافا من بعض ما عهدته ، وتوسعا منها في التعبير والأداء ، إيماننا منها ببقاء المعنى وعدم نقصانه . ولعل مما يثبت مشروعية الانتقال من الجر إلى النصب لتساوى الحالتين في التعبير عن مدلول واحد ، أن « سيبويه » يقول في باب « إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن معنى الجزاء » :

« وذلك قولك :

على أى دابة أحمل أركبه
بمن تؤخذ أو خذ به

وهذا قول يونس والخليل جميعا ، فحروف الجر لم تغيرها عن حال الجزاء ، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام ، فإنك تقول :

بمن تمر ؟

على أيها أركب ؟ (٢)

وذلك أن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها ، فالفعل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر ولا بعده ، فصار الفعل الذي يصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة ؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما يصل غيره ناصبا أو رافعا ، فالجر ههنا نظير النصب والرفع في غيره « (٣) .

وحروف الشرط والاستفهام من كلمات الصدارة التي لا يعمل فيها ما قبلها ، لكن النحويين استثنوا من هذا حروف الجر ؛ لأن الجار والمجرور

(١) . الكتاب ج ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٢) . الكتاب ج ٢ / ٨٠

(٣) . الكتاب ج ٣ / ٨٠

كالكلمة الواحدة ، وكأن التخفف بحذف حرف الجر هو تخفف بالاستغناء
عن حرف من حروف الكلمة ، وهو من الأمور المقبولة المستساغة •

ومع أن التخفف من حرف الجر هو نوع من التوسع في اللغة ، نرى
« عسيويه » و « الرضى » يعدانه من الأمور السماعية • فأنت قد تقول :

ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، مطرنا سهلنا وجبلنا

ضرب زيد الظهر والبطن ، مطرنا السهل والجبل

فظهره أو الظهر يرفع على البدلية ، أو التوكيد ، وإن شئت نصبت على
معنى :

ضرب زيد على الظهر والبطن ، مطرنا في السهل والجبل

ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولهم :

دخلت البيت

وإنما معناه :

دخلت في البيت

ولم يجيزوه في غير « السهل والجبل » ، و « الظهر والبطن »
كما لم يجز :

دخلت عبد الله

فجاز هذا في ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن • •
واختصت بهذا ، كما أن « لدن » مع « غدوة » لها حال ليست في غيرها
من الأسماء ، وكما أن « عسى » في قولهم :

عسى الغوير أبؤسا

حال لا تكون في سائر الأشياء (١) •

فإن قلت :

ضرب زيد اليد والرجل

جاز على أن يكون بدلا ، وأن يكون توكيدا ، وإن نصبته لم يحسن ؛ لأن

الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر ، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره (١) .

هناك — إذن — من التراكيب ما يمكن أن نسميه « التراكيب الخاصة » التي قد تخالف العناصر المفردة فيها سلوكها التركيبي المألوف ، وتقبل هذه المخالفة أو لنقل هذه الرخصة ؛ لأن العرب استعملتها ، وحيث إن الأمر هو من باب الرخص ، ومخالفة المألوف ، فلا ينبغي التوسع فيه . وحذف حرف الجر ونصب ما كان مجرورا من هذه التراكيب الخاصة التي يتوقف قبولها على السماع .

والمسألة التي اتفق النحويون على أن حذف حرف الجر فيها قياسي أن يكون المجرور مصدرا مؤولا بأن المشددة ، وأن ؛ لأنهما حرف موصول طويل بصلته ، لكونهما مع الجملة بتأويل اسم ، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد ، أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو والمجرور كشيء واحد .

وبعد حذف الحرف ، تصير أن وصلتها في محل نصب عند « سييوية » نحو :

الله لأفعلن (٢)

وقال « الخليل » و « الكسائي » : هي باقية على ما كانت عليه من الجر .

ورأى « سييويه » أولى بالقبول ؛ لضعف حرف الجر عن العمل مقدرًا ، ونحو :
الله لأفعلن

يجر لفظ الجلالة نادر (٣) — كما سبق — .

وقد توسع « الأخفش » الصغير في هذه المسألة ، فذهب إلى أن

(١) الكتاب ج١/١٦٠ ، ١٦٣ وانظر أيضا الكتاب ج١/٣٩٣ — ٣٩٥

(٢) الكتاب ج٢/٤٩٧ ؛ شرح الكافية ج١/١٨٣

(٣) شرح الكافية ج١/١٨٣

- حذف حرف الجر جائز قياسا إذا تعين ، وإن كان مع غير أن وأن (١) •
ومن أمثلة « سيويه » لهذه المسألة :
جئتكَ أنك تريد المعروف

إنما أراد

جئتكَ لأنك تريد المعروف

- ولكنك حذفته اللام ههنا ، كما تحذف من المصدر إذا قلت :
- وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكربا
أى لادخاره • وقال تعالى :
- « وأن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فانتقون » (٢) •

بمعنى :

ولأن هذه أمتكم أمة واحدة

ونظيرها قوله تعالى :

« لإيلاف قريش »

- فإن حذفته اللام من « أن » فهو نصب ، كما أنك لو حذفته اللام من
إيلاف كان نصبا (٣) •

وتقول :

لبيك إن الحمد لك

- وإن شئت قلت : أن •

ثم يشير إلى مذهب « الخليل » الذى يذهب إلى أن « أن » فى
موضع جر لأنه حرف كثر استعماله فى كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار ،
كما حذفوا « رب » وأبقوا عمله •

ويقوى ذلك قوله تعالى :

« وأن المساجد لله »

(١) شرح الكافية ج١/ ١٨٣

(٢) الأنبياء ٩٢

(٣) الكتاب ج٣/ ١٢٦ ، ١٢٧

لأنهم لا يقدمون « أن » ويبتدئونها ، ويعملون فيها ما بعدها ، والفعل إذا كان بمعنى اللام جاز تقديمه وتأخيرها « (١) » .

ثم يقول عن « أن » : « اللام ونحوها من حروف الجر تحذف من أن » كما حذفت من « أن » ، جعلوها بمنزلة المصدر ، حين قلت : فعلت ذلك حذر الشر

أى لحذر الشر . ويكون مجرورا على التفسير الآخر . وقال عز وجل : « أن كان ذا مال وبنين » (٢)

على معنى : الآن كان ذا مال وبنين . وقال الأعشى :

أ إن رأت رجلا أعشى أضربه ريب المنون ودهر مفسد خبل
« فأن » ههنا حالها فى حذف حرف الجر ، كحال « أن » ، وتفسيرها كتفسيرها ، وهى مع صلتها بمنزلة المصدر (٣) .

النصب على نزع الخافض فى القرآن الكريم :

وقد جاء فى « إعراب القرآن » المنسوب إلى « الزجاج » قدر طيب من الآيات التى حذف منها حرف الجر ونصب ما كان مجرورا (٤) . وحروف الجر المحذوفة من الآيات التى مثل بها هى : إلى ، الباء ، من ، فى ، اللام ، عن ، المكاف . لكن « الباء » أكثر حروف الجر حذفاً .

والمواقع التى ينصب الاسم فيها على نزع الخافض دارت بين موقع المفعول به غالباً ، والمفعول لأجله ، والحال ، ونائب الفاعل .

وعلى الرغم من أنه ختم الباب باقتباس من « الكتاب » يثبت أن حذف حرف الجر ليس بقياسى ، ويوقف فيه عند حد ما قالته العرب ، فقد أورد أمثلة كثيرة للحذف مع غير « أن » و « أن » .

وكان « الزجاج » يقيم الدليل على ما يذهب إليه بآيات أخرى ذكر

(١) الكتاب ج٣/ ١٢٨ ، ١٢٩

(٢) القلم ١٤

(٣) الكتاب ج٣/ ١٥٤ — ١٥٧

(٤) إعراب القرآن ج١/ ١٠٦ — ١٣٠

فيها حرف الجر المحذوف ، كما كان يستند إلى المعنى في تحديد حرف
الجر المحذوف .

من ذلك قوله تعالى :

• « أهدانا الصراط المستقيم » (١) •

التقدير : اهدنا إلى الصراط ، فحذف « إلى » دليله قوله تعالى :

• « وإنيك لتهدى إلى صراط مستقيم » (٢) •

• « ويهديهم إليه صراطا » (٣) •

ومن ذلك قوله تعالى :

• « يرسل السماء عليكم مدرارا » (٤) •

إن حملت « السماء » على التي تظل الأرض ، أو على السحاب ، كان

من هذا الباب وكان التقدير :

يرسل من السماء عليكم مدرارا

فيكون « مدرارا » مفعولا به •

وإن حملت « السماء » على المطر ، كان مفعولا به ، ويكون انتصاب

• « مدرارا » على الحال •

ويقوى الوجه الأول :

• « فأنزانا من السماء ماء » (٥)

• « وينزل من السماء من جبال » (٦)

و « من » الأولى في الآية الأخيرة لابتداء الغاية ، فأما « من

جبال » فمن فيها زائدة عند « الأخفش » ، و « جبال » مفعول به •

(١) الفاتحة ٥

(٢) الشورى ٥٢

(٣) النساء ١٧٥

(٤) هود ٥٢

(٥) الحجر ٢٢

(٦) النور ٩

وذهب غير « الأخفش » إلى أن التقدير : شيئاً من جبال ، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة (١) •

وقوله تعالى :

« ثم السبيل يسره » (٢)

التقدير : ثم يسره للسبيل ، وإنها كناية الولد المخلوق من النطفة في قوله :

« من أى شيء خلقه ، من نطفة خلقه » (٣)

ثم يسره للسبيل ، فحذف اللام وقدم المفعول : لأن « يسر » يتعدى إلى مفعولين أحدهما باللام • قال :

« ونيسرك لليسرى » (٤)

ويجوز أن يكون التقدير :

ثم السبيل يسره لى

فحذف الجار والمجرور •• فينصب إذ ذاك « السبيل » بمضمـر يفسره « يسر » (٥)

وقال تعالى :

« يسبحون الليل والنهار لا يفترون » (٦)

والتقدير : يسبحون بالليل ، كقوله تعالى :

« يسبح له فيها بالغدو والآصال » (٧)

قال تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء » (٨)

(١) التبيان ج٢/ ٩٧٥

(٢) عيس ٢٠

(٣) عيس ١٨ ، ١٩

(٤) الأعلى ٨

(٥) إعراب القرآن ج١/ ١٢٠

(٦) الأنبياء ٢٠٠

(٧) النور ٣٦

(٨) البقرة ١٧٨

يمكن أن يكون التقدير :

فمن عفى له من أخيه عن شيء

فلما حذف حرف الجر ارتفع « شيء » لوقوعه موقع الفاعل ، كما أنك لو قلت :

سير بزيد

ثم حذفت الباء ، قلت :

سير زيد (١)

ومن أمثلة حذف حرف الجر ، ونصب ما كان مجرورا ، على غير المفعول به ، قوله تعالى :

« ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه » (٢)

أى : إلا على إغماض فيه ، و « على » مع المجرور في موضع الحال ، أى : إلا مغمضين فيه (٣)

ومن حذف حرف الجر في غير المفعول به كذلك قوله تعالى :
« ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ، قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم » (٤)

فالذى عليه البصريون ، أن قوله تعالى : « أن يؤتى أحد » على تقدير : كراهة أن يؤتى • ومفعول ، « تؤمنوا » هو « لمن تبع دينكم » ، فهو قدى تعدى باللام ، كما تعدى بها في قوله تعالى :
« وما أنت بمؤمن لنا » (٥)

وإذا انتصب هذا بأنه مفعول به ، لم ينتصب به مفعول آخر ، ولذلك ينتصب •

« أن يؤتى » • على أنه مفعول له •

والدليل على انتصابه بهذا الوجه قوله في آية أخرى :

(١) إعراب القرآن ج١/ ١٠٩

(٢) البقرة ٢٦٧

(٣) إعراب القرآن ج١/ ١١٢

(٤) آل عمران ٧٣

(٥) يوسف ١٧

« وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم » (١) •

فكما أن قوله : « ليحاجوكم » في هذه الآية مفعول له ، وقد دخلت اللام عليه ؛ كذلك قوله هنا « أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم ، أو يحاجوكم عند ربكم » منتصب بالعطف على ما هو مفعول له (٢) • ويجوز « الزجاج » مع ذلك أن يكون التقدير :

ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم ، أو يحاجوكم عند ربكم ، إلا من تبع دينكم • فالباء مضمرة ، و « أن يؤتى » مفعول « لا تؤمنوا » واللام زيادة ، ومن تبع دينكم استثناء من « أحد » •

كما يجوز أن يكون قوله « لمن تبع دينكم » مفعول « تؤمنوا » مع ذلك ، وإنما لا يتعدى الفعل بحرفين إذا كانا متفقين ، وأما إذا كانا مختلفين ، فالتعدي بهما جائز (٣) •

وسواء أعربنا « أن يؤتى » مفعولا لأجله ، أم مفعولا به ، فإن النصب فيه ، إنما هو على نزع الخافض • إلا أن الخافض على كونه مفعولا به هو حرف الجر « الباء » ، أما على المفعول لأجله ، فالمحذوف هو المصدر المضاف إليه •

المفعول لأجله :

هذا باب من الأبواب النحوية التي يمكن تناولها في ضوء من فكرة النصب على نزع الخافض ، فالجر هو العمق التركيبى للمفعول لأجله • وهو منصوب — عند سيبويه — لأنه عذر لوقوع الأمر ، وتفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم في :

عشرون درهما

(١) البقرة ٧٦

(٢) إعراب القرآن ج١/١١٣

(٣) إعراب القرآن ج١/١١٣

وذلك قولك :

فعلت ذاك حذار الشر

فعلت ذاك مضافة فلان

فعلت ذاك ادخار فلان

قال حاتم الطائي :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريما

فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟
فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله (١) •

وتقدير اللام شرط انتصاب المفعول له عند « الرضى » حتى
إنه حد المفعول له بقوله :

« المصدر المقدر باللام الملل به حدث شاركه في الفاعل والزمان » (٢)

وليس النصب واجبا ، فيجوز معه الجر أيضا ، كما في قول الشاعر :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

نجر « رغبة » باللام مع أنها مصدر ، مبين للعلة ، متفق مع الفعل
في الوقت والفاعل • وهذه هي الشروط الواجب توافرها لكي ينصب
المصدر ، فإن فقد شرط من هذه الشروط ، تعين جره بحرف من حروف
التعليل (اللام — الباء — في) (٣) •

والمفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاث أحوال :

١ — أن يكون محلى بال ، وحكمه جواز النصب والجر ، لكن الأكثر
جره ؛ فقولك :

ضربت أبني للتأديب

أكثر من :

ضربت ابني التأديب

(١) الكتاب ج١/٣٦٩ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ١٨٤ ، ١٨٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٩٢ ، ١٩٣

(٣) شرح الكافية ج١/١٩٤ ؛ جملة الفاعل بين الكم والكيف / ١٨٣

٢ — أن يكون المصدر مضافا فيجوز فيه الأمران : النصب والجو
على السواء كما في بيت « حاتم » السابق *

٣ — أن يكون مجردا من « أل » و « الإضافة » ، ونصب هذا
النوع أكثر من جره كما في « تكrema » في بيت « حاتم » السابق *

يقول « الرضى » عن الأحوال الثلاثة السابقة : « قال المالكى » :
إذ حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه ، والمجرد
بالعكس ويستوى الأمران فى المضاف ++ والأولى أن يحال ذلك على
السماع « (١) » *

الأصل — إذن — فى المفعول له : الجر ، لكن يجوز نصبه على إضمار
حرف التعليل « اللام » *

وقد قام « ابن السجري » بمحاولة طيبة لعقد الصلة بين لام الجر
فى نحو لك ، وله ، ونحوهما وبين المفعول لأجله + وعنده أن من الممكن فى
هذه الأمثلة أن نتصور أن اللام كانت جارة لمصدر مضاف ، ثم تخفف
من اللام ، فنصب المصدر المضاف ، ثم تخفف من المصدر المضاف ، فردت
اللام جارة لما كان مضافا إليه المصدر *

قال تعالى :

« ألم نشرح لك صدرك +++ ورفعنا لك ذكرك » (٢) *

يتوجه فى قوله « لك » سؤال ، فيقال + لو قيل ألم نشرح صدرك
كان الكلام مكثفيا ، ومثله : ورفعنا لك ذكرك ، غلاى معنى ذكر « لك » ؟
والجواب أن اللام فى « لك » المعلقة التى تدخل على المفعول من
أجله فى نحو :

فعلت ذاك لإكرامك

فإن حذفته قلت :

فعلت ذاك إكرامك

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٤

(٢) الانشراح ١ ، ٤

كما قال :

متى تفخر ببيتك في معد تقل تصديقك العلماء جبر

الأصل :

لتصديقك

فلما حذف اللام نصب ، فإن حذفت المصدر ، رددت اللام فقلت :
فعلت ذاك لك

ومثله :

جئت لمحبة زيد ، جئت محبة زيد ، جئت لزيد

فال معنى — إذن — ألم نشرح لهداك صدرك ، كما قال :

« فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام » (١)

فلما حذف المصدر ، وجب إثبات اللام • وكذا قوله :

« ورفعنا لك ذكرك » •

أراد :

رفعنا لتثريفك ذكرك (٢)

ومن الواضح أن « ابن السجري » يستخدم منهج « المعنى » في
تقديره للمصادر المحذوفة وهو بهذا التدرج الثلاثي في التقدير :

جار + مصدر + مضاف إليه ← مصدر منصوب + مضاف إليه
← جار + اسم مجرور ، يجعلنا نذهب إلى أن حالة النصب تقع بين
جرين ، وما انتقلت العربية بناء على هذا الفهم من جر إلى نصب إلى
جر إلا للاستخفاف والتوسع اللذين لا يضيران المعنى •

والتدرج من الجر فالنصب فالجر يفتح لنا بابا للاجتهاد ؛ فمن
الممكن تصور القائمة التالية من الجمل :

١ — جئت لمحبة محمد • بذكر الجار « اللام » والمجرور ، المصدر
مضاف إلى محمد •

(١) الأنعام ١٢٥

(٢) الأمل ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥

- ٢ - جئت محبة محمد * بالاستغناء عن اللام ونصب المصدر *
- ٣ - جئت لمحمد * بالاستغناء عن المصدر ، ورد اللام وجـرها لما كان مضافا إليه *
- ٤ - جئت محمدا * بالاستغناء عن اللام ونصب ما كان مجرورا بها *
- ٥ - جئت محمدا لمحبه * بذكر جار ومجرور بعد المنصوب لبيان سبب المجيء إلى محمد *
- ونحن من الناحية الشكلية — نتدرج من جر إلى نصب (١ ← ٢) ، ومن نصب إلى جر (٢ ← ٣) ، ومن جر إلى نصب مرة أخرى (٣ ← ٤) ، وأخيرا من نصب إلى نصب وجر معا (٤ ← ٥) *
- أما من الناحية المعنوية فنحن نعرف سبب المجيء في الجملتين الأوليين سواء جررنا أم نصبنا ، لأن المصدر « محبة » أضيف إلى « محمد » *
- أما في الجملتين الثالثة والرابعة ، فلا نعرف سبب المجيء إلى محمد سواء جررنا أم نصبنا ، لعدم وجود المصدر *
- وفي الجملة الخامسة نعرف أن المجيء إلى محمد كان بسبب محبه *
- فمن حيث وضوح المراد من التراكيب وتحديده ، تعد الجملتان الأوليان « نصا » في محبة محمد ، لكنهما « ظاهرا » في المجيء إليه ، فمن الممكن أن يكون المجيء فيهما لغير محمد ، وليس لمحمد علاقة به إلا عن طريق محبة الجائي إياه *
- كذا تعد الجملتان الثالثة والرابعة نصا وظاهر في المجيء إلى محمد ، لكنهما صامتتان عن ذكر السبب — كما ذكرت — *
- فالجر وحده (١ ، ٣) ، وكذا النصب فقط (٢ ، ٤) لا يقدمان المعنى واضحا أتم وضوح ، ولذلك كان التركيب الخامس نصا وظاهرا في المجيء إلى محمد بسبب محبه ، فالدلالة هنا « قطعية » — كما يقولون ؛ لأن النصب والجر اجتماعا معا على تحديدها — والله أعلم — *

المفعول معه :

المفعول معه مثال من أمثلة المنصوبات التي كانت أصلا مجرورة ،
ثم حذف منها حرف الجر ، وجيء بالواو مكانه ، ووجود هذه الواو سمح
للنحويين أن يخرجوا بعض الأمثلة على العطف •

وتخريج « سيبويه » لأمثلة المفعول معه ، يثبت أن النصب فيه ماهو
إلا غطاء شكلي لحالة الجز الكامنة فيه •

بعد حديث مطول عن كثير من الأسماء المنصوبة بفعل مضمر ،
يتناول « سيبويه » هذا الموضوع في باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب
فيه الاسم لأنه مفعول معه قائلًا :

وذلك قولك :

ما صنعت وأباك
ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها

إنما أردت :

ما صنعت مع أبيك
ولو تركت الناقة مع فصيلها

فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ،
ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها (١)

وفي بعض الأمثلة يفسر « سيبويه » النصب بعد الواو على أنه
مفعول به ، كما في قولك :

ما زلت وزيدا حتى فعل

أى : ما زلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به (٢)

ويستمر « سيبويه » في عرض كثير من الشواهد ، ثم يقول : فهذا
كله ينتصب والمعنى مع (٣) •

(١) . الكتاب ج١/ ٢٩٧

(٢) . الكتاب ج١/ ٢٩٨

(٣) . الكتاب ج١/ ٣٠٢

وتركيب المفعول معه مبنى على ظهور الفعل — كما نوهت — ولذلك يعرض « سيبويه » بعض أمثلة المفعول معه التى ليس فيها فعل ، ويخرجها بما يبقى على جانب الفعل فيها ، وكأن المعنى الفعلى هنا شئء كامن فى التراكيب الاسمية ؛ فقول العرب :

كيف أنت وزيدا

على معنى ؛

كيف تكون وزيدا

فالكلام محمول على الفعل ، الذى لو ظهر لم ينقص المعنى الذى أرادوا من الحمل على « كيف » وذلك لأن الفعل يقع هنا كثيرا •• « فالفعل كأنه قد تكلم به ، وإن كان لم يلفظ به » (١) •

فالتراكيب التى فيها أفعال لا يكمن فيها إلا الجر ، أما بعض تلك التى ليس فيها أفعال فيكمن فيها « المعنى الفعلى » والجر معا •

وإذا ما استطعنا تقدير المعنى الفعلى ، جاز النصب على المفعول معه ، وما لا خلا ، ولذلك لم يجز نصب ما بعد الواو فى نحو :

أنت وشأنك

كل امرئ وضيعته

ويجب رفعه ؛ لأنك تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ، ولا فيما يستقبل ، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل » (٢) •

والاستفهام من المواضع التى يستعمل الفعل فيها كثيرا ، ولذلك جاز نصب ما بعد الواو معه على تقدير فعل •

ليس كل تركيب — إذن — ذا طاقة فعلية ، والتراكيب بالنسبة إلى جواز النصب بعد الواو فيها على المفعول معه ، من حيث توفر الطاقة الفعلية فيها أو عدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) الكتاب ج١/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، شرح الكافية ج١/١٩٧

(٢) الكتاب ج١/٣٠٥ ، شرح الكافية ج١/١٩٥

١ - تراكيب فعلية لفظا ومعنى • ما صنعت وأخاك •

٢ - تراكيب فعلية معنى لا لفظا • كيف أنت وزيد ، وزيدا •

٣ - تراكيب اسمية لفظا ومعنى • أنت وشأنك •

وأيا ما كان العنصر الفعلى قبل المفعول معه ، فالنصب الظاهري ، هو في الحقيقة جر ، و « سيوييه » يشبه النصب في باب المفعول معه بالنصب في باب « ليس » في أن الجر هو العمق التركيبي لهما في البابين ؛ ففي قول « صرمة الأنصاري » :

بدا لي أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
عطف « سابق » بالجر على « مدرك » المنصوب حملا على معناه •
ومثله قول « الأحمص » :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها

بعطف « ناعب » بالجر محلا على معنى « بمصلحين » (١) •

بل إن « سيوييه » يذهب إلى أن الجر الكامن هو في قوة الجر الظاهر ؛ لأنه يشبهه بحذف « أن » الناصبة للمضارع مع بقاء النصب ، كما في قول « عامر بن جوين الطائي » :

فلم أر مثلهـا خباسة واحد ونهنت نفسى بعد ما كدت أفعله (٢)

وفي موضع آخر نرى « سيوييه » يجوز النصب بعد هذه الواو عطفا على ما قبلها ، كما يجوز النصب بعدها لا على أنها بمعنى « مع » بك بمعنى « قبل » • يقول :

« ومن ذلك قولهم :

شأنك والحج

كأنه قال :

عليك شأنك مع الحج

(١) الكتاب ج١/٣٠٦

(٢) الكتاب ج١/٣٠٧

♦♦♦ وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربى جيد ، كأنه قال :

عليك شأنك وعليك الحج

وليس ينتقض هذا ما أردت فى معنى « مع » من الحديث ♦♦♦ ومثل ذلك :

أهلك والليل

كأنه قال :

بادر أهلك قبل الليل

والمعنى أن يحذره أن يدركه الليل ، والليل محذر منه « (١) » ♦

فما بعد الواو منصوب إما عطفا على ما قبله ، أو على معنى حرف
من حروف الجر « مع » أو « قبل » ♦

وتخريج « سيبويه » للمنصوب على التحذير يشبه تخريجه
للمنصوب على المفعول معه ، فكما نصب الأخير على معنى « مع »
نصب نحو :

الأسد الأسد

إياك والأسد

على أنه « مفعول منه » ♦ فالنصب هنا — إذن — على معنى « من » ،
وهذا نوع جديد من المفعولات ، لا أجده إلا عند « سيبويه » « (٢) » ♦

المفعول معه — إذن — نوع من المنصوبات التى يكون النصب فيها
سطحيا ، أو غطاء لجر ، كبعض أمثلة المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول
منه ، وبعض المنصوبات على معنى « قبل » ♦

ولهذا يذهب « الرضى » إلى أن المفعول معه كان فى الأصل على
« مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها ؛ لكونها فى الأصل
حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها « (٣) » ♦

(١) الكتاب ج١/ ٢٧٤ ، ٢٧٥

(٢) الكتاب ج١/ ٢٧٤ ؛ شرح الكافية ج١/ ١٩٦

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٠٨

على أن النصب على المفعول معه في نحو :
جاءنى زيد وعمروا

كما أنه إشارة إلى جر كامن ، هو نص في الدلالة على المصاحبة والمعية لأن العطف في هذا المثال أو غيره يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر (١) .

ولقد ذكرت من قبل أن الاكتفاء بالواو في بعض أمثلة المفعول به وباب المفعول معه ، وباب المفعول منه ، ونصب ما بعدها على معنى حرف الجر المحذوف (الباء ، مع ، من ، قبل) هو طريق وسط بين ذكر حرف الجر والتخفيف منه كلية ؛ لأن الواو هنا يدل من حرف الجر .

وقد عد « سيبويه » استخدام الواو بدل حروف الجر نوعاً من التخفيف الذى تلجأ إليه العربية في أساليبها كثيراً لعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم تماماً كما يعلم مضارب الأمثال ؛ لعلمه بمواردها (٢) .

المفعول فيه :

والتخفيف المشار إليه آنفاً موجود كذلك فى المفعول فيه ، فهو أحد المنصوبات التى تخففت العربية فيها من حرف الجر ، ونصبت ما كان مجروراً (٣) .

فكل اسم منصوب على الظرفية هو فى التقدير جار ومجرور، حتى إن النحويين ذهبوا إلى أن ما جاز فى الظرف جاز فى الجار والمجرور ؛ إذ العرب تتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها ؛ لأن كل شئ من المحتويات لا بد أن يكون فى زمان أو مكان فصارت مع كل شئ كقريبه؛ ولم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبى ، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما (٤) .

ومن التخفيف ما مثل به « سيبويه » من أنه يقال :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٥

(٢) الكتاب ج١/ ٢٢٤

(٣) شرح الكافية ج١/ ٩٣

(٤) شرح الكافية ج١/ ١١١

إذا كان غد فأنتنى

إذا كان يوم الجمعة فالتقنى

فالفعل لغد ، واليوم ، كقولك :

إذا جاء غد

وإن شئت قلت :

إذا كان غدا فأنتنى

وهى لغة بنى تميم • والمعنى : أنه لقي رجلا ، فقال له :

إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو من البلاء فى غد فأنتنى

ولكنهم أضمرُوا استخفافا ؛ لكثرة « كان » فى كلامهم ؛ لأن الأصل
لما مضى وما سيقع وحذفوا ، كما قال :

تا لله ما رأيت كالיום رجلا

أى :

تا لله ما رأيت كرجل أراه اليوم

أى :

تا لله ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم (١) •

ففى المثال :

إذا كان غدا فأنتنى

بنصب « غدا » نرى « سيبويه » يؤوله على معنى « فى غد » .
كما أن التبادل فى المثال الأخير بين الجر والنصب واضح ، فالجورور
« اليوم » والمنصوب « رجلا » نصب وجر فى التقدير ، مع المحافظة
على المعنى ، مما يؤذن بتداخل الجر والنصب ، وبثبات النسبة والمعنى
رغم تعييز الشكل الإعرابى •

وليس كل اسم مكان ينصب على الظرفية على معنى فى ، ولا ينصب على هذا المعنى إلا اسم المكان المبهم • كقول العرب :

هو موضع كذا

هو مكان كذا (١)

وما لا يحسن أن ينصب على الظرفية على معنى فى ؛ لأنه اسم مكان مختص ، يجب جره بفى • فلا تقول :

هو جوف المسجد ، أو داخل الدار ، أو خارج الدار

حتى تقول :

هو فى جوف المسجد ، وفى داخل الدار ، ومن خارجها (٢)

أما جميع ظروف الزمان ، فتنصب على هذا المعنى ؛ فقولك :

سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد

جواب لقوله :

كم سير عليه ؟

لأنه يريد :

فى كم سير عليه ؟ (٣)

وإنما جاز فى كل كلمات الوقت أن تنصب على الظرفية ، ولم يجز ذلك فى أسماء الأماكن إلا فى المبهمات فقط ؛ لأن قرابة الزمان إلى الفعل أقوى من قرابة المكان إليه لأن « الفعل بنى لما مضى فيه ، وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر ، وهو الحدث ، والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة ، وهى إلى الأناسى ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمر ، فى قولهم مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لك مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ، والأماكن

(١) الكتاب ج١/٤٠٣ — ٤٠٦

(٢) الكتاب ج١/٤١٠

(٣) الكتاب ج١/٢١٦

لها جثة ، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » (١) •
فظرف الزمان أقرب إلى الفعل ؛ لأن الفعل ينشأ للدلالة على الزمن ،
كما بنى للدلالة على الحدث ، أما ظرف المكان فأقرب إلى الاسم ، فبعض
أسماء الأماكن قد تكون أعلاما وبعضها له خلقة ، وجثة •

بل إن ظروف المكان بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء ، نحو
القبل والقصد والناحية ، وأما الخلف والأمام والتحت ، فهن أقل استعمالا
في الكلام أن تجعل أسماء (٢) •

ومن الناحية التركيبية تعد ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء ؛
لأنها تكون فاعلة ومفعولة • تقول :

أهلكه الليل والنهار

استوفيت أيامك (٣)

والصادر — كذلك — قد تنصب على الظرفية على معنى في ، لسعة
الكلام والاختصار فيه أيضا ، وذلك قولك :

متى سيز عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، خفوق النجم ، خلافة
غلان ، صلاة العصر •

أى :

زمن مقدم الحاج ، حين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام
والاختصار (٤) •

وقد يتراوح نصب كلمة من الكلمات بين أن تكون منصوبة على
الظرفية أو على المصدرية كما تقول :

مررت به وحيد

(١) الكتاب ج ١/٣٦ ، ٣٧

(٢) الكتاب ج ١/٤١١ ، ٤١٦

(٣) الكتاب ج ١/٤١٩

(٤) الكتاب ج ١/٢٢٢

مررت بهم وحدهم (١)

فقد جعل « يونس » نصب « وحده » على الظرفية ، كأنك قلت :

مررت برجل على حياله

فطرح « على » ، فمن ثم قال : هو مثل عنده • وهو عند « الخليل »
كقولك :

مررت به خصوصا (٢) •

وإنما حملة « يونس » على جهة الظرف ؛ لأنه ناقص التصرف
كعند ، وتلزم إضافته وفيه معنى « على حياله » ، وقول « الخليل »
أقوى ؛ لأن « وحده » أشبه بالمصدر في معناه ، وحملة عليه أولى لكثرة
نظيره من المصادر ، وظهور معنى الاختصاص فيه (٣) •

وقد اختلفت عبارة النحويين في تخريج نصب أسماء الأماكن
المختصة بعد « دخل » ، و « سكن » ، و « نزل » في قولهم :

دخلت الدار ، نزلت الخان ، سكنت الغرفة

وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة ، فحذف حرف الجر « في »
معها في غير المبهم أيضا •

فذهب « سيبويه » إلى أن الأسماء منصوبة على الظرفية ، وقاء
« الجرمي » : « دخل » متعد ، وما بعده مفعول به لا مفعول فيه •

والأصح أنه لازم ؛ فغير الممكنة بعدها يلزمها « في » نحو :

دخلت في الأمر

دخلت في مذهب أبي حنيفة

وكثيرا ما يستعمل « في » مع الممكنة أيضا نحو :

دخلت في البلد

(١) الكتاب ج١/٣٧٣

(٢) الكتاب ج١/٣٧٨

(٣) حاشية الكتاب ج١/٣٧٨

« وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا أنفسهم » (١) •
وكون مصدر « دخل » هو « الدخول » • و « الفعول » فى مصادر اللزوم
أغلب ، وكونه ضد « خرج » وهو لازم اتفاقا •
وأما نحو :

ذهب الشام

فانتصاب « الشام » على الظرفية اتفاقا ؛ لأن « ذهب » لازم (١) •
ونصب المكان المختص على الظرفية اعتبره « سيبويه » من التشبيه
بالأماكن غير المختصة ؛ إذ كانت كلها تقع على الأماكن ، ومن ذلك « تقول
العرب ، سمعناه منهم

هو منى منزلة الشغاف

هو منى منزلة الولد

هو منى مزجر الكلب

أنت منى مقعد القابلة

إذا دنا فلزق بك من بين يديك (٣) •

وهو منى مناط الثريا

وهو منى معقد الإزار

فأجرى هذا مجرى قولك :

هو منى مكان السارية

وذلك لأنها أماكن ، ومعناها :

هو منى فى المكان الذى نيط به الثريا

وهو منى فى المكان الذى تقعد فيه القابلة

فإنما أراد هذا المعنى ، ولكنه حذف الكلام • وجاز ذلك كما جاز :

(١) إبراهيم ٤٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٨٦

(٣) الكتاب ج١/ ٤١٢ ، ٤١٣

دخلت البيت ، وذهبت الشام

لأنها أماكن ، وإن لم تكن كالمكان » (١) •

وقد أجمل « الرضى » الأمثلة التى ساقها « سيبويه » بقوله :
« يكثر حذف « فى » وإن كان شاذاً من كل اسم مكان يدل على معنى
القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياس » (٢) •

وهذا فهم طيب لكلام « سيبويه » ؛ حيث إن الأمثلة الكثيرة التى
ذكرها لأسماء المكان المختصة التى يجوز نصبها على الظرفية عبرت إما
على القرب ، وإما على البعد •

و « الرضى » لا يزال يعتبر نصب هذه الأمثلة على الظرفية شاذاً
على كثرتها كثرة تكاد تضىء عليها « القياسية » ، وهو فى هذا ينحو
منحى « سيبويه » ؟ إذ قال :

« وليس يجوز هذا فى كل شيء ، لو قلت :

هو منى مجلسك ، أو متكأ زيد ، أو مربط الفرس

لم يجز • فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا » (٣) •
وسواء أعرب « اسم المكان » المختص المنصوب بعد حذف « فى »
« مفعولاً به » كما يذهب الجرمى ، أو « مفعولاً فيه » كما يذهب « سيبويه »
و « الرضى » فإن النحويين اتفقوا على أن النصب هنا بديل للجر ،
ومعناهما واحد •

وهما — أى الجر والنصب — مقابلان للرفع ، الذى ذهب « سيبويه »
إلى جوازه فى الأمثلة السابقة على الخبرية • يقول :

« وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك :

هو منى فرسخان

(١) الكتاب ج١/٤١٤

(٢) شرح الكافية ج١/١٨٦

(٣) الكتاب ج١/٤١٤

هو منى عدوة الفرس
هو منى دعوة الرجل
هو منى غلوة السهم
هو منى فوت اليد

فإنما فارق هذا الباب الأول ؛ لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين *** وفوتاه ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه ، فهذا على هذا المعنى ، وجرى على الكلام الأول ، كأنه هو ؛ لسعة الكلام ، كما قالوا :

• أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة « (١) »

يريد « سيويه » بجريه على الكلام الأول : موافقته للمبتدأ « هو » فى الرفع لأنه خبر عنه •

فالنصب والرفع — إذن — جائزان ، إلا أن الأول على الظرفية ، والثاني على الخبرية ؛ فالعرب تقول :

أنت منى مرأى ومسمع
أنت منى مرأى ومسمعا

فرفعوه ؛ لأنهم جعلوه هو الأول ، حتى صار بمنزلة :

أنت منى قريب
ونصبوه — على قلة — ؛ لأنهم قالوا :

أنت منى بمرأى ومسمع

فصار « مرأى » غير الاسم الأول فى المعنى واللفظ ، فشبّهوه بقولهم :

• أنت منى منزلة الولد « (٢) »

وشبّهه بفرقة « سيويه » بين المعنى على النصب الولد من الجر وما يفيد من دلالة على « الظرفية » ، والرفع الدال على التشبيه أو « الخبرية » ما قاله المتأخرون عن التصريف فى الظروف •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٥

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤١٦

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى « فى » أو
انجراره بمن ، وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا منصوبا بتقدير « فى »
أو مجرورا « بمن » ، وقد ينجر « أين » إلى وحتى مع عدم تصرفهما .
و « من » الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى « فى »
نحو :

جئت من قبلك ومن بعدك

قال تعالى :

« ومن بيننا وبينك حجاب » (١)

وأما نحو :

جئت من عندك

قال تعالى : « هب لى من لدنك ذرية » (٢)

فلايتداء الغاية (٣) .

وقد يتوسع فى الظرف المتصرف ، فيجعل مفعولا به ، وحينئذ
يسوغ أن يضم مستغنيا عن لفظ « فى » كقولك :

يوم الجمعة صمته

وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشبهة ، نحو :

« بل مكر الليل والنهار » (٤)

يا سارق الليلة أهل الدار

ومعناه متوسعا فيه ، وغير متوسع سواء (٥) .

وشرع النحويون فى هذا الأصل فقالوا :

(١) فصلت ٥

(٢) آل عمران ٣٨

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٨٧

(٤) سبأ ٣٢

(٥) شرح الكافية ج١/ ١٩٠

١ — لا يتوسع فى ظرف المتعدى إلى اثنين حتى لا يلحق بالمتعدى إلى ثلاثة فلا يقال :

يوم الجمعة أعطيته زيدا درهما

لأن المتعدى إلى ثلاثة محصور ، فلا يزداد عليه ، وجوزه الأكثرون (١) •

٢ — لا يتوسع فى ظرف المتعدى إلى ثلاثة ؛ لأنه يخرج إلى غير أصل ؛ فليس معنا متعد إلى أكثر من ثلاثة ، وجوزه « الأخفش » (١) •

كما جوز النحويون التوسع فى الأفعال الناقصة ، فأجازوا نحو :
يوم الجمعة ليسه زيد قائما

يقول « الرضى » :

« والذى أرى أن جميع الظروف متوسع فيها ، فقولك :

خرجت يوم الجمعة

كان فى الأصل :

خرجت فى يوم الجمعة

كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به ، بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه • وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل « ذنبا » فى قولك :

استغفرت الله ذنبا

إلا أن حذف حرفى الجار أى « فى » و « اللام » صار قياسا فى البابين ، كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أن وأن ؛ وليس بقياس فى غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول فى :

مررت بزيد وقمت إلى عمرو

مررت زيدا وقمت عمرا

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٩٠

وإنما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتها على الحرفين المقدرين (١) •

ومن الظرف المتصرف ما يقع خبرا ، وظرف الزمان يقع خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه، وإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو :

الصوم يوم ، والسير شهر

إذا كان السير فى أكثره ؛ لأنه باستغراقه إياه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية •

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى نحو :

الصوم فى يوم أو يوما

خلافًا للكوفيين ؛ لأن « فى » عندهم يوجب التبعية ، فلا يجيزون : صمت فى يوم الجمعة

بل يوجبون النصب ، والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين ، ولا يعلم إفادة « فى » للتبعية •

وإن كان الزمان معرفة نحو :

الصوم يوم الجمعة

لم يكن الرفع إلا غالبا عند البصريين ، وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه فى المنكر •

فإن وقع الفعل لا فى أكثر الزمان ، سواء كان الزمان معرفة أو منكرا ، فالأغلب نصبه أو جره بفى اتفاقا بين الفريقين نحو :

الخروج يوما أو فى يوم

السير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة

وأما قوله تعالى .

« الحج أشهر معلومات »^(١)

فلتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس للاستعداد له ، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة (٢) .

وظرف المكان يقع خبراً عن اسم معنى أو اسم عين ، وإن كان الخبر ظرف مكان غير متصرف ، والمبتدأ اسم عين ، فلا كلام في ارتفاع رفعه نحو :

زيد عندك

وإن كان متصرفاً نكرة ، فالرفع راجع نحو :

أنت منى مكان قريب

وإن كان معرفة ، فالرفع مرجوح نحو :

زيد خلفك ، دارى أمامك (٣)

وأرى أن سبب عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن أسماء الأعيان ، ما سبق ذكره من أنه أقرب إلى الفعل منه إلى الاسم ، والفعل يناسبه من الأسماء ما يدل على معنى ولذلك يخبر بظرف الزمان عن أسماء المعاني .

أما ظرف المكان فهو أقرب إلى الأسماء — كما سبق — فيجوز الإخبار به عن أى نوع من الأسماء .

والظرف الواقع خبراً ينصب عند الكوفيين على « الخلاف » ، فالخبر يرفع إذا كان هو المبتدأ ، أو كأنه هو ، نحو :

زيد قائم

« وأزواجه أمهاتهم »^(٤)

(١) البقرة ١٩٧

(٢) شرح الكافية ج ١/ ٩٤ ، ٩٥

(٣) شرح الكافية ج ١/ ٩٥

(٤) الأحزاب ٦

ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر عليه نحو :

زيد عندك

فليس « عنده » هو زيد ، نصب بعامل معنوى ، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شئ يتعلق به •

وذهب البصريون إلى ضرورة تقدير شئ يتعلق به الظرف : إذ المخالفة لا توجب النصب ، وهو غى هذه الحال منصوب على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك اتفاقا غى :

جلست أمامك

خرجت يوم الجمعة

إلا أن العامل ههنا مقدر ... وينبغى أن يكون من الأفعال العامة نحو « كائن » و « حاصل » ولو كان من الأفعال الخاصة كآكل وشارب ، لم يجز لعدم الدليل عليه • وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو :

من لك بالمهذب

أى من يضمن •

وكذا حال الظرف فى ثلاثة مواضع أخرى هى : الصفة ، الصلة ، الحال ؛ وفيما عدا المواضع الأربعة ، لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود (١) •

ولسينويه رأى ثالث فى ناصب الظرف ؛ فالظروف منتصبة « لأنها موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت :

أنت الرجل علما

عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الدرهم عشرون ، إذا قلت :

عشرون درهما (٢)

(١) شرح الكافية ج١/٩٣

(٢) الكتاب ج١/٤٠٤

وعلما ، ودرهما منصوبان على التمييز ، وهو نوع آخر من المنصوبات التي يكمن فيها جر ، وسيأتى حديث موجز عنه •

الحال :

الحال كالظرف فى النصب على تضمن معنى « فى » • وأنبه هنا الى فرق بين الظرف والحال ، وهو أن الظرف على تضمنه معنى « فى » قد يجرب بها لفظا كذلك ، أما الحال ، فإنه يتضمن معنى « فى » فقط •

وقد سبق أن اعتبر « الرضى » المفعول فيه ، والمفعول له ، وحذف حرف الجر مع أن وأن ، الأمور القياسية الثلاثة التى يتخفف فيها من حرف الجر ما كان نصب ما كان مجرورا •

فالحال — إذن — يلحق بالظرف بجامع تضمن معنى « فى » فقط ، لا على أنه كان مجرورا بفى ، ثم نصب بنزعا •

وإنما ألحق النحويون الحال بالظرف ؛ لأن كلا منهما قيد للفعل فى لحظة معينة ، ومكان معين ، وحال معين •

وقد قدم « سيبويه » أنماطا متنوعة للكلمات التى تنصب على الحال وكان تضمنها معنى « فى » هو المعنى الذى نبه إليه دائما •

١ — فهناك باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر •• وذلك قولك :

قتلته صبرا ، لقيته فجأة ومفاجأة

•• وليس كل مصدر ، وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا

الباب يوضع هذا الموضع •• (١)

وقد ربط « سيبويه » بين الحال ، والمفعول لأجله • يقول عن أمثلة المفعول لأجله وشواهد الكثرة التى ساقها : « فهذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ،

ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله « (١) » .

ثم يقول عن المصدر الواقع حالا : « واعلم أن هذا الباب أتاه
النصب ، كما أتى الباب الأول (المفعول له) ، ولكن هذا جواب لقوله :
كيف لقيته ، كما كان الأول جوابا لقوله : له « (٢) » .

فالحال موقوف فيها الأمر ، والمفعول لأجله موقوف له الأمر ،
فالحال من حيث المعنى قرن للمفعول فيه ، ومن حيث الشكل كأنه منصوب
على نزع الخافض .

٢ - باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر ، وهو اسم ، وذلك قولهم :

مررت بهم جميعا وعامة وجماعة (٣)

٣ - باب ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ،
وذلك قولك :

أما سمنا فسمين ، أما علما فعالم

وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك :

أنت الرجل علما ودينا ، أنت الرجل فهما وأدبا

أى : أنت الرجل في هذه الحال (٤) .

٤ - باب ما ينتصب من الصفات حالا ، كما انتصب المصدر الذى
يوضع موضعه ولا يكون إلا حالا ، كقولك :

أما صديقا وصافيا فليس بصديق مصاف

أما طاهرا ، فليس بطاهر

أما عالما فعالم

فهذا نصب : لأنه جعله كائنا في حال علم ، وخارجا من حال ظهور

ومصداقة (٥) .

(١) الكتاب ج١/٣٦٩

(٢) الكتاب ج١/٣٧٢

(٣) الكتاب ج١/٣٧٦

(٤) الكتاب ج١/٣٨٤

(٥) الكتاب ج١/٣٨٧

٥ — باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر ؛
لأنها حال يقع فيها الأمر ، وذلك قولك :

كلمته فاه إلى في

بايعته يدا بيد

كأنه قال :

كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا

أى : كلمته في هذا الحال •

وبعض العرب يقول :

كلمته فوه إلى في

كأنه يقول : وفوه إلى في ، أى : كلمته وهذه حاله • فالرفع على ،

كلمته وهذه حاله ، والنصب على : كلمته في هذه الحال •

وأما :

بايعته يدا بيد

فليس فيه إلا النصب ؛ لأنه لا يحسن أن تقول :

بايعته ويد بيد

إذ لم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول :

بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى أقريبا كان أم بعيدا • وإذا قال :

كلمته فوه إلى في

فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ، ولم يكن

بينهما أحد (١) •

وقد أول « الرضى » الحال بالظرف ؛ لأن الحال مشابه للظرف في

المبنى ، فقولك :

جاء زيد راكبا معناه : جاء زيد وقت الركوب (٢)

(١) الكتاب ج١/ ٣٩١ ، انظر كذلك ج١/ ٣٩٥ ، ٣٩٧

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٠٦

« فالرضى » لم يكتف بالقول بأن معناه : فى حال ركوب ، بل أوله بالظرف ذاته ، وإذا اتضح أن الحال يضمن معنى فى يصبح لدينا فى اللغة العربية مفعول فيه للدلالة على الزمن ، وآخر للدلالة على المكان ، وثالث للدلالة على الحال .

وعليه فالفعل إما أن يقيد بظرف الزمان فقط ، أو بظرف المكان فقط ، أو بحال تبين كيف حدث الفعل وتم .

التمييز :

هذا آخر الأبواب التى يتبنى هذا البحث فكرة أن النصب فيها ما هو إلا شكل سطحي لشكل آخر هو الجر .

وتجد هذه الفكرة دليلها هنا فى تمييز العدد الذى يترأوح بين النصب والجر (٣ - ١٠) ، الجر (مائة ومضاعفاتها) ، والنصب (١١ - ٩٩) (١) .

ومن هذا ما يقوله « سيبويه » فى باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك :

هذا راقود خلا

وإن شئت قلت :

راقود خل ، وراقود من خل (٢) .

والمضاف الية فى :

خاتم غضة

يرفع إبهام الذات ، وكذا إذا انتصب ؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء .

وهذا تبادل بين الحالات الإعرابية ، بين النصب والجر - مثلاً - لداع من تخفيف كما يجر التمييز. إذا كان جره أخف من نصبه كما فى :

(١) الكتاب ج١/ ٢٠٦ - ٢١١

(٢) الكتاب ج١/ ١١٧

مائة رجل ، ثلاثة رجال

وكما يرفع المفعول ، إذا قام مقام الفاعل سواء كان مفعولا به ،
مصدرا ، أو ظرفا (١) .

ونصب التمييز في المقادير أكثر من الخفض ، والخفض في غير
المقادير أكثر من النصب ؛ لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ، ونصب
المميز نص على كونه مميزا ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر ، فإنه
علم بالإضافة ، فهو في غير المقدار أولى (٢) .

والعدد مقدار ، وكان ينبغي أن ينصب تمييزه ، إلا أنهم التزموا
الجر فيه من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما
لكثرة استعماله ، فآثروا التخفيف بالإضافة — كما سبق — .

كما أنهم تركوا الجر في العدد المركب (١١ — ١٩) ؛ لأن المضاف
إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا ، غلو أضيف ، العدد المركب إلى مميزه . .
لأن جعلاً لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى .

وكذا تركوا الجر في الأغلب في العدد الذي آخره نون الجمع
كعشرون وأخواته لتعذر إضافتها ، كما يضاف جمع المذكر السالم ،
وقد جاء قليلا نحو :

• عشرو درهم (٣) .

فحيث أمكنت بالإضافة وسهلت جر مميز العدد ، وما لا فلا .

وحرف الجر الذي ينصب التمييز على معناه هو « من » ، وتقدير
التمييز بمن مطرد في تمييز المفرد ، كما يطرد في تمييز النسبة ؛ بدليل
تصريحهم بها في نحو :

يا لك من ليل ، عز من قائل ، قاتله الله من شاعر

(١) شرح الكافية ج١/٢١٦

(٢) شرح الكافية ج١/٢١٧

(٣) شرح الكافية ج١/٢١٦ — ٢١٨

بل قد تكلف بعضهم تقدير « من » في جميع التمييز عن النسبة نحو :

طاب زيد دارا وعلما (١)

وتقدير التمييز المنصوب بمن من الأشياء التي تفرق بين فعل وآخر ، من هذا ما يقوله « سيبيويه » : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك :

امتلاأت ماء ، تفتقات شحما

ولا تقول :

امتلاأته ، ولا تفتأته

ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول :

ماء امتلاأت

كما لا يقدم المفعول في الصفة المشبهة ؛ لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول نحو :

كسرتة فانكسر ، دفعتة فاندفع

فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء ، كأنك قلت : ملأني فامتلاأت

ومثله : دحرجته فتدحرج + وإنما أصله :

امتلاأت من الماء ، تفتقات من الشحم

فحذف هذا استخفافا (٢)

فالجملتان :

أكل الولد شحما ، تفتأ الولد شحما

سواء من الناحية الشكلية ؛ لاحتوائهما على :

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٢٢

(٢) الكتاب ج١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب
لكن « سيوييه » يفرق بينهما على النحو التالى :

١ — « أكل » تتعدى إلى الظاهر والمضمر ، و « تفقأ » لا تصل
إلى المضمر •

٢ — « أكل » تتعدى إلى النكرة والمعرفة ، و « تفقأ » لا تصل
إلى المعرفة •

٣ — يجوز تقدم منصوب أكل عليها ، ولا يجوز تقدم منصوب
« تفقأ » عليها •

٤ — « أكل » ، فعل ينصب مفعولا ، أما « تفقأ » ، ففعل لازم يدل
على الانفعال ، ومعناه لا يتجاوز فاعله •

فالنصب فى الجملتين أمر ظاهرى ؛ لأن النصب مع تفقأ أصاه
الجر ، والمراد :

تفقأ الولد من الشحم

فحذف حرف الجر استخفاها ، فنصب المجرور •

و « من » فى الأمثلة السابقة مقدرة مع تمييز « النسبة » ، وهى
ههنا يأتى مقدرة فى تمييز الذات أو المقادير • يقول : وأما قولهم :

دارى خلف دارك فرسخا

فانصب ؛ لأن « خلف » خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه
فى بعض ، واستعنى ، فلما قال :

دارى خلف دارك

أبهم ، فلم يدر ما قدر ذاك ، فقال : فرسخا وذراعا وميلا ، أراد
أن يبين ، فيعمل هذا الكلام فى هذه الغايات بالنصب ، كما عمل :
له عشرون درهما

فى الدرهم (١) ، إنما أرادوا ، عشرين من الدراهم فاختصروا

واسـتخفوا (١) •

فـنوعا التـمـيـيز ، تـمـيـيز النـسـبـة ، وتـمـيـيز الـذات يـنـصـبـان عـلى مـعـنى
« مـن » ، و هو ما بـدا و اـضـحـا مـن رـبـط « سـيـبـويـه » هـذا بـذاك •
يـقـول : « نـقـول :

ما فى السماء موضع كف سحابا

لى مثله عبدا

ما فى الناس مثله فارسا

عليها مثلها زبدا

وذلك أنك أردت أن تقول :

لى مثله من العبيد

لى ملؤه من العسل

ما فى السماء موضع كف من السحاب

فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه من « عشرين » حين قال :

عشرون درهما

وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن
ما بعدها من صفتها ، ولا محمولا على ما حملت عليه ، فاننتصب بملء
كف ، ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن « مثل » بمنزلة
« عشرين » ، والمجرور بمنزلة التنوين لأنه قد منع الإضافة ، كما
منع التنوين (٢) •

ووجه الشبه بين « عشرين » وما ذكره « سيبويه » يتجلى فى
أكثر من ناحية :

١ — « من » مقدرة فيها جميعا •

٢ — الإضافة غير ممكنة ؛ لأن نون « عشرين » تمنع الإضافة

(١) الكتاب ج١/٢٠٣ ، ج٢/٢٥٧

(٢) الكتاب ج٢/١٧٢

والإضافة في « موضع » و « ملء » و « مثل » تمنع الإضافة كذلك ؛
فالإضافة فيها كنون « عشرين » ♦

٣ - « درهما » ليست من صفة « عشرين » ولا مبنية عليها
« خبر » ، كذلك « سحابا » و « عبدا » - مثلا - ♦

كنايات العدد :

والتبادل بين النصب والجر نجده أيضا في تمييز « كم »
الاستفهامية ، التي اعتبرها النحويون بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
منون ، شبيه بعشرين في أن ما بعده ليس من صفته ولا محمولا على
ما حمل عليه (١) ، فكما منعت عشرين من الإضافة إلى ما بعدها ،
منعت « كم » كذلك فنصب تمييزها كما ينصب تمييز « عشرون » ♦

وقد يجر تمييز « كم » إن سبقت بحرف جر ؛ فالقياس في :

على كم جذع بيتك مبنى

النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا
معنى « من » ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت
« على » عوضا منها (٢) ♦

أما « كم » في الخبر فبمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ،
يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو :
مائتي درهم

فانجر الدرهم ؛ لأن التنوين ذهب ودخل غيما قبله ، والمعنى معنى
« رب » نحو :

كم غلام لك قد ذهب

فكم في المسألة ، أو كم الاستفهامية ، بمنزلة عشرين وما أشبهها ،
وجعلت في الخبر والدلالة على الكثرة بمنزلة ثلاثة وعشرة وما بينهما ،

(١) الكتاب ج٢/١٥٧

(٢) الكتاب ج٢/١٦٠

والأولى ينصب ما بعدها ، وأما الثانية فيجر ما بعدها + « وناس من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ومعناها منونة وغير منونة سواء (١) »

وإذا فصلت بين « كم » وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول :

هذا ضارب بك زيدا

ولا تقول :

هذا ضارب بك زيد (٢)

ويجرى مجرى « كم » في الاستفهام : « كذا وكذا » في نحو :

له كذا وكذا درهما

فكذا وكذا مبهم ، وهو كناية للعدد ، وكذلك « كأي » في نحو :

كأي رجلا قد رأيت

كأي قد أثناني رجلا

إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع « من » + قال عز وجل :

« وكأي من قرية » (٣)، (٤)

كذا من التمييز الذي ينصب بإضمار « من » قولك :

ويحه رجلا ، لله دره من رجل (٥)

هذا ما كان من أمر التمييز الذي يعالج في باب المنصوبات ، وحقيقة العلاقة بينه منصوبا وبينه مجرورا ؛ فهو مثال آخر من أمثلة

(١) الكتاب ج٢/١٦٢

(٢) الكتاب ج٢/١٦٤

(٣) الحج ٤٨ ، الطلاق ٨

(٤) الكتاب ج٢/١٧٠

(٥) الكتاب ج٢/١٧٤

التبادل بين الحالتين الإعرابيتين ؛ إذ إن حالة النصب ما هي إلا تعبير شكلي عن حالة جر كامنة ؛ فمن البيانية مستترة في تراكيب التمييز ، وما الاستغناء عنها إلا نوع من التخفف والاختصار والتوسع ، الأمر الذي لحظ في منصوبات أخرى كالمفعول له ، والمفعول معه •

تمام الاسم :

رأينا فيما سبق أن « سيويه » كان كثيرا ما يعقد الشبه بين « عشرين » وأمثلة أخرى من تراكيب التمييز •

والواقع أن « عشرين » التي ينصب الاسم بعدها على التمييز ما هي إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة قدمها النحويون لبسط فكرة ما سموه بـ « تمام الاسم » •

والاسم « يتم بأربعة أشياء ، إما بنون الجمع كعشرين ، أو بالتثنية الظاهر كما في « رطل زيتا » ، أو المقدر كما في « خمسة عشر » ، « كم » ، وإما بنون التثنية كما في « منوان سمن » ، وإما بالإضافة كما في نحو « مثلها •• » ، فمعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التثنية ، ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وضار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ؛ كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل ؛ ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ، ولا ينتصب التمييز عنده ، فلا يقال :

« عندى المراقود خلا » (١)

وهذا حديث يذكرنا بالمعاني الثلاثة التي ذكرها النحويون

(١) شرح الكافية ج١/٢١٨

لتصوير العلاقة بين عناصر التركيب : معانى الفاعلية ، والمفعولية ،
والإضافة •

والأسماء التى قالوا إنها تامة ، لا تضاف إلى ما بعدها للأسباب
التى ذكروها ، كما أن هذه الأسماء المذكورة بعدها لا يتوفر فيها معنى
الفاعلية فلم يبق لها إلا أن تنصب على معنى المفعولية •

والمفعولية هنا تعنى أن ما قبلها تام كما يتم الكلام قبل المفعول
بالمفعول والفاعل وكما ينصب المفعول تنصب هذه الأسماء •

فنصب التمييز بعد الأسماء التامة بأشياء فى آخرها [النون ،
التنوين ، الإضافة] بديل للجر ؛ حيث تتعذر الإضافة ، فكأنه شبيهه
بما ينصب على نزع الخافض ، وإن كان الخافض هنا لم ينزع ، بل
تعذر وجوده وهو « الإضافة » •

ولعل ما يؤيد التفسير السابق أنه إذا زال سبب من أسباب تمام
الاسم (التنوين — مثلا --) فإن التمييز يجر بالإضافة • فالتمييز —
إذن — فى بعض التراكيب يجر إن أمكن جره ، وينصب إن تعذر الجر •
ويبدو أن فكرة « تمام الاسم » — كما قدمت آنفا — غير جامعة ؛
فقد ذكر « الرضى » أنه قد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشئ آخر ،
فلا تجوز إضافته ، فينصب عنه التمييز ، وذلك فى شيئين ؛ أحدهما
الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك فى الأغلب شيئا فيه معنى المبالغة والتفخيم ،
كمواضع التعجب نحو :

يالها رجلا ، يالها قصة ، يالك ليلا ، ويلمها خطة ، ما أحسنها فعلة ،
للله دره رجلا جائنى ، ويحه رجلا لقيته ، نعم رجلا ، ساء مثلا ، ومنه
ربه رجلا لقيته •

وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى :

« ماذا أراد الله بهذا مثلا »

فيمن قال انه تمييز لا حال ، وكذا قولهم :

حبذا زيد رجلا (١)

والتمييز في الأمثلة السابقة يجوز نصبه وجره بمن •
هذا ما كان من حديث عن التبادل بين النصب والجر في باب
التمييز ، تبقى هنا فكرة عن تقديم التمييز على عامله ، وحديث النحويين
عنها غنى حافل بتنبيههم الفطن إلى ما بين عناصر التراكيب من علاقات
داخلية •

جوز المازنى والكسائى والمبرد تقديم التمييز على عامله ، إذا كان
عامله فعليا ؛ لأن الفعل قوى في العمل • ومنعه الباقون ؛ لأنه في الأصل
فاعل الفعل المذكور ، كما في :

طاب زيد أبا

أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما نحو :

« ونحجرنا الأرض عيونا »

أى تفجرت عيونها • أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعديا نحو :

امتسلا الإناء ماء

أى ملأه الماء • والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا ما هو بمعناه •

وليس العلة بمرضية ؛ إذ ربما يخرج الشئ عن أصله ، ولا يراعى
ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كان له لما كان منصوبا أن
يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع ، وكونه بعد الفعل ،
غأى مانع أن يكون للمفاعل أيضا إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول
من جواز التقديم ؟ •

والرأيان السابقان متفقان على أن التمييز من حيث المعنى فاعل
للفعل على صورته القائمة فعلا ، أو على صورته المحولة من التعدية إلى
اللزوم أو من اللزوم إلى التعدية •

لكنهما اختلفا بعد ذلك حول مدى اعتبار هذا الأصل ، فمن منع

التقديم اعتبر الفاعل المعنوى مساويا للفاعل لفظا ومعنى ، ومن جوزه
نظر إلى أن التمييز وإن كان من حيث المعنى غاعلا ، يشبه صورة المفعول ،
فيجوز تقديمه كما يجوز تقدم المفعول ، وكما يأخذ المفعول حكم الفاعل
في باب ما لم يسم فاعله ، ينبغى أن يأخذ الفاعل حكم المفعول في
باب التمييز •

وثمة تعليل آخر لعدم جواز تقدم التمييز يذهب إلى أن الأصل
في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه ، سواء كان عن مفرد
أو عن نسبة ، وكان الأصل :

خل راقود ، رجل مثله ، سمن منوان ، لزيد نفس طابت

وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولا ليكون أوقع في النفس ؛ لأنه
يتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا غسرت بعد الإبهام ،
فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان
تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم (١) •

وهذا التعليل يوجد العلاقة بين المميز والتمييز من حيث إنهما
اسمان متكاملان يفسر ثانيهما أولهما ، والموصوف والصفة ، وهما نوع
آخر مما أسميته في كتاب لى : « المركب الاسمى » ، وإذا عرفنا
أن المميز تجوز إضافته إلى التمييز ، فيكون معنا مركب المضاف والمضاف
إليه ، تأكد لدينا أن الرسوم الشكلية لالتراكيب تتفاوت ، لكنها ترتبط
برباط معنوى عام يمكننا من تحويل أحدها إلى الآخر •

وعند هذا الاستطراد ، ينتهى الحديث عن التبادل بين النصب
والجر ، وقد كان فضلا فيما أسميته « التركيب الداخلى » أو نحو
النسبة ، التى تثبت وتبقى رغم تلون الحالة الإعرابية •

والمسائل النحوية التى عالجتها فى ضوء الفكرة السابقة : ثبات

النسبة وتغير الحالة من جر الى نصب ، غسرت سر النصب في أبواب نحوية تدور في فلك جملة الفاعل غالبا كباب المفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول غيه ، والحال ، والتمييز ♦

وثبات النسبة موجود كذلك في العلاقة بين نمطى الإسناد في اللغة العربية فكثير من تراكيب الجملة الاسمية يطوى في ثناياه تراكيب فعلية، وهذا هو ما تستغويه الصفحات التالية :

الفصل الخامس

الفعليّة في الاسمية

التقارب بين نمطى الإسناد :

مما يلفت نظر الباحث فى النحو العربى أن النحويين فى حديثهم عن الإسناد والتركيب الإسنادى ، ما كانوا يفرقون بين ما يسمى بالجملة الاسمية وما يسمى بالجملة الفعلية ؛ إذ كانوا يمثلون بهما معا ، دون أن يشغلهم الموقع الذى يأتى فيه كل من المسند إليه والمسند (١) ، الأمر الذى يوحى بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرفى الكلام منهم إلى وصف الملامح الشكلية التى تفرق بين نمطى الإسناد •

وقد راد « سيبويه » النحويين فى حديثهم عن التقارب بين نوعى الجملة فهو يجمع بينهما فى « باب المسند والمسند إليه » قائلا : « هو ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك :

عبد الله أخوك ، هذا أخوك

ومثل ذلك :

يذهب عبد الله

غلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء » (٢) •

وانتشرت بعد « سيبويه » الكتابات عن الفكرة ذاتها ، من هذا :
١ — يقول « ابن يعيش » عن الإسناد : « الإسناد تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذى يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة » (٣) •

فالإسناد : تركيب كلمة مع كلمة بغية تحقيق غائدة ما ، وحديث « ابن يعيش » عام يشمل تركيب الاسم مع الاسم ، وتركيب الاسم

(١) الكتاب ج١/٢٣ ، شرح الفصل ج١/٧٤ ، شرح الكافية ج١/٨

(٢) الكتاب ج١/٢٣

(٣) شرح الفصل ج١/٢٠

مع الفعل • وكلمة « الخبر » هنا تعم أيضا تشمل الفائدة التي تحضاء من الجملة الاسمية ، وتلك التي تؤدي بالجملة الفعلية •

٢ — « موجب الإعراب هو المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة » (١) •

والمعانى الثلاثة توزع عليها حالات الإعراب الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجذر ، ومعنى « الفاعلية » يشمل الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية •

٣ — « جعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد وهى ثلاثة : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر » (٢) •

والمبتدأ والخبر هما ركني الجملة الاسمية ، والفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية ، ولا يبقى من الأركان الأربعة إلا ركن الفعل ، وهو أيضا « عمدة » ؛ « لأنه يتركب منه ومن الاسم جملة » (٣) ، إلا أنه دائما عمدة ، فلا يحتاج إلى علامة غير الرفع (٤) •

وقد اتخذت فكرة « العمدية » تصحيحا لما قاله بعض النحويين في (٢) السابق من أن الرفع علامة الفاعلية ؛ إذ يذهب المحققون من النحويين إلى أن « الأولى أن يقال إن الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد » (٥) •

٤ — « قال بعضهم في وصف الفاعل : هو الاسم الذى يجب تقديم خبره لجرد كونه خبرا • وهذا الكلام عندي ليس بمرض ؛ لأن خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لجرد كونه خبرا » (٦) •

(١) شرح الكافية ج١/١٧ • مع الهوامع ج١/١٥ ، شرح المفصل ج١/٥٧

(٢) شرح الكافية ج١/٢٠ ، مع الهوامع ج١/٢١

(٣) شرح الكافية ج١/٢٠

(٤) شرح الكافية ج١/٢٠

(٥) شرح الكافية ج١/٢٤ ، ٧٠ : شرح المفصل ج١/٧٢ ، ٧٣ ، مع الهوامع ج١/٩٣

(٦) شرح المفصل ج١/٧٤

من الواضح في هذا الاقتباس أن بعض النحويين ، كان يطلق على الفعل في الجملة الفعلية « الخبر » ، وعليه فقد ذهب إلى أنه واجب التقديم •

وقد ارتضى « ابن يغيث » هذا الإطلاق ، وإن كان لا يسلم بعلّة وجوب التقديم •

ويُسبّح ما جاء في هذا الاقتباس ما قاله « أبو إسحق » من أن « المفاعل قد أسند إليه غيره » ، كما أن المبتدأ كذلك ؛ إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر المفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء « (١) » •

ولو قدم ما قاله « أبو إسحق » على شكل معادلة ، لأمكن أن يقال إن نمطى الإسناد في اللغة العربية هما :

خبر + فاعل

مبتدأ + خبر

والخبر في النمطين مسند ، يذكر أولاً في الأول ، وثانياً في الثاني ، والمسند إليه في النمطين من شأنه أن يذكر ثانياً في الأول • وأولاً في الثاني •

ومع ثبات الحقيقة التركيبية السابقة ، ورسوخها في الأذهان ، وواقع اللغة ، نقرأ في مصادر النحو : « كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر ... » أما تقدم المبتدأ ، فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، وغر عاله ، وأما تقدم الخبر ، فلأنه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ؛ لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود ، إلا أنه متقدم في القصد ، وهو العلة الغائية ، وهو الذي يقال فيه : أول الفكر آخر العمل « (٢) » •

فنحن في الجملة الاسمية أمام اعتبارين :

(١) شرح المفصل ج١/ ٨٥ ، الخصائص ج١/ ١٦٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٣

١ — اعتبار شكلي يظهر في صورة :

مبتدأ ← خبر

يبرره اعتبار كون المبتدأ « منسوباً إليه » ، والخبر « منسوباً » (١)
والأخير تابع للأول ، وفرع له — كما يشير السهم — •

٢ — اعتبار عميق هو اعتبار القصد ، وهو مناط الفائدة ، والخبر
بهذا الاعتبار يحل في المرتبة الأولى :

(خبر مبتدأ) (٢)

لأنه هو الغرض ، فهو وإن كان متأخراً في الوجود متقدماً في القصد •
وإذا كان الفعل مع الفاعل خبراً يجب تقديمه ، والخبر مع المبتدأ
متقدماً في القصد وإن كان متأخراً في الوجود ، نستطيع أن نذهب إلى أن
العرب قدمت الخبر لفظاً ومعنى مع الفاعل ، وقدمته معنى فقط مع
المبتدأ •

وكان الفرق بين الصورتين :

فعل + فاعل

مبتدأ + خبر

هو فرق شكلي فقط ؛ فالخبر في كليهما متقدم قصداً — كما قالوا — •
وكان لفكرة التقارب بين نمطى الإسناد انعكاساتها في الفكر النحوي ،
من هذا — مثلاً — ما يقوله « ابن الشجري » من أن الحال فضلة في
الخبر ، والخبر على ضربين ، خبر المبتدأ ، وخبر الفاعل ، وما قام مقام
الفاعل ، وذلك قولك :

زيد جالس ، خرج بكر ، ضرب عمرو

ولما كانت الحال فضلة على الخبر ، والخبر في الأمر العام إنما
يستفاد إذا كان نكرة لزم الأحوال أن يكن نكرات ، حملاً على الأصل ؛

(١) لاحظ الجودة في المصطلحات

(٢) استخدمت القوسين للدلالة على أن هذه الصورة افتراضية بحتة
تعنى تضمن الصورة الأولى إياها ذهنياً لا واقعياً •

لأن الأصل التثكير (١) •

ومن هذا — أيضا — أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداهما مبتدأ وخبر ، والأخرى فعل وفاعل ، فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها ... وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل ؛ لاشتراكهما في معنى الآخر ؛ فلا فرق من جهة المعنى بين :

زيد قائم

قام زيد

قال الجموح :

قالت أمامة لما جئت زائرهما هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود
والمراد : لولا الحد (٢) •

ومن ذلك أن البصريين جوزوا تقديم الخبر مفردا كان أو جملة نحو :

قائم زيد

أبوه قائم زيد

ومنع الكوفيون ذلك •

والمذهب الأول لكثرة استعماله في كلام العرب نحو :

مسنوء من يشنؤك

تميمي أنا (٣)

(١) الأملى ج٢/٢٧٢ ولم يعتبر « ابن الشجرى » الفعل في نحو قولك : لا يخرج أخوك .

ليخرج بكر .

خبرا ، بل اعتبره « مسندا » . انظر الأملى ج٢/٢١١

(٢) شرح المفصل ج١/٩٥ ، ٩٦

(٣) الكتاب ج٢/١٢٧

« سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » (١)

فموضع الفائدة الخبر ، والشك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار (٢) .

وتجوز تقديم خبر المبتدأ صادر عن الشبه بينه وبين خبر الفاعل الذي من شأنه أن يذكر أولاً .

وبعض أمثلة الجملة الفعلية يمكن تخريجها على أنها جمل اسمية فتتجو بذلك من بعض شذوذ ، كما في قوله تعالى :

« ثم عموا وصموا كثير منهم » (٣)

« وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٤)

فالحاق الفعلين « عمى » و « أسر » علامة الجمع ، فيه مخالفة لما ألفته اللغة العربية في الجملة الفعلية من تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لغير الواحد .

ولذلك فإن النحويين جوزوا اعتبار هاتين الجملتين وما يشبههما جملة اسمية ، وهذا في الحقيقة محاولة منهم لإبقاء صرح القواعد سليماً ، وما كان لهم أن يجوزوا هذا إلا لعلمهم بالقرابة الحميمة بين نوعي الإسناد ، وعلى هذا فجملة « ثم عموا . . » ، وجملة « وأسروا النجوى » في محل رفع خبر مقدم ، و « كثير » و « الذين » مبتدأ مؤخر (٥) .

وهناك إعرابان آخران للايتين على أنهما جملة فعلية ، وهذا دليل تقارب شديد بين النمطين (٦) .

يقول الأخطل :

إن العرارة والنبوح لدارم والمستخف أخوهم الأثقالا

(١) البقرة ٦ .

(٢) شرح المفصل ج ١ / ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) المائدة ٧١ .

(٤) الأنبياء ٣ .

(٥) الأمالي ج ١ / ١٣٣ ، ١٣٤ ، ج ٢ / ١٦١ .

(٦) جملة الفاعل بين الكم والكيف ١٣٠ ، ١٣١ .

يروى « المستخف » بالرفع ، غَال بمعنى الذى ، والمراد : الذى يستخف ، وأخوهم الخبر ، فالجمله على هذا اسمية •

وأسهل من هذا عند « أبى سعيد » أن يرتفع « أخوهم » بمستخف ارتفاع الفاعل بفعله ، والأثقال داخله فى صلة المستخف ، فكأنه قال :

• وإن الذين يستخف أخوهم الأثقال لدارم (١) •

ومن أمثلة التراوح بين الاسمية والفعلية قول « المتنبى » :

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

رويت « دهر » بالرفع ، فذهب « أبو الفتح » إلى أنها ارتفعت بفعل مضمر ، دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال :

وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهله

ويجوز كونه مبتدأ خبره محذوف ، وليس فى قوة إضمار الفعل

• كما يجوز عطفه على فاعل « كفى » « بأنك » • (٢) •

ويجوز — وهذا استطراد — أن يقرأ البيت :

كفى ثعلا فخر بأنك منهم ودهر

ففخر فاعل « كفى » ، والباء تتعلق بفخر ، وتجر الدهر بالعطف على المجرور (٣) •

فكلمة — فخر — يجوز نصبها على التمييز لفظا ، لكنها فاعل من حيث المعنى ولهذا جاز رفعها على أنها فاعل •

وعلى نصب « فخر » يكون فاعل كفى « بأنك » ودهر إما معطوف على هذا الفاعل ، أو فاعل لفعل محذوف ، دل عليه « فخر » ، أو مبتدأ خبره محذوف •

أما على رفع « فخر » فيجوز جر « دهر » عطا على « بأنك »

(١) الأمالى ج١/ ١٩٠

(٢) الأمالى ج١/ ٢٠٣

(٣) الأمالى ج١/ ٢٠٣

المتعلق بفخر ففخر — إذن — تنصب أو ترفع، والمعنى واحد، و«بأنك...» إما أن تكون فاعلاً مرفوعاً، أو متعلقة بالفاعل المرفوع، والمعنى واحد على الرفع والجذر، كذا «دهر» إما أن ترفع على الأوجه السابقة، أو تجر، والمعنى واحد.

وفي ضوء من هذا التقارب، قد يثبت لأحد النمطين ما يثبت للآخر، فأصل إضافة أسماء الزمان إلى الجمل إضافة إلى جملة الفعل للشبه الذي بين الفعل والزمان، من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث متقضية، كما أن الزمان حادث يتقضى، ولل فعل أمثلة مختلفة، يدل كل مثال على زمان غير الزمان الذي يدل عليه المثال الآخر... ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل أضافوه أيضاً إلى جملة الابتداء؛ لأنها أختها (١) وعلى هذا جاء قول «أعشى تغلب» :

ونحن قتلنا مصعباً قد علمتم بمسكن يوم الحرب أنيابها خضر

حيث أضاف اليوم إلى جملة الابتداء (٢).

إن التقارب بين نمطي الإسناد مؤسس على المعنى والنسبة بين العناصر، ولا ينقص منه التفاوت في الصيغة اللفظية؛ فالنحو — كما يراه «ابن جني» — صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعاني فأمر ضيق، ومذهب مستصعب فزيد في :

قام زيد

فاعل، لكنه في :

زيد قام

مبتدأ لا فاعل، وإن كان فاعلاً في المعنى؛ فسمه هذه الجملة تختلف عن سمة تلك لأن صنعة هذه غير صنعة تلك، فأما المعنى فواحد (٣).

وفي ضوء من هذا التقارب، يصبح من السهل أن نقبل الحقيقة

(١) الأمالي ج١/ ١٣١، ١٣٢

(٢) الأمالي ج١/ ١٣٢

(٣) الخصائص ج١/ ٣٤٢، ٣٤٣

التي قررها النحويون من أن الفعل نكرة ؛ لأن العرب امتنعت من تعريف الفعل ؛ لأن الغرض منه إفادته ؛ •• ولو كان معرفة لما كان مستفاداً ••• فإنك لو أخبرت بما لا شك فيه لعجب من قولك وهزيء منه ، فلم يجز — إذن — تعريف ما وضعه على التنكير ؛ ألا تراه يجرى وصفاً على النكرة في نحو :

مررت برجل يقرأ

فهذا كقولك : قارئ •• ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة (١) •

فمناط التركيب الإسنادي ، الإعلام بالفائدة ، وهذا إنما يكون بالمنكور لا بالمعروف ، ويتحقق هذا في الفعل مع الفاعل ، والخبر مع المبتدأ ، كما يفهم من التفات « ابن جنى » إلى « الخبر » وهو يتحدث عن « بالفعل » •

وحديث النحويين عن الفعل ، والخبر ، والمسند صدر عن الحقيقة السابقة من أن الفعل نكرة ؛ فهذه الثلاثة مدلولها أو مؤداها واحد • فالأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ ؛ لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكير الخبر ؛ لأنه مسند فشابه الفعل ••• وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم ؛ لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير ، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم (٢) •

ولا يسند إلى الفعل ؛ لأن الفعل خبر ، لا يسند إلى مثله ، وإلا لم يفد المخاطب شيئاً ؛ إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف ، نحو :

قام زيد ، قعد بكر (٣)

(١) الخصائص ج٣/٢٣٣

(٢) شرح الكافية ج١/١٠٩ ، الخصائص ج١/١٠٣ ، مع الهوام

ج١/١٠٠

(٣) لاحظ استعمال « خبر » و « مخبر عنه » مع أن التمثيل بالجملة الفعلية •

والفعل نكرة ؛ لأنه موضوع للخبر ، الذى مبناه على الفائدة ؛
إذ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ،
ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيد « (١) » .

وضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين ،
أو نكرتين مختصتين بوجه ، أو نكرتين غير مختصتين شىء واحد ، هو
عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم فى المعرفة
ذلك ، كما لو علم قيام زيد — مثلاً — فقلت :

زيد قائم

عد لغوا ، ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائماً فى الدار جاز لك أن
تقول :

رجل قائم فى الدار

... وكذا فى الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول :

قام زيد .

ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار أن تقول :

قام رجل فى الدار (٢)

فالعلاقة بين الفعل والفاعل — إذن — هى العلاقة بين الخبر
والمبتدأ ؛ فما يؤديه الفعل يؤديه الخبر ، والفائدة التى تجنى من إسناد
الفعل إلى الفاعل هى التى تحصل من إسناد الخبر إلى المبتدأ .

وحيث إن الفعل خبر ينبغى أن يكون نكرة ، وإن الفاعل والمبتدأ
ينبغى أن يكونا معرفة ، وإن الرفع معهما إنما هو على معنى « الفاعلية »
— كما سبق — ، ينبغى أن تتلاشى أو تكاد تتلاشى الفروق الشكلية بين
نمطى التركيب الإسنادى ، ويصبح من الأنسب أن توحد المصطلحات
التي أرجعها « ابن جنى » فيما سبق — إلى مقتضيات الصنعة اللفظية ،
صناعة النحو ، ويتحدث عن المسند والمسند إليه (٣) ، أو المنسوب

(١) شرح المفصل ج١/ ٢٤ ، ٢٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٨ ، ٨٩ ، مع الهوامع ج١/ ١٠١ ، الواضح

فى علم العربية / ٨

(٣) الكتاب ج١/ ٢٣

والمنسوب إليه ، أو المحكوم به والمحكوم عليه •

المعنى الفعلى فى جملة المبتدأ :

وهذا التقارب بين نمطى الإسناد يجعلنى أذهب إلى أن هناك ما يمكن أن أسميه « المعنى الفعلى » فى جملة المبتدأ والخبر ، وهذا معنى يصل إليه المحلل بمجهود استنباطى غير معقد أو مشكل ؛ إذ هو مؤسس على ما بين نمطى التراكيب الإسنادية من علاقات داخلية عميقة ، تتنوع معها الأوضاع الشكلية من ذكر المحكوم عليه قبل المحكوم به فى جملة المبتدأ والخبر ، أو ذكر المحكوم به قبل المحكوم عليه فى جملة الفعل والفاعل أو التردد بين هذا وذاك ، كما فى نحو

أقائم محمد

حسب الإعراب الذى تعرب به هذه الجملة وما يشبهها ، وإن كان بعض النحويين قد ذهب إلى أن المبتدأ الذى له مرفوع يعنى عن الخبر ليس من تراكيب الجملة الاسمية (١) •

ويبدو أن استنباط المعانى الفعلية من عناصر لغوية غير أفعال كان من الأمور المقررة فهذا « ابن جنى » عقد فى « الخصائص » « باب لاستخلاص معانى الأوصاف من الأعلام » (٢) •

المعنى الفعلى فى الخبر :

والمعنى الفعلى فى جملة المبتدأ والخبر قد يستخلص من الخبر فقط أو من المبتدأ فقط أو من الجملة كلها •
ومن الأول أن « أبو على » أنشد قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبى بضؤلان

وفيه تعلق الظرف « بعض الأحيان » بالخبر « أبو المنهال » الذى هو اسم جامد ، إما على أن يكون المراد :

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٦
(٢) الخصائص ج٣/ ٢٧٠ — ٢٧٣

أنا مثل أبى المنهال

فيعمل فى الظرف على هذا معنى التشبيه ، أى :

أشبهه أباً المنهال فى بعض الأحيان

وإما على أن يكون قد عرف من أبى المنهال هذا الغناء والنجدة فإذا ذكر فكأنه قد ذكرنا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال :

• أنا المغنى أو أنا النجد فى بعض الأحيان (١) •

وفى ضوء من استخلاص المعنى الفعلى من الخبر ، حتى كأن « الاسمى » فى الظاهر « فعلى » فى الحقيقة ، يتحدث النحويون عن تحمل الخبر الجامد للضمير لدى الكسائى ، أو الخبر الجامد المؤول بالمشق عند الجميع • فقد تقول :

هذا القاع عرّج كله

أى غليظ ، وغليظ يتحمل ضميراً ، وكله تأكيد للضمير ، وإن كان يجوز أن يكون « كله » مبتدأ مؤخرًا ، و « عرّج » خبراً مقدماً •

وقد برر « الكسائى » منزهه من تحمل الخبر الجامد للضمير ، بأنه عرض فيه فى التركيب معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ • على أن « الكسائى » فرق بين الخبر المشتق ، والجامد المؤول بالمشق فى تحملهما الضمير ، والخبر الجامد فى ذلك ، ذاهباً إلى أن الأولين يمكن لهما رفع الاسم الظاهر بعدهما ، كما يمكن أن يتبع الضمير معهما بتابع ، أما الخبر الجامد ، فلا يرفع الظاهر ولا يتبع ضميره بتابع (٢) •

وكان الفرق بين أنواع الخبر عند « الكسائى » هو فى الحقيقة فرق فى درجة « الفعلية » التى تثبت لهذه الأنواع • فالمفعلية موجودة ثابتة ، لكنها تتفاوت من نوع إلى آخر •

(١) الخصائص ج٣/٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر أيضاً الكتاب ج٢/٢١ — ٣٥

(٢) شرح الكافية ج١/٩٧ ، الكتاب ج٢/٢٤

وإذا كان خبر المبتدأ جملة يعود منها إلى المبتدأ ضمير ، وهذا
الضمير قد يحذف * وذهب « الفراء » إلى أنه يحذف قياسا إذا كان
الضمير منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ « كل » كما في قول الشاعر :
قد أصبحت أم الهيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
ونحو قول الآخر :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود (١)

وجملة المبتدأ هنا يمكن تحويلها إلى جملة فعلية ، كما إذا قلت :
على ذنبا لم أصنعه كله
قتلت ثلاثا كلهن عمدا

وهذه الجملة الفعلية المستخلصة من الخبر ، تقع وصفا لذنوب في
البيت الأول ، ومستأنفة في البيت الثاني * فهي — إذن — تحل في
نفس المواقع التي حلت فيها الجملة الاسمية التي استمدت هي منها *

وقد يكون الخبر ظرفا * وفي هذا الظرف معنى فعلى * وقد أجمع
النحويون على هذا ، وإن كانوا قد اختلفوا حول درجة هذا المعنى الفعلى ،
أهو معنى فعلى عام ، أم معنى فعلى خاص ؟ ، كما أجمعوا على أن هذا
المعنى الفعلى هو العامل النصب في الظرف *

وقد ذهب البصريون إلى أن الظرف يتضمن معنى فعليا عاما ، أى
معنى من شأنه ألا يخلو منه أى كائن نحو : كائن ، حاصل ؛ ليكون الظرف
دالا عليه ؛ لأنه إن كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر ، لا يدل
الظرف عليه * وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه ، كما في نحو :

من لك بالمهذب

أى : من يضمن *

ولا يجوز عند الجمهور إظهار العامل أصلا لقيام القرينة على تعيينه
وسد الظرف مسده ؛ كما في نحو :

لولا زيد لكان كذا

غلا يقال :

لولا زيد كائن

وقال « ابن جني » بجوازه • وأما قوله تعالى :

« فلما رآه مستقرا عنده » (١)

فمعناه :

ساكنا غير متحرك ، وليس بمعنى : كائنا (٢)

وكما اختلف النحويون في تقدير المعنى الفعلى المستمد من الظرف بين العموم والخصوص ، اختلفوا كذلك حول تأثير هذا الفعل ، ومدى قوة درجة الفعلية فيه •

فإن كان بعد الظرف معمول في نحو :

زيد خلفك واقفا

فعند « أبى على » أن هذا المعمول معمول الظرف لقيامه مقام العامل ، ومن ثم وجب حذفه •

وقال غيره : هو للعامل المقدر ؛ لأن الظرف جامد ، لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر له •

ومن يرى أن الظرف لا يعمل لجموده لا يسير في طريق المعنى إلى النهاية ؛ إذ على الرغم من تسليمه بتحمل الظرف للمعنى الفعلى ، وتضمنه إياه ، يسلبه وظيفة العمل •

أما الآخرون — أبو على — فهم يكملون الرحلة ، ويرون أن الظرف اسم ظاهرا فعلى باطنا ؛ لتضمنه معنى الفعل ، وفي تعلق ما بعده به •

بل إن هذا الاتجاه المعنوي الصرف يرى أن الظرف يتحمل ضميرا ، أو أن الضمير انتقل إليه ؛ لأنه يؤكد ، كما في قوله :

(١) النمل ٤٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ٩٣ ، انظر أيضا نهج المرجع ٧٠

غان يك جثمانى بأرض سواكم فإن غؤادى عندك الدهر أجمع
 فالظرف « عندك » وقع خبرا لأن ، وليس قبل « أجمع » المرفوع ما يصح
 أن يحمل عليه إلا اسم إن « غؤادى » والضمير الذى فى « عندك » ،
 و « الدهر » • واسم إن ، والدهر منصوبان ، فبقى حمته على المضمر فى
 قوله « عندك » (١) •

كما ينتصب عنه الحال ، كقوله تعالى :

« وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها » (٢) •

فخالدین حال والعامل فيها ما تضمنه الجار والمجرور « فى الجنة » من
 معنى فعلى •

وأخيرا يختلف النحاة حول نوعية المقدر فى المعنى الفعلى المفهوم
 من الظرف ، فأكثروهم على أنه « فعل » ؛ لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف
 للتعلق ، واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل ، والأولى الرجوع إلى الأصل ،
 كما أن الفعل يقدر فى نحو :

الذى فى الدار زيد

كل رجل فى الدار غله درهم

ولا يقدر الاسم ، فليكن المقدر فى الخبر فعلا ، طردا للمسائل على وتيرة
 واحدة •

فالنحويون — إذن — متفقون على أن هناك معنى فعليا مأخوذا من
 الخبر ، لكنهم اختلفوا حول نقاط ثلاث :

أولها : هل المعنى الفعلى عام أم خاص ؟

ثانيها : ما مدى تأثير هذا المعنى الفعلى فى المعولات بعده ؟

ثالثها : هل المقدر هنا فعل أم اسم ؟

(١) شرح الكافية ج١/ ٩٣ ، ٩٤ ، الأمل ج١/ ٤ ، ٥ ، الفعليات / ٢٨٤

(٢) هود ١٠٨

وتدور هذه النقاط الثلاث حول « الشكل » (٣) ، والمعنى (١) ،
والوظيفة (٢) ، أو فلنحاول وضع هذا الفكر وضعاً معاصراً ، على أساس
أن النحويين كانوا يحاولون الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التي يسألها المحلل
اللغوى فى العصر الحديث عن أية صيغة لغوية ؛ ما هى ؟ ما وظيفتها ؟
ما السياق التى ترد فيه (١) •

وذهاب أكثرية النحويين إلى أن المعنى الفعلى المستمد من الظرف
« فعل » لأن الظرف لا يقدر إلا بفعل فى جملة الصلة هو حديث عن
السياق الكلامى الذى يستعمل فيه الظرف • وقد أشار « الرضى » إلى
أن ما يقال عن الظرف فى الخبر يقال عنه وهو صفة ، أو وهو صلة —
طردا للباب على وتيرة واحدة — •

اتفق النحويون — إذن — على أن الظرف يحمل معنى فعلياً به
يتحمل ضميراً ، وزاد « أبو على » على هذا أن الظرف يرفع الاسم
الظاهر بشرط اعتماده على موصول ، أو موصوف أو ذى حال ، أو سبقه
بنفى أو استفهام ؛ لتقوية بالاعتماد كأسمى الفاعل ، والمفعول ، والصفة
المشبهة ، وكذا إذا وقعت بعده « أن » المصدرية ، كقوله تعالى :

« ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة » (٢) •

لا صريح المصدر •

على أنه يجوز أن يقال فى جميع ذلك أن الظرف خبر قد تقدم على
مبتدئه كما فى نحو :

جاء الذى فى الدار أخوه ، جاء رجل فى الدار أخوه ، جاء محمد
فى الدار أخوه •

ومن الواضح أن الظرف وما بعده يكون فى قوة الجملة الفعلية إن
قيل إن الظاهر بعده مرفوع ، أما إذا أعرب الظاهر مبتدأً مؤخرًا ،

(١) المدخل إلى التحليل اللغوى التجميعى / ٥

(٢) فصلت ٣٩

فيكون الظرف فقط ذا معنى فعلى ، فقولك :

فى الدار أخوه

فى الأمثلة السابقة ، أما أن تكون :

فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر

وهذا من أدلة التداخل الوثيق ، والقاربة الحميمة بين نمطى الإسناد فى اللغة .

ولو أن قائلًا قال أولاً :

فى الدار رجل

فالمرغوع مبتدأ مقدم الخبر عند البصريين ، وفاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليهِ ، كما قالوا فى نحو :

قائم أخوك

وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة ؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره .

ويمكن أن يتوجه على الكوفيين بأن حق المبتدأ التقدم ، فالضمير متأخر تقديرا ، كما فى نحو :

ضرب غلامه زيد

أما الأخفش ، فلا يوجب ذلك ، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضا ؛ إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ، لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد ، أجاز كون « زيد » فى نحو :

قائم زيد

فاعلا أيضا ، وله فى جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان ، وذلك لأن الظرف أضعف فى عمل الفعل من الصفة (١) .

و — إذن — فجملة :

فى الدار رجل

اسمية عند البصريين ، فعلية عند الكوفيين ، بين بين أى اسمية أو فعلية
عند الأخفش ، ومثلها جملة :

قائم زيد

والخلاف بين النحويين ليس خلافا حول مبدأ تضمن الظرف للمعنى
الفعلى بل حول مدى درجة الفعلية فيه ، فهل يقف المحلل عند حد
استمداد المعنى الفعلى من الظرف ؟ أم يتجاوز ذلك إلى القول بأن هذا
الظرف رفع ما بعده على الفاعلية ، وبذلك يؤول التركيب إلى كونه جملة
فعلية ؟

منع ذلك البصريون ، وجوزه الكوفيون ، وجوز « الأخفش »
الاعتبارين •

ويرى « الرضى » أن مذهب البصريين أولى بالترجيح ؛ لأن ثبوت
الإجماع على جواز :

فى داره زيد

يصح تقديم الخبر ، ويمنع كون « زيد » فاعلا ، وإلا لزم الإضمار قبل
الذكر ، وكذا قولهم :

إن فى الدار زيدا

بنصب « زيد » دل على أن « زيد » كان مبتدأ ، وإلا لم ينصب (١) •
وقد فرع « الرضى » على هذه المسألة أن بعض البصريين منع نحو :

فى داره قيام زيد

فى دارها غلام هند

لأن المبتدأ حقه التقديم ، فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو :

فى داره زيد

فإذا ما أضيف إليه المبتدأ ، فليس له التقدم الأصلي .
والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش ؛ لأنه عرض للمضاف
إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ ، وصيرورته
معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ ، وإن لم يكن له ذلك في
الأصل (١) .

وهذا ملحظ يدل على دقة فى تناول والتحليل ؛ فالكلمة بدخولها
فى تركيب اسمى : تركيب المضاف والمضاف إليه — مثلا — يحدث لها
ما لا يحدث وهى منفردة ، فالمضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من
المضاف إليه ، كذا قد يكتسب منه التأنيث أو التذكير (٢) ، أما هنا
فالمضاف إليه يكتسب تقدم الرتبة باتصاله بالمضاف ، وكان المسألة فيها
شئ من تبادل التأثير والتأثير ، فالاسمان المتضايقان يعمدى كل منهما
الآخر أو بالأحرى يلونه بألوان تركيبية مختلفة ، وهذا هو عصب الدراسة
النحوية التركيبية .

المعنى الفعلى فى المبتدأ :

ولا تستمد الفعلية من الخبر فقط ؛ بل إن المبتدأ يقدم لنا هذا
المعنى بوضوح فى بعض الأمثلة ، التى قد تخالف ما انتهت إليه اللغة فى
تركيبتها ، فالمثل العربى المشهور :

« تسمع بالمعيدي خير من أن تراه »

يقع فيه الفعل المضارع فى موقع المبتدأ ، وأعربه النحويون
على أنه مرفوع بحذف الناصب « أن » .

وسواء روى « تسمع » بالرفع أم بالنصب — على قلة — ، فمن
الواضح أن موقع المبتدأ شغل بعنصر فعلى ، إما صريح كما ورد فى المثل
— على الرفع — ، أو مؤول كما ذهب إليه النحويون ؛ إذ قالوا : المراد
« سماعك » فالمصدر « سماع » فيه أيضا طاقة فعلية .

(١) شرح الكافية ج ١/ ٩٩

(٢) الفوائد المشوق ١٠٥

وعلى هذا جاء قوله تعالى :

« سواء عليهم أأنذرتهم *** »

فإن ما بعد همزة التسوية مؤول أيضا بمصدر ، يمكن أن يعرب مبتدأ مؤخرًا و « سواء » خبر مقدم ، أو أن « سواء » مبتدأ ، وما بعد همزة التسوية جملة في موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر ، والتقدير :

يستوى عندهم الإنذار وتركه

وهو كلام محمول على المعنى (١) •

وسواء أعربنا « أأنذرتهم » مبتدأ مؤخرًا ، أم فاعلاً ، فمن الواضح أن الفعل شغل الموقع الذي من شأنه أن يشغل باسم •
ومن هذا أن بعض المبتدآت تأتي بلا أخبار ، لما فيها من معنى الفعل كما في :

أقل رجل يقول ذلك إلا زيد

خطيئة يوم لا أصيد فيه (٢) •

ومعنى عدم وجود الأخبار مع تمام المعنى أن ما في التراكيب من معنى فعلى جعلها تلحق بالجملة الفعلية ؛ فمعنى الجملتين السابقتين :

قل رجل يقول ذلك إلا زيد

يخطيء يوم لا أصيد فيه

ومن هذا أيضا ما يقوله « الرضى » عن :

أقنائم زيد

ونحوها من الجمل التي المبتدأ فيها وصف له مرفوع يغنى عن الخبر :
« والنحاة تكلفوا إدخال هذا النوع في حد المبتدأ ، وقالوا : إن

(١) التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٢١

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٣١

خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل ، لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً ♦♦ ؛ ولهذا أيضاً لا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث « (١) » ♦

فهذه جملة اسمية ، المبتدأ فيها نوع خاص من الكلمات ، حولها « الرضى » إلى جملة فعلية ، واعتبر الوصف فيها كالفعل يخضع لما يخضع له هذا من مسلمات نحوية وتركيبية ؛ فهو لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع ؛ فهذه السمات النحوية لا تكون إلا للأسماء ♦

الوصف — إذن — بعيد عن أن يكون اسماً خالصاً ؛ لعدم توفر السمات السابقة فيه — في مثل هذه التراكيب — ، وقريب من الفعل كذلك ؛ إذ الصفة لا تصير مع فاعلها جملة ، كالفعل ، إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام ، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة (٢) ♦

فالشروط التي اشترطها النحويون لاعتبار الوصف كالفعل وما بعده كالفاعل ذات طبيعة مزدوجة ، فمنها ما يبعده عن « الاسمية » ، ومنها ما يقربه من « الفعلية » ♦ ويلاحظ أن النوع الأول من الشروط « سلبى » ؛ لأن الوصف اسم من حيث صيغته فليكن هناك — إذن — ما يمكن أن نسميه بتفريغه من الاسمية و « تخليته » من بعض سماتها ، أما النوع الثانى من الشروط ، « إيجابى » ؛ لأن العرب أرادت من الوصف أن ينهض بوظيفة الفعل ، فكان من الضروري أن تتم عملية « تحلية » للوصف ببعض من سمات الأفعال ♦

وهذا أمر مطرد مع جميع الكلمات التي تعمل عمل الفعل من مصدر ومشتقات ، حيث نجد الشروط التي قدمها النحويون بهذا الصدد تبعد هذه العناصر عن الأسماء ، وتقربها من الأفعال في وقت واحد (٣) ♦

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٧

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٧

(٣) الفعليات / ٨٥ — ٩٦

وبعض المبتدآت لا تبحث أيضا عن أخبار ؛ لأن معناها هو الفاعل
في المعنى ، فكأن ما بعدها فعل لا خبر ، كما في قولهم :

شر أهرذا ناب
أمر أقعده عن الحرب
شر ما ألجأك إلى مخة عرقوب (١) *

والتقدير في الجمل السابقة :

ما أهر ذا ناب إلا شر
ما أقعده عن الحرب إلا أمر
ما ألجأك إلى مخة عرقوب إلا شر (٢)

واعتبار المبتدأ فاعلا في المعنى أمر ليس إذا في الفكر النصوى ؛
فهم يعتبرون المفعول أحيانا فاعلا في المعنى ، وعلاقة المبتدأ بالفاعل ،
وقرأته به أشد من قرابة المفعول به * ومعنى اعتبار المبتدأ فاعلا في
المعنى القول بتحول التركيب كله من تركيب المبتدأ والخبر إلى تركيب
الفعل والفاعل ، واللحمة بين التركيبين شديدة وطيدة *

والمبتدأ في الجمل السابقة أمكن تحويله إلى فعل في بعض
الجمل ، وإلى فاعل في جمل أخرى *

الفعلية في الجملة كلها :

والمعنى الفعلى قد يستمد من جملة المبتدأ كلها ، ومن أمثلة هذه
الجملة جمل يكون فيها المبتدأ والخبر لفظا واحدا ، كما في قول بعضهم :

أنا أبو النجم وشعرى وشعرى

موكفا في قول الشاعر :

رموني وقالوا : يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم (٣)

(١) شرح الكافية ج١/ ٩٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٢٤

(٣) شرح الكافية ج١/ ٩٧

والمعنى الذى تساق له هذه التراكيب هو الدلالة على الشهرة وعدم
التغير ، وكأن المراد بقولك — مثلا — •

أنا أنا : هو : ما تغيرت عما كنت عليه

وهذا معنى فعلى استمد من تركيب اسمى بحث ، ومعنى جملة :

أنا أبو النجم

أنا المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر

وهذا كذلك معنى فعلى •

ومن هذا ما قالوه من أن الحال يأتى من الفاعل ، أو المفعول لفظا
ومعنى ، أو معنى فقط ، والمفعول معنى قد يكون خيرا ، كما فى قوله تعالى :

« هذا بعلى شيخا » (١) •

فبعلى خبر المبتدأ ، وهو فى المعنى مفعول لمذلول « هذا » أى .

انتبه إلى بعلى ، أو أشير إليه شيخا

وأما الفاعل المعنوى ، فكما فى قوله :

كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد

إذ المعنى : يشبه خارجا سفود شرب (٢) •

والفاعل قد يؤخذ من كلام اسمى فى ظاهره ، فعلى فى باطنه ، لكنه
مع ذلك لا يكون فاعلا فى المعنى ؛ فالحال من الفاعل فى قولك :

زيد فى الدار قائما

هو من فاعل حقيقة ؛ لأن متعلق الجار والمجرور يستتر فيه ضمير

(١) هود ٧٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٠٠ ، ٢٠١

هو فاعل له على الحقيقة • وكأن « في الدار » عبارة عن فعل + فاعل •
وفاعلها حقيقى لا معنى (١) •

وما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته كالجار والمجرور
والظرف وحرف التشبيه ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والمنسوب
واسم الفعل ، كل هذه الكلمات تعمل النصب في الحال ، وتكون الجملة
بعدها في قوة الجملة الفعلية ، بل إنهم ذهبوا إلى أن معنى التشبيه
يعمل عمل الفعل من دون لفظ دال عليه نحو :

زيد عمرو مقبلا

فالمعنى : زيد عمرو مقبلا

ومن أنواع الحال الحال المؤكدة لمضمون جملة اسمية جزأها معرفتان
جامدان ، وتجيء الحال إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيدده ، وإما
للاستدلال على مضمونه • ومضمون الخبر إما فخر كقوله :

أنا ابن دارة مشهورا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار

وإما تعظيم لغيرك نحو :

أنت الرجل كاملا

أو تصاغر لنفسك أو لغيرك نحو :

أنا عبيد الله أكلا القديد

هو المسكين مرحوما

أو تهديد نحو :

أنا الحجاج سفاك الدماء

أو غير ذلك نحو :

« هذه ناقة الله لكم آية » (٢)

« وهو الحق مصدقا » (٣)

(١) شرح الكافية ج ١/ ٢٠١

(٢) شرح الكافية ج ١/ ٢٠١

(٣) الأعراف ٧٣

(٤) البقرة ٩١

والأغراض التي يساق من أجلها هذا النوع من الحال من شأنه أن يعبر عنها بالأفعال ، كما أن حديث النحويين عن العامل في هذه الحال يشير إلى ما لمسوه فيها من معنى فعلى •

وقد ذهب « سيبويه » إلى أن العامل مقدر بعد الجملة بتقديره :
زيد أبوك ، أحقه عطوفا

وقال « الزجاج » : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو :
أنا حاتما سخيا

أى : أنا مسمى حاتما سخيا •

وقال « ابن خروف » : العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو :
أنا عمرو شجاعا

لكن عمل المضمرة والعلم ، مما لم يثبت نظيره في كلامهم •
والأولى ما قاله « ابن مالك » من أن العامل معنى الجملة • • وذلك لأن الجملة وإن كان جزأها جامدين جمودا محضا ، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معانى الفعل ؛ فمعنى :

أنا زيد ؛ أنا كائن زيد (١)

ومن الجمل التي يشتم منها رائحة للفعل قولك :
خرجت فإذا السبع

وقد ذهب « المبرد » إلى أن « إذا » ظرف مكان خبر للمبتدأ بعدها بتقدير :

خرجت فبالمكان السبع

ويجوز على هذا :

خرجت فإذا زيد قائما

وما ذكره « المبرد » لا يطرد في نحو :

خرجت فإذا السبع بالباب

إذ لا معنى لقولك :

خرجت قبالمكان السبع بالباب
وذهب « الزجاج » إلى أن « إذا » المفاجأة ظرف زمان ، خبر
للمبتدأ بعدها بتقدير مضاف ، أى :
خرجت فإذا حصول السبع

أى : غفى ذلك الوقت حصوله : لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن جئة •

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية ، وعامله
محذوف ، أى : ففاجأت وقت وجود السبع بالباب •
ومن الواضح أن الجملة على رأى الأخير آلت إلى أنها جملة
فعلية • ويقوى هذا التقدير الخلاف الذى شار بين النحويين حول وجود
الفاء مع إذا •

فقد ذهب « الزيادى » إلى أنها داخلة على جواب شرط مقدر، والمراد
بها لزوم ما بعدها لما قبلها ، أى مفاجأة السبع لازمة للخروج •
وقال « أبو بكر بن مبرمان » : هى للعطف حملا على المعنى ، أى :
خرجت ففاجأت كذا (١) •
مسائل حذف الخبر وجوبا :

وجملة المبتدأ قد تقدم لنا فى بعض أمثلتها معانى فعلية لا تؤخذ
من المبتدأ أو من الخبر ؛ لأن الخبر فيها لا يكون مذكورا ، بل تستمد من
العناصر الباقية فى الجملة ، ووضوح المعنى فى هذه الجمل هو ما برر
— فى نظرى — الاستغناء أو التخفف من الخبر •

بعد لولا :

من المواضع التى يحذف الخبر فيها وجوبا ، أن يكون المبتدأ بعد
« لولا » التى تفيد امتناع الشيء لوجود غيره •

(١) شرح الكافية ج١/ ١٠٣ ، ١٠٤

وقد ذهب البصريون إلى أن الخبر يحذف بعدها وجوبا .
وقال « الفراء » هي الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها
بالأسماء كسائر العوامل .

وقال « الكسائي » : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر ، كما فى قوله :
لو ذات سوار لطمتنى

وهو قريب من وجه ؛ لأن الظاهر فيها أنها « لو » التى تفيـد
امتناع الأول لامتناع الثانى ، دخلت على « لا » ، وكانت لازمة للفعل
لكونها حرف شرط ، فبقى مع دخولها على « لا » على ذلك الاقتضاء ،
ومعناها مع « لا » أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غير « لا » من
حروف التنفى . فمعنى :

لولا على لهلك عمرو
لو لم يوجد على لهلك عمرو

ينتفى الأول ، أى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو ،
وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثم كان « لولا » مفيدة ثبوت الأول وانتفاء
الثانى كإفادة « لو » فى قولك :

لو لم تأتتنى شتمتك

ومنع البصريون من هذا التقدير ، وقالوا : إن « لولا » كلمة
بنفسها ، وليست « لو » الداخلة على « لا » ؛ لأن الفعل بعد
« لو » إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر ، وليس
بعد « لولا » مفسر ، كما أن لفظ « لا » لا يدخل على الماضى فى غير
الدعاء وجواب القسم إلا مكررا ، ولا تكرير ؛ و « إذن » فالاسم
بعد « لولا » مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب « لولا » خبره ؛ لكونه
جملة خالية عن المعائد إلى المبتدأ فى الأغلب ، ف خبره محذوف وجوبا ؛
لأن لفظة « لولا » تدل على أن الاسم الذى بعدها موجود بدلالة انتفاء
جوابها : فقولنا :

لولا على

بمعنى : لولا على موجود ، لا قائم ، ولا قاعد ، ولا غير ذلك من أنواع الخبر ، وربما دخلت « لولا » هذه على الفعلية كما في :
قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لادر درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود(١)
ولا أستطيع أن أفهم إعراب « الفراء » أن « لولا » رافعة للاسم ، فعلى أى وجه ترفعه ؟ صحيح أنها مختصة بالدخول على الأسماء ، لكن هل الاسم بعدها مرفوع على أنه فاعل ، أو على أنه مبتدأ أو على أنه اسم لها ؟ *

كما أرى أن البصريين حاولوا تحكيم بعض المسلمات النحوية الشكلية في أسلوب « لولا » ، فليس ما بعدها فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن الفعل المحذوف يحتاج إلى مفسر بعد ، ولا مفسر . وليست « لا » في « لولا » هي النافية : لأنها لا يكرر بعدها الماضي ولا القسم . *

والإجابة عن هذه الاعتراضات التي تنزع عن منحى شكلي في التحليل النحوي سهلة ميسورة ؛ فالأداة « لولا » مركبة من لو ولا ، وأصبح للحرف « لا » بعد التركيب طبيعة مختلفة عن طبيعته قبل أن يركب . *

كما أن « الكسائي » حين ذهب إلى أن الاسم بعدها فاعل ، إنما لجأ إلى المعنى المفهوم من داخل التركيب كله ؛ فهناك بلا شك معنى فعلى يستمد من التركيب ، وهذا المعنى الفعلى هو المسووغ لاعتبار المرفوع بعد « لولا » فاعلا . *

والبصريون لا يمانعون في وجود هذا المعنى الفعلى ، وإن كانوا يفضلون أن يحلوا هذا المعنى في موقع الخبر ، ولأن هذا المعنى الفعلى لا يذكر ، فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر محذوف وجوبا والمرفوع الموجود هو المبتدأ . *

فالفرق — إذن — بين البصريين ، والكسائي هو في تحديد الموقع النحوى الذى يشغله المعنى الفعلى على افتراض تقديره ، وهنا كانت جملة « لولا » اسمية ادى البصريين ، فعلية لى « الكسائي » .

ولا أظن « الكسائي » يخالف البصريين فى أن من الممكن إطلاق لفظة « خبر » على المعنى الفعلى المقدر ، وإن كان يرى أن موقع هذا الخبر ، أى المعنى الفعلى الذى يفيد مع الاسم المرفوع فائدة تامة هو قبل الاسم المرفوع ، ومن ثم فالجملة لديه فعلية لا اسمية .

قبل الحال التى تسد مسد الخبر :

يكون المبتدأ مصدرا صريحا نحو : ضربى ، أو بمعنى المصدر ، وهو أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر ؛ لأنه بعض ما يضاف إليه نحو : أكثر شربى السويق .

ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، أو إلى المفعول نحو : ضربى زيدا ، أو ضربى زيد ، أو إليهما نحو : تضاربنا .
ويأتى بعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو :

ضربى زيدا قائمين

تضاربنا قائمين

أو من أحدهما نحو :

ضربى هندا قائما أو قائمة

ويقع هذا الحال فعلا أيضا نحو :

علمى بزيد كان ذا مال

سمع أذننى أخاك يقول ذاك

كما تكون الحال المذكورة جملة اسمية ، فيجب معها الواو عند غير « الكسائي » نحو :

ضربى زيدا وغلामه قائم

قال النبى صلى الله عليه وسلم :

« أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »
وجوز « الكسائي » تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر
المبتدأ ، فيقول :

ضربى زيدا أبوه قائم
كلمته فوه إلى فى
ويجوز عند « الكسائي » إتباع المصدر المذكور بالتوابع ، نحو :
ضربى زيدا كله قائما
ضربى زيدا الشديد قائما
وفى خبر مثل هذا المبتدأ أقوال :

١ — ذهب « ابن درستويه » و « ابن بابشاذ » إلى أنه لا خبر
له ؛ لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى

ضربى زيدا قائما : أضربه قائما
وهو نحو : أقائم الزيدان عندهما •

٢ — وذهب الكوفيون إلى أن نحو « قائما » حال من معمول
المصدر لفظا ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ ، وخبر
المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا أى :

ضربى زيدا قائما حاصل

٣ — وذهب « الأخفش » إلى أن الخبر الذى سدت الحال مسده
مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أى :
ضربى زيدا ضربه قائما
أى : ما ضربى إياه إلا هذا الضرب المقيّد •

٤ — وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا
لفظا ، والعامل فى الحال محذوف أى :

ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما
حذف « حاصل » كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو :
زيد عندك

فتبقى : إذا كان قائما ، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال ،
وأقيم الحال مقام الظرف ؛ لأن في الحال معنى الظرفية ؛ إذ معنى :

جاء زيد راكبا : جاء في وقت الركوب

فالحال قائم مقام الظرف ، القائم مقام الخبر ، فيكون الحال
قائما مقام الخبر (١) .

والنحويون — على اختلافهم في هذه المسألة — اتفقوا —
نقطتين :

الأولى : قرابة الحال من الخبر ، وهذه مسألة من الواضح
بمكان في الفكر النحوي العربي ، وقد سبق حديث مفصل عن العلاقة
أو القرابة بين هذين الموقعين النحويين .

الثانية : أنهم جميعا تنبهوا إلى أن هناك شيئا ما داخل هذا
التركيب ، هو ما أسميته بالمعنى الفعلي .

لكن ، أين يوضع هذا المعنى الفعلي لو فرض وجوده ؟ هذا مثار
الخلافت ، كما أن « ابن درستويه » والنحوي المصري « ابن بابشاذ » رأيا
أن هذا التركيب يحل من أوله ، فالمصدر عندهما بدل من الفعل ،
فليكن التحويل من هنا ، وعلى هذا تنقلب الجملة الاسمية عندهما
إلى جملة فعلية .

وبقية النحويين يوافقونهما في أن المصدر هنا عمل عمل الفعل ،
حتى إن أكثريتهم ذهبت إلى منع أن يتبع ؛ لأن إتياعه بتوكيد ، أو نعت
يبعده عن الفعلية ويقربه من الاسمية .

فابن درستويه وابن بابشاذ يحلون المعنى الفعلي في أول الكلام
وسواهما من النحويين يحلونه في آخره .

بعد واو بمعنى « مع » :

يقال : كل رجل وظيفته .

والمبتدأ في هذه الجملة عطف عليه بالواو التي تفيد معنى « مع »
وفي هذا مذهبان :

قال الكوفيون : وضعيته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع ،
فكأنك قلت :

كل رجل مع ضيعته

فإذا صرحت بمع ، لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو المتى
بمعناه ، فلا يكون هذا المثال — إذن — مما حذف خبره .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أى :

كل رجل وضعيته مقرونان

والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب . وفي نهج البلاغة :
وأنتم والساعة في قرن واحد (١) :

والبصريون والكوفيون متفقون على تقدير المعنى الفعلى في هذه
الجملة إلا أن البصريين يقدرونه محذوفا ، والواو عندهم حرف عطف ،
أما الكوفيون فيقدرونه متعلق الظرف « مع » التي تعبر عنه الواو ،
فالخبر في الحقيقة موجود لا محذوف .

ويبدو أن « الرضى » يميل إلى ترجيح مذهب الكوفيين ؛ لأنه يثبت
أمثلة ذكر فيها الخبر ، كما يذهب إلى أن حذف الخبر في هذه المسألة
غالب لا واجب .

وقد ذهب « الرضى » إلى أن من الممكن الجمع بين المبتدأ وما عطف
عليه بطريق الإضافة لا بطريق الواو ، وفي هذه الحال يذكر الخبر ، كما
في قول العرب :

راكب الناقة طليحان

فهذه الجملة في قوة :

الراكب وناقته طليحان

الناقطة وراكبها طليحان

كما ذكر عن الكوفيين أنه إن ولى معطوفاً على مبتدأً ففعل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبراً عنهما ، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل أولاً ، فالأول نحو :

زيد والريح يباريهما

فباريهما خبر عنهما : لكونه بمعنى : متباريان ، والثاني نحو :

زيد وعمرو يضربه

ويمكن أن يقال أنه لما كان الخبر في المثالين السابقين خاصاً ، لا يعبر عنه إلا بذكره كان من الضروري أن يذكر ، أما الخبر في نحو :

كل رجل وضعيته

وغيره مما يدل على الاقتران والمصاحبة ، فيشير إلى اقتران عام ، ولذلك لم يذكر ، واكتفى عنه بالواو — الكوفيون — ، أو بالمعنى — البصريون — +

والأمثلة السابقة :

١ — كل رجل وضعيته ٢ — راكب الناقطة طليحان ٣ — زيد وعمرو يضربه

تدل جديداً على الاقتران والمصاحبة + والخبر في (٢) هو عن المتصاحبين المتضايين معا + وهو في (٣) عن أحدهما ، أما الخبر في (١) فلم يذكر لا بالنسبة إليهما معا ولا بالنسبة لأحدهما ، واكتفى بالمعنى الفعلى عن ذكره +

والمعنى الفعلى في (١) من الوضوح بمكان ، حتى إنه قد استغنى عن ذكره ، وعوض عنه الواو ، وإذا ما ذكر ، كما في قول على ، فإنه يكون خبراً عن المبتدأ أو ما عطف عليه +

وهكذا يمكن القول بأن المعنى الفعلى المفهوم من التراكيب السابقة هو المسؤول عن عدم ذكر خبر المبتدأ ، والنحويون جميعاً اتفقوا على استمداد هذا المعنى الفعلى من هذه التراكيب ، وإن كانوا قد اختلفوا

حول طريقة الاستمداد ، أبالحذف أم بتضمين أحد عناصر التركيب معنى
فعليا ؛ كما اختلفوا حول الموقع الذى يشغله المعنى الفعلى بعد تقديره ،
أيوضع فى أول التركيب ، أم فى آخره •

العرب — إذن — ما وجدت فائدة فى ذكر أخبار لهذه المبتدآت ، أو
بعبارة أخرى وجدت الفائدة فيما ذكر فاكثفت به •

والكلام نفسه يقال على الموضع الرابع من مواضع حذف الخبر ،
وهو كون المبتدأ قسما صريحا ، كما فى نحو :

لعمرك لأفعلن

فتعين « لعمرك » للقسم دال على تعيين ما لم يعين ، وجواب
القسم سد مسد الخبر ، والفائدة قد تمت بذكر لعمرك وجواب القسم •
ومن الواضح أن هذه جملة إنشائية للدلالة على إنشاء القسم •

والتقول بتضمن هذه التراكيب الأربعة معنى فعليا يجعلها شبيهة
بالتراكيب التى يكون خبره ظرفا أو جارا أو مجرورا ، فالخبر فى هذا
التركيب غير مذكور ، اكتفاء بوضوح المعنى الفعلى الذى يتعلق به •

فالمعنى الفعلى فى الجملة الاسمية التى لا يذكر خبرها شرطه أمران :
أحدهما : ظهور المراد ووضوحه وسهولة تقديره •
ثانيهما : وجود ما يسد مسد الخبر •
والشرط الأخير يتحقق فى المواضع الخمسة السابقة على
النحو التالى :

١ — لولا : جواب لولا •

٢ — المصدر : الحال •

٣ — كل رجل : واو المعية •

٤ — القسم : جواب القسم •

٥ — : المظرف الجار والمجرور

لكن الموضع الأخير ليس من مواطن حذف الخبر وجوبا ، لأن الخبر
فيه كأنه موجود على الرغم من أنه متعلق بمحذوف •

والقول بتوفر المعنى الفعلى في التراكيب السابقة فيه إدراك رشيد للعلاقة الحميمة بين نمطى الإسناد .

فالتراكيب التى ينتمى شكلاً إلى نمط معين ، ينتمى معنى إلى نمط آخر ؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية للنمط المعين ، فالمبتدأ الذى لا يبحث عن خبر ، أو الذى لا يحتاج إلى خبر ، أو الذى لا يجد خبراً ، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتراكيب الإسناد .

الحركة الإعرابية ونوع الجملة :

واستمداد المعنى الفعلى من الجمل الاسمية السابقة لم يصحبه تغيير شكلى فى عناصر الجمل ، كل ما هنالك أن المحلل يقرأ ما فى داخل التركيب ليصل إلى فحواه وما يراد منه .

وقد لجأ العرب إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ، وتحول الكلام كله من جملتين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، وكان الجملة الاسمية أصبحت عنصراً مفرداً فى جملة فعلية .

وقد غيرت العرب الحركة الإعرابية للجملة الاسمية للحصول على النتيجة السابقة فقد كانوا يقولون — مثلاً — .

جاءوا قضهم بقضيضهم

كلمته فوه إلى فى

برفع « قضهم » و « فوه » على المبتدأ والخبر ، ثم انمحي عن الجملتين معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد ؛ لأن معنى « فوه إلى فى » صار مشافهاً ، ومعنى « قضهم بقضيضهم » : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد ، وأدت مؤداه أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذى قامت مقامه فنصب ومثل هذا :

بعته يد بيد وبعته يدا بيد

بعت الشاة شاة بدرهم ، بعت الشاة شاة بدرهم

على أن الكوفيين لما وجدوا هذه الأسماء منصوبة اعتبروها
مفعولا به فقللوا : في :

كلمته غاه إلى في
المراد : كلمته جاعلا غاه إلى في (١)

وجملة المبتدأ والخبر بعد « ظن وأخواتها » يحدث لها ما سبق ،
فطرغا الجملة يدخلان في تركيب أكبر يصبحان فيه عنصرا من عناصره ،
وتتحول حالتها الإعرابية من الرفع إلى النصب •
وإذا بدأت الجملة بفعل من أفعال القلوب : فقد ينصب المبتدأ
والخبر مفعولين كما في نحو قوله تعالى :

« إنهم ألفوا آباءهم ضالين » (٢) •

أو قد يسد مسد المفعولين أن واسمها وخبرها ، كما في نحو
قوله تعالى :

« علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم » (٣)
أو أن المصدرية مع ما بعدها ، كما في نحو قوله تعالى :

« قال ما أظن أن تبديد هذه أبدا » (٤)

أو أن المخففة من الثقيلة مع اسمها (ضمير الشأن) وخبرها ، كما
في نحو قوله تعالى :

« ونعلم أن قد صدقتنا » (٥)

أو قد يأتي بعدها جملة مصدرية بحرف من حروف الصدارة : نفى ،
استفهام ، شرط ، ابتداء كما في نحو قوله تعالى :
« لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » (٦)

(١) شرح الكافية ج ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣

(٢) الصافات ٦٩

(٣) البقرة ١٨٧

(٤) الكهف ٣٥

(٥) المائدة ١١٣

(٦) الانبياء ٦٥

فهذه خمس صور ، والأفعال في الصورة الأولى نصبت مفعولين لفظا ، وفي الصورة الخامسة علقت عن العمل ، فنصبت محلا لا لفظا . أما في الصور الثلاث الباقية حيث يتلى الفعل والفاعل بأن ثقيلة أو خفيفة ، وأن المصدرية ، فقد رأى جمهور النحويين أن « أن » وما دخلت عليه ، سدت مسد المفعولين .

ومذهب « سيبويه » أن الأفعال في هذه الصور الثلاثة تنصب مفعولا واحداً هو المصدر المؤول من « أن » وما بعدها .

ويرى « الأخفش » أن « أن » وما بعدها في مقام المفعول الأول ، ويقدر لأفعال القلوب مفعول ثان .

ويرى الجمهور أن أفعال القلوب ناصبة مفعولين ، وأن « أن » وما بعدها سدت مسد المفعولين .

فبقوله تعالى — مثلاً —

« وقال الذى ظن أنه ناج منهما » (١)

يقدر على النحو التالى :

وقال الذى ظن نجاته منهما

ويعرب كما يلى :

سيبويه : نجاته مفعول ظن .

الأخفش : نجاته مفعول أول ، والمفعول الثانى تقديره : واقعاً أو حاصلاً .

الجمهور : نجاته سد مسد مفعولى « ظن » .

ولا يوافق « الرضى » على إعراب الجمهور ؛ لأن الاسم المفرد لا يسد مسد الاسمين كما لا يوافق على إعراب « الأخفش » ؛ لأنه لا حاجة إلى إضمار مفعول ثان لظهور المراد بدون هذا التقدير .
ويذهب « الرضى » إلى أن المفعول الحقيقى فى نحو :
علمت محمداً ناجحاً ، علمت أن محمداً ناجح

هو المصدر المفهوم مضافا إلى « محمد » فالجملة تؤول عنده إلى :
علمت نجاح محمد

لذلك يرى « الرضى » أن الأولى أن يقال أن الاسمين المنصوبين
سادان مسد « أن » مع ما بعدها ، ومفيدان فائدتهما ؛ إذ هما بتقدير
المصدر بلا آلة مصدرية ، كما كان الكلام مع « أن » بتقدير المصدر (١) .
كذا من أمثلة الاختلاف في الحركة الإعرابية ، وتفاوت التركيب من
جملة فعلية على النصب ، وأخرى اسمية على الرفع ، ما أثبتته « سيبويه »
من تحو قولك :

هلا خيرا من ذلك

فهذا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، كأنك قلت :
هلا تأتى خيرا من ذلك

وإن شئت رفعت .. فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب ،
... ومن ذلك :

أو غرقا خيرا من حب

أى : أو أفرقك غرقا خيرا من حب

وإنما حملة على الفعل ؛ لأنه سئل عن فعله ، فأجابه على الفعل
الذى هو عليه ولو رفع جاز ، كأنه قال :

أو أمرى فرق خيرا من حب (٢) .

وقد ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول :

خير مقدم

أما النصب فعلى قولك : قدمت .. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ ،
أو مبني على مبتدأ كأنه قال :

هذا خير مقدم (٣)

(١) شرح الكافية ج ٢/ ٢٨٦ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٦٠ —
٧٢

(٢) الكتاب ج ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٩

(٣) الكتاب ج ١/ ٢٧٠ ، ٢٧١

فإذا رغعت هذه الأشياء ، فالذى فى نفسك ما أظهرت ، وإذا
نصبت فالذى فى نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذى أظهرت
الاسم (١) .

وأما ويلا له وأخاه .. فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه
كأنك قلت :

ألزمه الله ويلا وأخاه

وإن قلت :

ويل له وأباه

نصبت ؛ لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن :

حسبك زيدا

يرتفع بالابتداء ، وفيه معنى : كفاك (٢) .

ولدى « الرضى » كلام طيب عن « ويل » يقول : « الأصل أن
الأصوات القائمة مقام المصدر يجوز إعرابها نصبا إلا أن تكون على
حرفين ثانيهما حرف مد نحو :

وى لزيد

وذلك نحو :

آها ، واهها ، ويها

ويجوز إيقاؤها على البناء الأصلي نحو :

أف لكما ، أوه على على إخوتى ، آه من ذنوبى

والظواهر أن :

ويلك ، ويحك ، ويسك ، وييك

من هذا الباب ، وأصلها كلها : وى - على ما قال الخراء - : جىء
بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمرة .. ثم غلط اللام بوى حتى صارت

(١) الكتاب ج ١ / ٧١ ، انظر أيضا ٢٧٣ ، ٢٨٢

(٢) الكتاب ج ١ / ٣١٠

لام الكلمة .. فصار معربا بإتمامه ثلاثيا ، فجاز أن يدخل بعدها لام أخرى نحو :

ويلا لك

لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ ، فقليل :
ويل لك (١)

فالنصب علامة الجملة الفعلية أما الرفع فعلامة أنها اسمية ، على أن المعنى الفعلى موجود كذلك على الرفع ، كما أن الفعل يقدر على النصب ، وكان الفعل لفظي على النصب • معنوي على الرفع •
وتقول في الدعاء :

سقيا ورعيا ، وعقرا ، وبؤسا ، وبعدا وسحقا
• • • فينتصب هذا وما أشبهه • • • على إضمار الفعل كأنك قلت :
سقاك الله سقيا

ويجوز رفعه • • وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب ، كما أن قولك :
رحمة الله عليه

فيه معنى الدعاء ، كأنه قال : رحمه الله (٢)
وتقول :

سلاما

فينتصب بإضمار الفعل • • ومن العرب من يرفع على معنى :
أمرى سلاما

وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا لفظ ما ينصب ؛ لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل (٣) •

والنصب فيما سبق هو المختار ، وقد يختار الرفع في نحو :
الحمد لله ، العجب لك ، الويل لك

(١) شرح الكافية ج١/ ١١٨

(٢) الكتاب ج١/ ٢١١ - ٣١٤ ، انظر كذلك ج١/ ٣١٧ - ٣٢١

(٣) الكتاب ج١/ ٣٢٤ - ٣٢٧

وإنما استحبوا الرفع فيه ؛ لأنه صار معرفة وهو خبر فقسوى
في الابتداء... وهو وإن ابتدأته فيه معنى المنصوب ، وهو بدل من
اللفظ بقولك :

أحمد الله

ومن العرب من ينصب ، وهم عامة بنى تميم وناس من
العرب كثير (١) .

وتجرى بعض المصادر والأسماء النكرات في الدعاء مجرى ما فيه
الألف واللام ، وذلك قولك :

سلام عليك ، لبيك ، خير بين يديك ، ويل له .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن
أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها
وترجيئتها... « (٢) » .

وليس كل حرف يفعل به هكذا ، فلا يقال :

طعاما لك ، وشرابا لك

كما يقال : هنيئاً لك ، سقياً لك

.. كذلك لم يجز أن تجعل المرفوع الذى فيه معنى الفعل بمنزلة
المنصوب .. ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع « (٣) » .

فالمعنى العام الذى يؤخذ من الرفع أو النصب واحد ، لكن الرفع
يدل على الدوام والاستمرار ، أما النصب فيدل على الانقطاع
والحدوث (٤) .

والفعلية على النصب صريحة وإن كانت مقدرة ، لكنها على الرفع
ضمنية — كما سبق — .

(١) الكتاب ج١/ ٣٢٨ ، ٣٢٩

(٢) الكتاب ج١/ ٣٣٠

(٣) الكتاب ج١/ ٣٣١

(٤) شرح الكافية ج١/ ٩١

هذا ولا زعماتك : هذا مثال للجمل التي ينصب فيها عتصر من عناصرها أو يرفع فتكون فعلية على النصب ، واسمية على الرفع .
ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق من غيره ، قيل له هذا ، وتقديرها :
هذا الحق ولا أتوهم زعماتك

فتكون اسمية ، أو :
أترعم هذا ولا أزعم زعماتك (١)
ومثل هذا :

ديارمية ، بالنصب
كليهما وتمرا
كل شيء ولا شتيمة حر

فهذه أمثال قد كثرت في كلامهم ، واستعملت ، فترك فيها الفعل لذاك . . .
ومن العرب من يرفع على معنى :

كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا
كل شيء أمم ولا شتيمة حر

... فإذا رفعت فالذى في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذى
في نفسك غير مما أظهرت » (٢) .

من أنت زيدا :

وأصل هذا أن رجلا غير معروف بغضيلة يسمى يزيد ، وكان
لسم رجل مشهور فأنكر ذلك عليه أى :

من أنت ذاكرة زيدا ، أو تذكر زيدا
وانتصاب « ذاكرة » على الحال من معنى : من أنت ، أى : من
تكون ، كما قيل في :

كيف أنت وقصعة من تريد

(١) شرح الكافية ج١/ ١٣٠

(٢) الكتاب ج١/ ٢٨٢

أى كيف تكون :

ويروى « زيد » بالرفع أى : كلامك زيد نحو :

كلمته غوه إلى فى ، كلمته فاه إلى فى

والنصب أقوى وأشهر (١) ، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر ليس له « (٢) » •

فزيد على النصب يؤول إما بحال مفردة ، أو بحال جملة فعلية ، والحال قيد فى الجملة الفعلية المستمدة من الجملة الاسمية « من أنت »

وعلى رفع « زيد » يكون خبراً عن مبتدأ محذوف •

من قول العرب : عذرك من فلان :

يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب أى :

أخضر عاذرك أو عذرك أو الحال التى فيها ولا تلام أى :

لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك

ومعنى من فلان ، من أجل الإساءة إليه ، وإيذائه ، أى :

أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه

فالتركيب إما أن يكون فى قوة الجملة الاسمية ، أو فى قوة الجملة

الفعلية والتأويل بالأخيرة أقوى ؛ فقد ورد المعنى نفسه فى صورة

الجملة الفعلية فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبى بكر :

« اعذرني من عائشة »

أى من جهة تأديبها وتعريكها • وفى الخبر :

« لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم »

أى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم (٣) •

ما زيد إلا سيرا ، زيد سيرا سيرا :

المصدر فى هذين المثالين منصوب بفعل محذوف قياساً ؛ لأن

(١) شرح الكافية ج١/ ١٣٠

(٢) الكتاب ج١/ ٢٩٢

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٣٠ ، الكتاب ج١/ ٢٤٣

المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا نحو قولك :

زيد يؤوى الطريد ، ويؤمن الخائف ، الله يقبض ويبسط

وذلك لمشابهته اسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعاً على الزمان • فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلاً ؛ لكونه إما فعلاً وهو موضوع على التجدد ، أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحذف •

فإن أرادوا زيادة المبالغة ، جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو :

زيد سير سير ، ما زيد إلا سير

فينمى — إذن — عن الكلام معنى الحدوث أصلاً ؛ لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدال عليه •

ولمثل هذا المعنى أعنى زيادة المبالغة فى الدوام ، رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى يبين فاعلها أو مفعولها بالإضافة ، أو بحرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً تبييناً لمعنى الدوام • قال :

عجب لتلك قضية وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

قال « سيبويه » : سمعنا بعض العرب ممن يوثق به وقد قيل له : كيف أصبحت قال :

حمد لله وثناء عليه (١) ، « كأنه يحمله على مضمرة فى نيته هو المظهر ، كأنه يقول :

أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه (٢)

وهذا مثل قوله :

فقلت حنان ما أنى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحق عارف

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٠

(٢) الكتاب ج١/ ٣١٩ ، ٣٢٠

لم ترد : حن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيينا حنان ،
وفي هذا المعنى كله معنى النصب •

ومثله في أنه على الابتداء ، وليس على فعل قوله عز وجل :
« قالوا معذرة إلى ربكم » (١)

لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم
قيل لهم : « لم تعظون قوما ؟ قالوا :

موعظتنا معذرة إلى ربكم
•• ومثل الرفع قوله تعالى :

« فصبر جميل والله المستعان » (٢)
كأنه قال :

الأمر صبر جميل

والذى يرفع عليه حنان وصبر ، وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ،
وترك إظهاره ، كترك إظهار ما ينصب فيه (٣) •

فمعنا — إذن — في مثل هذه التراكيب ثلاث صور ، يعبر كل منها
عن درجة من درجات المعنى ، وإن اتفقت كلها في التعبير عن المعنى
الأساسي :

١ — زيد يسير سيرا سيرا — الحدوث والتجدد

٢ — زيد سيرا سيرا — الدوام واللزوم •

٣ — زيد سير سير — المبالغة في الدوام واللزوم

مررت بعلى فإذا له صوت صوت بلبل :

من المصادر المنصوبة بفعل محذوف وجوبا ما وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه •

(١) الأعراف ١٦٤

(٢) يوسف ١٨

(٣) الكتاب ج١/ ٣٢١

فصوت بلبل مصدر فاعلته التشبيه ؛ إذ المعنى : مثل صوت بلبل • وقبله جملة « له صوت » وهى مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع ، ومشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم أى الذى قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام ، والاسم الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارض لصاحبه غير لازم^(١) .
فهذه شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون فى الجملة المتقدمة اسم بمعنى المصدر المنصوب .
ثانيها : أن يكون فيها ما يشير إلى صاحب ذلك الاسم وذلك المصدر •

ثالثها : أن يدل المصدر فى الجملة المتقدمة على بفعل علاجى يتغير بتغير الزمان •

ولهذه الشروط الثلاثة دورها فى تحديد الحالة الإعرابية للمصدر ونائبه •

فإذا لم يتوفر الشرط الثالث كأن تقول :
له علم علم الفقهاء

لا يجوز نصب المصدر ، ويجب رفعه ؛ لأن الجملة الأولى « له علم » لا تدل على معنى الفعل ، أى على الحدث ؛ فهى تعبر عن خصلة موجودة فى الرجل كالحلم والعقل والفضل •

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة معنية عنه ، فلهذا يجب حذفه ، فالأصل :

له صوت (يصوته) صوت بلبل

وظاهر كلام « سيوييه » أن المصدر منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدر ، وإنما انتصب به ؛ لأنك مررت به فى حال تصويت

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢١ ، الكتاب ج١/ ٣٥٥ - ٣٦٢

ومعالجة ، يعنى أن هذه الجملة الاسمية فى قوة الفعل والفاعل ، فهى بمعنى « يصوت » لأنها تدل على المصدر الحادث ، وعلى ما قام به ذلك المصدر ، وقد اقترن بها ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث ، أى الحال الماضية ، وهو لفظ « مررت » فالمجموع كالفعل والفاعل .

فالشروط الثلاثة السابقة هى لتوفير جميع الخصائص الفعلية للجملة « له صوت » ففيها جانب الحدث ، والفاعل ، والزمن ، وهذه هى ضروريات الجملة الفعلية : الفعل (الحدث والزمن) والفاعل ، وهو ما أسميته بالتركيب الأساسى .

ويشبه المثال السابق ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل :
له على ألف درهم اعتراضا .

ولا يمتنع فى مثل هذا أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأديتها معناها ، فلا يكون من المنصوب باللائم إضماره (١) .

والمصدر فى الجملة السابقة تأكيد لنفسه ؛ لأنه مضمون جملة لا تحتمل إلا إياه من جميع المصادر ؛ فاعتراضا يؤكد الاعتراف المستمد من الجملة : له على ألف درهم . وهو يشبه المصدر المؤكد فى نحو :

ضربت ضربا

إلا أن المؤكد هنا مضمون المفرد ، أى الفعل من دون الفاعل ؛ لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان ، وأما هنا فلا اعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزأها .

ومن هذا أيضا :

الله أكبر دعوة الحق

وقول الشاعرين :

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسما إليك مع الصدود لأميل

لأن «قسما» بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب «إن واللام» وكأن جملة «إن وأخواتها» أيضا جمل اسمية الظاهر فعلية الباطن ، فالمعنى الفعلي المستمد من إن واللام في هذا الشاهد مؤكد بالمصدر «قسما» •

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نضا ومنه :

صبغة الله ، وصنع الله ، وكتاب الله

لأن ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر (١) •
وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر في نحو :
له صوت صوت بلبل

إما على البدل ، وإما على الوصف ، وذلك على أحد وجهين ، إما على حذف مضاف — كما ذهب الخليل — والمراد :
له صوت مثل صوت بلبل
وبنى عليه أنه يجوز :

هذا رجل أخو زيد

أى مثل أخى زيد •

وذهب «سبويه» إلى أنه لو جاز هذا إجاز :

هذا قصير الطويل

أى مثل الطويل •

وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشقق أى :

له صوت جميل

كما تقول :

مررت برجل أسد

أى جرى (٢) •

وسيبويه لا يوافق على الرفع فيما استوفى الشروط ، ويجيز الرفع

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٣ ، الكتاب ج١/ ٣٨٠ — ٣٨٤

(٢) الكتاب ج١/ ٣٦١

فيما لم يستوف الشروط ، كما إذا لم يكن المصدر للتشبيه ، وجاء موصوفا نحو :

مررت به فإذا له صوت صوت حسن

فهذا يجب رفعه ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له . ويمكن أن يكون الوصف هنا وصفا مؤكدا على غرار الحال الموطئة في نحو قوله تعالى :

« إنا أنزلناه قرآنا عربيا » (١)

لأن في وصفه معنى الحالية .

كذا يجب الرفع إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر نحو :

مررت فإذا في الدار صوت بلبل

وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست كالفعل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولابد للفعل من مسند إليه (٢) .

ومن المنصوب على تضمين الجملة السابقة معنى فعليا ، المصدر المؤكد لغيره في نحو :

زيد قائم حقا

« ذلك عيسى بن مريم قول الحق » (٣)

والمؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ؛ لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرر ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا ، فكيف يقوى ، وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه (٤) .

هذه بعض أمثلة للجمال التي تقوم فيها الحركة الإعرابية بدور

(١) يوسف ٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٢٣

(٣) مريم ٣٤

(٤) شرح الكافية ج١/ ١٢٤

التفريق بين نمطى الإسناد الفعلى والاسمى ، وكثير من المواطن السابقة كان العنصر الذى ينصب تارة ويرفع أخرى مصدرا •

وقد أرسى النحويون لهذه المسألة ضابطا ، فهمت منه أنهم تنبهوا إلى ما أقوله من أن فى التراكيب الاسمية معانى فعلية مستترة ، فقد قالوا : إن لم يأت بعد المصادر وأمثالها ما يبينها ، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو :

سقاك الله سقيا ، ورغاك رعا ، وجدعك جدعا ، وشكرت شكرا ••
وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو :
كتب الله ، وصبغة الله ، وسنة الله ، ووعد الله وحنانيك ، ودواليك ، أو بين مفعوله بالإضافة نحو :

ضرب الرقاب ، سبحان الله ، لبيك ، سعديك ، معاذ الله
أو بين فاعله بحرف الجر نحو :
بؤ سالك ، سحقا لك ، بعدا لك
أو بين مفعوله بحرف الجر نحو :

عقرا لك ، وجدعا لك ، وشكرا لك ، وحمدا لك ، وعجبا منك
فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا •

والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلى ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط •

والضابط ههنا هو ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه أو مجرورا بحرف الجر •

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل قيهما الفعل ويتصلا به ، فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع ، إما إبانة لقصد الدوام وال لزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ، أى الفعل فى نحو :

حمدا لك ، وشكرا لك وعجبا لك ، ومعاذ الله •

وإما لتتقدم ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى :
« كتاب الله عليكم » ، « صبغة الله » ، « وعد الله » *
أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو :
نبيك ، وسعديك ، ودواليك ، وهذا ذيك ، وهجاءك

فبقى المصدر مبهما ، لا يدري ما تعلق به من فاعل أو مفعول ،
فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختص به ، فلما
بين بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر ، قبح إظهار الفعل ، بل لم يجز
* لأن حق الفاعل أو المفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له ، فلما حذف
الفعل لأحد الدواعي المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو
بحرف الجر ، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه
بعد الفعل متصلا ومعمولا له (١) *

وفى ضوء هذا التحليل والتعليل والتفسير المستفيض المتبين لحقيقة
العلاقات بين عناصر التركيب أقول إن هذه المصادر ما هي إلا تراكيب
فعلية ؛ لأن المصدر يقوم بوظيفة الفعل ، ويأتي بعده الفاعل أو المفعول *
وهذه طريقة من الطرق التي لجأت إليها العربية لصوغ كلامها في
صورة الجملة الفعلية ، ولهذه الطريقة أسبابها التي نص عليها في
الاقتباس السابق من قصد التعبير عن الدوام والاستمرار ، أو لغرض
الفراغ من الكلام ، أو للاستغناء عن الفعل لتتقدم ما يدل عليه *

والنصب المعطى لهذه العناصر دليل كون الجملة فعلية ، أما الرفع
فدليل كون الجملة اسمية * والمعنى الفعلي على الرفع هو ذاك الذي على
النصب إلا أن الرفع يدل على المبالغة في الدوام والاستمرار — كما
سبق — *

والحق أنه ليس كل نصب دليل فعلية ، ولا كل رفع دليل اسمية ،
ففى قول « هدية » :

فإن تك في أموالنا لا نضق بها ذراعا ، وإن صبر فنصبر للصبر

روى بالرفع على قوله :
وإن وقع صبر أو إن كان غينا صبر غينا نصبر
والنصب فيه جيز بالفتح أى :
إن كان (ما نحن فيه) صبرا غينا نصبر (١) •
وفى قول « نعمان بن المنذر » :
قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من شىء إذا قبيلا
فالنصب على قولك :
إن كان (المقول) حقا •••
والرفع يجوز على قوله :
إن كان فيه حق
ويجوز أيضا على قوله :
إن وقع حق (٢)
فالنصب هنا على تقدير « كان » الناقصة ، والرفع على أنه فاعل
لكان التامة ، والجملة فعلية •
وعلى هذا جاء قوله تعالى :
« انتهوا خيرا لكم » (٣) •
والتقدير عند « سيويه » :
انتهوا عن التثليث واتتوا خيرا
وقدره « الكسائي » بـ :
انتهوا يكن خيرا
أما « الفراء » فقدره :
انتهوا انتهاء خيرا
فخيرا منصوبة على المفعولية عن « سيويه » ، وعلى أنها خبركان

(١) الكتاب ج١/٢٥٩

(٢) الكتاب ج١/٢٦٠

(٣) النساء ١٧١

المقدرة عند « الكسائي » ، وعلى أنها صفة لمفعول مطلق محذوف عند « الفراء » .

والجملة فعلية عند « سيبويه » و« الفراء » واسمية عند « الكسائي »
وقد رجح « الرضى » تقدير « سيبويه » ؛ لأن قولهم :

حسبك خيرا لك

وراءك أوسع لك

بنتقدير

حسبك واثت خيرا لك

وراءك واثت مكانا أوسع لك

يقوى مذهب « سيبويه » . . . وكذا قولهم :

انته أمرا قاصدا

أى :

انته عن هذا وأت أمرا قاصدا

وقرينة « اثت » فى هذه المواقع ، أنك نهيت فى الأول عن شىء ، ثم
جئت بعده بما لا تنهى عنه ، بل هو ما يؤمر به فيجب أن ينتصب باثت
أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى (١) .

والتخفف من الأفعال ونصب الأسماء على « الفعلية » ورفعها على
« الاسمية » أمر مبناه على التسهيل ، فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع
تركيبى معين : جملة فعلية ، جملة اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطق
كلماتها واعتبارها مرة من النمط الأول ، وأخرى من النمط الثانى ؛
لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى يكادان يحلان محلا واحدا
مقارب المكانة إن لم يكن متساويها .

وفى العربية ظاهرة تركيبية أخرى ، اتخذ النصب فيها دليل « الفعلية »
والرفع دليل « الاسمية » تلكم هى ظاهرة ما أسماه النىويون « بالاشتغال »

ضابط الاشتغال :

وعدم وجود الفعل فى التراكيب السابقة سمح بجواز نصب الاسم على أنه مفعول لفعل محذوف ، ورفع على أنه مبتدأ ، ومن هنا تردد التركيب كله بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

أما هنا ، فالفعل موجود لكنه يمنع — على المشهور — من عمل النصب لاشتغاله بشىء آخر . وضابط الاشتغال هو :

« كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلك عليه أو مناسبة لنصبه » (١) .

والأمثلة التالية شرح للتعريف السابق :

١ — محمد زرتته شغل الفعل عن نصب « محمد »

بنصبه ضميره .

شغل اسم الفاعل واسم المفعول عن

نصب « محمد » بنصبهما ضميره

والمصدر والصفة المشبهة لا يستعملان فى هذا التركيب

ليس من أمثلة الاشتغال ؛ لأن الفعل لم يشغل بشىء بعده .

شغل الفعل بالعمل بما يتعلق به الضمير الراجع إلى « زيد »

والتعلق هو عن طريق الإضافة إلى

الضمير فقط ، أو الإضافة والعطف ،

أو عن طريق الوصف بعامل ذلك

الضمير ، أو عن طريق اسم الموصول

الموصول بفعل عمل فى ضميره

٢ — محمد أنا زائر

— محمد أنا مكرمه

٣ — محمدا زرت

٤ — زيد ضربت خادمه

زيد ضربت عمرا وجاهه

زيد ضربت رجلا يحبه

زيد ضربت الذى يحبه

النصب والرفع :

اختلف النحويون حول نصب الاسم في هذه التراكييب ، فاختار
اليصريون كونه معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده •

وذهب « الكسائي » و « الفراء » شيخاً المدرسة الكوفية إلى أن
الناصب للاسم لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما بذاته إن صح المعنى واللفظ
بتسليطه عليه نحو :

زيدا ضربتـه

وإما بغيره إن اختلف المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه
ذلك الظاهر وسد مسده كما في :

زيدا مررت به

عمروا ضربت أخاه

فالعامل في « زيد » هو « مررت » لسده مسند « جاوزت » ، وفي
« عمرو » : « ضربت » لسده مسد « أهنت » ، وليس قبيل الاسم في
الموضعين فعل مضمّر ناصب •

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك
المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو
الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم
تأكيد لإيقاع الفعل عليه •

وقد ارتضى « الرضى » أن يعرب الضمير بدلا من الاسم الظاهر.
المنصوب (١) •

وسواء نصب الاسم بفعل محذوف يفسره المذكور — بصريون —
أم بالفعل الظاهر المذكور — كوفيون — ، فجميع النحويين متفقون على
أمر واحد ، هو أن معنى التركيب كله ، هو على نصب هذا الاسم ، وعلى
أن العلاقة بين الاسم والفعل هي علاقة فعلية إما مباشرة أو غير مباشرة •
كما أنهم اتفقوا على شيء آخر هو أن هذه العلاقة الفعلية قد تأخذ

(١) شرح الكافية ج ١/ ١٦٢ ، ١٦٣

فى بعض الأمثلة شكل الرفع بأن يرفع الاسم لمبررات شكلية معينة ، ومع ذلك يبقى المعنى الأساسى كما هو بحيث لو زالت هذه المبررات الشكلية لبرزت العلاقة الفعلية فى ثوب النصب .

فرفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحثة لأن المعنى يبقى على المفعولية ، تماما كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل لكنه لا يزال مفعولا به ، أو ينصب الخبر فى باب كان ، لكنه لا يزال خبرا أو ينصب اسم إن لكنه لا يزال عمدة . فالشكل قد يتغير لكن النسبة بين العناصر تبقى كما هى . وهذا هو سر إيرادى لبعض أمثلة تراكيب الاشتغال هنا ؛ إذ إنى أرى أن الجملة الاسمية هنا هى اسمية فى الظاهر ، لكنها فعلية فى حقيقتها ؛ بدليل أن ما يرفع قد ينصب ، وأن الرفع لمبررات شكلية يزول بزوالها ، وأن التركيب كله يؤول إلى جملة فعلية بعملية تحويلية بسيطة يتسلط فيها الفعل على الاسم المتقدم ، ولا يبقى معنا ما يسمى بالاشتغال .

والدليل على أن الرفع هنا بمعنى النصب ، وأن الجملة الاسمية بمعنى الجملة الفعلية أن النحويين لم يعتبروا قوله تعالى :

« وكل شئ فعلوه فى الزبر » (١)

من باب الاشتغال ، وذهبوا إلى أن رفع « كل » واجب ؛ لأنك لو نصبت لذهب المعنى الحاصل بالرفع ؛ إذ يصير المعنى :

فعلوا فى الزبر كل شئ

إن علقنا الجار بفعلوا ، ونحن لم نفعل فى الزبر ، أى فى صحف أعمالنا شيئا ؛ إذ لم نوقع فيها فعلا ، بل الكلام :

الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة

وإن جعلنا الجار نعتا لكل شئ ، صار المعنى :

فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف أعمالهم

وهذا ، وإن كان معنى مستقيما ، إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع

إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى :

« وكل صغير وكبير مستطر »

ففعלוه صفة كل شيء ، أى : كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة « (١) » •

فإعراب الآية على الرفع هو :

مبتدأ + صفة + خبر

أما على النصب فهو :

مفعول به + تفسيرية + ظرف

مفعول به + تفسيرية + نعت

وإعرابا النصب لا يتفقان ، والمعنى الذى يفهمه إعراب الرفع ، فالآية
ليست من أمثلة الاشتغال • — والله أعلم — •

حالات الاسم المشتغل عنه :

الاسم المرفوع — إذن — فى تراكيب الاشتغال فى قوة المنصوب،
والجملة الاسمية فى قوة الفعلية ، واختيار الرفع أى الجملة الاسمية ،
والنصب أى الجملة الفعلية ، لأسباب ومبررات شكلية •

وحال الاسم المشتغل عنه لا يخلو من رفع أو نصب إما على سبيل
الوجوب أو على سبيل الجواز ؛ فهو إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينتصب
بفعل مقدر ، ولا يدخله الجر ؛ لأنه لا يكون إلا بجار ، بل إن النحويين
ضمنوا الفعل الذى يتعدى بحرف جر معنى فعل لا يتعدى بحرف جر حتى
يستطيعوا نصب الاسم المشتغل عنه إذ مدار الباب كله على اسم ينتصب
لفظا بما بعده لو سلب عليه •

والاسم المشتغل عنه لا يخلو حاله من أربعة ، فهو إما أن يختار
رفعاً ، أو يختار نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوى رفعه ونصبه •

اختيار الرفع :

يختار الرفع بالابتداء عند عدم توفر قرائن النصب الموجبة له ،
أو التي يختار معها النصب ، أو التي يتساوى معها الأمران ، أو عند
وجود أقوى منها •

ويختار الرفع على النصب لاحتياج الأخير إلى حذف الفعل وإضماره
والأصل عدمهما ، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي لم يظهر قط غي اللغة
حتى يقال حذف وأضمر • وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب
وتكون أقوى منها شيئان فقط هما أما ، وإذا المفاجأة •

والاسم بعد أما يرفع ، وإن كانت الجملة المصدرة بها معطوفة على
فعلية : لأن مراعاة التناسب لا يتم مع « أما » ؛ لأنها من الحروف التي
يبتدأ بعدها الكلام ، ويستأنف ، ولا ينظر معها إلى ما قبلها ، كما يرفع
الاسم بعدها وإن كانت جوابا عن جملة فعلية للسبب السابق ، وهو أنها
تقطع ما بعدها عما قبلها ، ولذا يختار الرفع معها ؛ إذ هو الأصل لسلامته
من الحذف والتقدير •

تقول : : : :

قام محمد وأما عمرو فأكرمه

وتقول إجابة عن : أيهم أعطيت ؛

أما زيد فقد أعطيته دينارا

فمراعاة التناسب تقتضي النصب ، لكن « أما » تقطع الكلام
وتستأنف كلاما جديدا ؛ لأنها وضعت لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها ،
فغلب مقتضى الرفع مقتضى النصب فاختير الرفع (١) •

لكن الاسم بعد « أما » ينصب ، إذا كانت مع الطلب : الأمر ،
والنهي ، والدعاء نحو :

أما زيدا فأكرمه ، أما بكرا فلا تضربه ، وأما عمرا فرحمه الله •

وإنما صارت مطلوبة ؛ لأن وقوع هذه الأشياء خبرا للمبتدأ

قليل في الاستعمال ؛ وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن ،
لاختصاص الطلب بالفعل ... وليس النصب هنا دليل الحذف والتقدير
لأن ترجيح الطلب معه أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية ، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير
إعراب (١) •

فأما — إذن — يرفع الاسم بعدها ، وإن عطفت على جملة فعلية ،
أو أجب بها جملة فعلية ، لكن الاسم ينصب بعدها ، إذا جاء في سياق
طلب : أمر ، نهى ، دعاء •

فنحن إما أن تغلب مقتضى الرفع ، أو تغلب مقتضى النصب ، أو
لنقل إن « أما » تكون أحيانا غالبية ، وأحيانا أخرى مغلوبة ، فأما
تجامع ثلاث قرائن للنصب ، هي مع أحدها مغلوبة ، ومع الآخرين غالبية ،
أما الأولى فالطلب ، والآخران عطف الجملة التي يعدها على فعلية ،
وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية « (٢) » •

ومقتضى النصب الذي بطل مفعوله مع « أما » له تأثير عند
عدمها ، ولذلك يرجح النصب مراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف
عليه ، أو القصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين ،
كما في نحو :

قام زيد وعمرأ أكرمه •

زيدأ أكرمه ، في جواب من قال : أيهم أكرمه ؟

ومن أدوات الاستئناف « حتى وإذا » ، لكن « حتى » ليست
متمحضة للاستئناف مثل « أما » فلا تقع في أول الكلام مثلها ؛ ولذلك
ينصب الاسم معها • كما في قوله :

ألقي الصبيحة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاه

... وأما « إذا » المفاجأة ، فهي في ضعف الاستئناف بعدها مثل
« حتى » ؛ فلا تقع في صدر الكلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع

(١) شرح الكافية ج١/١٧٢ ، الكتاب ج١/٨١ — ٨٢

(٢) شرح الكافية ج١/١٧١

« أما » ، لكنها إذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف ، فالرفع في هذه الحال يكون أولى من النصب مع جواز النصب نحو :

قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو (١)

وقد عقب « الرضى » على هذا بقوله : إنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلا الاسمىة فرقا بينها وبين إذا الشرطية ، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ، بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ، وفي هذا الموضع يجب الرفع نحو :

زيد في الدار وإذا عمرو ضربه

وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الإجماع المذكور (٢) .

فالرضى — إذن — يرى أن رفع الاسم بعد « إذا » المفاجأة واجب . وإن كانت معطوفة على جملة فعلية ، فإنه يكون أولى من النصب تعليلا لجانب كونها لا تدخل إلا على جملة اسمية على اعتبار المناسبة ، ويجوز النصب اعتبارا للمناسبة . وهذه دقة في التحليل والتحرير .

اختيار النصب :

يختار نصب الاسم في مواطن منها :

١ — مراعاة التناسب : تعطف الفعلية على الفعلية في غير ما ذكر مراعاة للتناسب والتشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو :

قام زيد وعمرا أكرمته

وكذا مع « لكن ، وبل » ، وإن كان ما بعدهما يخالف ما قبلهما معنى ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليين . وكذا :

مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٧٢ ، الكتاب ج١/ ٩٥

لعطفه على مشابه الفعل (١) •

جاء في « الكتاب » ؛ « وإنما اخير النصب هنا لأن الاسم الأول
مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ...
ومثيل ذلك :

« يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما » (٢)

« فريقتا هدى وفريقتا حق عليهما الضلالة » (٣) •
ومثيل ذلك :

كنت أخاك وزيدا كنت له أخا

لأن : كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك

... وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب ،
وهو عربى جيد • وذلك قولك :

لقيت زيدا وعمرو كلمته (٤)

٢ — بعد بعض حروف النفي :

حروف النفي هنا هي « ما ولا وإن » نحو قوله :

« فلا حسبا فخرت به لتيمة ولا جبرا إذا ازدحم الجدود
وكذا :

ما زيدا ضربته

وإنما اختير النصب مع جواز الرفع ؛ لأن النفي في الحقيقة
لضمون الفعل ، فلا يلائمه لفظا وتقديرا ما ينفي مضمونه أولى •

وليس « ما ولم ولن » من هذه الجملة ؛ إذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال :

لم زيدا تضربه

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٢

(٢) الإنسان ٣١

(٣) الأعراف ٣٠

(٤) الكتاب ج١/ ٨٨ — ٩١

لن بكرا تقتله (١)

وقد أخرج « الرضى » حروف النفي الثلاثة السابقة من الحروف التى لا يليها إلا الأفعال ، لكن « سيبويه » لم يخرجها ، فهو يقول : « من الحروف حروف لا يذكر بعدها إلا الفعل ، ولا يكون الذى يليها غيره مظهرا أو مضمرا •

فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا : قد ، وسوف ، ولا ، ونحوهن ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب ، وذلك نحو :

لم زيدا أضربه

• • لأنه يضمّر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم (٢)

٣ — حروف الاستفهام :

وحروف الاستفهام أولى بالفعل من غيرها ، وهى فى ذلك كحروف النفى •

وفى موازنة بين مراعاة التناسب ، وحروف النفى ، وحروف الاستفهام يقول « الرضى » ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى :

قام زيد وعمرو كلمته

فالرفع فى هذا أحسن ؛ لأن طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية ، لا يقتضى النصب اقتضاء همزة الاستفهام إيابه ، بل الهمزة أشد اقتضاء له • • كما أن الرفع بعد حروف النفى أحسن منه بعد الهمزة ؛ لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية • وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن ، ولا تصير مع حرك النفى طلبية (٣) •

فالوسائل الثلاثة يختار فيها النصب مع جواز الرفع ، لكن الأحسن

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٣

(٢) الكتاب ج١/ ٩٨

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٧٣

مع الهمزة النصب ، والرفع معها ليس في قوة أو حسن الرفع مع التناسب وحروف النفي ؛ لأن الجملة مع الهمزة تتحول طلبية ، والفعلية بالطلبية أولى وأحق .

والحق إن « الرضى » استمد هذه الموازنة مما قاله « سيبويه » :
فقد جاء في « الكتاب » :

وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في :

ضربت زيدا وعمرا كلمته

لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى . وإنما اختير هذا على الجواز ، وليكون معنى واحدا ، فهذا أقوى « (١) » .

بين الهمزة وهل :

أجرى « الرضى » موازنة بين الهمزة وهل ، أفهم منها أن الجمل الاسمية تتفاوت في توفر « الفعلية » فيها ، يقول : « للاستفهام حرفان ، أحدهما : عريق فيه وهو الهمزة ، فهي تدخل على الفعلية نحو :

أضرب زيد

وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو :

أزيد خارج

وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو :

أزيد خرج

وثانیهما : دخیل فیہ وهو هل . . فهي تدخل على الفعلية على الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو :

هل زيد قائم

لمشابهة الهمزة . وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية ، فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو :

هل زيد خرج

لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه ، فإن كان أحد جزئى الجملة التى تدخلها فعلا تذكرت الصيغة القديمة ، فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياه » (١) •

وعن دخول حروف الاستفهام على جملة اسمية خبرها فعل يقول « سيويه » : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت :

هل زيد قام

لم يجز إلا فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم » (٢) •

فالفعلية فى الجمل التالية مرتبة ترتيبا تنازليا من الأعلى للأدنى :
١ - حضر محمد ٢ - محمد حضر ٣ - محمد حاضر ٤ - محمد أخوك
وإذا كان (٣) فى نظر « الرضى » خالية من الفعل ، فإنه يقصد
الفعل الاصطلاحي ، وإلا فبها اسم فاعل وهو فى معنى الفعل •

٤ - إذا الشرطية :

وقراءة الجملة (٢) من الجملة (١) فى التسلسل السابق يظهر فى حديث النحويين عن حكم الاسم بعد « إذا الشرطية » ، فقد نقل عن الكوفيين أنها كاذ فى وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها كقوله :

فهلأ أعدونى لئلى تعاقدوا ... إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

ونقل عن « سيويه » و « الأخفش » موافقتهما فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها على ضعف • والأكثر كونها عندهما فعلية إما ظاهرة الفعل نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٣

(٢) الكتاب ج١/ ١٠١

« إذا جاء نصر الله » .

أو مقسدة نحو :

« إذا السماء انشقت »

أى إذا انشقت السماء .

ونقل عن « المبرد » اختصاصها بالفعلية ، حتى إنه لا يجوز بعدها الرفع إلا على أن الاسم فاعل لفعل محذوف ، وهذا موافق لما رواه الكوفيون :

لا تجزعى إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

أى : إذا أهلك ، أو إذا هلك (١) .

• - حيث :

وحيث مثل إذا وسائر حروف الشرط فى كونها بالفعل أولى ، كما أن حروف النفى والاستفهام كذلك . إلا أن « إن ولو » أشد طلبا للفعل من « إذا » ، و « حيث » أقل من « إذا » استعمالا فى الشرط ؛ ولذلك يجوز دخولها على الاسمية التى جزأها اسمان اتفاقا نحو :

اجلس حيث زيد جالس

أما إذا كسعت بما نحو « حيثما » فهى وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو « متى وأينما » لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة ، فإن اضطرت شاعر إلى الفصل نحو :

حيثما زيدا تزره فأكرمه

فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (٢) .

يجمع « سيبويه » بين « إذا وحيث » فى اختيار النصب بعدهما بقوله : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا ، وحيث » تقول :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٤ ، انظر أيضا ج١/ ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٧٥ .

إذا عبد الله تلقاه فأكرمه
حيث زيدا تجده فأكرمه
لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح إن ابتدأت الاسم
بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت :
اجلس حيث زيد جلس

كان أقبح (١) من قولك :
اجلس حيث جلس زيد
« والرفع بعدهما جائز » (٢) •

٦ - التباس المفسر بالصفة :

يختار النصب في بعض الأمثلة ؛ لأنه يكون نصا في إفادة معنى من
المعاني على العكس من الرفع الذي يوقع في الاحتمال ، فقد تقول :
كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين دينارا
بنصب « كل » على معنى :

اشتريت كل واحد من ممالكي بعشرين دينارا
فهذا فيه إخبار بأنك اشتريت كل واحد منهم بهذا المبلغ ، وأنت
لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فالنصب فيه نص على
هذا المعنى •

لكذلك إن رفعت وقلت :
كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين دينارا
فيحتمل أن يكون « اشتريته » خبرا له ، وقولك « بعشرين » متعلقا
بـه ، أي :

كل واحد منهم مشترى بعشرين
وهو المعنى المقصود •

(١) أنفل التفضيل هنا ليس على بابهِ إضافة « حيث » إلى الفعل
ليس قبيحا بل هو القياس •
(٢) الكتاب ج ١ / ١٠٧

ويحتمل أن يكون « اشتريته » صفة لكل واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر + أى :

كل من اشتريته من الممالك فهو بعشرين

فالمبتدأ — إذن — على التقدير الأول أعم ؛ لأن قولك : كل واحد من ممالككى أعم من اشتريته ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات +

والمبتدأ على الثانى لا يقع إلا على من اشتريته أنت ، فرفعه — إذن — مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول ؛ إذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر ، وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة أو غير ذلك + وكل هذا خلاف مقصودك ، فالنصب — إذن — أولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره (١) ومن الواضح أن ما سبب الاختلاف بين الرفع والنصب فى درجة الدلالة على المعنى المقصود ، هو وجود الجار والمجرور « بعشرين دينارا » فلو أن الجملة كانت :

كل واحد من ممالككى اشتريته

لاستوى معنى الرفع والنصب +

تخريج آية :

قال تعالى :

« إنا كل شيء خلقناه بقدر » (٢)

مراده تعالى بكل شيء : كل مخلوق + والمعنى لايتفاوت فى الآفة الكريمة رفعت أو نصبت ، وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع ، أو خبرا ؛ لأن كل شيء ليس المراد منه كل ما يقع عليه اسم شيء ؛ لأنه

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٥

(٢) القمر ٤٩

تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ، فشيء هنا ليست هي
المرادة في قوله تعالى :

« والله على كل شيء قدير »

لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه ، فمعنى الآية :

كل شيء خلقناه بقدر

مبدأ + خبر + صفة

كل مخلوق مخلوق بقدر •

مبتدأ + صفة + خبر

كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد (١) •

لكن « العكبري » يرى أن قراءة النصب أقوى ؛ لدلالته على
عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عموم ، بل يفيد أن كل شيء مخلوق
فهو بقدر (٢) •

٧ - جواب الاستفهام بالجملة الفعلية :

إذا قال بعض الناس :

أرأيت أحدا ؟ أيهم أو غلام أيهم رأيت ؟ تقول :
زيدا رأيت

وإنما كان النصب أولى ؛ ليطابق الجواب السؤال في كونهما
فعليتين ، وكذا إذا قيل :

أضارب الزيدان أحدا ؟

قلت : عليا يضربانه

لأن معناه : أ يضرب الزيدان أحدا ، فهو مقدر بالفعل (٣) •

٨ - بعد الفاعل في المعنى :

اختر « الكسائي » النصب إذا كان الاسم المشتغل عنه بعد اسم
هو فاعل في المعنى نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٥

(٢) التبيان ج٢/ ١١٩٦

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٧٥ ، الكتاب ج١/ ١٠٥

زيد هنداً يضربها

فزيد فى المعنى هو الضارب ، وإن كان فى اللفظ مبتدأ فنصب
« هند » أولى ؛ لأنه كأنه قيل :

يضرب زيد هنداً (١)

ولا أترك هذه النقطة قبل أن ألفت نظر قارئى إلى أن الجملة
الاسمية فى الموضعين السابقين شرت بجملة فعلية ف :

أضرب الزيدان أحداً

فى قوة يضرب الزيدان أحداً

وجملة : زيد هنداً يضربها

وهى جملة اسمية فى قوة جملة فعلية فيما لو قلت :

يضرب زيد هنداً

ومما سهل التحويل من الاسمية إلى الفعلية ، أن المبتدأ فى الأولى
اسم فيه معنى الفعل ، ويعمل عمله ، أما المبتدأ فى الثانية فهو فاعل
معنى ، والفاعل قريب من المبتدأ أو هو عدله — على الأقل — .

استواء الوجهين :

يستوى الرفع والنصب فى الاسم المشتغل عنه ، إذا كان قباه
عاطف على جملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، أو على الخبر فيها ؛
فما بعد الواو إما أن يكون معطوفاً على الاسمية التى هى الكبرى ،
فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما
اسمين ، وأن يكون عطفاً على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب
مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين ، وذلك قولك :

زيد قام وعمرأ أكرمته

واسم الفاعل فى هذا كالفعل فى قولك :

زيد ضارب عمرأ ويكرأ أكرمته

لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل ، وأما إذا قلت :

زيد قائم غلامه وبكر أكرمته
فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول
به لم تتم مشابتهما للفعل ؛ إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو :
زيد مصرى صديقه (١) •

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول :
زيد لقيت أباه وعمرا

إن أردت أنك لقيت عمرا والأب ، وأن زعمت أنك لقيت أبا عمرو
ولم تلقه رفعت (٢) •

وما تنبه إليه « سيبويه » من الفرق في المعنى بين النصب والرفع
أمر يثير الدهشة ويدعو إلى الإعجاب ، ولا يدل إلا على أنه أخلص في
التحليل واستكناه أسرار الكلام •

ويمكننا تفسير الرفع والنصب على الوجه التالي :
زيد لقيت أباه وعمرو = زيد لقيت أباه وعمرو لقيت أباه =
لقيت أبا زيد وأبا عمرو •

زيد لقيت أباه وعمرا = زيد لقيت أباه ولقيت عمرا = لقيت أبا
زيد وعمرا

وجوب النصب :

يجب نصب الاسم إن وقع بعد حرف شرط وحرف تحضيض ،
والجملة مع هذه الحروف فعلية مخضة ، وحروف التحضيض أربعة :
هلا وألا ولولا ولوما •• والتحضيض والعرض والاستفهام والنفي
والشرط والنهي والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقى على ذلك الأصل من
الاختصاص كحروف التحضيض ، وبعضها اختص بالاسمية كليت ولعل ،
وبعضها استعمل في القبيلين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٦ ، الكتاب ج١/ ٩١

(٢) الكتاب ج١/ ٩١

ولا للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كالأل للعرض ، وإن الشرطية ، فقد ذهب بعضهم إلى أن نحو :

« وإن أحد من المشركين .. » ، « إن امرؤ هلك »

جملة اسمية (١) .

يقول « سيبويه » عن حروف التحضيض : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء ، فهلا ولولا ولوما وألا ، لو قلت :

هلا زيدا ضربت ، لولا زيدا ضربت ، ألا زيدا قتلت
جاز ، ولو قلت :

ألا زيدا ، وهلا زيدا

على إضمار الفعل ولا تذكره جاز (٢) .

اسمية فعلية ، واسميتها أقوى :

قد يشغل فعل عن اسم بضميره ، ولو حاولنا تسليط الفعل بعد تجريد من الضمير على ذلك الاسم ، ما أمكننا ذلك لأسباب شكلية تركيبية : فيكون المعنى على المفعولية والتركيب على المبتدأ ، ولا يمكننا التأكد من علاقة المفعولية إلا إذا غيرنا ترتيب الكلمات في الجملة تغييرا جذريا . وفيما يلي صور هذا النوع من التركيب :

١ - اسم + أداة واجبة التصدير + فعل + ضمير

محمد إني أكرمته ، محمد ليتك تزوره ، محمد كم زرته ، محمد هل زرته . محمد ألا تزوره ، محمد هلا زرته ، محمد ما زرته ، محمد لعمرؤ يزوره .

توسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدير كإن وأخواتها .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٧

(٢) الكتاب ج١/ ٩٨

كم ، حرف الاستفهام ، أداة العرض والتحضيض ، لام الابتداء ، ما ،
وإن من جملة حروف النفي •

وإن توسطت لم ، ولا ، ولن النافيات بين الاسم والفعل يجوز
نصب الاسم :

عمر (لم ، لا ، لن) أضربه

إذ العامل يتخطى هذه الأحرف • قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
يروى برفع « كله » ونصبه •

أما « لن » فقليل فيها ذلك لكونها نقيضة « سوف » التي يتخطاها
العامل نحو :

زيدا سوف أضرب (١)

وأما « لم » فلا متراجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى
صارت كجزئه • وأما « لا » فلكثرتها في الكلام ، حتى إنها تنسج بين
الحرف ومعموله نحو :

كنت بلا مال

ومع هذا كله ، فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف ،
الثلاثة راجح ، نظرا إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما
يغير معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو :
زيد ضربته

وأرى مع الأدوات الثلاثة : « لن ، ولم ، ولا » تجاذبا بين المقتضى
والمانع ، فمقتضى كون هذه الحروف من حروف النفي أن يكون لها
الصدارة فلا يتخطاها العامل ، فلا ينبغي نصب ما قبلها ، لكن عارض
هذا المقتضى اعتبارات تركيبية أخرى : « لن » تشبه « سوف » في
الدلالة على الاستقبال ، و « لم » أصبحت كالأجزاء من الفعل ، و « لا »
استعملت في تراكيب أخرى جزيئا في تركيب ؛ إذ جاءت بين الحرف
ومعموله (٢) •

(١) الكتاب ج١/ ٩٨

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٦٥

ومع ذلك فمقتضى النفي مع هذه الأحرف الثلاثة تجعل الرفع قبلها أقوى من رفع الاسم إذا لم تأت هي معه • فهذه الأحرف ليست في قوة حرفي النفي الآخرين « ما » و « إن » ، لكنها بلا شك أقوى من عدم النفي ، فالمسألة — إذن — درجات ومراتب •

ومن أدوات الصدارة التي تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها ، ومن ثم من تفسير عامل له حرفا الشرط « إن ولو » نحو :

زيد إن ضربته ضربه
زيد لو ضربته لضربه

لأنه لا يعمل الشرط ، ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط • ومنه
الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو :

هند من يضربها ؟
هند من يضربها أضربه (١)

٢ — اسم + فعل تعجب / أفعال تفضيل :

زيد ما أحسنه
زيد أحسن به
زيد أنت أكرم عليه أم عمرو (٢)

٣ — اسم + مضاف + مضاف إليه (فعل) + ضمير :

زيد حين تضربه يفر

لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف (٣)

٤ — اسم + اسم فعل :

زيد هاته

لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملا (٤) •

(١) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٣) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٤) شرح الكافية ج١/١٦٥

٥ — لا تعمل المصلة أو الصفة فيها قبل الموصول أو الموصوف .
فيجب الرفع في نحو :

زيد أن تضربه خبر

زيد رجل يضربه موفق

٦ — جواب القسم لا يعمل فيها قبل القسم ، فيجب الرفع في نحو :

زيد والله لا أضربه

لأن القسم له الصدر ؛ لتأثيره في الكلام ، فلا يتخطاه العامل +

٧ — ما بعد « إلا » لا يعمل فيها قبلها ، فيجب الرفع في نحو :

ما رجل إلا أعطيته كذا

لأن ما بعد « إلا » من حيث الحقيقة جملة مستأنفة ، لكن صيرت
الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار ، فاقترص على عمل ما قبل
« إلا » فيما يليها فقط ، ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك (١) +

وإنما لم يجز نصب الاسم في الصور السابقة ؛ لأن المفسر عوض
عن الناصب ودال عليه ، فلا أقل من أن يكون مستعدا للنصب ، وعلى
شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم أعنى
بضميره أو متعلقة لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسب للنصب لولا
الضمير أو متعلقة لم يكن مفسرا أيضا (٢) +

فنحن إذا أخذنا أي مثال من الأمثلة التي يجب فيها رفع الاسم
في الصور السابقة ، ونزعنا ما بالفعل فيه من ضمير ، ما جاز لنا نصب
الاسم المتقدم ، فلا يجوز — مثلا — في :

محمد إني زرت

أن تقول :

محمد إني زرت

لأن معمول ما بعد « إن » لا يتقدم عليها ، وإذا لم يصلح ما بعد
« إن » للعمل ، لا يصلح للتفسير ، « فالأصل في المفسر أن يصلح للعمل

(١) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٦٧

في معمول المفسر ، فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه ؛
وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسرا مع امتناع كونه
عاملا ، غفى نحو :

زيد هل ضربته

زيد هلا ضربته

للفعل محمل آخر غير التفسير ، وهو كونه خبر المبتدأ ، فحملناه
عليه ، لما لم يصلح للعمل في « زيد » ، فأما في نحو :

« إن امرؤ هلك »

لو ذات سوار لطمثني

فلم يكن للفعل محمل آخر ، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ ، لكان
حرفا للشرط داخلا على الاسمية ، ولا يجوز ، فهو — إذن — مفسر ،
والمرفوع فاعل لفعل محذوف •
وعلى هذا ، فالفعل في نحو :

زيد قام

زيذا أكرمت

لا يحمل على التفسير ؛ لأنه لا ضرورة له • وكذا في :
أزيد قام

فزيد هنا مبتدأ لا فاعل فعل مقدر ، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى ؛
لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسرا ؛ إذ الهمزة تدخل على الاسمية
أيضا ، وهذا مذهب « سيبويه » و « الجرمي » (١) •

واختار « الأخفش » أن يرفع « زيد » بفعل مقدر مفسر بالظاهر ؛
نظرا إلى همزة الاستفهام ، فالجملة اسمية لدى « سيبويه » ، فعليّة
لدى « الأخفش » •

ومن ثم قال « سيبويه » في نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٦٣ ، الكتاب ج١/ ١٠٣

أأنت زيد ضربته

إن رفع « زيد » أولى ؛ لأن « أنت » مبتدأ لا فاعل ، فبقى خبر
المبتدأ وهو « زيد ضربته » بلا همزة الاستفهام ، فرفعه أولى
من نصبه •

وقال « الأخفش » : إن نصب « زيد » أولى بالنظر إلى همزة
الاستفهام ، و « أنت » فاعل فعل مقدر ، وزيد مفعوله ، فيقال :

أأنت زيدا ضربته

لأنها في قوة :

أأنت ضربت زيدا ضربته

وكانت هذه :

أضربت زيدا ضربته

فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل (١) •

فانظر كيف أن التركيب الواحد ، يمكن أن يكون جملة اسمية
وجملة فعلية ثم انظر كيف استكنه « الأخفش » الجملة التي اعتبرها
« سيوييه » اسمية حتى أوصلها إلى الفعلية ، ثم تدبر كيف أن رفع
« زيد » جعل « سيوييه » يدرج التركيب في الجملة الاسمية ، وأن نصبه
جعل « الأخفش » يدرجه في الفعلية •

وحقيقة الخلاف بين « سيوييه » و « الأخفش » لا تعكسها
العلامة الإعرابية فقط ، فالمسألة في نظري مبناهما موقع الفعل الذي
يقدره « الأخفش » ويتجلى هذا فيما لو نصب الاسم بعد الاسم
المرفوع المسبوق بهمزة الاستفهام ، كأن تقول :

أزيد عمرا ضربه

فالأخفش — كما سبق — يجوز ارتفاع « زيد » بكونه فاعلا
لضرب المقدر قبله ، وعمرا مفعوله ؛ فالجملة السابقة تؤول عند
الأخفش إلى :

(١) الكتاب ج١/ ١٠٤ ، شرح الكافية ج١/ ١٦٨

أضرب زيد عمرا ضربه ؟

وهي الآن جملة فعلية •

أما « سيبويه » فيقدر الفعل بعد المبتدأ ، فتؤول الجملة عنده إلى :
أزيد ضرب عمرا ضربه

وهذه جملة اسمية (١) •

فالتركيب جملة اسمية على كل حال عند « سيبويه » ، لكنه جملة فعلية على كل حال كذلك عند « الأخفش » ، ومناط الخلاف بينهما هو في مدخول همزة الاستفهام ، فسيبويه يجوز دخولها على الاسم ، والأخفش يرى أنها تختص بالدخول على الأفعال •

ولهذا لم يضطر « سيبويه » إلى تقدير الفعل بينها وبين الاسم المرفوع فبقيت الجملة عنده اسمية ، أما الأخفش فقدر الفعل بينها وبين الاسم المرفوع فأصبحت الجملة فعلية (٢) •

والمبتدأ في جميع الحالات التي يجب فيها الرفع ، يمكن تحويله إلى مفعول به بتغيير ترتيب كلمات الجمل ، والاستغناء عن الضمير ، فيقال مثلاً في :

زيد إني ضربته	إني ضربت زيدا
زيد كم زرت	كم زرت زيدا
زيد ما أحسنه	ما أحسن زيدا
زيد حين تضربه يفر	حين تضرب زيدا يفر
زيد هاته	هات زيدا
زيد أن تضربه خير	أن تضرب زيدا خيرا
زيد رجل يضربه موفق	رجل يضرب زيدا موفق
زيد والله لا أضربه	والله لا أضرب زيدا
ما رجل إلا أعطيته كذا	ما أعطيت رجلا إلا كذا

(١) شرح الكافية ج١/ ١٦٩

(٢) انظر تخريج « سيبويه » لأمثلة أخرى الكتاب ج١/ ١٠٤ - ١٠٦

وكان المبتدأ المرفوع هو في المعنى مفعول ، فالرفع اللفظي يكمن فيه معنى المفعولية ، وهذا يذكرنا بتخريج النحويين لما أسموه المبتدأ الذي هو مفعول في المعنى في نحو قوله تعالى :

« وهذا بعلى شيخا »

— وقد سبق — ، وكل هذا دليل أن نحويينا كانوا في تحليلاتهم وتخرجاتهم للنراكيب يستحضرون روحها ، ويستكنهون تراكيبها الداخلية .



أكتفى هنا بما أثبت من أمثلة للتدليل على ما أسميه « الفعلية في الاسمية » وهذه قيمة تركيبية ساعدت عناصر الجملة الاسمية ذاتها : المبتدأ والخبر ، والتركيب بأسره على تصورنا إياها ، وكان للتقابل بين الرفع والنصب دوره في التفرقة بين الاسمية والفعلية ، على أن العربية عرفت طريقة أخرى لإبراز الجانب الفعلى في الجملة الاسمية ، وهذا هو موضوع الصفحات التالية .

الفصل السادس

الاسمية في الفعلية

النسخ :

من أشهر المصطلحات التي استمدها النحويون من إختصم الفقهاء مصطلح « النسخ » وقصدوا به دخول عناصر لغوية على جملة المبتدأ والخبر ، ونسخها أهم حكم من أحكامها ، وهو إعراب المبتدأ أو الخبر أو هما معا .

والنواسخ إذا فعلية (كان وأخواتها ، كاد وأخواتها ، ظن وأخواتها) أو حرفية (ما وإن ولا ولات المشبهات بليس ، ولا النافية للجنس) أو حروف اعتبرها النحويون مشبهة بالأفعال (إن وأخواتها) .

وليس فى اللغة ناسخ اسمى ؛ لأن عصب النسخ هو تغيير أهم ملمح من ملامح جملة المبتدأ والخبر وهو بدؤها باسم ، ولا يتأنى نسخ هذا الملمح لو تصور الناسخ اسما .

والحق إنه يمكن النظر إلى النواسخ من ثلاث زوايا ، زاوية الإطار التركيبى لجملة المبتدأ أو الخبر بعد دخول الناسخ عليها . وزاوية الأثر الدلالى أو المعنوى الذى تكسبه الجملة بدخول الناسخ ، ثم زاوية الحكم الإعرابى لطرفى جملة المبتدأ والخبر .

والاعتبارات الثلاثة السابقة متداخلة ، والفصل بينها لغرض دراسى بحث وقد دار حولها فكر النحويين العرب .

واللافت للانتباه أن النحويين الشراح ، خاصة من جاء منهم بعد « ابن مالك » بوبوا للنواسخ فى مكان وسط بين جملة المبتدأ والخبر وجملة المفعول ، وجاءت تقاريرهم التفصيلية الشارحة تؤيد أو تبرر هذا التصنيف التبويى الثلاثى .

« غالباً مبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه . والعوامل اللفظية هى أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر . . » واشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية ، لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به غرغته تارة ، ونصبته أخرى . . . وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبيهه

الفعل والفاعل « (١) »

والإطار الذى تكتسبه جملة المبتدأ والخبر بدخول النواسخ عليها ،
والذى به تشبه جملة الفعل والفاعل جعل النحويين العرب يلحقون جملة
بعض النواسخ بجملة :

الفعل والفاعل والمفعول

مرة ، كما يحدث مع كان وكاد ، وبجملة :

الفعل والمفعول والفاعل

كما فى باب إن ولا النافية للجنس ، وبجملة :

الفعل والفاعل والمفعول والمفعول

كما فى جملة ظن وأخواتها •

وهذا الإلحاق صحيح من حيث الشكل ، لكنه — كما سنثبت فيما
بعد — ليس دقيقا فالعلاقة الداخلية بين كلمات جملة النواسخ تختلف ،
اختلافا جوهريا عن العلاقة بين كلمات جملة الفاعل بأنماطها السابقة •
ونحن هنا نتفق مع النحويين فى هذا التصور ؛ لأن مغزاه أن النسخ
لا يعنى فقط نسخ الحالة الإعرابية ، بل إكساب الجملة إطارا تركيبيا
جديدا تنقف به — كما قلت ، وتنبه النحويون — فى مكان وسط بين تركيبى
نمطى الإسناد المعروفين فى اللغة •

وتراكيب النواسخ هى فى نظرى من أهم الأمثلة التى تتغير فيها
الحالات الإعرابية للمفردات ، وتظل النسبة أو العلاقة بين هذه المفردات
ثابتة كما كانت قبل تغير الحالة •

وقد عرفت العربية مثالا شهيرا لهذا التغير فى الحالة مع ثبات
النسبة فما سمي بالمفعول المرفوع ، إلا أن الأخير يجرى داخل جملة
الفاعل ، وما نحن معه الآن يحدث لجملة المبتدأ بتغير إطارها التركيبى
مع تلون عناصرها تلونات إعرابية جديدة •

وقد تنبه النحويون إلى هذا الملمح ، ملمح ثبات النسبة بين عنصرى

فالعلاقة الدلالية — من حيث الحدث — بين كان وخبرها هي انتقال من صفر إلى عدد صحيح لدى من ينكر دلالة كان على الحدث ، أما عند « الرضى » فهي انتقال من عدد صحيح إلى عدد آخر ، أو لنقل : هي علاقة ما بين العدم والوجود عند المعارضين ، وانوجود المطلق والوجود المقيد عند « الرضى » ؛ فأنت حين تقول :

كان زيد قائما

فكأنك قلت :

حصل شيء

ثم قلت :

حصل القيام

وأخوات « كان » أدل في الدلالة على الحدث منها ؛ إذ هي تدل على حدث معين لا يدل عليه الخبر ♦

وإذا اكتفت « كان » أو إحدى أخواتها بمرفوعها فهي « التامة »
نقول :

قد كان عبد الله

قد كان الأمر

بمعنى :

قد خلق عبد الله

قد وقع الأمر (١)

ولا خلاف في أن « كان » التامة تدل على الحدث (٢) ♦ وهذا الحدث يتصف به فاعلها أما الحدث الذي تدل عليه « كان » الناقصة ، فيتصف به الخبر ♦

٤ — خصائص تصريفيه :

كلمات هذا الباب أفعال من الناحية المعنوية : الزمن والحدث ؛

(١) الكتاب ج١/٤٦

(٢) شرح المفصل ج٧/٩٧ ، ٩٨

والتصريفية • وتنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف التام وغيره إلى ثلاثة أقسام :

(أ) ما يتصرف تصرفا تاما ، فيأتى منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل وهو كان — أصبح — أضحى — ظل — بات — صار — أمسى •

(ب) ما يتصرف تصرفا ناقصا ، فيأتى منه المضارع ، ولا يأتى منه الأمر ولا المصدر :

دام ، برح ، غتى ، انفك ، زال

ولتصارييف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضى منها ، ومن ذلك :

« قالوا تا لله تفتؤ تذكر يوسف » (١)

« لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبة فى قلوبهم » (٢)

قول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض

قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » (٣)

قال تعالى : « قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم » (٤)

ومثال المصدر قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك ييسير

(ج) ما لا يتصرف ويلزم حالة واحدة ؛ لأنه جامد وهو « ليس » •

ومذهب الجمهور أن وزنها « فعل » بالكسر ، خفف ولزم التخفيف

لثقل الكسرة على الياء ، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى

« لاس » أو بالضم لقليل فيها « لست » بضم اللام ، ولا يقال إلا « لست »

(١) يوسف ٨٥

(٢) التوبة ١١٠

(٣) البقرة ١٤٣

(٤) الأنبياء ٦٩

بفتحتها (١) •

وقد ذهب « أبو علي » في أحد قوليهِ إلى أن « ليس » حرف •
وقال في قوله الآخر : وأما إلحاق الضمير في لست ولستما ولستم ،
فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة ، وبمعنى ما كان ، وكونه راغبا
فناصبا (٨) •

« وأبو علي » في قوله الثاني يلمس ثلاثة اعتبارات في تدليله على
فعلية « ليس » ، اعتبار « الشكل » والصيغة ، فهي على ثلاثة أحرف ،
واعتبار « المعنى » فهي تدل على نفي الكون فتشبه « ماكان » ثم اعتبار
« الوظيفة » إذ يأتي بعدها مرفوع فمنصوب • والنحو المدقق هو من
يجمع بين هذه الاعتبارات الثلاثة — كما فعل « أبو علي » — •

وقد أجاد « الزمخشري » و « ابن يعيش » في التدليل على فعلية
« ليس » ، ومما قدماه من أدلة على هذا :

(أ) اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها ، على حد
اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع نحو : لست ولست ولستم •

(ب) آخرها مفتوح كما يفتح آخر الفعل الماضي •

(ج) تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلا ووقفا •

(د) أنها تتحمل الضمير كالأفعال تماما •

(هـ) عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلا ؛ إذ ليست كل
الأفعال متصرفة •

وهذه مشابهاة « شكلية » و « وظيفية » أي أمور ترجع إلى
الصيغة ، كما ترجع إلى سلوك الكلمة في التراكيب •

والمشابهة المعنوية بينها وبين « ما » لا تدل على أنها حرف مثلها ؛

(١) تسهيل الفوائد ٥٢ ، شرح الكافية ج٢/ ٣٠٠ ، مع الهوامع

ج١/ ١١٤ ، ١١٥

(٢) شرح الكافية ج٢/ ٢٩٦

فهذه مشابهة واحدة لا تسقط المشابهات الأخرى المثبتة للفعلية من نحو
تحملها الضمير ، وعدم إبطال عملها بدخول « إلا » في خبرها ، فأنت
تقول :

ليس زيد إلا قائما

ولا يكون مثل ذلك في « ما » بل يجب رفع الخبر ، لانتقاض النفي بإلا ،
كما في نحو :

ما زيد إلا قائم

تعقيب :

إذا ما وضعت الخصائص المعنوية والشكلية السابقة في الاعتبار،
أمكن القول بأن أفعال هذا الباب أفعال خاصة ؛ إذ يبدو أنها من الناحية
المعنوية كانت تتجه إلى ما أسماه التخصيص الدلالي ؛ إذ كانت تحث
الخطي كي تصبح أدوات تدل على « الزمن » فقط + والنحويون الذين
أثبتوا لها الدلالة على الحدث ، كادوا يقولون إن الحدث في جملتها من
النوع « المركب » ؛ لأن هناك تداخلا بينها وبين خبرها في حمل معنى
الحدث بدليل أنها وحدها — وهي ناقصة — لا يتصور معنى الحدث فيها،
فإذا ما أصبحت تامة استقلت بالحدث +

ومن الناحية الشكلية أرتنا هذه الأفعال أيضا ملامح تطور نحو
حالة « الأداة » فبعضها تصرفه ناقص ، وبعضها الآخر كان قد أكمل
طريق التطور فوصل إلى حالة الجمود الكامل وهو « ليس » +

والحق أني أميل إلى إخراج « ليس » من أفعال هذا الباب ؛ لأنها
من الناحية الشكلية لا تجد لها مكانا بين صيغ الماضي الثلاثة « فعل »
بفتح العين ، وكسرهما ، وضعها ، وعلى الرغم من أن وسطها علة ، إلا أنها
لم تأت على وزن « فعل » بفتح العين كما أنت « كان ، وصار — مثلا —
وإلا كانت « لاس » — كما قال الجمهور — +

(١) شرح المنصل ج٧/ ١١١ ، ١١٢ ، الكتاب ج١/ ٤٥ ، ثم انظر الجمع
في نخريج « ليس الطيب إلا المسك » ج١/ ١١٥

وذهاب الجمهور إلى أنها الآن مخففة عن « ليس » بكسر الياء غير مقنع ، فما الثقل الذى فيها لو كانت كذلك ؟

وقد ملت فى بحثى للدكتوراه — اهتداء بما جاء فى « لسان العرب » وبرأى بعض اللغويين المعاصرين — إلى أن « ليس » كانت فى الحقيقة : « لا أيس » بمعنى لا وجود ثم سهلت الهمزة ، فالتقى ساكنان ، ألف لا ، والياء الساكنة ، فحذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، فأصبحت الصيغة « ليس » ♦

وكأن العرب بهذا الصنيع تخففت من الهمزة فى « أيس » ، ومن الألف فى « لا » حتى وصلت إلى « ليس » ♦

ويبدو أن الذهن العربى مال الى تناسى هذا الأصل ، وفضل أن يعامل « ليس » معاملة الفعل الماضى ، لبنائها على الفتح ، ولأسباب أخرى شكلية أثبتتها النحويون — فيما سبق — فجاء النحويون وأثبتوها ضمن أخوات « كان » ♦

وأرى تخصيص باب نحوى لليس ؛ لأنها موضوعة للنفى ، ولها وزن خاص بها لا يندرج تحت أوزان الفعل الماضى الثلاثى ، ولعل النحويين كادوا يفعلون ذلك ؛ لأنهم ألحقوا بها أدوات أخرى تنفى الجملة الاسمية مثلها ، الأمر الذى يشير بوضوح إلى أنهم تنبهوا إلى أنها — أى ليس — باب وحده ♦

وسواء عولجت « ليس » ضمن أخوات كان ، أم خصص لها ولما ولا ولات ، وإن ، المشبهات بها باب خاص ، فهى من الناحية التركيبية يأتى بعدها مرفوع ومنصوب ، وهذا ما عليه كان وأخواتها ♦

٥ — خصائص تركيبية :

وهذه الأفعال بخصائصها الشكلية والمعنوية المتميزة تدخل على طرفين النسبة الإسنادية بينهما هى تلك التى بين المبتدأ والخبر ♦ فنحو هذه الأفعال — إذن — ذو خاصية تركيبية خاصة ؛ فالجملة هنا إطارها « فعلى » من نوع خاص ، لكن العلاقة بين العناصر داخل هذا الإطار ، هى ما كانت بين المبتدأ والخبر ♦ والتغيير فى إعراب الخبر هو مراعاة للإطار الفعلى ♦ وهذا هو ما قصدته بتغيير الحالة الإعرابية مع ثبات النسبة الإسنادية ♦

وقد أمدنى نحويونا بهذا التصور ؛ إذ لم يغيب عن ذهنهم شبه هذه الكلمات بالأفعال من ناحية ، وشبه ما يأتى بعدها بالابتداء والخبر من ناحية أخرى . فكانت الجمل هنا بمنزلة جملة الفعل والفاعل ، وبدأت هذه النظرة فى تبويب المسائل النحوية — كما سبق — فجاءت تراكييب النواسخ بين جملة المبتدأ من ناحية وجملة الفاعل من ناحية أخرى .

يقول « ابن يعيش » : « لما كانت هذه الأشياء داخلة على المبتدأ والخبر ، وكانت مقتضية لهما جميعا ، وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية ، . . ترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ؛ ليصير المرفوع كالفاعل ، والمنصوب كالمفعول من نحو :

كان زيد قائما

ضرب زيد عمرا (١)

و « ابن يعيش » فى الاقتباس السابق يلمس بحساسية تحليلية ما عليه تركيب كان وأخواتها ، فهو — شكلا — يشبه تركيب الفعل والفاعل ، لكنه — نسبة — يشبه تركيب المبتدأ والخبر ، وما أعطى العرب هذه الأفعال هذا الشكل التركيبى إلا لمسابتها بالأفعال ، فالتركييب النحوية ما هى إلا أطر معينة ترتب العناصر المفردة نفسها داخلها ، ومن هذه الأطر فى العربية :

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب

على أن هذا الإطار الذى به تنتسب تراكييب كان وأخواتها إلى تراكييب جملة الفعل والفاعل ، لا يقوى أمام الاعتبار التركيبى الآخر الذى تنتمى به إلى تراكييب الجملة الاسمية .

نحو هذه الأفعال — إذن — نحو خاص ؛ لأنها كلمات ذات طبيعة خاصة شكلا ومعنى ، وفيما يلى محاولة لتتبع الملامح التركيبية الخاصة لجملة كان وأخواتها :

١ - مدخول الأفعال :

لا تدخل هذه الأفعال على أى مبتدأ ، بل تدخل على المبتدآت التى ليست لها معان نحوية خاصة ترتبط بتصدرها الكلام ، أو غير ذلك من الاعتبارات .

ولذلك شرط النحويون للمبتدأ ، ألا يكون :

(أ) مما لزم المصدر ، كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبرية ، والمقرون بلام الابتداء .

(ب) مما لزم حذفه ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع .

(ج) مما لزم الابتدائية كقولهم :

أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا

الكلاب على البقر

لجريانه كذلك مثلا .

(د) وكذا ما بعد « لولا » الامتناعية ، وإذا الفجائية .

(هـ) ولا مما لزم عدم التصرف كأتقن فى القسم ، و :

طوبى للمؤمن ، سلام عليك

(و) ولا خبره جملة طلبية .

وشرط ما تدخل عليه « دام » و « ليس » والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق ألا يكون خبره مفردا طلبيا ، لأن له المصدر ، وهذه لا يتقدم خبرها ، فلا يقال :

لا أكلمك كيف ما دام زيد

أين ما زال زيد

أين ما يكون زيد

أين ليس زيد

وشرط ما تدخل عليه « صار » وما بمعناها ، وكذا « دام » و « زال » وأخواتها ، زيادة على ما سبق ألا يكون خبرها فعلا ماضيا ، فلا يقال : صار زيد علم

وكذا البواقى ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ،
والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا • وهذا متفق عليه (١) •

فأثر هذه الأفعال الإعرابى والدلالى مشروط بعدم مصادمته
مواضع نحوية ثابتة ؛ فالكلمات التى لها الصدارة أو التى لزمّت
الابتدائية ، أو التى لزمّت استعمالا خاصا لا تكون اسما لهذه الأفعال ،
كيلا تفقد ما عليه وضعها واستعمالها •

وبعض أفعال هذا الباب له الصدارة ، فلا يدخل على جملة خبرها
ذو صدارة فتتعارض الصدارتان •

وحين يكون الخبر جملة طلبية ، تكون دلالته على الزمن مستقبلية ،
فلا تدخل عليه كان وأخواتها ؛ لتعارض دلالتها الزمنية الماضوية مع
دلالة الجملة الأصلية •

وبعض الأفعال تحمل مدلولاً زمنياً معيناً كأن تفهم معنى الدوام
— مثلاً — ، وهذه لا تدخل على جملة خبرها فعل ماض ، كيلا يتدافعا
المعنيان وتتنافر الدلالتان الزمنيتان •

فهذه الأفعال — إذن — لا تدخل على أنواع الجمل السابقة ، إما
لسبب نحوى تركيبى خاص بالمبتدأ والخبر ، أو لسبب دلالى خاص
بالخبر ، أو بالأفعال ذاتها •

ينبغى — إذن — ألا يزعم زاعم أن كان وأخواتها تنسخ حكم
المبتدأ والخبر مطلقا ؛ فإن هذا النسخ مقيد بالاعتبارات والشرائط
السابقة •

ولنا أن نستنتج من هذه الشروط أن العربية لم تسمح لهذا
الإطار الفعلى الذى تحدد أبعاده ومساقته وأركانه كان وأخواتها أن يحدد
وضعا تركيبيا ودلاليا ألفته • ولهذا ، فإننا إن أردنا استعمال هذه
الأفعال فى بعض التراكيب المستثناة سابقا ، فلنضعها بين المبتدأ والخبر ،

(١) مع الهوامع ج١/ ١١٣ ، تسهيل الفوائد / ٥٣ ، شرح الكافية
ج٢/ ٢٩٧ ، ٢٩٨

ويكون توسطها في هذه الحال ضرورة تركيبية أملتها طبيعة اللغة ؛ لأن خلاف هذا خطأ •

وازن — مثلاً — بين جمل اسمية يراد استعمال « كان » معها ، لكن المبتدأ في إحداها ليس من كلمات الصدارة ، وفي الأخرى من كلمات الصدارة •

١ — محمد هنا ١ — من هنا

٢ — محمد كان هنا ٢ — من كان هنا ؟

٣ — كان محمد هنا

فعلى حين يمكننا إحلال « كان » في الجملة الأولى إما في وسط الكلام أو في أوله ، لا يمكننا إلا إحلالها في وسط الكلام في الجملة الثانية • وما هذا التقيد في استعمال كان في الجملة الثانية إلا لأن المبتدأ فيها اسم استفهام له الصدارة فلا تدخل عليه كان •

وتبدو « كان » في الجملة الثانية من القائمة الثانية ، مثلها في نحو قوله تعالى :

« قل من كان عدوا لجبريل » (١)

« فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين » (٢)

حيث جاء المبتدأ اسم استفهام في الآية الأولى ، وكان الخبر اسم استفهام في الآية الثانية ، وهكذا قوله تعالى :

« ومن كان غنيا فليستعفف » (٣)

حيث جاء المبتدأ اسم شرط • وآيات أخرى كثيرة •

ولا يجادل أحد في أن الجملتين الأولى والثانية في القائمتين

(١) البقرة ٣٧

(٢) آل عمران ١٣٧

(٣) النساء ٦

السابقتين اسميتين فكلتاها تبدأ باسم ، وليس هناك من فرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية في كلتا القائمتين إلا في عنصر الزمن ؛ فزمن الجملة الأولى حاضر عبرت عنه الأداة الصفرية أى خلو الجملة من أداة للزمن ، وزمن الجملة الثانية ماضى عبرت عنه الأداة الفعلية « كان » .

وتولد عن هذا الفرق في الدلالة الزمنية ، أو بالأحرى صاحبه فرق شكلى تركيبى ، صور فى أن الخبر بعد كان ، يأخذ حالة النصب الإعرابية وترتيب كلمات الجملة الثانية فى القائمة الأولى ليس بواجب ؛ إذ يمكننا التكلم مع هذا بالترتيب الذى عليه الجملة الثالثة .

وإذا كانت الجملة الثانية اسمية ، فإنى أرى أن الثالثة ينبغى أن تعتبر اسمية ؛ فليس الفرق بينهما إلا فى تقديم « كان » إلى صدر الجملة . وإذا لم يكن هناك تعارض بين الدلالة الزمنية لهذه الأفعال ، والدلالة الزمنية للخبر ، جاز دخول « كان أخواتها » .

ولهذا جوز البصريون دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماضى ؛ لكثرتهم فى كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس . من ذلك قوله تعالى :

« إن كان قميصه قد » (١)

« إن كنت قلتـه » (٢)

« أو لم تكونوا أقسمتم » (٣)

وقال الشاعر :

ثم أضخوا لعب الدهر بهم

وقال :

وقد كانوا غامسى الحى ساروا

وحكى « الكسائى » :

أصبحت نظرت إلى ذات التنانير (٤)

(١) يوسف ٢٦

(٢) المائدة ١١٦

(٣) إبراهيم ٤٤

(٤) ذات التنانير : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه « بقد » ظاهرة ، أو مقدرة ؛ لأن « كان وأخواتها » إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ؛ ألا ترى أن المفهوم من :
زيد قام ، وكان زيد قائما

شيء واحد ، واشتراط « قد » لأنها تقرب الماضي من الحال (١) .
وشرط الكوفيين اقتران خبر كان الماضي بقد لتقريبه من الحال
يشبه اشتراطهم اقتران الماضي بقد إن وقع حالا .
والبصريون في مسألة دخول كان على الجمل ذوات الخبر الماضي
نظروا إلى التعارض بين الدلالات ، فغزوا ذلك ؛ حيث لا تعارض .
أما الكوفيون فنظروا إلى الفائدة الدلالية التي تجنى من التراكيب ؛
فحيث لا فائدة لا جواز ، فالماضي قبل الماضي إطالة وتكثير ، أما الماضي
قبل الحال ، أو ما هو قريب من الحال فمسموح به .
فالبصريون ربطوا بين الصحة وعدم تعارض الدلالات ، والكوفيون
ربطوا بين الصحة والإفادة .

وقد انقسم كبار النحويين في هذه المسألة بين المذهبين البصري
والكوفي ، فقد ذهب « ابن درستويه » إلى أن الماضي لا يقع خبرا لكان ،
وإلا جاء لغوا فلا يقال عنده :

كان زيد قام

بل ينبغى أن يقال :

كان زيد قائما أو كان زيد يقوم

يعلق « الرضى » على منحنى « ابن درستويه » بأنه ينبغى — إذن —
أن يمنع نحو :

يكون زيد يقوم

(١) هـم الهوامع ج١/ ١١٣ ، تسهيل الفوائد ٥٣ ، الأمل ج٢/ ١٩٥

لدلالة « يكون » على الحال والاستقبال ، فيقع المضارع في خبره نغوا •

أما « ابن مالك » فقد جوز وقوع الخبر ماضيا ؛ إذ لا مانع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى •

لكن « ابن مالك » منع ، مضى خبر صار ، وليس ، ومادام ، وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتها •

أما « صار » فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حال مستمرة وهي مضمون خبرها ، كقول المريض :

كنت مريضا فصرت متماثلا

وكذلك « ما زال » وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي ، إلا أن تمنع قرينة • وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو :

هذا أسد

أو الصفة نحو :

زيد غنى ، قائم ، مضروب

أو الفعل المضارع نحو :

زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده

وأما « مادام » فلم يقع خبرها ماضيا ؛ لأن « ما » المقيدة للمدة نحو :

ماذر شارق

تقلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال ، فلهذا نقول :

أجلس ما دام زيد جالسا

وأما « ليس » فهي للنفي مطلقا ، والمستعمل للإطلاق من دون

تعرض للزمان إما جامد أو صفة أو مضارع (١) .

وكأن أفعال هذا الباب تنقسم إلى مجموعتين من حيث جواز الإخبار عنها بالماضي :

(أ) مجموعة : كان — أصبح — أضحى — ظل — بات — أمسى .

(ب) مجموعة : صار — ليس — ما دام — ما زال وأخواتها :
الثلاثة (٢) .

أما المذاهب النحوية حول جواز الإخبار بالماضي عن أفعال المجموعة (أ) فثلاثة :

١ — المجوزون وهم البصريون وابن مالك .

٢ — المانعون وهو ابن درستويه .

٣ — المتوسطون وهم الكوفيون الذين يجوزون بشرط اقترانه بقد .

أما المجموعة (ب) فهناك شبه إجماع من النحويين على أنه لا يقع الماضي خبراً لها للأسباب التي فصلها « ابن مالك » .

إلا أن « ابن ببعيش » جوز وقوع الماضي خبراً لجميع أفعال الباب بدون تفریق (٣) ، فهو — إذن — قد توسع في هذه المسألة غاية التوسع .

وحديث النحويين عن مسألة وقوع الماضي خبراً لهذه الأفعال ، وانقسامهم في هذا إلى مجوز ، ومانع ، وغير مستحسن (بين بين) يعد حديثاً في توزيع مفردات اللغة على المواقع النحوية المختلفة ؛ فليس كل لفظ يجيء خبر المكان . وما يوظف من كلمات اللغة هنا ينبغي أن يكون إما اسماً جامداً ، أو صفة ، أو فعلاً مضارعاً ؛ فالتركيب النحوي لا يتحقق فقط بوضع كلمات على نسق معين ، بل بوضع كلمات بعينها ، أى باختيار

(١) شرح الكافية ج١/٢٥٢ ، مع الهوامع ج١/١٢٣ .

(٢) مجموع أفعال المجموعتين ثلاثة عشر فعلاً ، وهو العدد المتفق عليه بين النحويين — كما ذكرت في فقرة « عدد الأفعال » .

(٣) شرح المفصل ج٧/١١٤ .

عناصر معينة ، واصطفاء مفردات بذاتها ، واستبعاد أخرى •
واختيار والاستبعاد مردهما إلى المعنى ، والاتساق الدلالى بين
كلمات التركيب وهذا أمر وراء الصحة الشكلية ، واستيفاء رسوم
تقعيدية معينة •

وهذا فى الحقيقة ما قصده من أن لجملة كان وأخواتها نحواً خاصاً
به تفرق عن نحو جملة الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر • فلا يجادل
أحد من النحويين وقوع الماضى « فعلاً » مع الفاعل ، أو « خبراً » للمبتدأ ؛
لأن المجال الدلالى مع هذين النمطين التركيبين من المجالات المفتوحة ، وما
على المتكلم إلا أن يحدد الدائرة الزمنية التى يدير فيها عناصر تراكيبه
حسب المعنى المراد •

أما مع « كان » فإنه يلزم نفسه باختيار معين ؛ لذلك فإنه ينبغى أن
يدقق فى انتقاء ألفاظ المرفوع معها ، وكذا المنصوب ، كيلا يصادم بين معنى
ومعنى ، أو بين مسلمة تركيبية وأخرى •

وكأن أفعال هذا الباب لها مجالها الاستعمالى المرسوم ، فهى بهذا
نمط متميز من التراكيب لا هو إلى هذا ولا إلى ذاك ، وثمة مسائل
أخرى لهذه الفكرة •

٢ - حذف الخبر :

فى جملة كان ، ازدواجية تركيبية ؛ فهى تنظر إلى جملة الفاعل
بعين ، وإلى جملة المبتدأ بأخرى ، ونجد فى أقوال النحويين ما يثبت هذا
الولاء المزدوج ، أو بالأحرى - كما قلت - السمة التركيبية الخاصة بها •
يقول « ابن يعيش » عن حذف الخبر فى باب كان - والحذف من
الأبواب المقررة المألوفة فى جميع المؤلفات النحوية - : « واعلم أن كان
قد اجتمع فيها أمران ، كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ، ومع
ذلك فإن حذفه لا يجوز ، وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ،
وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره
نحو قولك :

زيد قائم وعمرو
والمراد : وعمرو قائم • وكذلك تقول لمن قال :
من عندك ؟
زيد

والمراد : زيد عندي ، ولا يجوز مثل ذلك مع كان • والآخر أن هذه
الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية ، وفاعلها ومفعولها • والمفعول
يجوز إسقاطه ، وأن لا تأتي به ، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال وإن
كانت مشبهة بتلك •

والعلة في ذلك أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث ، والفائدة منوطة
به ، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في :

قام زيد
فكذلك لا يجوز حذف الخبر ؛ لأنه هـله « (١) » •

وقريب مما سبق ما جاء عن « أبي حيان » - كما ينقل عنه
« السيوطي » بشيء من التفصيل قال « أبو حيان » : نص أصحابنا على
أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها ، أما الاسم فلا لأنه
مشبه بالفعل ، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف ؛ لأنه إن روعي
أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه ، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول
فكذلك ، لكنه صار عندهم عوضا من المصدر ، لأنه في معناه إذ القيام
مثلا - كون من أكوان زيد • • وقد يحذف في الضرورة كقوله :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريئا ومن أجل الطوى رمانى
وقوله :

لهنى عليك للهفة من خائف ييغى جوارك حين ليس يجير
أى : ليس في الدنيا •

ومن النحويين من أجاز حذفه لقريئة اختيارا •

وفصل « ابن مالك » فمنعه في الجميع إلا « ليس » إذا كان اسمها
نكرة عامة تشبيها بلا ، كقولهم فيما حكاه « سيويه » •

ليس أحد

أى هنا • وما قاله « ابن مالك » ذهب إليه « الفراء » (١) •

فالنحويون في مناقشتهم حكم حذف خبر « كان » كانوا يفكرون في
ضوء من هذه الازدواجية التركيبية ، أى شبه جملتها بجملة الفعل
والفاعل من ناحية ، وكونها داخلة على مبتدأ وخبر من ناحية أخرى •

كذا كان حديثهم عن حكم تعدد خبرها ، فقد اختلف النحويون هنا
بين مجوز ومانع كما اختلفوا حول تعدد خبر المبتدأ ، إلا أنهم ذهبوا
إلى أن منع تعدد خبر « كان » أولى ، ولهذا ذهب « ابن درستويه »
و « ابن أبى الربيع » — وهما ممن جوزا تعدد خبر المبتدأ — إلى أن هذه
الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزداد على ذلك • إلا أن المجوزين
قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف
وهو الابتداء ، فمع الأقوى أولى (٢) •

لكن الأولى عدم جواز التعدد • وفي هذا دعوة صريحة من نحويينا
إلى تحليل جملة كان على أنها تركيب متميز ذو شخصية مستقلة ؛ فإنك
في حذف خبره — مثلاً — لو راعيت أصله لحذفت ، ولو راعيت الإطار
الفعلى الذى يأتى عليه (فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب)
لحذفت ، تشبيها له بالمفعول ، لكن الخبر لا يحذف دلالة أنه لا ينبغى
النظر إلى التركيب من هاتين الزاويتين •

لا يبقى — إذن — إلا الزاوية الوحيدة الباقية ، وهى أن التركيب
بدخول « كان » ودخولها مع الخبر في وحدة دلالية كاملة ، أكسبت
التركيب طابعاً خاصاً به ؛ فخيرها الآن من هذه الزاوية الدلالية ليس
كخبر المبتدأ ، كما أنه ليس كمفعول الفاعل ، كما أن كان ليست كالفاعل ،

(١) مع الهوامع ج١/ ١١٦

(٢) مع الهوامع ج١/ ١١٤

وأصبح جانب الحدث في الجملة نسيجا متشابكا من كان والخبر ، ولذا لا يجوز حذف الخبر ؛ لأنه صار عوضا عن الحدث ، الذي سلبته كان من الجملة بمجرد دخولها
فجملة نحو :

على ناجح

عبر الخبر فيها عن الحدث ، لكنك إن قلت :
كان على ناجحا

لا يستطيع نحوي أن يدعى أن الحدث في جملة كان ، موجود في «ناجحا» فقط ، ولا في « كان » فقط ، بل أصبح الآن مزيجا من العنصرين — على ما ذهب إليه الرضي من قبل — •

وعلى الرغم من أن بعض أفعال هذا الباب يتسم بما يمكن أن أسميه نحو « خاص الخاص » الذي به تفترق عن سائر أخواتها ، نحو « ليس » — مثلا — التي تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ، بحيث يمكن في ضوء هذه الخصوصية الخاصة جدا قبول حذف خبرها في نحو :

إنما يجزى الفتى ليس الجمل

أقول على الرغم من هذا نجد بعض النحويين يذهب في نحو العبارة السابقة إلى اعتبار « ليس » حرف عطف حملا لها على « لا » (١) ، وبذلك يسلم المثال من القول بحذف الخبر •

على أن « للرضي » أصله الخاص في الحكم بعدم جواز حذف خبر أفعال هذا الباب وسوف أعود إليه حين أتحدث عن تحرير حقيقة تراكيب كان وأخواتها عقب هذا تتبع لخصائصها التركيبية •

٣- النفي في أفعال هذا الباب :

هناك أربع أخوات لكان (ما زال — ما فتىء — ما انفك — ما برح)

(١) شرح الكافية ج٢/ ٣٠٠

ومعنى هذه الأفعال الأربعة : كان دائما ، ويلزمها النفي إن كانت ماضية
 ينـ « ما » و « لم » و « لا » في الدعاء ، وبـ « ما » و « لن » « لا »
 إن كانت مضارعة •

والأولى ألا يفصل بين « ما » وما بينها بظرف وشبهه ، وإن
 جاز لك في غير هذه الأفعال نحو :

لا اليوم جئتنى ولا أمس

وذلك لتركيب حرف النفي معها لإفادة الإثبات • وقوله :

فلاو أبى دهماء زالت عزيزة

شاذ :

ولا يجوز أن يعتبر هذا من حذف حرف النفي معهما كما في قوله تعالى :

« قالوا تالله تنفثو تذكر يوسف »

على أن يكون المراد :

لا وأبى دهماء لا زالت

لأن حذفها لم يسمع إلا من مضارعاتها •

وإنما جاز حذفها لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا
 معها ، قال :

تنفثك تسفع ما حييت بها لك حتى تكونه

وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كالأية السابقة وقول الشاعر :

حلقت يميني يا بن قحطان بالذي	تكفل بالأرزاق في السهل والجبل
ترال قبائل مبرمات أعندها	لها ما مشى يوما على خفه جمل
فأعط ولا تنخل إذا جاء سائل	فعندي لها عقل وقد راحت العلل

لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه
 الأفعال أيضا تنجو :

والله أقوم

أى لا أقوم ، فكيف بها » (١) .

وكان أفعال هذا الباب كانت دوما محل تطور ، واكتساب قيم تركيبية جديدة تخالف بها ما ألفته العربية في أفعالها الأخرى .

ومن الواضح أنه على الرغم من أن هذه الأفعال (مازال ..) تشبه الأفعال العادية في جواز حذف حرف النفي معها ، خاصة إذا وقعت في جواب القسم لعدم اللبس ، إلا أنها تفتقر عنها في عدم جواز الفصل بينها وبين حرف النفي بمعمول ، وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، على الرغم من أن هذا النوع من المعمولات يتوسع فيه كثيرا في التراكييب العربية .

وسبب هذه الخاصية التركيبية أن حرف النفي هنا ركب مع الفعل وأصبح جزءا لا يتجزأ من المدلول الإيجابي الذي يدل عليه هذا النوع من الأفعال ، التي قد يمكن أن أطلق عليها « الأفعال المركبة » فإن حرف النفي قد دخل على أفعال تدل على النفي لينتجا معا الإثبات أو الإيجاب . ولأن حرف النفي أصبح كالجزء من العنصر « الفعلي » لا يتصور المعنى إلا به ، أصبح وجوده متصورا ، وإن لم ينطق به فعلا بأن حذف كما في الشواهد السابقة ، وكأنه في حال الحذف موجود بالقوة لا بالفعل فلما انتفى اللبس ، وتقوى في النفس معنى الحرف تخفف منه فحذف .

ولكون ما زال وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، لا يتصل أداة الاستثناء بخبرها ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب ، فلا يجتنوز :

ما زال زيد إلا عالما

لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم .
وأما خبر ليس وأخيار كان وصار وأخواتهما إذا كانت منفية فيجوز اقترانها بإل إذا قصدت الإثبات .. وقد خطئ « ذو الرمة » في قوله :

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٥

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا
واعتذر بأن « تنفك » تامة أى ما تفارق وطنها ، ومناخة حال ، وعلى
الخسف متعلق بمناخة ، جعل الخسف كالأرض التى تناخ عليها كقوله :

تحية بينهم ضرب وجيع

و « نرمى » عطف على « مناخة » نحو قوله تعالى :

« صافات ويقبض » (١)

فالنفى مع ما زال وأخواته ، يختلف عنه مع بقية أدوات الباب ،
ويمكن تصور هذا الفرق على النحو التالى :

ما + زال = استمر ما + كان = انقطع
نفى + نفى = إيجاب نفى + إيجاب = نفى

ولذلك لم يجز اتصال أداة الاستثناء بالخبر مع ما زال وأخواتها ،
وجاز ذلك مع « ما كان » ، ولا يتصور بحال من الأحوال اتصال « إلا »
بخبر « ما زال » وأخواتها النواقص ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى
الموجب ، لكنه إذا أفاد الفعل معنى التمام ، فإنه يجوز اتصال أداة
الاستثناء بالمنصوب بعده ، لأن الفعل فى هذه الحال لا يفيد النفى ،
والكلام كله (حرف النفى + الفعل) يؤدى معنى النفى ، فيجوز
الاستثناء معه . وهذا ما اعتذر به النحويون عن بيت « ذى الرمة »
السابق ، فلا يستقيم الكلام إلا على اعتبار « تنفك » تامة ، و « مناخة »
حال — على ما سبق — .

كذا من الأحكام التى هى خاصة بما زال وأخواتها أنه يجوز تقديم
أخبار أفعال هذا الباب عليها ، لكنه لا يجوز تقديم أخبار ما زال
وأخواتها عليها .

وأجاز الكوفيون غير الفراء التقديم ؛ لأن « ما » لزمت هذه
الأفعال الناقصة ، وصارت معها بمعنى الإثبات ، فهى كجزئها ،
بخلاف نحو :

ما غارق وما انفصل

فإنها لم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظا ومعنى ، والفصل بينها وبين الفعل ، ولم يجز ذلك في هذه الأفعال •

أما غير الكوفيين فلم يجوزوا ذلك نظرا إلى لفظ « ما » ؛ إذ لو لم يكن فيها معنى النفي لم يصير الكلام مثبتا بمعنى الدوام (١) •

وطرفا الخلاف في المسألة السابقة [تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها] متفقان على أن « ما » لها الصدارة (٢) ، فلا يتقدم عليها ما هو في حيزها ، وهو هنا الخبر •

لكن الكوفيين المجوزين للتقديم نظروا إلى أن حرف النفي قدتركب مع الفعل تركيبا عضويا ، وأصبحا معا وحدة دلالية واحدة تدل على الدوام والاستمرار ولذلك لم يجز حذفه غالبا ، ولا يفصل بينه وبين الفعل بحال من الأحوال ، وهذه أمارات اللزوم والامتزاج بخلافها مع أفعال أخرى •

أما البصريون المانعون فليستصحبوا فكرة النفي التي كانت لما قبل دخولها على « زال وأخواتها » ، ولا يشك أحد أن معنى النفي لا يزال قائما في لفظ « ما » وإلا ما صار الكلام مثبتا بمعنى الدوام •

فالكوفيون لم يشققوا ما والفعل بعدها إلى جزئين ، بل نظروا إليهما معنا على أنهما الآن عنصر واحد متكامل ، أما البصريون فشققوا ، ونظروا إلى « ما » وحدها ، وحكموا لها بما يحكمون به لها قبل أي فعل وهو كونها حرف نفي •

ولا خلاف بين النحويين في عدم جواز توسيط الخبر بين ما النافية والفعل لما سبق من أنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض جرونها ، فلا يجوز :

ما قائما زال زيد

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٧ ، مع الهوامع ج١/١١٧

(٢) انظر تحرير هذه المسألة مع ج١/١١٧

كما جاز :

ما قائما كان زيد (١)

٤ — التصرف التركيبى :

ما مدى درجة « الفعلية » فى كان من الناحية التركيبية ؟ ما درجة تصرفها فى التركيب من حيث جواز الفصل بينها وبين مرفوعها — مثلا — ؟ أو من حيث تجاوزها حدود الخبر وطلبها لمعاملات أخرى يقتضيهما الفعل عادة ؟

ذهب البصريون إلى أنه لا يفضل بين كان وأخواتها وبين المرفوع بها من معاملات الخبر إلا بالظرف أو الجار المجرور نحو :

كان أمامك زيد جالسا

وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا ، فلا يفصل بينه وبين مفعوله من الأجنبيات إلا بالظرف •

وأجاز الكوفيون الفصل بين « كان » ومرفوعها بغير الظرف أيضا نحو :

كان زيدا عمرو ضاربا (٢)

ومن الواضح أن البصريين لا ييساؤون فى الفعلية بين « كان » والأفعال الأخرى ؛ فلا يجوز مع « كان » ما يجوز مع غيرها ؛ لأن فعليتها ضعيفة •

أما الكوفيون فيساؤون بينها وبين غيرها ، فيجوزون معها ما يجوزون مع غيرها ، فالفاصل بينها وبين مرفوعها قد يكون ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرها •

ودرجة الفعلية فى كان تتحكم فى صلاحيتها التعلق بمعاملات من شأن الفعل العادى أن يتعلق بها •

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٩

(٢) شرح الكافية ج٢/٢٩٩

وقد ذهب النحويون القائلون بدلالة « كان » على الحدث إلى أنها تعمل في الظرف والجار والمجرور ؛ ولذا علقوا بها الجار والمجرور في قوله تعالى :

« أكان لناس عجا » (١)

أما من لم يثبت لها الدلالة على الحدث ، فقد منع هذا التعلق ، ومن هؤلاء « الفارسي » الذي صرح بمنع تعلق المجرور بها ، ثم قال : وفي عملها في ظرف الزمان نظر •

وحكى « أبو حيان » الخلاف الذي في عملها في الظرف والجار والمجرور في عملها في الحال فمن منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال والعالم مستدع ، ومن جوزه قال : الحال يعمل فيه « هذا » وليس فعلا ، فكان أولى •

أما نصبها المصدر ، فالأصح منعه على القول بإثباته لها ؛ لأنهم غرضوا عن النطق به الخبر ، وأجازه « السيرافي » وطائفة ، فيقال :

كان زيد قائما كونا (٢)

فالمانعون لتعلق الظرف والجار والمجرور بكان ، ذهبوا إلى أنها خالية من معنى الحدث ، وهذان وجاء الأحداث وليس ثمة أحداث •

أما الحال فثبته بالظرف ؛ فكلاهما قيد للفعل ، أو لجانب الحدث فيه ، والحدث غير موجود ، ومن ثم فلا استدعاء للقيد •

وهذا منحى عقلي في التفكير النحوي يفترض أن المواقع النحوية في التراكيب هي علاقات ورباطات بين الكلمات •

أما المشكليون من النحاة فكانوا يتمسكون دوما برسوم لفظية شكلية إذا نراهم يجوزون عمل « كان » في الحال ؛ إذ هي فعل ، والفعل أولى بالعمل في الجال من اسم الإشارة •

(١) يونس ٢

(٢) مع الهوامع ج١/ ١١٤

ومن هنا فإن واو الحال قد تدخل على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهها بالجملة الحالية ، كقوله :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونه النظر الشزر
هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك •

لكن الجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال ، والفعل على التمام (١) •

والحق إن المعنى الفعلي في اسم الإشارة أوضح منه في « كان » ، على الرغم من أن في هذه أمارات شكلية كثيرة خاصة بالأفعال ؛ فالمعنى الفعلي في اسم الإشارة معنى خاص معين ، أما في كان فمطلق ، وطالما أن التعلق بين الكلمات في التراكيب مرده إلى التلازم المعنوي ، والاستدعاء الدلالي ، فإن اسم الإشارة أكثر استدعاء للحال من « كان » معنى لا شكلا .
والاسم المنصوب في باب « كان » عوض عن الحدث ، أو على الأقل محدد أو مخصص للحدث المطلق العام في كان ؛ فهو من هذه الزاوية يقوم بوظيفة المصدر ؛ فذكر المصدر معه إطالة ولغو عند بعض النحويين •
أما هؤلاء الذين أنكروا دلالة كان على الحدث ، فجوزوا تعلق المصدر بها حيث لا إطالة ولا تكثير •

٥ - الجملة الاسمية في موقع الفصلة :

ارتبط حديث النحويين عن كان وأخواتها في كثير من الأحيان بالأثر الإعرابي الذي تحدثه في الكلام ، وهو نصبها الخبر بعد أن كان مرفوعا ، ومن هنا سميت هذه الأفعال مع كلمات أخرى بالنواسخ ؛ لأنها تنسخ الحكم الإعرابي الثابت بحكم آخر جديد •

كما ارتبط حديثهم عن كان بتنبيههم أيضا إلى ما تحدث من تأثير خاص بزم الجملة التي تدخل عليها ، وقد سبق حديث مفصل عن درجات الزمن التي تعبر عنها هذه الأفعال •

وبعض أفعال هذا الباب نحو خاص به ، فإذا تأكدنا أن هذه الأفعال بصورة عامة لها نحو خاص ، فإن ما تمتاز به بعض الأفعال من تصرفات تركيبية يمكن أن يكون من نحو خاص الخاص ، وقد سبق التمثيل ببعض من هذا النحو .

وهناك من هذا القبيل ، تغيير جوهرى يحدث لجمله المبتدأ والخبر ، تقوم به الأداة « ما دام » بالإضافة إلى تغييرها للحكم الإعرابى للخبر ، وهذا التغيير الجوهرى مرده فى الحقيقة إلى ما تؤديه « ما دام » من معنى ؛ فهى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر ، فأنت فى قولك :

اجلس ما دام زيد قائما

معك فعل هو « الجلوس » ، وخبر « ما دام » مصدره « القيام » ، وفاعل هذا المصدر هو « زيد » ؛ فأنت فى هذا المثال موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام زيد (١) .

ومن الواضح أن « ما دام » وما بعدها توقيت للكلام قبلها ؛ فهى — إذن — ظرف ، والظرف فضلة ، وهذا هو التغيير الجوهرى الذى أشرت إليه ؛ فالجمله الاسمية مع « ما دام » تصبح جملة ثانوية فى تركيب أكبر ؛ إذ لا بد أن تسبق « ما دام » بكلام : جملة فعلية كانت أو اسمية ، تكون « ما دام » وما بعدها قيما لها أو توقيتا .

وقد قال النحويون هنا إن « ما » قبل « دام » مصدرية ظرفية ، ولذلك فإن الجملة السابقة وأمثالها تقدر بـ :

اجلس مدة دوام قيام زيد

٦ — التعريف والتذكير بعد « كان » :

يجوز مع « كان » أن يتقدم خبرها وهو معرفة ، وإن كان متساويا مع المبتدأ فى التعريف ؛ لأن تخالف إعرابهما رافع للنس ، ويكفى ظهور إعراب أحدهما كما فى :

(١) شرح الكافية ج٢/ ٢٩٦ ، شرح المنصل ج٧/ ١١١ ، ١١٤ ، مع الهوامع ج١/ ١٢٠

كان زيدا هذا (١)

فإذا اجتمع في باب كان معرفتان يتخير أحدهما خبرا والآخر اسما ، ذهب إلى هذا الفارسي ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن مضاء ، وابن عصفور ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) .

وذهب « ابن مالك » إلى أن خبرها قد يكون معرفة واسمها نكرة ؛ لأنه لما كان المرفوع مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن ذلك قوله :

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
وقوله :

ولايك موقف منك الوداعا

أما الجمهور فذهب إلى أن المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر ، ولا يعكس هذا إلا في الشعر (٣) .

وإذا كان « ابن مالك » يسوى بين جملة الفعل والفاعل والمفعول ، وجملة كان ، فإن « سيبويه » لا يسوى بينهما ، مع تسليمه بالمشابهات الشكلية بين مرفوعي الجملتين ومنصوبيهما ، وله في هذا حديث تقابلي غنى ملء بالموازنات الكثيرة ، والمقابلات المتنوعة بين « ضرب » — مثلا للفعل العادي — وكان ، يثبت فيه التشابه بينهما من ناحية والافتراق من ناحية أخرى (٤) .

« واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ؛ لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك :

ضرب رجل زيدا

-
- (١) شرح الكافية ج١/٢٥٢ ، الكتاب ج١/٧٣
(٢) همع الهوامع ج١/١١٨ ، ١١٩
(٣) همع الهوامع ج١/١١٩ ، الكتاب ج١/٤٧ ، ٤٨
(٤) الكتاب ج١/٤٥ — ٥٠

لأنهما شيئان مختلفان • وهما في كان بمنزلةتهما في الابتداء
إذا قلت :

عبد الله منطلق
تبتدىء بالأعرف ، ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك :
كان زيد حليما ، كان حليما زيد
لا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك :
ضرب زيدا عبد الله
فإذا قلت :

كان زيد

فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر ،
فإذا قلت :

_____ حليما

فقد أعلمته مثل ما علمت ، فإذا قلت :
كان حليما

فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل ،
وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فإن قلت :
كان حليم ، كان رجل

فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور (١) •
فكان ، وضرب سواء في تطلب كل منهما مرفوعا ومنصوبا ، كما
أنهما سواء في جواز تقدم المنصوب معهما على المرفوع (٢) •
لكنهما ليسا سواء من حيث إن المعرفة في باب كان ترفع والنكرة
هي التي تنصب أما « ضرب » فيجوز معها أن ترفع النكرة وتنصب
المعرفة كأن تقول :

ضرب رجل زيدا

(١) الكتاب ج١/ ٤٨

(٢) الكتاب ج١/ ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ : شرح المفصل ج١/ ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥

وبهذا الفرق تلحق جملة كان بجملة المبتدأ أو الخبر في قولك :

عبد الله منطلق

تبتدىء بالاعرف ثم تذكر الخبر ♦

أى أنه إذا كانت جملة « كان » تشبه جملة الفعل والفاعل شكلا ووصفا ، فإنها تشبه جملة المبتدأ من حيث العلاقة الداخلية بين كلماتها والنسبة بين بعضها البعض ، ويتحقق هذا الشبه قدمت المعرفة المرفوع أو أخرته ♦

ولا يستقيم في الجملتين : جملة كان وجملة المبتدأ أن تبدأ بنكرة مرفوعة وإلا كنت مخبرا المخاطب عن المنكور ♦

ابن مالك — إذن — يساوى بين « كان » و « ضرب » مساواة مطلقة ، أما « سيبويه » فلا ، وإلا كنا كمن يساوى بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ ♦

وقد يجوز لكان أن تنصب المعرفة ، وترفع النكرة في الشعر ، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة « ضرب » من ذلك :

كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء

وقول الآخر :

ألا من مبلغ حسان على أسحر كان طبك أم جنون (١)

ومنحى « سيبويه » في تحرير وجوه الشبه بين جملة « كان » و « ضرب » ، ورصده حقيقة العلاقة بين جزأى جملة « كان » يؤيد ما ذهبت إليه من أن الحركة الإعرابية لبعض كلمات الجمل قد تتغير ، كما أن الشكل التركيبى للجمل قد يتغير ، وتبقى مع ذلك نسبة ما بين الكلمات ثابتة ♦ وهذا هو مغزى تكييف « سيبويه » لحقيقة العلاقة بين النكرة والمعرفة في باب « كان » من أنهما « في كان بمنزلةتهما في الابتداء » ♦

لكن « سيبويه » مع المعرفتين أو النكرتين يلحق جملة « كان » •
بجملة « ضرب » ثأيهما ما جعلته فاعلاً رفعتة ونصبت الآخر ، كما
فعلت ذلك في « ضرب » وذلك قولك •

كان أخوك زيدا	، كان زيد صاحبك
كان هذا زيدا	، كان المتكلم أخاك
من كان أخاك ؟	، من كان أخوك ؟
من ضرب أباك ؟	، من ضرب أبوك ؟
ما كان أخاك إلا زيد	، ما ضرب أخاك إلا زيد

قال تعالى :

« ما كان حجتهم إلا أن قالوا •• » (١)

« وما كان جواب قومهم إلا أن قالوا » (٢)

وقال الشاعر :

وقد علم الأقوام ما كان داءها بثهلان إلا الخزي ممن يقودها
« وإن شئت رفعت الأول ، كما تقول :

ما ضرب أخوك إلا زيدا

وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع » (٣) •

فجملة « كان » تساوى جملة « ضرب » إذا كان طرفاها معرفتين،
ثأى معرفة من المعرفتين يجوز رفعها أو نصبها ، كما يجوز تقديم
المنصوب على المرفوع •

وهى هنا تفتقر عن جملة المبتدأ والخبر ؛ فمن مسائل وجوب
تأخر الخبر أن يتساوى مع المبتدأ فى التعريف أو التنكير ، مع عدم
وجود القرينة التى تدل على تعيين المبتدأ ، فقولك :

(١) الجاثية ٢٥.

(٢) الأعراف ٨٢.

(٣) الكتاب ٤٩/١ ، ٥٠.

أخوك محمد

ينبغي أن يخرج على أنه مبتدأ وخبر ، ولا يجوز اعتبار « أخوك »
خبراً مقدماً لعدم وجود القرينة الدالة على ذلك .

والأمر على خلاف ذلك في جملة « كان » ؛ لأن المنصوب فيها
هو الخبر تأخر عن المرفوع أو تقدم عليه ، وهذا أيضاً ما عليه جملة
« ضرب » .

فسيبويه مع المعرفة والنكرة ، يرجح اعتبار « النسبة » والعلاقة
الداخلية بين طرفي الجملة ، فليحق جملة « كان » بجملة المبتدأ والخبر .
لكنه مع معرفتين يرجح اعتبار « الشكل » ، والضبط الإعرابي ،
فليحق جملة « كان » بجملة الفعل والفاعل .

وسواء اعتبرت « النسبة » أو « الشكل » فسيبويه يصدر في
الاعتبارين عن مبدأ واحد هو « أمن اللبس » ، وقد راعى هذا المبدأ
في تبينه حقيقة العلاقة بين طرفي الجملة بصورها الثلاث :

١ - معرفة - نكرة ٢ - معرفة - معرفة ٣ - نكرة - نكرة
- ولا رابع لها - .

ويقدر تحقق هذا المبدأ ، تراوحت جملة « كان » بين جملة المبتدأ
والخبر مرة ، وجملة الفعل والفاعل مرة أخرى .

فجملة المبتدأ والخبر قائمة على فكرة أن المتكلم بها يبدأ بشيء
معروف لديه ولدى المخاطب ، ثم يذكر الخبر عن هذا المعلوم أو المعروف ،
وهكذا جملة « كان » .

« فإني قلبت :

كان خليم ، أو رجل

فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ،
وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن

يقربوا باب لبس» (١) •

وينطبق ما سبق على المعرفة التي تتحمل أكثر من احتمال ، فإذا كان هناك أكثر من شخص مسمون باسم « زيد » يكون من نقص البيان أن يقال :

كان زيد منطلقا

لأن المستمع لا يعرف عن أى « زيد » من الزيديين نتحدث ، ولذلك كان توضيح المعرفة هنا لازما درءا للبس •
وقد تقول :

كان زيد الطويل منطلقا

إذا خفت التباس الزيديين ، وتقول :

أسفيها كان زيد أم حليما

أرجلا كان زيد أم صبيا

تجعلها لزيد ؛ لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبدوء به » (٢) •

وقول الفرزوق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أو متساكر

ينشد برفع « سكران » ونصب « المراغة » ، فيعتبر « سيبويه » هذا الضبط من ضعيف الكلام ؛ إذ فيه بدء بالمنكور « وهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران ، ويرفع الآخر على قطع وابتداء » (٣) •
ومن نصب « سكران » وهم أكثر العرب ، ورفع « ابن المراغة » فقد بدأ بالمعرفة وهذا هو الشأن في مثل هذه التراكيب ، دفعا للبس •

(١) الكتاب ج١/٨

(٢) الكتاب ج١/٨

(٣) الكتاب ج١/٩

ومراعاة مبدأ أمن اللبس أشد ما تكون ، إذا كان طرفا الجملة
نكرتين ، فلا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ؛ فلو قلت :

كان إنسان حليما
كان رجل منطلقا

كنت تلبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ،
فكروا أن يبدعوا بما فيه اللبس « (١) » .

« وسيبويه » في الفقرة السابقة ، يتجاوز مستوى الصحة إلى
مستوى الوضوح ، فالجملتان صحيحتان شكلا وتركيبا ، إلا أنهما غير
غير مقبولتين للسبب الذي قدمه ، أو إخلوها من الفائدة ، فما الجديد
في قولك :

كان إنسان حليما

فهل يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا — بلغة سيبويه — ؟
ويتقدر اقتراب التركيب من توفير ما سبق : البعد عن اللبس ،
وتحقيق الفائدة ، وهما وجهان لعملة واحدة ، يكون قبوله أو عدم قبوله .
فمن بدهيات النحو العربي أنه لا يبدأ بنكرة إلا إذا أفادت بوجه ما من
الوجوه ، وعما يقابل هذه البدهية في باب « كان » يقول « سيبويه » في
« باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة » : وذلك قولك :

ما كان أحد مثلك

ما كان أحد خيرا منك

ما كان أحد مجترئا عليك

وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفى أن
يكون غي مثل حاله شيء ، أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن
تعلمه مثل هذا « (٢) » .

(١) الكتاب ج١/٤٨

(٢) الكتاب ج١/٥٤

فالمثلثكم يصوغ جملة ؛ لأنه يريد أن ينقل شيئاً ، قد يحتاج المخاطبة إلى أن يعلمه وهذا مسبوغ القبول ، وما لم يتحقق فيه هذا لا يقبل ، فإذا قلت :

كان رجل ذاهباً

فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله • ولو قلت :

كان رجل من آل فلان فارساً

حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله • ولو قلت :

كان رجل في قوم عاقلاً

لم يحسن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون في قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح « (١) » •

فحسن التركيب وقبحه من الأمور التي لا تتحقق فقط بمراعاة الصحة النحوية من حيث سلامة التركيب ، والضبط الجيد لمفرداته ، ومراعاة مواقع مفرداته ، بل ترتبط كذلك باختيار دقيق لنوع الكلمات التي تساعد في إزالة اللبس وتحقيق الفائدة •

وازن — مثلاً — بين :

١ — كان رجل من آل فلان فارساً

٢ — كان رجل في قوم عاقلاً

تجد المثال الأول حسناً ؛ لأن الجار والمجرور فيه « من آل فلان » يدل دلالة خاصة ، كما أن الخبر « فارساً » يحمل معنى معيناً ؛ لا يتصف به الإنسان بحكم إنسانيته ؛ فليس كل رجل من قبيلة تميم — مثلاً — ، وليس كل رجل « فارساً » فذكر « من آل فلان » ، و « فارساً » ذو غائدة يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها •

أما المثال الثاني فغير حسن ؛ لخلوه من الخصوصيات التي توفرت

في المثال الأول ، فالجار والمجرور « في قوم » ذو معنى عام ، والخبر « عاقل » كذلك ؛ فكل الرجال من أقوام ، وكلهم - بحكم إنسانيتهم - عقاء . فليس ثمة من فائدة ، يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها ؛ « إذ لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون في قوم » .

وعلى هذا ففقس حسن التركيب وقبحه .

كما يرتبط حسن التركيب باستعمال الكلمة فيما استعملتها فيه العرب . فقولك :

كان رجل من آل فلان فارسا

حسن ، أما قولك :

كان أحد من آل فلان فارسا

فغير حسن ، وغير جائز ؛ لأنه لا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب ؛ لأنه إنما وضع في كلامهم نفيا عاما « (١) » .

والنمط التركيبي للأمثلة الحسنة والقيحة واحد ، لكن العبرة ليست بالرصف فقط ، بل باختيار دقيق للكلمات الدالة ، واستعمال لها على الطريقة التي ارتضاها العرب .

والإطار التركيبي الذي وضع « سيبويه » فيه جملة « كان » هو إطار جملة الفعل والفاعل ، « فالتقديم ههنا ، والتأخير غيما يكون ظرفا ، أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله في باب الفاعل والمفعول » (٢) .

لكن الإطار الخارجي شيء ، والنسبة بين الكلمات داخل هذا الإطار شيء آخر ؛ ومن هذه الناحية ، ألحق « سيبويه » جملة « كان » بجملة المبتدأ والخبر ، وكان جملة كان « فعلية » النسيج ، « اسمية » اللحمة ؛ فأنت في :

كان عبد الله أخاك

(١) الكتاب ج١/ ٥٥

(٢) الكتاب ج١/ ٥٦

إنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت « كان » لتجعل ذلك
فيما مضى (١) .

وعلى الرغم من أن علاقة المنصوب بالرفوع هي علاقة الخبر
بالمبتدأ ، فإن « سيبويه » يسمي المرفوع فاعلا ، إلا أنه لا يجوز
الاقتصار عليه ، كما لم يجز في « ظننت » الاقتصار على المفعول الأول ؛
لأن حاله في الاحتياج إلى الآخر ههنا كما أنه في الاحتياج إليه ثمة (٢) .
وهذا هو المنهج الذي أدين له في الدراسة النحوية التركيبية ،
المنهج المزدوج المهمة ، الذي يصف التركيب من الخارج بغية تحديد
إطاره ونمطه ثم يعرج بعد هذا إلى ما في داخل الإطار بغية رسم
العلاقات وتحديد النسب .

وصدر المحلل أثناء ممارسته المهمة الثانية ينبغي أن يكون راجعا
فيسخ التراكيب التي تعترى مفرداتها تحورات إعرابية مع محافظتها
على نسبة ما بينها ، وهذا ما فعله « سيبويه » حين ألحق المرفوع بعد
« كان » بالمرفوع « الفاعل » بعد « ضرب » — مثلا — لكنه في اللحظة
ذاتها ألحقه « بالمنصوب » الأول بعد « ظن » ؛ فهو وإن بدا « شكلا »
كالفاعل المرفوع ، إلا أنه « روجا » كالمنصوب بعد ظن ، وما ذلك إلا
لأنهما معا : المرفوع بعد كان ، والمنصوب بعد ظن مثل المبتدأ .

هذا ما كان من حديث عن كان قبل النكرة والمعرفة ، وتحرير
دوقف « سيبويه » من جملتها عامة .

وقد اتضح أن « سيبويه » كان يفكر ويوازن بين التراكيب في
ضوء السمات التركيبية للجمل التالية :

١ — جملة الفعل والفاعل .

٢ — جملة المبتدأ والخبر .

٣ — جملة كان .

٤ — جملة ظن .

(١) الكتاب ج١/٤٥

(٢) الكتاب ج١/٤٥

وجملة « كان » من حيث الإطار والشكل مثل جملة الفاعل ،
لكنها من حيث العلاقات والنسب مثل جملة « ظن » ، والاشنتان معا ،
مثل جملة المبتدأ والخبر •

هذا هو موقف « سيوييه » من « فعلية » جملة « كان »
و « اسميتها » ، لنر الآن فكرا نحويا آخر عن حقيقة تركيب « كان »
من خلال ما ذكره النحويون عن أنواع « كان » •

من التمام إلى النقصان :

إن اكتفت كان وأخواتها بالمرغوع ، وتم به معها كلام غهي « التامة »
— كما سبق — •

ويرى « الرضى » أن هذه الأفعال التامة هي الأصل الاستعمالي
للأفعال الناقصة • فاستحال ، وتحول — مثلا — كانا في الأصل بمعنى
« انتقل » ، وكذا كان أصل « صار » فكان حق جميعها أن تستعمل
تامة ، فيتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى إن عديت نحو :

صار إلى الغنى

ثم ضمن كلها معنى « كان » بعد أن لم يكن ؛ لأن الشخص إذا
رجع إلى الفعل وانتقل إليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد أن لم يكن ،
ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا إلى
اسمها ، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها ؛ لأنه الراجع والمنتقل ••
ومن أمثلتها تامة على الأصل :

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أى إذلال
وهكذا الحال مع بقية الأفعال (١) •

فاستعمال هذه الأفعال ناقصة ، حالة تطويرية عن استعمالها
تامة • ويبدو أن النحويين كانوا متفقين على هذا التصور ؛ لأنهم تنبهوا
إلى أن الاستعمال الأخير فيه مخالفة لما ألفته الأفعال في اللغة ، من

أنها تكون مع الأسماء المرفوعة بعدها جملة تامة ارتضوا على تسميتها بالجملة الفعلية ، واستعمال هذه الأفعال ناقصة فيه سلب الفعل مهمة « الإخبار » والإفادة ، واعطاؤها للاسم المنصوب أو « الخبر » .

وليس في مسار تطور هذه الأفعال من النمام إلى النقصان على هذا غرابة أو مخالفة لسنة العربية ، وروح تراكيها ؛ فلقد ذكرت كثيرا من قبل أن العربية لجأت في التركيب الإسنادي إلى أن تركز على « الفعل » في نمط ، وعلى « الخبر » في نمط آخر ، واستعمال الفعل ناقصا من تمام ، هو — في نظري — تحويل الانتباه منه إلى أخيه الخبر ، وقصر فائدته على إفادته « الزمن » وهو أحد شقي الدلالة الفعلية .

وفي هذا شيء من تطور ، وآخر من عبقرية .
أما الأول ، فإن الفعل بنقصانه يتخصص في دلالاته ، ويأخذ طريقه لكي يصبح فردا من أفراد ما يسمى بـ « الكلمات الوظيفية » في اللغة ، تلك الكلمات المحصورة العدد « كما » الصغيرة « حجما » لكنها الخطيرة فيما تؤديه من وظيفة « كيف » تلکم هي الحروف وما يشبهها من بعض أسماء أو بعض حروف .

وقد ذهبت في بحث لي^(١) عن « كان » إلى تسميتها بالأداة الفعلية ، لأنها الآن أداة تخصص جهة الزمن في الجملة مع محافظتها على قسط جسيم من خصائص الأفعال الشكلية .

وأما الثاني ، فإن العربية — كما تنبه إلى هذا « سيويه » وغيره . . . كانت ترى أن جملة « كان » اسمية على الرغم من بدءا بالفعل ، وهذا وضع ينسجم مع مسار التطور السابق الإشارة إليه ، فإنه طالما أن « كان » كانت في حالة تنازل أو تخذل عن الخاصية التركيبية للأفعال ، وتركها — كما قلت — للخبر ، ما كان من المعقول أن يعتبر ذهن العربي الجملة معها جملة فعلية .

ومن هنا كان أقصى ما طرحه النحويون على طرفي الجملة معها

(١) كان بين أيدي النحويين ، العدد السادس ، حولية دار العلوم ١٨٦١

من مصطلحات تمت بصلة إلى مصطلحات الجملة الفعلية أن تُسبّوها
المرفوع معها بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول .

وقد أثبت « السيوطي » أن بعض أفعال هذا الباب ، أكمل مسار
التطور ولم يعد يستعمل إلا ناقصا وليس باتفاق النحويين ، و « زال »
و « غتى » خلافا « للفارسي » في الأولى ، و « الصاغاني » في الثانية .
وبقية الأفعال تستعمل على الوجهين ، إلا أن استعمالها ناقصة أكثر من
استعمالها تامة . وقد تتبع « السيوطي » هذه الأفعال فعلا فعلا وذكر
معنى كل فعل على التمام (١) .

هذه الأفعال حين تكون تامة — إذن — تدل على الزمن والحدث
الخاص بكل منها ، وحين تكون ناقصة يحدث لها تغير في معنى الحدث
فيها ؛ إذ تصبح دالة على حدوث شيء ما حدوثا مطلقا ، كما أشار إلى
هذا « الرضي » من قبل .

ومعنى الفعل التام يثبت للفاعل ، أما المعنى المستفاد من الفعل
الناقص فيثبت للخبر المسند إلى الاسم المرفوع ، أو بعبارة أخرى
يثبت لمضمون الجملة .

فلانتقال من حالة التمام إلى حالة النقصان صاحبه التعميم أو
الإطلاق في أفعال هذا الباب ، فالحدث بعد أن كان مقيدا خاصا ،
أصبح مطلقا عاما ، وإن كان الخبر في الواقع يقوم بدور كبير في تخصيص
المعنى وتقييده .

والدلالة الزمنية التي كانت للفعل في حالة التمام ، تبقى معه بعد
أن أصبح ناقصا والخبر يكون منصوبا — كما هو مقرر — .

أما « كان » الزائدة — ولا يزداد غيرها من أخواتها — فإن من
يقرأ ما سجله النحويون عنها يدرك أنها كانت تحت الخطى كي تصبح
« حرفا » ، فإنها قد تزداد وتلغى عن العمل مع بقاء معناها وهو الدلالة
على الماضي ، كما قد تزداد وتلغى عن العمل والمعنى معا — كما أسلفت — .

(١) همع الهوامع ج١/١١٦ ، انظر أيضا الكتاب ج١/٤٦

كما أن « كان » قد تدخل على جملة اسمية مرفوعة الطرفين ،
كما في نحو :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أفعل
ونحو :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول
وفى هذا ذهب جمهور النحاة (البصريون والكوفيون) إلى أن فى
« كان » ضمير شأن اسمها ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب
على الخبر .

ونقل عن « الكسائى » و « ابن الطراوة » أن « كان » ملغاة ،
ولا عمل لها (١) .

ومذهب « الكسائى » و « ابن الطراوة » أقرب إلى القياس ؛ فقد
ذهب البصريون إلى أن قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئا ؛ لأنها ليست
بأفعال صحيحة ؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت
فيه ، وعليه ، فليس لها فى هذه الشواهد عمل أو تأثير فى شكل
اللفاظ بعدها .

فكان قد تكون « تامة » ، أو ناقصة ، أو « زائدة » ، أو
« شأنية » . وفى نحو قوله تعالى :

« إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب » (٢)

تحتمل « كان » أن تكون ناقصة ، أو أن تكون تامة ، فيكون الحار
والمجروح حالا مقدما ، أو أن تكون زائدة . والمراد : لمن له قلب (٣) .

ومن شواهد « سيبويه » قول عمرو بن شأس :
بنى أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كوكب أشنعا
إذا كانت الحو الطوال كائنا كساها السلاح الأرجوان المضلعا

(١) معجم الهوامع ج١/ ١١١ ، شرح الفصل ج١/ ٧٧

(٢) ق ٣٧

(٣) شرح الفصل ج٧/ ١٠٢

فكان في البيت الأول ناقصة ، وفي البيت الثاني تامة • ويحتمل أن تكون الأولى تامة كذلك ، يقول : « أضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم ، وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ، ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا (١) »

وقال تعالى :

« واذكروا نعمة الله إذ كنتم أعداء فأصبحتم بنعمته إخوانا » (٢) •
يجوز أن تكون « أصبحتم » ناقصة ، وخبرها « بنعمته » ، فيكون المعنى : أصبحتم في نعمته أو متلبسين بنعمته ، أو مشمولين ، أو إخوانا « خبر ، و « بنعمته » حال منه ويجوز أن تكون تامة (٣) •
ومثل هذا قوله تعالى :

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير » (٤)

و « أمة » فاعل ، و « يدعون » صفة على أن « تكن » تامة (٥) ، وفي بعض الأمثلة السابقة ، ما أعرب خبرا على النقصان ، أعرب حالا على التمام • وفي هذا دليل القرابة بين المواقع الذوقية الثلاثة : الخبر ، والحال ، والصفة • — وهذا استطراد — •

كان وضمير الشأن :

ذهب « الرضى » إلى أن العلاقة بين معنى الحدث المطلق في « كان » والحدث المقيد في خبرها تشبه العلاقة بين ضمير الشأن والجملة التي تأتي بعده لتبين المراد منه ، إلا أن الفرق بين « كان » من ناحية ، وضمير الشأن من ناحية أخرى ، أن الأولى تفيد الدلالة على الزمن الماضي بخلافه •

يعلق « ابن يعيش » على بيت « العجير السلولى » :

-
- (١) الكتاب ج١/٤٧
 - (٢) آل عمران ١٠٣
 - (٣) التبيان ج١/٢٨٣
 - (٤) آل عمران ١٠٤
 - (٥) التبيان ج١/٢٨٤

إذا مت كان الناس ♦♦

« يروى نصفان ونصفين ، فمن نصب جعلها الناقصة ، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث ، وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره ، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمير ، نحو قولك :

هو زيد قائم
أى : الأمر زيد قائم

ثم تدخل العوامل على تلك القضية ، فإن كان العامل خاصا نحو إن وأخواتها ، وظن وأخواتها ، كان الضمير منصوبا ، وكانت علامته بارزة نحو قولك :

إنه زيد قائم
قال تعالى :

« وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا » (١) ♦
وربما جعلوا مكان الأمر والحديث ، القصة ، فأثنوا فيقولون :

إنها قامت جاريته
قال تعالى :

« فإنها لا تعمى الأبصار » (٢)
وتقول :

ظننته زيد قائم

والمراد : ظننت الأمر والحديث زيد قائم

فألها المفعول الأول ، والجملة المفعول الثاني ♦ فإذا دخلت عليه « كان » صار الضمير فاعلا ، واستتر : لأن الفاعل متى كان مضمرا واحدا للغائب لم تظهر له صورة ، وتقع الجملة بعده للخبر وهي كالمفسر لذلك الضمير (٣) ♦

(١) الجن ١٩

(٢) الحج ٤٦

(٣) شرح الفصل ج٧/ ١٠٠ ، ١٠١ ، انظر أيضا الكتاب ج١/ ٧٠ ،

٧١ ، شرح الكافية ج٢/ ٢٩٣

يفترض الاقتباس السابق أن التركيبين :

هو محمد قائم

كان محمد قائم

متعادلان : فكلاهما في معنى :

الأمر والشأن محمد قائم

إلا أن الفرق بين التركيبين فرق زمني ؛ فالتركيب الثاني يدل على الماضي •

كما يفترض هذا الاقتباس أيضا أن مجموعة نواسخ المبتدأ ثلاثية (كان — إن — ظن) تدخل على ضمير الشأن فيقال :

إنه محمد قائم

ظننته محمد قائم

كان محمد قائم

ويبدو أن العرب وجدت في ذكر ضمير الشأن مع « إن و ظن » واقتراض استتاره مع « كان » زيادة في الكلام وتطويلا ، وذكر لما هو معلوم أمره وشأنه ، فتخففت منه وباعدها على ذلك أن الجملة بعده بمعناه ، فدخل الناسخ على الجملة مباشرة ، فظهرت التراكيب الثلاثة السابقة على النحو التالي المعروف :

إن محمدا قائم

ظننت محمدا قائما

كان محمد قائما

وللمرء أن يتصور أن العربية طبقت بذكاء شديد مبدأ القيمة الخلافية ، فلوئت بتناسب دقيق الأسماء في الجملة ثلونات إعرابية متقابلة ، تراوحت — كما هو معروف — : بين

نصب + رفع مع « إن »

نصب + نصب مع « ظن »

رفع + نصب مع « كان »

فكان « الناقصة » — إذن — تطور عن كان « الشأنية » بعد
توجيهها مباشرة إلى الجملة بعدها *

فالشواهد التي وردت فيها « كان » قبل جمل مرفوعة الطرفين -
تمثل الطريقة التي كان العرب لا يزالون يستعملون فيها ضمير الشأن
بين النواسخ والجمل وعلى ذلك جاءت « نصفان » مرفوعة على رواية ،
ومنصوبة على رواية أخرى * والنصب هو فى الحقيقة انتقال من كان
الشأنية إلى كان الناقصة بعد الاستغناء عن ضمير الشأن ، وتسلب
« كان » على الجملة بعدها *

ويبدو أن هذه الكلمات ، كانت بعد التخفيف من ضمير الشأن
تدخل على كلتا الجملتين الاسمية والفعلية ، ثم حدث لها تخصص بالجملة
الاسمية بالطرق الثلاثة السابقة التي هى بديل لـ :

رفع + رفع

فمن ذلك قول بعض العرب :

ليس خلق الله مثله

وقول « حميد الأرقط » :

فأصبحوا والنوى على معرسمهم وليس كل النوى تلقى المساكين
فكل النوى مفعول مقدم لتلقى * وقوله تعالى :

« من بعد ما كاد تريغ قلوب فريق منهم » (١) *

يقول « سيبويه » : « معناه : « كادت قلوب فريق منهم تريغ » (٢)
وقد يجوز أن نعتبر « ما » التيمية من هذا الباب ، فهى عندهم
تدخل على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين ، لكن الحجازية تتسلط على
الجملة فتنصب جزءها الثانى ، ولذلك يروى بيت : « مزاحم العقيلي » :
وقالوا تعرفها المنازل من منى . . وما كل من وفى منى أنا عارف .
برفع كلمة « كل » (٣) *

(١) التوبة ١١٧

(٢) الكتاب ج١/ ٧١

(٣) الكتاب ج١/ ٧٢

النواسخ — إذن — صور بديلة لتركيب ضمير الشأن الذى يفسر
بجملة بعده اسمية أو فعلية ، لكن تراكيب النواسخ فيها من المعبانى
ما يعبرى عنه ضمير الشأن من نحو التأكيد مع « إن » والظن واليقين
مع « ظن » والدلالة على الماضى مع « كان » •

وأرى فهما لكلام النحويين أن العلاقة بين ضمير الشأن و « كان »
خاصة ، أو النواسخ عامة مرت بالصور التالية :

١ — استعمال ضمير الشأن فقط هو الله أحد

٢ — استعمال ناسخ قبل ضمير الشأن علمته الله أحد

٣ — استعمال ناسخ فقط علمت الله أحدا

تفسير إعراب :

وصور النواسخ التى هى بدائل لضمير الشأن أعطتنا بديلا لرفع
الطرفين رفع الأول ونصب الثانى ، أو عكسه ، أو نصبهما ، ولا رابع ،
فما تفسير هذا التنوع ؟

يمكن أن يقال : إن العربية لما سلطت الناسخ على الجملة غايرت فى
ضبط طرفيها على الطريقة السابقة ، ولم يكن أمامها غير هذا بعد
استبعاد حالة الجر ، فالمسألة لا تعدو وضعا تطريزيا لجأت إليه العربية
لتخالف بين التشابهات خدمة للمعنى ، وإزالة للبس •

ويمكن أن يقال أيضا — وخاصة مع كان — : إن الرفع والنصب
مردهما التشابه التركيبى بينها وبين ضرب ، أو بينها وبين فعل لازم بعده
مرفوع ثم منصوب على الحالية •

والتفسير السابق يقبل من الناحية الشكلية البحتة ؛ من حيث إن
الإطار التركيبى للجمال الثلاث التالية واحد :

ضرب محمد اللص

قام محمد ضاحكا

كان محمد ضاحكا

لكن التشابه في الإطار التركيبى لا ينهض - كما قلت - أمام الاختلافات في نسبة المفردات بعضها إلى بعض داخل هذا الإطار • ولعل هذا هو سر النظرة الثنائية المنزع إلى جملة « كان » من أنها تلحق بجملة الفاعل ، وبجملة المبتدأ في آن واحد •

وقد يفيد في تفسير الضبط الإعرابى لطرفى الجملة مع « كان » أن أشير إلى أن تراكيبها وهى ناقصة ، تشبه تماما تراكيب الحال المؤكدة لمضمون الجملة في نحو قوله تعالى :

« وهذا بعلى شيخا » (١)

« وهو الحق مصدقا » (٢)

كان أخوك عطوفا

محمد أخوك عطوفا

هو أبوك كريما

فمن الواضح أن هذه الجمل تشبه تركيب كان الناقصة ، ولعل من أعرب المنصوب بعد كان حالا ، حمل في ذهنه هذه المعادلة التركيبية ، خاصة أنه افترض أن ما بعد المبتدأ ، أو كان ، ينهض وحده جملة مستقلة بعد الاستغناء عن المبتدأ وكان •

ومن الملائم للنظر أن هذه الجمل السابقة تقال برفع المنصوب :

« هذا بعلى شيخ »

كان أبوك كريم

هو أبوك كريم

فتشبه بهذا كان الشائنية •

ولعل هذا التشابه بين الرفع والرفع ، والرفع والنصب في باب كان وباب الحال المؤكدة ، أقول : لعل هذا يفسر لماذا ذهب الكوفيون إلى القول بما سموه المنصوب على التقريب في نحو :

هذا محمد قائما

فمحمد اسم التقريب ، وقائما خبره •

(١) هود ٧٢

(٢) البقرة ٩١

إذا وضعت هذه المشابهات التركيبية في الاعتبار ، فقد ينتهي بنا القول إلى أن القائذتين التاليتين من الجمل :

محمد أخوك عطوف كان محمد أخوك عطوف

محمد أخوك عطوفا كان محمد أخوك عطوفا

لا فرق بينهما إلا في الزمن الذي أفادته « كان » ، وليس لكان عمل إعرابي فما بعدها يعرب كما كان يعرب قبل دخولها .

لكن الغالب والكثير مع « كان » — بل لم يستعمل في القرآن سواء — أن تدخل على جملة اسمية منتهية بحال منصوب ، وجزؤها الأول المرفوع [الاسم الظاهر — الضمير — اسم الإشارة] إما أن يبقى أو يزول ، فتباشر هي الآن ما كان خبرا ، وهو ما يبدو في نغار النحويين مثل الفاعل وما هو بفاعل ، ويبدو الحال مثل المفعول وهو بعيد عنه . وعلى هذا فجملة :

محمد أخوك عطوفا

قد تصبح مع كان على النحو التالي .

كان محمد أخوك عطوفا

كان محمد عطوفا

كان أخوك عطوفا

وفي كل الأحوال ليس لكان من أثر إلا الدلالة على الزمن الماضي ، ولعل هذا قصد البصريين بقولهم : إن القياس في « كان » ألا تعمل ؛ لأنها ليست بفعل صحيح ، بل دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان . هذا هو ما تميل إليه النفس في تفسير الرفع والنصب بعد كان ، صحيح أنه الآن مقابل للنصب والرفع مع إن ، والنصب والنصب مع ظن ، لكن لم اختارت العرب [الرفع ثم النصب] بعد كان ؟ هذا ما حاولت الإجابة عنه . وخلاصته أنها دخلت على رفع ونصب للدلالة على الماضي .

ولعل من أعرب المنصوب معها حالا ، كان يستصحب تركيب الجملة قبل دخولها ، والمنصوب قبل دخول « كان » يعرب حالا +

أما لماذا دخلت « إن » على منصوب فمرفوع ، فأمر مرده إلى تركبها مع ما كان مبتدأ ، ففتح المبتدأ كما يفتح في نحو : لا رجل ، خمسة عشر ، وبقي الخبر مرفوعا على الأصل + — وسيأتى تفصيل لهذا — +

أما نصب الجزأين بعد « ظن » فتفسيره أن الجملة كلها أصبحت عنصرا في الجملة الفعلية التي استوفت فعلها وفاعلها ، فنصب طرفاها دليلا على التداخل المعنوي وشدة الاتصال بينها وبين الفعل والفاعل — وقد سبق حديث عن هذا — +

وأنبه هنا إلى أنني لا أدعى أن « كان » ينبغي أن تدخل على جملة ذات حال مؤكدة لمضمون الجملة ، بل أذهب إلى أن الأصل فيها ذلك + ثم غلب دخولها على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين ، فتغير ضبط الخبر من الرفع إلى النصب موافقة لما كان عليه أصلها في الاستعمال +

تفسير آخر :

أشبهت أفعال هذا الباب أفعال القلوب من « ظن وأخواتها » من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر ، وكان تفيد زمان الخبر (١) +

فالمرغوع مع كان يقابل المفعول الأول مع « ظن » ، والمنصوب معها يقابل المفعول الثاني مع « ظن » ؛ كلاهما « خبر » لكن الخبر مع ظن متيقن منه أو شكوك فيه ، والخبر مع كان واقع في زمان معين حسب صيغتها +

لكن جانب الحدث مع ظن موجود فيها ، أما مع كان فموجود عند بعض النحويين في الخبر فقط ، وعند البعض الآخر هو مزيج من كان والخبر معا +

والأخير أقرب إلى الذهن ، فقولك :
كان زيد قائما

يدل على قيام زيد في الزمن الماضي ؛ فشقا الفعلية (الزمن والحدث) موزعان بين الفعل كان ، والمنصوب بعده بالترتيب .

وبناء على هذا التفسير فالجملة فعلية ؛ لأنها تبدأ بفعل ، وتنتهي ببديل عن جانب الحدث في الفعل ، « ولهذا جاء بعد الفعل اسم مرفوع يتلوه اسم منصوب تشبيهاً بالفعل ؛ إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول » (١) .

« لكن المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين ولذلك قيل لمرفوعها اسم ولنصوبها خبر ، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول ، والذي يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر » (٢) .

تفسير الرفع والنصب — إذن — بناء على هذه الموازنة كامن في شبه إطار جملة كان بإطار جملة :

الفعل فالفاعل فالنصوب

وهذا منحى غريب في التفسير ؛ لأنه يتناسى أن الإعراب فرع المعنى مع اعترافه بأن النسبة بين المرفوع والمنصوب هي تلك التي كانت بين المبتدأ والخبر بدليل أننا لو أسقطنا كان « يرجع جزأ الكلام مرفوعين » .

كما أنى لا أفهم سر الموازنة بين كان والأفعال المتعدية مثل ضرب ؟ ولم لا يوازن بين كان ، وذهب — مثلا — التي يأتى أيضا بعدها مرفوع على الفاعلية ، وقد يكون بعدها كذلك منصوب على الحالية ؟

لكن النحويين يذهبون لتدليلا على أن جملة كان ينتمى نسبة إلى

(١) شرح الفصل ج٧/٩٠

(٢) شرح الفصل ج٧/٩٠

جملة المبتدأ أنه يمكنك طرح « كان » ويكون الباقي بعد الطرح جملة اسمية ، ولا يمكنك ذلك مع « ضرب » في نحو قولك :

ضرب على الكافر

ـ واضح أنهم يقصدون بإمكانية صلاحية ما بعد كان وضرب لأن يكونا جملة اسمية : الامكانية الدلالية العقلانية لا النحوية ، وإلا فما بعد « ضرب » في هذا المثال وغيره يمكن أن يشكل جملة اسمية مرغوة الطرفين من الناحية النحوية التركيبية البحتة - .

ولهذا نرى النحويون من موازنة كان بالأفعال اللازمة ، فالأخيرة قد تطرح ، ويصلح ما بعدها للمبتدأ والخبر في نحو :

ذهب على سعيدا

ولا يقول أحد من النحويين بأن الجملة الأخيرة فعلية شكلا ،
اسمية نسبية •

الجبوء - إذن - إلى تفسير الرفع والنصب بعد كان بالقول بأنها تشبه ضرب رصفا وشكلا ، رغم أنها تشبه جملة المبتدأ نسبية وعلاقة ، على الرغم من قوته وتصويره للواقع التركيبى للجملة ، لا أقنع به تفسير الرفع والنصب إلا إذا كانت الموازنة بين كان والفعل اللازم •

ولهذا أقترح إجراء الموازنة بين الجمل الثلاث :

١ - ضرب محمد عليا •

٢ - ذهب محمد ضاحكا •

٣ - كان محمد ضاحكا •

على صورتها القائمة ، موصيا بالاهتداء بفكر المحقق « الرضى » يتضح من النظرة الأولى أن الحدث في الجملة الأولى هو « الضرب » وفي الجملة الثانية هو « الذهاب » ، وفي الجملة الثالثة هو « الضحك » وكلها في الزمن الماضي •

والجملتان الأولى والثانية أختان ؛ لأن الفعل فيهما جاء أولا ،
وصيغة الفعل أفادت معنى الزمن الماضى فيهما •

أما الجملة الثالثة فوحيدة ؛ لأن « الفعلية » فيها قدمت على
دفعتين : « حدث الضحك في آخرها ، و « زمنه » في أولها •
وعلاقة المرفوع بالفعل — بناء على التفسير في الفقرة السابقة —
في الجمل الثلاث واحدة ، فهو فيهما جميعا قائم بالفعل ، كما يظهر
من السـ - و آل :

من ضرب ؟ من ذهب ؟ من ضحك ؟

وعلاقة المنصوب بالفعل في الجملتين الأولى والثانية تختلف عن
علاقته به في الثالثة فالمنصوب بعد « ضرب » و « ذهب » قد قيدهما
وحدهما ، على العكس مما في الثالثة • يظهر هذا إذا ما طرحت الأسئلة
الثلاثة التالية بترتيب الجمل الثلاث :

من ضرب محمد ؟ كيف ذهب محمد ؟ متى ضحك محمد ؟

وعلاقة المرفوع بالمنصوب ، أو المنصوب بالمرفوع في الجملة الأولى
هى علاقة « المغايرة » وعلاقة « المساواة » في الجملتين الثانية والثالثة ،
فالأولى على هذا وحيدة أما الأخريان فأختان ؛ فالرفوع فيهما هو
المنصوب •

وأخيرا ، علاقة الفعل (بالمرفوع والمنصوب) معا ، في الجملة
الأولى ، غير منفكة ؛ فمحمد غير على ، لكنها منفكة في الجملتين الثانية
والثالثة ، فمحمد هو الضاحك فيهما ••

الجملة المرفوع الحدث المنصوب الفعل المرفوع
بالفعل في الجمل بالفعل بما بعده والمنصوب
كلاهما بالآخر

٣ - كان محمد ضاحكا سواء ١ = ٢ ٢ = ٢ ٢ = ٢ ٢ = ٢

٢ - ذهب محمد ضاحكا سواء

١ - ضرب محمد عليا سواء

فالجملة الثالثة في نظرى أقرب إلى الجملة الثانية منها إلى الجملة

الأولى ؛ إذ ليس بينها وبين الأولى إلا وجه شبه واحد هو بدؤها بالفعل ، لكنها تشبه الثانية في هذا وفي وجهين آخرين على ما سبق .

ولعل هذا هو ما جعل « الفراء » يوسع دائرة كان وأخواتها ، ليدخل فيها كل فعل لازم جاء بعده مرفوع على الفاعلية ، ومنصوب على الحالية . والمبرر التركيبي لهذا المنحى هو أنه بعد الاستغناء عن الفعل في (٢ ، ٣) يبقى ما بعدهما صالحا على أن يرفع على المبتدأ والخبر ، كما أن المرفوع والمنصوب فيهما بينهما علاقة المساواة — كما سبق — .

ورغم هذه القرابة القوية بين الجملتين ، هما مختلفتان ؛ فالركن الفعلي في (٢) هو « ذهب » ، أما الركن الفعلي في (٣) فهو كامن في « ضاحكا » ، أى أن الجملة الثانية بدأت من أول الأمر بحقيقة ذهاب محمد ، أما الجملة الثالثة فانتتهت بحقيقة ضحك محمد . فالجملة الثانية فعلية بلا جدال ، والثالثة ينبغي أن تكون اسمية بلا جدال أيضا ؛ لأن عنصرها الفعلي « الخبر » جاء آخر ، وليست كان في أولها إلا لإفادة أن الضحك حدث في الزمن الماضي .

وقد سبق أن ذكرت رأى « الرضى » في العلاقة التبادلية بين « كان » والمنصوب بعدها ، وأنها تدل على حصول كون مطلق تقييده في خبره المنصوب ، والخبر المنصوب يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان .

فالجملة الثالثة — في ضوء فكر « الرضى » — تقدم لنا معادلة طرفاها « كان » من ناحية ، و « ضاحكا » من ناحية أخرى . فكان تعطينا الحصول المطلق الذى يقيد بالخبر « ضاحكا » ، « ضاحك » هنا أشبه بالحال الذى يقيد الفعل .

ومن ناحية أخرى تدل « ضاحكا » على حدث معين واقع في زمان مطلق تأتى « كان » لتقييده .

فهناك حركة تبادلية بين طرفي المعادلة ، فالخبر يقيد « كان » وهذه تقييد زمن الخبر .

وبهذا تفترق جملة « كان » عن جملة « ذهب » ؛ لأنه إذا كان المنصوب معهما (الخبر ، الحال) يقيدانهما ، فإن « ذهب » لا تقيّد زمان الضحك ، كما تقيده « كان » ، فالعلاقة في جملة « ذهب » تنتج من المنصوب إلى « ذهب » فقط . أما العلاقة في جملة « كان » فتنتج من الطرفين ، وإليهما معا على سبيل التبادل — كما تأملت — .

يقول « الرضى » عن هذه العلاقة التبادلية : « فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ، ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن .+ مع فائدة أخرى ههنا ، وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد . ولو قلنا :

قام زيد

لم يحصل هاتان الفائدةان معا (١) .

فهو هنا يوازن بين كان ، وقام ؛ فالعلاقة بين الفعلين والمنصوب بعدهما علاقة ثنائية مع كان ، وعلاقة من طرف واحد مع قام .
يبقى أن أضيف بأن تقييد المنصوب لقام يختلف عن تقييد المنصوب لكان . فالتقييد في « كان » ينتقل بنا من مطلق إلى مقيّد ، أما التقييد في « قام » فينتقل بنا من مقيّد إلى فرد من أفرادهِ ؛ وذلك لأن الحدث في قام أوضح من الحدث في « كان » .

وهكذا تفترق جملة « كان » عن جملة أى فعل لازم نحو ذهب وقام ، كما افتترقت عن جملة « ضرب » وغيرها من الأفعال المتعدية ، وبهذا يكون لجملة « كان » نحو خاص بها ، تفترق به عن نحو جملة الأفعال الأخرى متعدية ولازمها ، على الرغم من أنها جميعا تبدأ بفعل يتلوه مرفوع فمنصوب (مفعول به : متعدى ، حال : لازم ، خبر : كان) فجملة كان على هذا التفسير اسمية لا فعلية .

تفسير ثالث :

على الرغم من اعتراف النحويين و « الرضى » بوجه الشبه

المشكلى بين جملتى « كان » ، و « ضرب » و « ذهب » وصلوا بالموازنة بينها إلى اعتبار جملة « كان » ذات طبيعة خاصة ، أذهب الآن إلى تفسير ثالث يأخذ على عاتقه تحرير كيفية اتصاف المرفوع بالفعل فى جملة « كان » وغيرها من جمل الأفعال التامة ، ليصل بها فى النهاية إلى كونها فى الحقيقة جملة فعلية •

يقول « ابن الحاجب » : « الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة • فيقول « الرضى » : « تقريره بمعنى جعله وثبتيته عليها » ثم يرجع إلى التفرقة بين الأفعال الناقصة والتامة فيقول : « كان ينبغي أن يقيد الصفة ، فيقول : على صفة غير مصدره ، فإن « زيد » فى :

ضرب زيد

أيضا متصف بصفة الضرب ، وكذا جميع الأفعال التامة • وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة ، فمعنى :
كان زيد قائما

أن « زيدا » متصف بصفة القيام ، المتصف بصفة الكون ، أى الحصول والوجود • ومعنى :

صار زيد غنيا

أن « زيدا » متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أى الحصول بعد أن لم يحصل (١) •

وهذا حديث فى تحرير العلاقة المتشابهة بين كلمات الجمل ، فالمرفوع بكان متصف بالصفة المستمدة من المنصوب • وهذه الصفة المستمدة من المنصوب متصفة بصفة الكون ، فالعلاقات متداخلة ومتكاملة معا •

→

كان [زيد قائما]

[ضرب زيد اللص]

←

يتضح من هذه المعقوفات أن صفة القيام ثبتت لزيد قبل دخول «كان» وأن «كان» حين دخلت على الجملة ثبتت هذه الصفة وقررتها من حيث إن هذه الصفة ذاتها اتصفت وتلونت بكان ، صحيح أن «كان» قد سورت التركيب كله وأحاطت به ، لكنها بصفة خاصة تتداخل مع الخبر وتلبس به ، حتى إنه يمكن الذهاب إلى أن جملة «كان» قد تترجم إلى:

كان قيام زيد

أما في جملة «ضرب» فإن كون زيد ضاربا ، صفة لم تثبت إلا بدخول «ضرب» ، ولذلك لا يتصور للتركيب وجود بدونها .

وواضح من موازنة «الرضى» بين جمل الأفعال التامة ، وجمل الأفعال الناقصة أن الخبر في الثانية ، يقابل الفعل في الأولى من حيث إن كلا منهما يثبت صفة للمرفوع .

ومن قبل ذكر «الرضى» أن الأصل في هذه الأفعال أن تستعمل تامة ، وهو هنا يلغى الفرق بين «كان» الناقصة ، والتامة بتحويله تركيب الأولى إلى تركيب الثانية :

فعل + مرفوع + منصوب ← فعل + مرفوع

ومن حيث الاستعمال الظاهر ، وما عليه شكل التركيب نجد في اللغة أفعالا لا تستعمل إلا ناقصة ، وأخرى لا تستعمل إلا تامة ، وثالثة يجوز استعمالها طورا ناقصة ، وطورا آخر تامة (١) .

ومن التراوح بين الناقصة والتامة ، أن بعض النحويين ذهب إلى أن «كان» الشأنية «ناقصة» ، والجملة بعدها في محل نصب خبر ، وبعضهم ذهب إلى أنها تامة فاعلها ضمير الشأن ، أى وقعت القصة ، ثم فسرت القصة بالجملة (٢) .

وتبنى طريقة «الرضى» في تحليل الجملة ، تنتهى بنا إلى القول

(١) شرح الكافية ج٢/ ٢٩٢ - ٢٩٤

(٢) شرح الكافية ج٢/ ٢٩٣

بأن جملة « كان » الناقصة في الحقيقة فعلية ، مثلها في هذا مثل جملة « ظن » ، يقول :

« تكون » « كان » تامة بمعنى ثبت ، وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضا تامة في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر مضافا إلى الاسم ، فوزانها وزان « علم » الناصب لمفعول واحد ، وعلم الناصب لمفعولين ، فهما بمعنى واحد » (١) .

يقصد « الرضى » بهذه الموازنة بين كان ، وظن ، أن كان الناقصة تشبه كان التامة ، في أن كلا منهما يطلب مرفوعا بعده فاعلا له ، كما أن علم بمعنى عرف الناصبة لمفعول واحد تشبه علم العلمية ، الناصبة لمفعولين ؛ لأن الثانية في الحقيقة تنصب مفعولا واحدا فقط على ما يذهب إليه « الرضى » فقولك :

علمت محمدا ناجحا

تساوى في الحقيقة :

علمت نجاح محمد

والموازنة بين كان ، وظن قام بها « سيبويه » بزمان طويل قبل « الرضى » لكنه في الحقيقة نحا نحو آخر مختلفا ، فالجامع بين الفعلين عند « سيبويه » أن الجزء الأول المرفوع مع كان الناقصة لا يتم به وحده كلام ، فلا يكتفى به ، كما لا يكتفى بالجزء الأول المنصوب بعد « ظن » .

أما « الرضى » مع تسليمه بهذا الشبه بين المرفوع بعد كان ، والمنصوب الأول بعد ظن على المستوى السطحي الظاهري ، فإنه جمع بين الفعلين من حيث إن كلا منهما يؤول في جملة إلى فعل من الأفعال التامة ، وبذا يتحول التركيب كله إلى جملة فعلية — على النحو الذي ألفاض فيه — .

وفكرة التشابه بين كان الناقصة ، وكان التامة ، اعتمادا على الغوص إلى عمق التراكيب والذهاب إلى أن فاعل الناقصة هو في الحقيقة مصدر

لخبر مضافا إلى الاسم ، اتخذت عند « الرضى » مبررا لمسلمة نصوية متفق عليها بين النحويين جميعا ، مما يدل على تأصيل هذه الفكرة لديه •
فمن المتفق عليه أن أخبار هذه الأفعال لا تنقع جملا طلبية ، وذلك لأن هذه الأفعال — كما يقول « الرضى » — « صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة ؛ ألا ترى أن معنى :

كان زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى •
صار زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى بعد
أن لم يكن •

أصبح زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى وقت الصبح •
وكذا سائرهما ؛ إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر • فلو كانت أخبارها طلبية ، لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية ، فإن كانت خبرية تناقض الكلام ؛ لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها ، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض « (١) »
فهناك تناقض بين دلالة الحكم بالحصول المفاد من الأفعال ، ودلالة الحكم بعدم الحصول المفادة من الأخبار الطلبية • والدلالة الأولى تفيد وصف مصدر الخبر الطلبى ، فكيف تصف دلالة حاصلة مصدر حكم غير حاصل ؟

ومن الواضح أن « الرضى » يشرح أمثلة « كان وأخواتها » بما يدل على أنها تؤول في النهاية إلى أنها جمل اسمية مقيدة فجملة :

زيد قائم = لزيد قيام

يمكن أن تعتبر جملة اسمية مطلقة ، أى خالية من قييد الزمن الذى تصفيه كان أو إحدى أخواتها على الجملة ، وعلى هذا فجملة :

كان زيد قائما : لزيد قيام حصل في الزمن الماضى
جملة اسمية مقيدة •

ثم نراه يشرح الجملة بما يدل على أنها تؤول في النهاية إلى أنها
جمل فعلية ؛ إذ يقول : « وبعبارة أخرى مصدرا الخبر في جميعها فاعل
للفعل الناقص » (١) •

كان زيد قائما : حصل قيلم زيد في الزمن الماضي

فجملة « كان » تفسر مرة بجملة اسمية ، وأخرى بجملة فعلية ،
وهذه هي الازدواجية التي نبهت إليها سابقا ، وهي دليل على وحدة
النسبة بين جزأى تركيبى الإسناد في اللغة ، وتشابهها رغم ما يكون هناك
من تنوعات شكلية تركيبية •

يقول « الرضى » في توضيح العمق الفعلى لجملة كان ، وإبراز
التناقض بينه وبين الخبر الطلبى : فلو قلت :
كان زيد هل ضرب غلامه

كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم ، مسؤولا عنه
بهل غير ثابت عنده ، وهو تناقض (٢) •
فجملة :

كان زيد ضاربا غلامه
تحول إلى جملة فعلية على نحو :
حصل ضرب زيد غلامه

ولا تناقض •

أما إن كان الخبر استفهاما ، فيكون هناك تناقض بين دلالة الحصول
المعبر عنها بكان ، ودلالة عدم الحصول المعبر عنها بالاستفهام •

هذا إذا كانت « كان أو إحدى أخواتها » « خبريات » ، وإن كانت
الأفعال طلبية مع أخبارها ، وهي — كما ذكرنا — صفة للأخبار ، اكتفى
بالطلب الذى فيها عن الطلب الذى فى أخبارها ، إن كان الطالبان متساويين ؛
إذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول :

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٨

(٢) شرح الكافية ج٢/٢٩٨

كن قائما ، هل يكون قائما

بمعنى :

قسم ، هل يقوم

وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر • قال :

وكونى بالكارم ذكرينى ودلى دل ماجدة صناع (١)

ولا أحتاج إلى إعادة القول بأن « الرضى » يحول تركيب جملة
كان إلى جملة فعلية ، مما يدل على أنه كان يميل إلى اعتبارها فعلية
في حقيقتها وعمقها وروحها •

وكما أن الفعلية في كان مسئلة عن منع مجيء أخبارها طلبية ،
فإنها مسئلة أيضا عن الخلاف الواسع الذى دار بين النحويين حول
مجىء الماضى خبرا لها ؛ فيبدو أن الذهن العربى كان يكتفى بما فى كان
من دلالة على الماضوية ، ولم يجد ضرورة لتكريرها فى الخبر •
تلخيص :

طال الحديث عن جملة كان بين الاسمية والفعلية ، وغيا يلى بعض
النقاط المجمة للأفكار الرئيسية التى تناولت فى هذا الفصل
حتى الآن :

- ١ — النسبة بين الاسم المرفوع والخبر المنصوب بعد كان هى
ما كانت بين المبتدأ والخبر فالنسبة باقية ، رغم تغير الحالة الإعرابية •
- ٢ — يبدو أن الأصل التركيبى المفترض للنواسخ هو :

ضمير الشأن + مرفوع + مرفوع

وتلا هذا دخول النواسخ ، على النحو التالى :

(أ) كان (هو) + مرفوع + مرفوع ← كان + مرفوع +

منصوب •

(ب) إنه + مرفوع + مرفوع ← إن + منصوب + مرفوع •

(٢) ظننته + مرفوع + مرفوع - ظن + منصوب +
منصوب •

٣ - جملة كان تشبه الفعلية رصفاً وشكلاً ، لكنها اسمية
تسببية وعلاقة •

٤ - جملة كان ذات تركيب متميز تقف به وسطاً بين الاسمية
والفعلية •

٥ - جملة كان الناقصة فعلية في عمقها وروحها عند « الرضى » •

صورة رفع + نصب في النفي بين الشكل والمعنى :

أخذت جملة « كان وأخواتها » صورة جملة الفعل والفاعل ، ومن
الكلمات التي اعتبرها النحويون من أفعال هذا الباب « ليس » •

وقد اقترحت من قبل أن تستقل هذه الكلمة بباب نحوى ؛ فهي
من حيث الشكل جامدة جموداً تاماً ، ومن حيث المعنى تدل على النفي •
لكن النحويين - وهم في ذلك مصيبون - أدرجوها في باب كان
لأسباب شكلية بحثة ، فهي الآن تبدو كالفعل الماضي المبني على الفتح -
وتقتصل بها اللواحق الضميرية التي تأتي بعد الأفعال الماضية •

والتقييم الذي أضفيته على جملة « كان » من أنها بديل لجملة
ضمير الشأن المتبوع بمرفوع ومنصوب ، أقوله أيضاً بالنسبة لجملة
« ليس » فعلى الرغم من تغير الحالة الإعرابية الخبر ، والتحول الدلالي
الذي حدث للجملة بتحويلها من الإثبات إلى النفي ؛ فإن نسبة ما بين
مفردات الجملة باقية كما كانت قبل أن يحدث التحويلان السابقان •

وقيست حروف أخرى على « ليس » فعملت عملها ، أي جاء الاسم
بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً •

والحق أن هذه المشابهة في دلالة الكلام ، والمؤسس عليها المساواة
في الحالة الإعرابية التي تتلبس بها كلمات الجملة تبدو غريبة ؛ لأننا إذا
كنّا نلحق جملة « ليس » بجملة الفعل والفاعل من حيث الإطار الشكلي ،

مع التنبيه على الفروق الدقيقة الكامنة في نسبة الكلمات بعضها إلى بعض ، فإننا لا نستطيع ذلك في جملة « ما » و « إن » و « لا » و « لات » النافيات .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جملة « ليس » تراوحت بين الفعلية شكلا ومظهرا والاسمية نسبة وعلاقة ، فإن جملة الحروف النافيات الأخرى لا تسمح بهذا التراوح إذ هي اسمية شكلا ومظهرا ونسبة وعلاقة ، أو هي — إذن — جملة خالصة الولاء للجمل الاسمية ؛ إذ لا تولى وجهها نحو قبلة أخرى ، وإن كانت الحالات الإعرابية للكلمات التي تكونها تشبه الحالات الإعرابية لكلمات جملة « ليس » الشبيهة بدورها بكلمات جملة من فعل وفاعل ومفعول .

وكأن « ليس » ألحقت بكان ، من حيث الشكل ، فتشابه نمط جملتيهما ، لكن هذه الحروف ألحقت بليس من حيث المعنى ، فتشابه نمط جملها كذلك ، أى أن الذهن العربى يعتبر مرة المشابهات الشكلية ، وأخرى المشابهات المعنوية ، ويرتب في كل مرة الأوضاع التركيبية التي تقتضيها هذه المشابهات .

الاختصاص والمعنى :

تتغير الحالة الإعرابية للخبر بعد هذه الحروف السابقة من الرفع إلى النصب وبهذا الصدد يقول النحويون « أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل ، إلا ما استعمل زائدا ، نحو « كان » أو في معنى الحرف نحو « قلما » ، أو تركب مع غيره نحو « حبذا » ، وما عمل من الأسماء فاشبهه بالفعل ، وأما الحرف فإنه إن اختص بما دخل عليه ، ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه ، فإن لم يختص أو اختص ، ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء (١) .

وأرى أن المراد من العمل ما تظهر عليه الكلمات بعد الأفعال من ضبط في المواقع النحوية المختلفة ، وقد ذهب في فصل « الحالة والنسبة »

(١) هب الهوامع ج ١/ ١٢٣ ؛ الكتاب ج ١/ ٥٧ ؛ شرح الكافية ج ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧

إلى أن المتتبع لتراكيب العربية يجد أن الأفعال تصاحب الأسماء مضبوطة ضبطاً معيناً في مواقعها النحوية • وهذه أخف صيغة يمكن أن تقدم لفكرة العمل والتأثير •

ويكون هذا حال الأفعال إلا إذا اعترتها اعتبارات الزيادة ، أو التركب أو التحول إلى الحرشية •

ولا يعمل من الأسماء عمل الأفعال إلا ما كان ذا وشيجة قوية بها ، وقد فصلت في كتابي « الفعليات » كنه هذه الوشيجة •
أما الحرف فلا يصحبه ضبط معين للكلمات بعده إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون مختصاً بما يدخل عليه كحروف الجر مع الأسماء ، وحروف النواصب والجوازم مع الفعل المضارع •

ثانيهما : ألا ينزل الحرف مما بعده منزلة الجزء منه ؛ لأن جزء الشيء — كما قالوا — لا يعمل في الشيء ؛ ولذلك كان حرف السين لا يعمل في الفعل رغم اختصاصه به ، لأنه كالجزء منه •

فهل « ما » النافية الداخلة على جملة المبتدأ والخبر حرف مختص ليس كالجزء مما بعده ؟ يجيب النحويون : « وما من قبيل غير المختص ، ولها شبهان أحدهما هذا ، وهو عام فيما لا يعمل من الحروف ، وراعاها بنو تميم فلم يعملوها ، والثاني : خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي ، وداخله على المبتدأ والخبر • وتخلص المحتمل للحال ، كما أن ليس كذلك ، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز ، فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا الخبر خبراً لها وجاء على هذا قوله تعالى :

« ما هذا بشراً » (١)

« ما هن أمهاتهم » (٢)

هذا مذهب البصريين •
وذهب الكوفيون إلى أن « ما » لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ،

(١) يوسف ٣١

(٢) المجادلة ٢

وأن المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها ، عوضوا منها النصب ، كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ، ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها (١) .

فالأولى — كما يذهب الكوفيون — ألا تعمل « ما » لأنها حرف غير مختص بالأسماء كما أنها لا تعمل في الأفعال وهى نافية ؛ لأنها غير مختصة بها كذلك . وهذا هو الاعتبار الذى راعاه بنو تميم .

لكن ما — كما يذهب البصريون — تلحق بليس ؛ لاشتراكهما في الدلالة على النفي ، ودخولهما على الجملة الاسمية ، وتخليص الزمن في الجملة للدلالة على الحال . ولهذا تعمل عملها .

تطريزات :

والكوفيون حين نفوا إعمال « ما » الرفع والنصب كانوا مطردين مع فكرهم ؛ فهم من قبل نفوا أن يكون للباب كله [كان وأخواتها] عمل ، والرفع بعد كان وأخواتها هو استصحاب الرفع الموجود قبل دخولها ، والنصب إنما هو على الحال — كما سبق — .

ففكرة القياس غير قائمة ، أو متصورة عند النحاة الكوفيين ، ثم إن الذى اختارته العرب في تركيب « ما » هو :

ما + اسم مرفوع + اسم مجرور

فلا يكادون ينطقون بالخبر مع « ما » إلا بالباء .

ومن يتمن ما ذهب إليه الكوفيون يدرك أنهم صدروا في رأيهم عن فكرة أن العربية استغلت القيم الخلافية للتفرقة بين تراكيبها المختلفة ، حتى إن الأمر كله في النهاية يأخذ شكلا تطريزيا متناسقا متكاملا ؛ فلقد عهدنا أن ضبط جزأى جملة المبتدأ والخبر تراوح بين الصور التالية :

(٤) همع الهوامع ج١/ ١٢٣ ؛ شرح المفصل ج٦/ ١٠٨

صورة التركيب	المثال	الضبط
١ - مبتدا + خبر	الحياة كفاح	رفع + رفع
٢ - ضمير شأن + مبتدا + خبر	هي الحياة كفاح	ضمير شأن + رفع + رفع
٣ - اسم إشارة + خبر + حال	هي الحياة كفاحا	رفع + رفع + نصب
٣ - اسم ظاهر		

دخلت (كان ، إن ، ظن) على ضمير الشأن وما بعده على النحو التالي :

كان + ضمير شأن مستتر + مبتدا + خبر

كانت الحياة كفاح

كان + ضمير شأن + رفع + رفع

إن + ضمير شأن + مبتدا + خبر

إنها الحياة كفاح

إن + ضمير شأن + رفع + رفع

ظن + ضمير شأن + مبتدا + خبر

ظننتها الحياة كفاح

ظن + ضمير شأن + رفع + رفع

رأى التخفيف من ضمير الشأن بعد (كان ، إن ، ظن) ، فدخلت هذه الثلاثة على الجملة الاسمية دخولا مباشرا ، فكان لابد من التفريق بينها ، فتم هذا على النحو التالي :

١ - نصب المبتدا بعد ظن بصيرورته مفعولا ، فنصب الخبر ؛ لأنه مطابق له إذ هو هو .

٢ — ركبت « إن » مع المبتدأ تركيب خمسة عشر فنصب ، وأصبح الجزء الأول من الجملة عبارة عن مركب (إن + اسمها) ، فبقى الخبر مرفوعاً — كما كان .

٣ — لم يبق من الصور الثلاثة المحتملة إلا صورة رفع المبتدأ ونصب الخبر ، فأعطيت لكان ، وساعد على هذا سببان ، أولهما : أنها فعل يحتاج إلى فاعل ، فبقى ما بعدها مرفوعاً ثبها له بالفاعل ، ثانيهما : أن العربية كانت قد ألقت وجود المنصوب على الحالية بعد المرفوع ، وهذا أقرب صورة يمكن أن تكون عليها جملة « كان » فأخذتها .

ولذلك وجدت الصور التركيبية الثلاث التالية :

كان + مرفوع + منصوب كانت الحياة كفاحا كان + رفع + نصب
 إن + منصوب + مرفوع إن الحياة كفاح إن + نصب + رفع
 ظن + منصوب + منصوب ظننت الحياة كفاحا ظن + نصب + نصب

فاختيار الجر في خبر « ما » ، و « ليس » ، يقدم لنا صورة أخرى هي صورة :

ليس + مرفوع + مجرور ليست الحياة بكسل ليس + رفع + جر
 ما + مرفوع + مجرور ما الحياة بكسل ما + رفع + جر
 فإذا ما تذكرنا أن في العربية صورة مقابلة للصورة الأخيرة ، وهي :
 رب + مجرور + مرفوع رب رجل كريم ناجح رب + جر + رفع
 و « + مجرور + مرفوع وليل كموج البحر أرخى سدوله و + جر + رفع (١)
 أدركنا إلى أى مدى كانت العربية تستغل إمكانياتها الصوتية الحركية في تطوير قيمي خلافي ، يفرق بين الحالات التركيبية المختلفة

(١) يشبه الصورة الأخيرة قولهم : « بحسبك درهم » على اعتبار الباء زائدة وما بعدها مبتدأ ف خبر ، انظر شرح المنصل ج ١ / ١٠٨

فالكوفيون — إذن — ذهبوا إلى أن الجملة الاسمية المنفية بليس أو بإحدى أخواتها تكون مجرورة الخبر ، كما في نحو قوله تعالى :

« أليس الله بكاف عبده » (١)

« وما ربك بغافل عما تعملون » (٢)

وغير هذا كثير في القرآن الكريم •

وفائدة زيادة حرف الجر دفع توهم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا ، فإذا جاء بالباء ارتفع التوهم ؛ ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز :

ليس زيد إلا بقائم ، ما زيد إلا بخارج (٣)

زيادة الباء :

وارتباط الباء بالنفي جعل النحويين يذهبون إلى أنها لا تختص بخبر « ما » الحجازية ، بل تدخل كذلك في خبر « ما » التيمية ؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ؛ لأنها إنما دخلت الخبر لكونه منفيا ، لا لكونه منصوبا ؛ بدليل دخولها في :

لم أكن بقائم

وامتناعها في :

كنت قائما

ولا تختص أيضا بالخبر المنصوب ، خلافا للكوفيين ، فيجوز ولو بطل عمل « ما » لزيادة « إن » أو تقدم الخبر — مثلا — قال :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضيف قواه

كما تزداد في خبر فعل ناسخ منفي ، كما في :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وقوله :

(١) الزمر ٣٦

(٢) الأنعام ١٣٢

(٣) همع الهوامع ج١/ ١٢٧

فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

كما تتراد فى خبر « لا » أخت « ما » :

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتىلا عن سواد بن قارب
وكذا فى خبر « لا » التبرئة ، قالوا :

لا خير بخير بعده النار

وفى اسم « ليس » إذا تأخر ، وفى خبر المبتدأ بعد « هل » كقوله :

ألا هل أخو عيش لذى بدائم

وفى خبر « لكن » :

ولكن أجرا لو فعلت بهين

وفى خبر « ليت » :

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

وفى خبر « إن » بعد نفى ، ودونه ، كقوله تعالى :

« أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن
بقادر » (١) •

وقول الشاعر :

فإنك مهما أحدثت بالمجرب

وقد ذكر « ابن مالك » أنها تتراد فى الحال المنفية كقوله :

فما رجعت بخائبة ركاب

بل يجوز « الأخفش » زيادة الباء فى كل موجب ، مستدلا

بقوله تعالى :

« جزاء سيئة بمثلها » (٢)

وقد زيدت الباء فى غير المنفى ، إذ زادوها فى المفعول وهو الغالب

عليها نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٣)

(١) الأحقاف ٣٣

(٢) يونس ٢٧

(٣) البقرة ١٩٥

والمراد : أيدىكم • وقد حمل بعضهم قوله تعالى :
« وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن » (١)

على زيادة الباء ،

وزيدت مع الفاعل في نحو :

« كفى بالله شهيدا » (٢) ، « وكفى بنا حاسبين » (٣)

كما زادوها مع المبتدأ ، كما في نحو :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مضر
بدليل قوله تعالى :

« يا أيها النبي حسبك الله » (٤)

كما زادوها في الخبر في نحو قوله تعالى :

« جزاء سيئة بمثلها »

بدليل قوله تعالى :

« وجزاء سيئة سيئة مثلها » (٥)

ويبدو أن الكوفيين اعتبروا وجود الباء في خبر « ما » أصلا ،
وما سواه فرعاً ، يقول الفراء : « وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت
الفعل واسمها فقلت :

ما سامع هذا

ما قائم أخوك

وذلك لأن الباء لم تستعمل ههنا ، ولم تدخل ، ألا ترى أنه قبيح
أن تقول :

ما يقائم أخوك (٦)

(١) المؤمنون ٢٣

(٢) النساء ٧٩

(٣) الأنبياء ٤٧

(٤) الأنفال ٦٤

(٥) الشورى ٤٠

(٦) شرح المنصل ج ٢/ ١١٥ ؛ جمع الهوامع ج ١/ ١٢٧ ؛ شرح الكافية

ج ١/ ٢٦٨

(٧) معاني القرآن ج ٢/ ٤٣

شروط :

وسواء كان نصب الخبر مع « ما » هو الأصل ، أو كان الجر هو الأصل ، فمن الواضح أن العلاقة الداخلية بين كلمات الجملة ، ونسبة الكلمات بعضها إلى بعض لم تتغير عن علاقتها كل بالأخرى وهى فى حالة الرفع •

ولهذا نجد الخبر يرفع إذا لم تتوافر فيه الشروط التالية :

- ١ - بقاء النفى ٢ - عدم اتصالها بـ ٣ - عدم تأكيدها بما ٤ - تأخير الخبر

فإن انتقض النفى بإلا رفع الخبر ، كما فى نحو :
« وما محمد إلا رسول »

وخالف قوم فى هذا الشرط ، فجوز « يونس » و « الشلو بين »
النصب مع « إلا » مطلقا لوروده فى قوله :
وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا
وقوله :

وما حق الذى يعيشو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا
وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أى : ينكل نكالا ، ويعذب معذبا أى
تعذيبا ، ويدور دوران منجنون أى دولاب (١) •

ويلفت النظر أن الذين لم يرتضوا نصب الخبر بعد « إلا » خرجوا
الكلام على أنه جملة فعلية ، وكأن الخبر المفرد « منجنونا » ، « معذبا » ،
« نكالا » يحمل فى داخله طاقة فعلية تسمح بتحويله إلى جملة فعلية ،
وهذا هو عصب الدراسة التحويلية فى النحو ، سبر السطح التركيبى ،
وسبر أغواره للوصول إلى عمقه وكيانه الداخلى وهو ما أسميه « روح
التركيب » ، بحيث لا يضيع المعنى أثناء عملية التحويل ، أو التحول
من السطح إلى العمق ، ومن الظاهر إلى الباطن •

والشرط الثانى قدمته المدرسة البصرية ؛ لأن اتصال « ما »
بإن ، يفقدها شبهها بليس ؛ لأن « ليس » لا يليها « إن » ، و « ما »
عملت قياسا على « ليس » فينبغى أن تشبهها أيضا *
أما الكوفيون فقد جوزوا أن ينصب الخبر بعد « ما إن » ؛ لأن
نصب الخبر عندهم إنما هو بديل للجر الأسمى ؛ فما — كما سبق —
لا تلحق بليس ، ولا تعمل عملها *
ولذلك يروى البصريون البيت الثانى برفع « ذهب » و « صريف »
ويرويه الكوفيون بنصبهما

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف
والشرط الثالث مغزاه بقاء النفى ؛ لأن « ما » إذا دخلت على
« ما » انقلب النفى إلى إيجاب ، ولذلك يتعين فى المعطوف على الخبر
بلكن ، أو ببل الرفع ؛ لأنه يكون موجبا فى نحو :
ما زيد قائما لكن قاعد ، أو بل قاعد

ولا يجوز النصب ؛ لأنه يكون موجبا ، وما لا تعمل إلا فى النفى (١) *
هذا ما كان من أمر « ما » وذهب البصريين أن خبرها ينصب
قياسا على « ليس » ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجر ، وأن النصب
بديل للجر *

وقد اتفق الطرفان على أن الشرط فى النصب أو الجر هو بقاء
النفى ، والترتيب الأسمى لجملة المبتدأ والخبر ، وإلا رفع طرفا الجملة *
وهذا دليل اتحاد النسبة بين الكلمات ، وأن الاختلاف من رفع إلى
نصب عند البصريين ، أو جر عند الكوفيين ، إنما هو أمر مرده توفّر
بعض المواصفات الشكلية ؛ بحيث يرجع إلى الرفع فى حال عدم توفّر
هذه المواصفات كلها أو بعضها *

أخوات أخريات :

« ما » أشهر أخوات « ليس » ، ويلحق بها « إن » على خلاف

(١) مع الهوامع ج١/ ١٢٤

كثير بين النحاة (١) •

كذا يلحق بها « لا » بشروط أكثر تشددا ، منها تنكير اسمها وخبرها كما في :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
ولم يعتبر « ابن جنى » وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في
المعارف كقوله :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا (٢)
وتأوله الجمهور على أن الأصل : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل ،
وانفصل الضمير ، و « باغيا » حال •

وهنا نلاحظ سهولة الانتقال من تركيب اسمي إلى تركيب فعلي ؛
فما لا يستقيم أن يكون جملة اسمية يؤول بجملة فعلية • وهذا دليل
التداخل بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة ؛ لأنها سواء فى التعبير
عن النسبة الموجودة بين المسند إليه من ناحية ، والمسند من ناحية
أخرى ، وهذا ملفت لا أمل من التنبيه إليه كلما لاحت مناسبة •

فجملة :

لا أنا باغيا

يبدو أنها اسمية ، وأمكن تحويلها إلى فعلية :
لا أرى باغيا

وبهذا يمكن الادعاء بأن التركيب الفعلى كامن فى التركيب الاسمى •
أما كيف حدث التحول من تركيب فعلى مستتر إلى تركيب اسمى ظاهر ،
فيجب الجمهور بأن هذا حدث من خلال عمليتين نحويتين :

(أ) حذف الفعل •

(ب) انفصال الضمير المستتر وبروزه •

وبناء على هذا التخريج المستند إلى عمليات نحوية شرعية ، لها

(١) مع الهوامع ج١/ ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ شرح الكافية ج١/ ٢٦٧
(٢) مع الهوامع ج١/ ١٢٥ ؛ الكتاب ج٢/ ٢٠٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨

وجود فعلى فى كثير من تراكيب اللغة ، تكون كلمة « باغيا » فى الحقيقة حالا ، لا خبرا فهى — إذن — تنتمى إلى التركيب الفعلى العميق الكامن وراء التركيب الاسمى •

وصلاحية التأويل مرة بجملة اسمية ، وأخرى بجملة فعلية مع الأداة « لات » التى حيرت النحويين ، دليل آخر على القرابة الوثقى بين نمطى التركيب ؛ فلقد ذهب « الأخفش » إلى أن « لات » لا تعمل عمل « ليس » وإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمعمول لفعل محذوف (١) •

فالفعل — إذن — لى « الأخفش » فى هذه المعادلة ، مقابل للخبر • وهذا هو عصب الدعوى المتواضعة التى طرحها كاتب هذه السطور ، إيماننا منه بما سماه روح التراكيب •

قال « ابن يعيش » : « قال أبو الحسن الأخفش : لا ولات لا يعملان شيئا لأنهما جرفان وليسا فعلين ، فإذا وقع بعدهما مرفوع لمبالابتداء ، والخبر محذوف وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل • ومن ذلك :

فلا حسبا فخرت به لتيمم ولا جدا إذا ازدحم الجدود

على تقدير : فلا ذكرت حسبا (٢) •

امتداد الجملة :

امتداد جملة « ليس » و « ما » بالعطف عليها ، مثال آخر بلازدواجية فى التركيب المشار إليها كثيرا من قبل • وفى ذلك يقول النحويون : « إذا عطف على خبر « ليس » و « ما » وصف يتلوه سببى ، أعطى الوصف ما له مفردا ، ورفع به السببى نحو :

ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه

(١) معجم الهوامع ج١/ ١٢٦ : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ج٢/ ٥٥٢ ، الكتاب ج١/ ١٤٦

(٢) شرح المفصل ج١/ ١٠٩

ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه (١)

فرفع السببي بالوصف دليل على أن التركيب فعلى ؛ لأن الوصف هنا يعمل عمل الفعل •

و « يجوز جعل السببي مبتدأ مؤخرا ، والوصف خبره » (٢)
أى يقال :

ليس زيد قائما ولا ذاهب أخوه

ما زيد قائما ولا ذاهب أخوه

فما بعد العطف على هذا جملة اسمية • وكأن نصب الوصف أعطانا التركيب الفعلى ، ورفع أعطانا التركيب الاسمي ، وكثيرا ما كان النصب دليل فعلية التركيب ، والرفع دليل اسميته •

ويتناول « سيميويه » التراكيب التى فيها عطف على « ما » وما بعدها ، وليس وما بعدها ، تناولا يفرق فيه بين معانيها ومدلولاتها المختلفة • ومن ذلك قوله :

تقول :

ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب

ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر فى « ما » ولكن تبتدئه ،
كما تقول :

ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب

إذا لم تجعله على « كان » وجعلته غير ذاهب الآن • وكذلك « ليس » وإن شئت جعلتها « لا » التى يكون فيها الاشتراك فتنصب ،
كما تقول فى « كان » :

ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا

وذلك قولك :

ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا

(١) همع الهوامع ج١/ ١٢٧ ، ١٢٨

(٢) همع الهوامع ج١/ ١٢٨

ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا (١)

فالجملة المعطوفة في تركيب « ليس » و « ما » يجوز أن تكون مرفوعة الطرفين ، أو بالرفع والنصب ، والمعنى واحد على الضبطين، أى ضبط الخبر بالرفع ، أو ضبطه بالنصب •

كل ما هنالك من فرق ، أنك على رفع الطرفين تستأنف جملة جديدة ، وأنك على نصبه — أى الخبر — تشرك الثانى فيما حكمت به على الأول •

أما الجملة المعطوفة في تركيب « كان » المنفية « ما كان » فرفع الطرفين فيها على إرادة النفي في الحال ، ونصب الخبر على إرادة الاشتراك في زمن النفي ، فالمعطوف والمعطوف عليه منفيان في الماضي ، فالرفع دلالة الحاضر ، والنصب دلالة الماضي ، وإن كان المرفوع مرة والمنسوب أخرى منفيًا في الحالتين •

وفي جميع الأحوال : رفع الطرفين في المعطوف على « ما » و « ليس » أو نصب الخبر ، ورفع الطرفين في المعطوف على « ما كان » أو نصب الخبر ، فإن النسبة واحدة أى علاقة عنصري الجملة المعطوفة بالآخر •

يقول « سيبويه » مفرقا بين دلالة الحركة الإعرابية مع « ما » ودلالاتها مع « ما كان » •

« فما يجوز فيها الوجهان ، كما يجوز في كان • إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنك تنفى شيئا غير كائن في حال حديثك • وكان الابتداء في كان أوضح ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى ، وعلى ما هو الآن ، وليس يمتنع أن يراد به الأول ، كما أردت في كان • ومثل ذلك قولك :

إن زيدا ظريف وعمر و ، وعمر

فالمعنى فى الحديث واحد « (١) » •

فالنسبة والمعنى من الأمور الثوابت ؛ لأنها من روح التركيب
أو هى روحه ، أما الحركة الإعرابية فمتغيرة •

ويستطرد « سيبويه » إلى أمثلة أخرى كثيرة فى العطف ، يثبت
بها المقولة السابقة من أن العلاقات الإعرابية قد تختلف ، لكن المعنى
أو المراد يكون واحدا • من ذلك قولك :

ليس زيد بجبان ولا بخيلا

ما زيد بأخيك ولا صاحبك

ينصب المعطوف إجراء على الموضع ، والوجه فيه الجر ، لأنك
تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن
يكون آخره على أوله أولى ؛ ليكون حالهما فى الباء سواء كحالهما فى
غير الباء مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جزوا :

هذا جمر ضب خرب

فكيف ما يصح معناه « (٢) » •

فنصب المعطوف أو جره فى هذه الأمثلة صحيح ، والمعنى وأخذ
على الضبطين إلا أن الجر أولى لقرب المعطوف من المعطوف عليه •
وقد جر العرب ما حقه أن يرفع لأنه قريب أو جار لمجرور ، مع أن المعنى
لا يساعد ، أولا يزكى الجر ، فمن باب أولى ، يجر الجار ، أو القريب ،
إذا كان المعنى يصححه ويؤيده •

والمثال :

هذا جمر ضب خرب

بجر « خرب » دليل آخر على أن المعنى لا يختلف باختلاف العلاقة
الإعرابية فالخرب صفة لاجمر سواء رغبت على الأصل ، أو جررت على

(١) الكتاب ج١/٦١

(٢) الكتاب ج١/٦٧

الجوار ؛ وكأن الرفع والجر في هذا المثل المأثور سواء ؛ حيث
لا لبس ولا غموض •

ومن شواهد الأمثلة السابقة :

معادى إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد^(١)
بنصب « الحديد » عطف على موضع « الجبال » : « لأن الباء
دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، وكان نصبا ؛
ألا ترى أنهم يقولون :

حسبك هذا ، بحسبك هذا

فلم تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراء قبل أن تدخل الباء ؛ لأن
« بحسبك » في موضع ابتداء • ومثل ذلك قول « لبيد » :
فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العوازل
والجر الوجه^(٢) •

وقد سبق حديث عن تبادل النصب والجر من قبل • لكن المسألة
ليست على إطلاقها ؛ إذ قد يستدعى الضبط المعين معنى معيناً ،
الأمر الذى يقتضى الخذر فى التخريج والتوجيه ؛ فأنت تقول :

ما زيد كممرو ولا شبيهها به

ما عمرو كخالد ولا مفلحاً

والنصب فى هذا جيد ؛ لأنك إنما تريد :

ما هو مثل فلان ولا مفلحاً

هذا وجه الكلام • فإن أردت أن تقول :

ما هو مثل فلان ولا بمنزلة من يشبهه

جررت • وذلك قولك :

ما أنت كزيد ولا شبيهه به

فإنما أردت ، ولا كشبيهه به^(٣) •

(١) الكتاب ج٢/٢٩٢ ، ٣٤٤

(٢) الكتاب ج١/٦٨

(٣) الكتاب ج١/٦٩

غنى هذا المثال لا يدعى أحد أن جر المعطوف كنصبه ، حقيقة
كلاهما صحيح ، لكن انصب على معنى ، والجر على معنى آخر •
فالکاف فى المثال الأخير — مثلا — بمعنى « مثل » والمراد :

ما أنت مثل زيد

فإذا قلت :

ما أنت مثل زيد ولا شبيهها به

بنصب المعطوف ، فإنك تنفى وجود شبيهه بزيد ، كما نفيت شبهه
المخاطب به فى المعطوف عليه • أما إن جررت فقلت :

ما أنت مثل زيد ولا شبيهه به

فإنك تثبت شبيهها بزيد ، وإن كنت تنفى شبهه المخاطب بزيد وبهذا
الشبيهه •

وكما يعطف بالنصب على الجر ، يعطف بالجر على النصب ، كما
فى قول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها (١)

بجر « ناعب » عطفًا على « مصلحين » المنصوبة • وقد روى البيت
أيضا بنصب « ناعب » (٢) •

دلالة التساوى بين ضبطى الجر والنصب •

ومثله قوله « زهير » :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فلما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما
يلزم الأول ، نووها فى حرف الأخير ، حتى كأنهم قد تكلموا بها
فى الأول « (٣) •

(١) الكتاب ج٣/ ٢٩

(٢) الكتاب ج١/ ١٦٥ ، ٣٠٦

(٣) الكتاب ج٣/ ٢٩

صورة رفع + نصب والثعل المربك :

أقدم الآن نموذجاً آخر للجمل التي يتغير نمطها التركيبي ، وضبط بعض كلماتها المكونة لها مع الاحتفاظ بالنسبة الإسنادية ، أو العلاقة التركيبية التي وجدت بين الكلمات قبل تغير النمط .

وما سماه النحاة بأفعال المقاربة تقدم لنا هذه الصورة . ولهذه الأفعال نحوها الخاص بها ؛ فهي كلمات ذات خصائص صرفية ، وتركيبية ، ودلالية معينة .

فمن حيث المعنى والدلالة تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما هو لمقاربة الفعل ، أى الدلالة على أن الفعل قد قارب الحدوث أو الحصول لكنه لم يحدث ، وهو ستة أفعال أشهرها « كاد » ، وأغربها « أولى » ، ومن شواهد قولها :

فعداى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقى « كرب » بفتح الراء وكسرها والفتح أصح . و « أوشك » و « ههل » ، ومن شواهدها :

وطئنا بلاد المعتدين فهللت نفوسهم قبل الإمامة تزهق
و « ألم » ومن شواهدنا حديث :

« لولا أنه شئ قضاء الله لألم أن يذهب بصره »

والثانى : ما هو للشرع فى الفعل ، وهو ستة أفعال ، منها « جعل » ، قال :

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل
و « طفق » بكسر الفاء وفتحها ، والكسر أشهر . قال تعالى :

« وطفقا يخصفان »

و « أخذ » :

فأخذت أسأل والرسوم تجبينى

و « علق » :

أراك علقت تظلم من أجرنا

و « أنشأ » :

أنشأت أعرب عما كان مكنونا

و « هب » :

هبيت ألوم القلب في طاعة الهوى

والثالث : ما هو لترجى الفعل ، وهو لفظان : « عسى » و « اخلولق »

فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب ، وزاد النحويون أفعالا
أخرى ، حتى بلغ عددها أربعين فعلا (١) *

هذه الأفعال — إذن — تقوم بتحديدات زمنية معينة في أفعال
الجملة التي تدخل عليها *

فالمقاربة تضافى على الفعل الأساسى فى الجملة جهة الحالية لو
كان قد وقع *

أما أفعال الرجاء ، فتضافى على الفعل دلالة الاستقبال ، فأنت
قد تقول :

جاد محمد يضحك ، أخذ محمد يضحك ، عسى محمد أن يضحك
فتعنى الجملة الأولى أنه قارب الضحك لكنه لم يضحك ، والجملة الثانية
تفيد أنه يضحك الآن ؛ لأنه كان قد شرع يضحك وقت أن قيلت ،
أما الجملة الثالثة فتترجى حدوث ضحك محمد فى المستقبل *

ولو أردنا إكمال الصورة من حيث التعبير عن الجهة الزمنية فى
العنصر الفعلى فى الجملة الاسمية لقلنا إن :

محمد ضاحك

تعبر عن الضحك فى الوقت الحاضر ، وجملة :

كان محمد ضاحكا

تفيد الضحك فى الزمن الماضى *

(١) مع الهوامع ج١/ ١٢٨ ، ١٢٩ : شرح الفصل ج٧/ ١٢٧ : شرح
الكافية ج٢/ ٣٠١ ، ٣٠٢

ومن هنا تشبه مجموعة أفعال المقاربة مجموعة كان وأخواتها ،
فالأولى بأقسامها الثلاثة تعطينا اللون الزمنى المعين فى جملة المبتدأ
والخبر ، كما أن كان تعطينا اللون الزمنى الماضى مطلقا ومقيدا • وكأن
أفعال المجموعتين تقوم بدور تكاملى بهذا الاعتبار •

يقول « ابن يعنث » : « إنها محمولة على باب كان ••• والجامع
بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى فى الخبر ، فكان
وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان فى الخبر ، كما أن هذه
الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب فى الخبر » (١) •

وإذا كان للزمن الماضى فى الجملة الاسمية أدوات معينة ، وكاد
وأخواتها تعطينا معنى الزمن بالتفصيل السابق ، وهى أيضا أدوات ، فإن
الزمن الحاضر فى الجملة الاسمية لا أداة له ، أو أدواته صفر •
فالجملة الاسمية الخالية من الأدوات تعبر بذاتها عن الزمن الحاضر •
وكأن عدم الأداة أداة •

واللون الزمنى المعين الذى تضيفه هذه الأفعال على الجملة يلحقها
بالأدوات التى تفعل الصنيع نفسه مع الأفعال ، كالسين وسوف اللتين
تدلان على المستقبل — مثلا — •

خصائص تصريفية :

والحق إن هذه الأفعال كانت قد مرت بخط تطورى يتجه بها
إلى أن تصبح أدوات « ولما دلت على قرب الفعل الواقع فى خبرها جرت
مجرى الحروف لدلالاتها على معنى فى غيرها فجمدت لذلك » (٢) •

وهى الآن من حيث الخصائص التصريفية — جامدة لا تتصرف
ملازمة للفظ الماضى ، وعلل « ابن جنى » ذلك بأنه لما قصد بها المبالغة
فى القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصريف ، وكذلك كل فعل يراد به
المبالغة كنعم وبئس وفعل التعجب (٣) •

(١) شرح المفصل ج٧/ ١١٥ ، ١١٩

(٢) شرح المفصل ج٧/ ١١٧

(٣) همع الهوامع ج١/ ١٢٩ ؛ شرح الكافية ج٢/ ٢٠٢

وتعليق « ابن جنى » لا يطرد بالنسبة إلى كل هذه الأفعال ؛
فأفعال المقاربة ما هي إلا قسم واحد من أقسامها الثلاثة ؛ فالمبالغة
في القرب لا تتحقق في القسمين الآخرين : الشروع والرجاء ، وما سميت
أفعال الباب بأفعال المقاربة إلا على سبيل التغلب •

أما « ابن يسعون » فقصده على ثبات الصيغة على لفظ الماضى
بالاستعناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلا (١) •

واستثنى من هذا الجمود التصريفى ، ولزوم صيغة الماضى
« كاد » و « أوشك » فسمع فيهما المضارع • قال تعالى :

« يكاد زيتها يضىء » (٢)

وقال الشاعر :

يوشك من غر من منيته فى بعض غراته يواغقها

بل إن المضارع فى « أوشك » أشهر من الماضى ، حتى زعم
« الأصمعى » أنه لا يستعمل ماضيها • وسمع اسم الفاعل من
« أوشك » قال :

غموشكة أرضنا أن نعودا

وقال :

هناك موشك ألا تراها

وحكى « الجوهري » مضارع « طفق » ، وحكى « الأخفش »
مصدر « طفق » ، وحكى « قطرب » مصدر كاد كيدا كيدودة • وقال
بعضهم : كوادا ومكادا ، وحكى « ابن مالك » اسم الفاعل من
« كاد » وأنشد :

أموت أسى يوم الرجاء وإنما بقينا برهن بالذى أنا كائد

أى بالموت الذى كدت آتيه • وحكى « عبد القاهر » المضارع واسم

(١) مع الهوامع ١٢٩/١ ؛ الكتاب ١١/٣ ، ١٢

(٢) النور ٣٥

فالنحويون لم يقبلوا صورة نصب الجزأين بعد « إن » كما لم يقبلوا صورة رغبهما ، وحاولوا إخضاع الأمثلة التي بدت عليها المخالفة للصورة الأخيرة التي استقرت عليها إن مع المبتدأ والخبر •

فما قاله النحويون عن تركيب « إن » مع المبتدأ محمود ومقبول ، وما قالوه من أنها كانت تدخل على ضمير الشأن محمود ومقبول كذلك •

لكن الذى لا أرحب به تأويلاتهم وتقديراتهم للأمثلة التى تخالف ما استقر عليه حال « إن » ؛ إذ يستبعد أن يكون العرب قد وصلوا إلى هذه الصورة دفعة واحدة ؛ فالمتصور دائما فى الأوضاع التركيبية أن تمر بمراحل من التذبذب والتأرجح قبل أن تدخل فى ظاهرة ثابتة مطردة تكتسب شكل النظام ، وما رفع الطرفين ونصبهما بعد « إن » إلا من هذا القبيل •

كما أن الذى لا أقبله مما قاله النحويون عن (١) تركيب جملة « إن » تشبيههم المنصوب بعدها بالمفعول والمرفوع بالفاعل ؛ فهذا قمة الشككية الخالصة ، التى لا تتفق مع ما قالوه أنفسهم من أن ما يكون مع إن هو ما يكون مع المبتدأ والخبر ، فكيف يكون المنصوب وهو المقابل للمبتدأ مثبها بالمفعول ؟ ثم كيف يكون المرفوع وهو نفسه الخبر مثبها بالفاعل ؟ •

على كل حال ، لا ينبغي أن يدان الفكر النحوى كله ؛ فالنحويون الشكليون الذين قدموا المشابهة السابقة انطلاقا من التشابه فى الحالة الإعرابية هم أيضا الذين قدموا أفكار هذه المحاولة المتواضعة التى تستضىء بروح التراكيب فى نظراتها التحليلية • وعلى رأس هؤلاء « سيبويه » •

« إن » فى كتاب « سيبويه » :

نصب اسم إن وأخواتها عند « سيبويه » ؛ لأنه ليس بمرفوع ولا

(١) شرح الكافية ج١/ ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ؛ مع الهوامع ج١/ ١٣٤ ؛
مغنى اللبيب ج١/ ٣٥ ؛ الخصائص ج١/ ١٠٣ ، ١٦٤ .

مجرور، مما يؤكد ما قلته سابقا من أن العلامات الإعرابية المختلفة اتخذت نمطا تطريزيا خلافيا يفرق بين الكلمات في مواقعها النحوية المختلفة ♦

واسم إن ينصب لأنه مركب معها ، ولقد عهدنا هذا في تراكيب أخرى ، فالفتح يكون علامة بناء فتح الجزأين في كثير من الأسماء المركبة تركيب هزج — مثلا — كالأعداد المركبة ، أو غيرها ♦

يبقى بعد ذلك الخبر ، ويكاد سيوييه يصرح أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ؛ لأن التغيير الشكلي ما حدث إلا للطرف الأول وهو المسند إليه (المبتدأ) نتيجة للتركيب المشار إليه سابقا ، أما الطرف الثاني فام يحدث له شيء ♦ يقول :

« زعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب » (٣) وهي (إن ، كأن ، لكن ، ليت ، لعل) من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل ، وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال ، وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهما ؛ لأنه ليس من نعتها ، ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بين به العدد ، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت :

هذا ضارب زيدا

لأن زيدا ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب » (٣) ♦

وهذه نظرة جديدة إلى حالة النصب في اللغة العربية ؛ فالنصب يتم لأنه لم يتمكن من غيره ، فدرهما بعد عشرين منصوبة ؛ لأنها غير مجرورة ، ولا توافق عشرين في الإعراب ؛ لأنها ليست نعتا لها ، وزيدا بعد الضارب كذلك ♦

(١) الكتاب ج٢/ ١٣١

(٢) الكتاب ج٢/ ١٣١

وعلى هذا القياس اسم إن ، فهو منصوب ؛ لأنه غير مرفوع ولا مجرور ، فأصبح مع إن كالمصوب بعد عشرين . أما الخبر فهو مرفوع على الأصل ، فأنت تقول :

إن زيدا الظريف منطلق

فإن لم تذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر ، فقلت :

إن زيدا الظريف (١)

فأثر « إن » ينبغي أن يقف عند حد التركيب مع الاسم ، وتشكيل وحدة لغوية واحدة ، وما كان ثابتا في جملة المبتدأ والخبر قبل دخولها ، ينبغي أن يبقى كما كان ، من ذلك رفع الخبر . ومن ذلك أيضا أنك تقول :

إن فيها زيدا قائما

وإن شئت رفعت على إلقاء فيها ، فقلت :

إن فيها زيدا قائم .

وإن شئت قلت :

إن زيدا فيها قائما

إن زيدا فيها قائم

وتفسير نصب القائم هنا ورفع كتحسينه في الابتداء ، وزيد ينتصب بإن كما ارتفع ثم بالابتداء (٢) .

فسيبويه في الاقتباس السابق يقدم لنا التراكيب المتوازية التالية :

إن فيها زيدا قائم

فيها زيد قائم

إن فيها زيدا قائما

فيها زيد قائما

إن زيدا قائم فيها

زيد قائم فيها

إن زيدا قائما فيها

زيد قائما فيها

فأنت إذا اعتبرت « فيها » خبرا ، جاز لك نصب « قائما » على الحال في الأمثلة كلها ، أما إذا اعتبرتها ظرفا متعلقا بقائم ، رفعت « قائم » على الخبر في جميع الأمثلة .

(١) الكتاب ج٢/١٣٢

(٢) الكتاب ج٢/١٣٢

وفي جميع الأمثلة ، فالنسبة بين الكلمات ثابتة سواء كان معك مبتدأ مرفوع بالابتداء ، أم اسم منصوب بإن • وسواء كانت « قائم » مرفوعة على الخيرية ، أم منصوبة على الحالية ، وسواء كان « فيها » خبرا ، أم متعلقا بقائما •

وعلى هذا فالأزواج التالية متوازية دلاليا لاتحاد النسبة فيها وإن اختلف شكلها الإعرابي :

المبتدأ = اسم إن ، الخبر = الحال ، الخبر الظرف = الظرف المتعلق
يقول « سيبويه » عن مبدأ ثبات النسبة مع تغير الحالة ، أو الشكل الإعرابي •

« وقد يقع الشيء موقع الشيء ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك :

مررت برجل يقول ذاك

فيقول في موضع : قائل ، وليس إعرابه كإعرابه (١) •

والمعنى لا الشكل هو المعول عليه والمقياس في هذا النوع من النحو : نحو النسبة لا نحو الشكل ، أو لنقل نحو الشكل الدائر في تلك النسبة ، فأنت تقول :

إن بك زيدا مأخوذ ، إن لك زيدا واقف

من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ ، لم يكن « لك » ولا « بك » مستقرين لزيد ولا هوضعين ؛ إذ السكوت لا يستغنى على « زيد » إذا قلت :

لك زيدا

وأنت تريد الوقوف • ومثل ذلك :

إن فيك زيدا لراغب

قال الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلائله

كأنك أردت :

إن زيدا راغب ، إن زيدا مأخوذ

ولم تذكر « هيك » ولا « بك » ، فألغيتا ههنا ، كما ألغيتا في الابتداء ،
ولو نصبت هذا لقلت :

إن اليوم زيدا منطلقا

ولكن تقول :

إن اليوم زيدا منطلق

وتلغى اليوم ، كما ألغيته • فى الابتداء » (١) •

فكما لا يجوز بحال أن تقول :

بك زيد ، لك زيد ، اليوم زيد

على اعتبار الجار والمجرور وظرف الزمان خبرا ؛ لأن المعنى يرغب
هذا ويأباه لا يجوز نصب « مأخوذ » أو « قائم » أو « راغب »
على الحالية ، بل يجب رفعها على الخبرية ، ويكون الجار والمجرور
والظرف متعلقين بالخبر ، وهذا هو معنى الإلغاء فكأنك قلت :

زيد مأخوذ = أن زيدا مأخوذ

وهكذا ، ولم تذكر الجار والمجرور ، فما لا يجوز في المبتدأ
والخبر لا يجوز في إن وأخواتها •

: ليس الجديد فى جملة إن — إذن — إلا أن اسمها ركب معها
فنصب ، وما بقى بعد ذلك من رفع الخبر ، أو اعتبار الظرف خبرا ،
ونصب المشتق على الحالية ، أو إلغاء الظرف ورفع المشتق على الخبرية
فأمور ثابتة لأن كما كانت تثبت لخبر المبتدأ قبل دخولها •

وإذا استطعنا قراءة « سيبويه » القراءة السابقة استطعنا القول

إن « الكوفيين » خبر من فهمه حين قالوا إن الخبر لم يرفع بإن ، وإنما هو مرفوع بما كان يرفع به قبل دخولها •

رفع الجزأين بعد « إن » :

قلت من قبل إن تراكيب النواسخ مع المبتدأ بدائل عن تراكيبها مع ضمير الشأن ، ولذلك يرد النحويين التراكيب التي رفع فيها المبتدأ أو الخبر بعد « إن وأخواتها » إلى تراكيب ضمير الشأن • فقد روى « الخليل » أن ناسا يقولون :

إن بك زيد مأخوذ

فقال : هذا على قوله :

إنه بك زيد مأخوذ

ونحو هذا جاء قول « ابن حريم اليشكري » :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
وقال الآخر :

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

لأنه لا يحسن هنا إلا الإضمار • وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

غلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجى عظيم المشارف
والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال :

ولكن زنجيا عظيم المشارف لا يعرف قرابتي

ولكنه أضم هذا كما أضم ما بنى على المبتدأ نحو قوله عز وجل :

« طاعة وقول معروف » (١)

أى : طاعة وقول معروف أمثل (٢)

فقولك :

(١) محيد ٢١

(٢) الكتاب ج ٢/ ١٣٥ ، ١٣٦

١ — إن بك زيدا مأخوذ
معادل لقولك :

٢ — إن بك زيد مأخوذ
وهذا معادل لقولك :

٣ — إنه بك زيد مأخوذ
هذا من حيث المعنى •

ولكن الخليل والنحويين العرب لا يقبلون (٢) إلا على أنه على
تقدير (٣) لأن « إن » إذا لم تدخل على ضمير الشأن تنصب الاسم
بعدها ، فالمرغوعان بعدها يعربان مبتدأ وخبرا ، على اعتبار أنهما
في محل رفع خبرها ، واسمها ضمير الشأن المقدر •

وأحيانا لا يقدر ضمير الشأن ، بل يقدر معنى الكلام
ومآله ؛ فالخليل يذهب إلى أن :

« ولكن زنجى عظيم المشافر »

برفع ما بعد « لكن » يساوى المنصوب ويعادله ، كأنه قال :

ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي

بتقدير الخبر مع المنصوب ، كما يقدر مع المرغوع في الآية الكريمة
السابقة •

فالمرغوع في قوة المنصوب ، وخبر المنصوب يقدر كما يقدر
خبر المرغوع •

وكل هذه التوازيات عنوان على ثبات النسبة وتشابه العلاقة ،
وإن كان النصب — كما قالوا — أكثر في كلام العرب •

الرفع والتخفيف :

وتخفيف هذه الأحرف طريقة أخرى لتسوين النطق بالمرغوع
بعدها ؛ فقد سبق أن استشهد الخليل وسيبويه بـ :

كأن ظبية تعطو ••

برفع « ظبية » وتخفيف « كآن » وبـ :

كآن ثدياء حقان

وها هو الخليل يعلق على قول الشاعر :

فما كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

بتشديد « لكن » مع عدم ذكر الخبر بقوله : « ولكن طالبا منيخا أنا •
والنصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف ، ولجعل المضمـ
مبتدأ كقولك :

ما أنت صالحا ولكن طالح

ورفعه على قوله : ولكن زنجى » (١) •

فتخفيف الحرف يستدعى رفع ما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف ،
وهكذا قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل
بتخفيف « أن » ورفع ما بعدها •

ويستدعى تخفيف « إن » لزوم اللام بعدها للتفرقة بينها وبين
« إن » النافية وهذا مثال آخر من أمثلة ما أسميه التطريز اللغوي لإزالة
اللبس ، كما في نحو :

إن زيد لذهاب ، إن عمرو لخير منك
ومثل ذلك قوله تعالى :

« إن كل نفس لما عليها حافظ » (٢)

إنما هي لعلها • وقال تعالى :

« وإن كل لما جميع لدينا محضرون » (٣)

إنما هي : لجميع ، و « ما » لغو ، وقال تعالى :

(١) الكتاب ج٢/ ١٣٦

(٢) الطارق ٤

(٣) يس ٣٢

« وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » (١)

« وإن نظنك لمن الكاذبين » (٢، ٣)

وتخفيف « إن » في الآيتين الأخيرتين جعلها تدخل على فعل ، وكانت وهي مشددة لا تدخل إلا على الأسماء ، وكأن التشديد ارتبط بالاسمية ، والتخفيف أزال هذا الارتباط ، أو على الأقل نقله إلى حالة الجواز لا إلى حالة الوجوب ، وهذا نوع آخر من أنواع للتطريز اللغوى .

وآيتا سورتي الطارق ويس قرئتا بتشديد الميم فى « لما » على أن تكون بمعنى « إلا » ، وإن نافية لا مخففة .

وإعراب الآية يختلف من اعتبار لآخر ، أو من قراءة لأخرى .

وفى كل الأحوال يضع القارئ يده على مثال من عبقرية اللغة ؛ إذ يرى كيف تتغير وظيفة الحرف من النقيض إلى النقيض بتشديده مرة ، وتخفيفه أخرى ، وكيف أن العربية استخدمت الوسائل الدقيقة المفرقة بين الوظائف النحوية المختلفة ، بل قل المتعارضة ، وكيف أن المدلول المراد نقله لا يختلف سواء كان معنا « إن » المخففة وبعدها اللام الفارقة فى أسلوب الإثبات المؤكد ، أو كان معنا « إن » للمخففة وبعدها « لما » التى بمعنى « إلا » فى أسلوب النفى والإثبات ؛ إذ الأسلوبان متوازيان يصلان إلى نقطة تعبيرية تكاد تكون واحدة .

وما أرى مجيء إن المشددة قبل المبتدأ والخبر المرفوعين ، أو المخففة قبلهما ، وافتراض النحويين ضميرشان بعدها لإلتعبرا عن حالة التأرجح والتذبذب التى مرت بها . هذه الأدوات قبل أن تصل إلى حالة الاستقرار ؛ ومن هنا وجدناها تدخل كذلك على الأفعال قبل أن يستقر بها المطاف للتخصص بالدخول على الأسماء .

(١) الأعراف ١٠٢

(٢) الشعراء ١٨٦

(٣) الكتاب ج٢/ ١٣٩ — ١٤٠

« ما » بعد « إن » والرفع :

وثمة طريقة أخرى لتسويغ مجيء الاسم المرفوع بعد هذه الأحرف ، أو لتسويغ دخول هذه الأحرف على الأفعال • يقول « سيويه » : « وأما :

ليتما زيد منطلق

فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان « رؤية بن العجاج » ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
فرغه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال :

« مثلاً ما بعوضة » (١)

أو يكون بمنزلة قوله :

إنما زيد منطلق

وأما « لعلماء » فهو بمنزلة « كأنما » وقال الشاعر وهو « ابن كراع » :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلماء أنت حالم

وقال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » إذا كانت لغوا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير « إن » من الفعل ما يعمل ، ونظير « إنما » قول الشاعر ، وهو « المرار النقعسي » :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنعام المخلص

جعل بعد ما بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعده (٢) •

فاتصال « ما » بهذه الأحرف يجعلها تدخل على اسم مرفوع يعرب على أنه مبتدأ أو على أنه خير مبتدأ محذوف • وما تفعله « ما » بين وأخواتها ، تفعله أيضا بكلمات أخرى في اللغة أيسماء كانت أو أفعالا •

(١) البقرة ٢٦

(٢) الكتاب ج ٢/ ١٣٧ - ١٣٩

وهكذا يرتبط دخول « إن وأخواتها » على الأسماء منصوبة بكونها
مشددة ، فإن خففت دخلت على أسماء مرفوعة أو على أفعال ، وكذا إن
لحقتها « ما » الكافة أو المهيئة •

وقد يكون الأمر بخلاف ذلك ، فقد حدثنا من نثق به أنه سمع
من العرب من يقول :

إن عمرا لمنطلق

وأهل المدينة يقرءون :

« وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم » (١)

يخففون وينصبون ، كما قالوا :

كأن ثدييه حقان

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير
عمله ، كما لم يغير عمل لم بك ، ولم أبل حين حذف ، وأما أكثرهم
فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء
حين ضموا إليها « ما » (٢) •

متساويات :

ووجود النصب مع التخفيف مثال آخر من أمثلة ما أسميته ثبات
النسبة مع تغير الحالة الإعرابية للكلمات ، فها نحن نجد :

إن محمد لمؤدب ، إن محمدا لمؤدب

بتخفيف « إن » ورفع « محمد » مرة ، ونصبه أخرى •

والإمكانات السابقة كلها تكاد تكون متساوية رغم اختلاف ضبط
الكلمات وذلك أمر مردده إلى ثبات النسبة ، انظر — مثلا — :

إن محمد لمؤدب

إنه محمد مؤدب

التخفيف إن محمدا لمؤدب

بالتشديد إن محمد مؤدب

إنما محمد مؤدب

إن محمدا مؤدب

(١) هود ١١١

(٢) الكتاب ج٢/ ١٤٠

والمسألة في النهاية لا تعدو إلا أن تكون تطريزات لغوية لجأت إليها العربية للتفريق بين التراكييب مخافة اللبس أو الإلباس •
يثبت « سيبويه » فكرة ثبات النسبة مع تغير الضبط الإعرابي في مسألة العطف بالرفع على اسم « إن » فيقول : « فأما ما حمل على الابتداء فقوله :

إن زيدا ظريف وعمرو
إن زيدا منطلق وسعيد

فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن ، فإن يكون محمولا على الابتداء ؛ لأن معنى :

إن زيدا منطلق : زيد منطلق
وإن دخلت توكيدا • كأنه قال :
زيد منطلق وعمرو
قال تعالى :

« إن الله برىء من المشركين ورسوله » (٢٤١)
ومن هذا قول جرير :

إن الخلافة والنبوة خيهم والمكرات وسادة أطهار (٢)
برفع « سادة » •

فسيبويه يوازى بين جملة المبتدأ والخبر قبل دخول « إن » وبينها بعد دخولها ، وكأن تركيب إن مع المبتدأ وتصييرهما معا كالجزء الواحد ، لم يبلغ فكرة الابتداء ، وكأن النصب هنا إنما يتم مراعاة لأوضاع شكلية فقط ، أما النسبة بين الكلمات غباقية •

على أن سيبويه لم يتجاهل ذلك الجانب المشكلى ؛ ولذا نراه يقول :
« وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت :

(١) التوبة ٣
(٢) الكتاب ج٢/ ١٤٤
(٣) الكتاب ج٢/ ١٤٥

إن زيدا منطلق وعمرًا ظريف

فحملته على قوله عز وجل :

« ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر » (١) •

فرفع الثانى ونصبه جائزان ، ومن هذا قول « رؤية بن العجاج » :

إن الربيع الجود والخريف يدا أبى العباس والصيوا (٢)

بنصب « الصيوا » عطفًا على الربيع ، ولو رفع حملا على موضع « إن الربيع » لجاز ، والآية الكريمة السابقة قرئت بالرفع على معنى :

ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ، ما نفذت كلمات الله (٣) •

ويستوى فى ذلك لكن ، كما يستوى أن يكون حرف العطف « لا »

أو بل ، تقول :

إن زيدا منطلق لا عمرو

إن زيدا منطلق لا عمرا (٤)

وما جاز فى « إن ولكن » من العطف على محل الحرف مع المبتدأ ،

لا يجوز فى « لعل وكأن وليت » ، فلا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ، بل يقال :

ليت زيدا منطلق وعمرًا

بالنصب ، وقبح حمل عمرا على المضمرة فى منطلق حتى يقولوا :

ليت زيدا. منطلق هو وعمرو (٥)

(١) لقمان ٢٧

(٢) الكتاب ج٢/١٤٥

(٣) الكتاب ج٢/١٤٤ يعلق المحقق قائلا : « وإنما أحوج سيوييه إلى أن يفسر رفع البحر بالحال ؛ لأن رفع البحر على موضع « أن » لا يحسن : لأن « لو » لا يليها الابتداء .

(٤) الكتاب ج٢/١٤٦

(٥) الكتاب ج٢/١٤٦

ومن هذا أيضا قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون :

إنهم أجمعون ذاهبون

إنك وزيد ذاهبان

وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : « هم » (١)

ولا يعد هذا غلطا عندي ، بل هو من العرب جرى وراء العمق والقوة الكامنة في ظاهر الألفاظ ؛ إذ يبدو أن الذهن العربي أعطى للنصب هنا قوة الرفع وطاقته ، فعامله معاملة الرفع ، وهذا ما قصدته بالتوازي .
ومن هذا أيضا قول « بشر بن أبي خازم » :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق (٢)

فقد وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع ، وهو « أنتم » بين اسم « إن » وخبرها مسبوqa بواو العطف . وللنحويين هنا ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول : أن هذا في تقدير جملة : وأنتم بغاة عطف على جملة : إنا بغاة على تقدير حذف الخبر من جملة أنتم .

المذهب الثاني : أن خبر « إن » محذوف ، دل عليه خبر المبتدأ الذي بعدها ، فالخبر الموجود خبر أنتم .

والرأيان متفقان في أن المعطوف جملة من مبتدأ وخبر على جملة هي :

إن + اسم + خبر

وهذا نوع من التوازي .

أما الفراء وشيخه الكسائي ، فأجازا أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر . فالخبر الموجود خبر المعطوف عليه والمعطوف ، ولا ضرورة إلى تقدير محذوف .

وهذا أيضا نوع من التوازي ؛ فليسم إن المنصوب هو في حقيقته

(١) الكتاب ج٢/ ١٥٥

(٢) الكتاب ج٢/ ١٥٧

مرغوع حتى إنه يعطف عليه بالرفع (١) •

فالنظرة إلى التراكييب تقتضى — إذن — سبرا لأغوارها بغية تفسير
أوضاعها الشكلية ، فأنت تقول :

إن زيدا منطلق العاقل اللبيب

برفع العاقل اللبيب • فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على
الاسم المضمّر فى منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك :
مررت به زيد

إذا أردت جواب بمن مررت ، فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيد
العاقل اللبيب ، وإن شاء رفعه إذا كان جواب من هو ؟ فيقول :

العاقل اللبيب ، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب •
وقد قرئت هذه الآية على وجهين :

« قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب » (٢)

برفع « علام » ونصبها (٣) •

فالإلتباع على الشكل لا يقتضى تعمقا ولا جريا وراء الأسرار
الكامنة ، أما الإلتباع على المحل ، أو على ما وراء الشكل ، فأمر يقتضى
استنطاق الظواهر واستكناه الأسرار فأنت فى قولك :

إن زيدا منطلق

أمام طرفين رئيسين للتركيب يحتمل كلاهما التوضيح ، فمن ينطلق؟
أو من هو زيد ؟ وعلى هذا يجوز رفع العاقل اللبيب • ولا تعارض بين
الرفع على التساولين السابقين والنصب مراعاة للظاهر ؛ فهذا أيضا
مثال من أمثلة التوازي بين الرفع والنصب ، وعلى هذا جاءت القراءة
القرآنية للآية السابقة ، وكل صواب •

كذا من التوازي فى تراكييب « إن » ما جاء فى الباب الذى عقده

(١) راجع المذاهب الثلاثة محقق الكتاب ج٢/١٥٦

(٢) سبأ ٤٨

(٣) الكتاب ج٢/١٤٧

« سيوييه » تحت عنوان « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأخراف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء » .

ويلفت النظر أن مصطلح « الخبر » الوارد في العنوان السابق مراد به « الحال » وقد كان « سيوييه » يوازي بينهما كثيرا ، وقد سبق في فصل « ملامح منهج » حديث عن القرابة بين هذين الموقعين . فالموازة هنا بين :

مبتدأ + خبر + حال و إن + اسم + حال
تقول :

إن هذا الرجل منطلق

فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قات :

هذا الرجل منطلق

إلا أن الرجل هنا يكون خبرا للمنصوب أو صفة له ، وهو في تلك الحال يكون صفة المبتدأ أو خبرا له « (١) » .

فهذا النص يفيد أن لنا في هذين المتوازيين الصور التالية :

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| ١ - مبتدأ + صفة + خبر | إن + اسم + صفة + خبر |
| هذا الرجل منطلق | إن هذا الرجل منطلق |
| ٢ - مبتدأ + خبر + حال | إن + اسم + خبر + حال |
| هذا الرجل متطلقا | إن هذا الرجل متطلقا |

فبالصور متوازية - كما ترى - ، ودخل كل صورة ترى المفردات أيضا متوازية ، فالصفة توازي الخبر ، والخبر يوازي الحال في صور القائمتين اليمنى واليسرى .

إلا أن التوازي في صور القائمة اليسرى يصاحبه تواز بين النصب والرفع في التراوح بين المصطف والخبر، وبين الرفع والنصب في التراوح بين الخبر والحال . وكل صحيح ورد في قوله تعالى :

« وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (١)

« وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٢)

فقد قرأ بعضهم : « أمتكم أمة » بنصب الأولى ، ورفع الثانية ،
جعل « أمتكم » على « هذه » كأنه قال :

إن أمتكم كلها أمة واحدة

ورفع « أمتكم » مع نصب « أمة » هي قراءة الجمهور ، ونصبها

مع رفع « أمة » هي قراءة « الحسن » (٣) •

إن والطاقة الفعلية :

ونصب الحال في تركيب « إن وأخواتها » بما في هذه الكلمات من
طاقة فعلية ، وهذه الطاقة الفعلية أقوى ما تكون مع « ليت » و « كأن »
و « لعل » • يقول « سيبويه » : « وكذلك إذا قلت :

ليت هذا زيد قائما ، لعل هذا زيد قائما ، كأن هذا بشر منطلقا
إلا أن معنى « إن » و « لكن » لأنهما واجبتان كمعنى :
هذا عبد الله منطلقا

وأنت في « ليت » تمناه في الحال ، وفي « كأن » تشبهه إنسانا في
حال ذهابه ، كما تمنيته إنسانا في حال قيامه • وإذا قلت : لعل ، فأنت
ترجوه ، أو تخافه في حال ذهاب •

فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب ، كما
أنت حين قلت :

ليس هذا عمرا ، كان هذا بشرا
عملتا عملين ، رفعتا ونصبنا ، كما قلت :

ضرب هذا زيدا

فزيدا انتصب بضرب ، وهذا ارتفع بضرب ، ثم قلت :

(١) الأنبياء ٩٢

(٢) المؤمنون ٥٩

(٣) الكتاب ج ٢/ ١٤٧

أليس هذا زيدا منطلقا

فانتصب المنطلق ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب كما انتصب
في « إن » وصار بمنزلة المفعول ، الذي تعدى إليه فعل الفاعل ، بعد
ما تعدى إلى مفعول قبله ، وصار كقولك :

ضرب عبد الله زيدا قائما

فهو مثله في التقدير ، وليس مثله في المعنى « (١) »

والمشابهة الأخيرة التي عقدها « سيبويه » بين جملة « ضرب »
وجملة « إن » في احتواء كليهما على مرفوع ومنصوب وحال ، وذهابه
إلى أن جملة « إن » مثل جملة « ضرب » في التقدير ، وليست مثلها في
المعنى طريفة ، فيها مراعاة لجانبى الشكل والمعنى •

فجملة « إن » تشبه جملة الفعل والفاعل مشابهة شكلية بحثة •
وبهذا الصدد فإن « سيبويه » قسم « إن وأخواتها » إلى قسمين من
حيث الطاقة الفعلية •

فإن ولكن قسم ، وكان ، ليت ، ولعل قسم آخر •

والأوليان تلحقان بباب المبتدأ والخبر •

والفعلية في القسم الثانى أقوى ؛ ولذلك لا يعطف على اسمها
بالرفع ، كما جاز مع « إن » و « لكن » •

يقول « سيبويه » عن هذه التفرقة بين القسمين : « فهو يجرى
في إن ولكن في الحسن والقبح مجراه في الابتداء • إن قبح في الابتداء
قبح ههنا ، وإن حسن حسن ههنا لأن المعنى واحد • وإما في « ليت
وكان ولعل » ، فيجرى مجرى الأول « (٢) » •

المبتدأ المركب :

حديث « سيبويه » والنحويين من بعده عن تركيب « إن » مع

(١) الكتاب ج٢/١٤٨

(٢) الكتاب ج٢/١٤٩

المبتدأ وتشكيلهما معا وحدة كلامية واحدة فى محل رفع ، إشارة للمجتهد فى النحو العربى بأن يذهب إلى أن هناك ما يمكن أن يسمى « بالمبتدأ المركب » .

والمقصود بالمبتدأ المركب ، المبتدأ الذى لا يتشكل من كلمة واحدة مرفوعة وإنما يتشكل من كلمتين ، الأولى منهما قد تكون حرفا أو اسما ، والثانية قد تكون منصوبة ، أو مبنية على الفتح ، أو مجرورة . والكلمتان معا يكونان فى محل رفع مبتدأ .

ويدخل فى هذا النوع من المبتدأ المركب ، المركبات التالية :

- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| ١ - إن + اسم | ٤ - رب + مجرور |
| ٢ - كم + تمييز (منصوب أو مجرور) | ٥ - لا النافية للجنس + اسم |
| ٣ - الأعداد المركبة + تمييز | ٦ - المركب المزجى |

ولا يدخل فى هذا النوع من المبتدأ المركب المبتدأ الذى هو مركب تركيبيا إضافيا ؛ إذ إن الجزء الأول من المركب (المضاف) يرفع ، والثانى (المضاف إليه) يجر ، فهذا النوع من المبتدأ ، هو كالمبتدأ المفرد من هذه الناحية .

ويشبهه المركب الإضافى ، مركب المتبوع والتابع ، أى المنعوت والنعت ، والمعطوف عليه والمعطوف ، والمبدل منه والمبدل ، والتوكيد والمؤكد ، فالجزء الأول من هذه الثنائيات يكون هو المبتدأ ، والثانى يتبعه .

ولا جدال فى أن المركب المزجى الواقع مبتدأ مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع كأن تقول :

حضر موت مدينة يمنية

أما المركبات الأخرى ، فتلحق بها فى التركيب ، وهذا الإلحاق هو فى فكرة التركيب ذاتها ؛ إذ لا يخفى أن الجزء الثانى فى بعض أنواع المركبات السابقة مجرور ، على حين أن المركب المزجى مبنى على فتح الجزأين فى المشهور من إعرابه .

والحق إن تبويب « سيويه » للمسائل السابقة يوحى بالتصنيف السابق ؟ فبعد أن انتهى من الحديث عن الابتداء ، تحدث عن « إن » فكم ، ثم لا النافية للجنس •

وأثناء حديثه عن الموضوعات السابقة ، كان يعرج إلى الحديث عن « رب » والأعداد المركبة ، والمركب المزجى •

بل إنه تحدث عن المنادى ، من الزاوية السابقة ، زاوية تركب عنصر مع عنصر آخر •

فالحديث عن المبتدأ بعد « إن » ينبغي — فى نظرى — أن يوضع فى هذا الإطار الشكلى الواسع ، وإذا ما فعل هذا فسوف يتضح أن ما قاله الكوفيون من أن « إن » لم تعمل فى الخبر ، وأنه مرفوع بما كان مرفوعا به ، قبل دخولها •• هو الرأى والصواب فى هذه المسألة . فالمسألة لا تعدو كون أن المبتدأ تركب مع إن ، ففتح ، كما يتركب من أشياء أخرى •

إلا أن الكوفيين غانتهم هذه النظرة الشمولية ، التى يأخذ بها كاتب هذه السطور • وفيما يلى حديث موجز عن أمثلة المبتدأ المركب :
كم :

كم نوعان ، استفهامية يسأل بها عن عدد ، وخبرية تدل على التكاثر ومعناها معنى « رب » •

وكم الاستفهامية قد تأتى فى مواقع مختلفة ، فقد تكون مبتدأ ، أو مفعولا ، أو ظرفا •
ففى فى مثل :

كم كتابا اشتريت ؟

مفعول به مقدم ، وفى :

فى كم ليلة سافرت ؟

ظرف زمان •

ومن الواضح أن الاسم الذى بعدها يوضح المراد منها ، ويبين هل هى مفعول أم ظرف •

والاسم الذى بعدها منصوب ، أما ما الذى نصبه ، فيجيب عن هذا سيبويه : « أما كم فى الاستفهام ، إذا أعملت فيما بعدها ، فهى بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام منون ، قد عمل فيما بعده ؛ لأنه ليس من صفته ، ولا محمولا على ما حمل عليه ، وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين (١) •

يشبه هذا الكلام ما قيل سابقا عن نصب الاسم بعد « إن » فهو منصوب ؛ لأنه ليس مضافا إليه ، كما أن الاسم بعد عشرين ليس مضافا إليه •

ثم إن الاسم بعد « كم » منصوب ، لأنه ليس محمولا على ما حمل عليه « كم » وهو الرفع هنا ، فالنصب — إذن — يحمل قيمة خلافية ؛ فالاسم ينصب لأنه ليس مجرورا ولا مرفوعا •
ومن الواضح أن الاسم المنصوب فى نحو :
كم درهمك ؟

جزء دلالى فى الغنصر الأول للجملة ، وهو المسند إليه • ومن حيث إنه يوضح المراد من « كم » اعتبرت المبتدأ فى هذه الجملة « مركبا » على الرغم من أن إعراب مثل هذه الجملة ، ينتهى بنا إلى القول بأن « كم » مبتدأ ، ودرهما تمييز ، ولك خبر •

وقد ارتضيت فى كتاب آخر لى (٢) ، تقسيم مستويات التحليل إلى ثلاثة مستويات مستوى الدلالة ، ومستوى التركيب ، ومستوى الوظيفة •

فهذه الجملة من حيث الدلالة تنقسم إلى جزئين : المسند إليه ، والمسند • ومن حيث التركيب ، فإن المسند إليه فيها عبارة عن « مركب » • ومن حيث الوظيفة فإن معنا ثلاثة مواقع للنحوية ، هى : موقع المبتدأ ، والتمييز ، والخبر •

(١) الكتاب ج٢/ ١٥٧

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف : مداخل •

وإذا ما بدأنا تحليلنا للجملة بالمستوى الأول (الدلالة) فمستوى الوظيفة ، فمستوى التركيب ، استطعنا تحليل الجملة السابقة (كم درهما لك) على النحو التالي :

الجملة

١ — دلالة	مسند إليه	مسند	
٢ — وظيفة	مبتدأ	خبر	تميز
٣ — تركيب	مميز	تميز	جار
	كم	درهما	لك

والعنصر الثانى فى المبتدأ المركب منصوب * وهو يشبه تماماً المنصوب فى نحو :

عشرون طالبا حضروا

ان محمدا حاضرا

فالنصب بعد كم ، وعشرين ، وإن سببه واحد وهو التركيب ، أو هو النصب الذى ليس له وجه آخر من رفع أو جر .

والعنصر الثانى فى المبتدأ المركب مع « كم » موجود بالقوة ، وإن لم يوجد بالفعل ؛ إذ لا يتصور المراد بدون تقديره بعد « كم » .

« فإذا قال لك رجل :

كم لك

فقد سألك عن عدد ؛ لأن كم إنما هى مسألة عن عدد هنا ، فعلى الجيب أن يقول :

عشرون ، أو ما شاء مما هو أسماء لعدة ، فإذا قال لك :

كم لك درهما ، كم درهما لك ؟

ففسر ما يسأل عنه قلت :

عشرون درهما

فعملت كم في الدرهم عمل العشرين في الدرهم ، ولك مبنيـه
على كم (١) •

ونصب الاسم بعد « كم » أو بعد « عشرين » له تفسيره في النحو
العميق للغة العربية ؛ فهذه الأسماء نصبت ما بعدها ؛ لأنها في الحقيقة
أسماء منونة فكم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ؛
لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة
عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، ولولا ذلك لم يقولوا :

خمسة عشر درهما

ولكن التنوين ذهب منه ، كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه
موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت
منها الحركة ، كما ذهبت من « إذ » ؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام (٢) •
فالنصب — إذن — يفترض في الأسماء : كم ، عشرين ، خمسة
عشر تنويناً ، وهذا التنوين المقدر منع هذه الأسماء من أن تضاف
فيجر الاسم بعدها ، ولم ترفع هذه الأسماء ؛ لأنها ليست بمبنية على
مبتدأ ، ولا مبتدأ •

وإذا كان النصب موجوداً لأنه بديل للجر أو الرفع ، فإنه يذهب
بوجود أحدهما • يقول « سيبويه » : « وإن شئت قلت :

كم غلمان لك

— بالرفع — فتجعل غلمان في موضع خبركم ، وتجعل « لك »
صفة لهم » (٣) •

فالرفع هنا بديل للنصب ، وتقول :

على كم جذع بنى بيتك

فالقياس النصب ، وهذا قول عامة الناس ، فأما الذين جروا ،

(١) الكتاب ج٢/١٥٧

(٢) الكتاب ج٢/١٥٧

(٣) الكتاب ج٢/١٦٠

فإنهم أرادوا معنى « من » ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت « على » عوضا منها « (١) » .

ومن الواضح أنه حيث يرفع الخبر بعد « كم » لا يقال بأن المبتدأ مركب ، ويحدث هذا أيضا مع « إن » . فلقد سبق أن المبتدأ قد يرفع مع « إن » المشددة ، وإن كان النحويون يفترضون أن اسم « إن » هنا ضمير الشأن ، والجملة بعد « إن » في محل رفع خبر .

وإذا كان النصب بعد « كم » الاستفهامية بديلا للجبر والرفع ، يختفى بوجود أحدهما ، فإن الجبر بعد « كم » الخبرية بديل للنصب والرفع ، يختفى أحيانا بوجود أحدهما .

وإذا كان النحو العميق لكم الاستفهامية يفترض فيها التنوين ، فإن النحو العميق لكم الخبرية يفترض فيها عدم التنوين ، فالنصب بعد « كم » الاستفهامية « المنونة » يوازي الجبر بعد « كم » الخبرية « غير المنونة » . وفي هذا يقول « سيبويه » :

« واعلم أن « كم » في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك الاسم نحو :

مائتى درهم

فانجر الدرهم ؛ لأن التنوين ذهب ، ودخل غيما قبله ، والمعنى معنى « رب » وذلك قولك :

كم غلام لك قد ذهب

فهم جعلوها في المسألة مثل : عشرين ، وما أشبهها ، وجعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة تجر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها ، فجاز في « كم » حين اختلف الموضعان ، كما جاز في الأسماء المتصرفة التي هي للعدد « (٢) » .

وحديث « سيبويه » السابق حديث في الموازنة بين التراكيب المؤسسة على روحها وما يفترض بداخلها أو في أعماقها .

(١) الكتاب ج٢/ ١٦٠

(٢) الكتاب ج٢/ ١٦٠

و « كم » الخبرية تشبه في المعنى والشكل « رب » وإن كانت الأخيرة حرفاً ، والأولى اسماً ؛ فكلتاها تفيد الكثير ، وتجر الاسم بعدها ، ويأتى بعدهما الخبر مرفوعاً •

« فكم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ، ورب غير اسم ، بمنزلة « من » فالعرب تقول :

كم رجل أفضل منك

تجعله خبراً لكم (١) •

والجر — كما سبق — يختفى إن وجد أحد البديلين : النصب أو الرفع ، يقول « سيبويه » : « واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها فى الخبر ، كما يعملونها فى الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل فى هذا الموضع فى جميع ما عملت فيه « رب » إلا أنها تنصب ؛ لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز فى الكلام ، أو اضطر شاعر فقال :

ثلاثة أثوابا

كان معناه معنى :

ثلاثة أثواب

وقال « يزيد بن ضبة » :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والغناء
وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى

فالذى ينصب يذهب إلى أن معنى التثنية فى « كم » متحقق فى النصب ، كما هو متحقق فى الجر ، وأحياناً يتغير ضبط الكلمات ، لكن المعنى يبقى كما كان ، كما فى الشواهد السابقة •

كذلك يجوز نصب الاسم بعد كم الخبرية ، إذا فصلت بينها وبينه

بفصل ، فتعامل في هذه الحال معاملة الاسم المنون ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول :

هذا ضارب بك زيدا

ولا تقول :

هذا ضارب بك زيد

وقال زهير :

نؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها

وقال القطامي :

كما نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل^(١)

فالفضل بين « كم » وما حقه أن يليها مباشرة يفترض فيها قوة نحوية عميقة عبر عنها « سيبويه » بأنها تعامل في هذه الحال معاملة الاسم المنون ؛ فالتلازم يتم بين التنوين والنصب ، وهو ما عهدناه من قبل مع كم الاستفهامية والمنصوب بعدها ، أو مع خمسة عشر والمنصوب بعدها ، أو مع عشرين والمنصوب بعدها ، وهذه عناصر لغوية يفترض فيها التنوين افتراضا لتبرير وجود المنصوب بعدها ؛ لأن الاستعمال العربي قد درج على ذكر المنصوب بعد الاسم المنون ، كما في نحو :

هذا ضارب بك زيدا — كما فعل سيبويه — *

أما البديل الآخر للجر مع كم الخبرية ، وهو الرفع ؛ فيقول « سيبويه » عن بيت « القطامي » السابق : « وإن شاء رفع فجعل كم المبرار التي ناله فيها الفعل ، فارتفع الفعل بذلتي ، فصار كقولك :

كم قد أتاني زيد

فزيد فاعل ، وكم مفعول فيها ، وهي المبرار التي أتاه فيها ، وليس زيد من المبرار ، وقال الفرزدق :

كم عمّة

فجعل كم مرارا ، كأنه قال : كم مرة قد حلبت عشارى على عماتك • وقال الآخر :

فكم قد فاتنى بطل كمى وياسر فتية سمح هضوب^(١)

وكم فى الأمثلة والشواهد السابقة ظرف ، والمرفوع فى بيت الفرزدق مبتدأ ، فالجمله لا تزال اسمية •

أما المرفوع فى بيت القطامي ، وفى الشاهد الأخير فهو فاعل ، ومن الواضح أن كم على افتراض الجر مبتدأ ، وكذلك هى على افتراض النصب أما على الرفع فقد أصبحت ظرفا ، والجمله كلها انتقلت من الفعلية إلى الاسمية ، وازن بين :

كم فضل نالنى منهم على عدم	مبتدأ + خبر + صفة
كم فضلا نالنى منهم على عدم	مبتدأ + تمييز + خبر
كم نالنى منهم فضلا على عدم	مبتدأ + خبر + تمييز
كم نالنى منهم فضل على عدم	ظرف + فعل + فاعل

ولا يخفى مدى التوازن بين هذه التراكيب ، ودليل الصحة النحوية فى هذه الموازة التركيبية أن الأوجه الثلاثة رويت فى بيت أنس ابن زعيم^(٢) :

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه
فقد رفع « مقرف » على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم ، وخبر مقرف هو « نال العلا » والنصب على التمييز لقبح جره مع الفعل ، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر فى الضرورة ، وعلى النصب والجر تكون فى موضع ابتداء •

وقال آخر :

كم فيهم ملك أغر وسوقة حكم بأردية المكارم محتبى

(١) الكتاب ج٢/ ١٦٥ ، ١٦٦
(٢) انظر هامش محقق الكتاب ج٢/ ١٦٧

روى البيت بجر « ملك » مع الفصل بينه وبين « كم » بالجار والمجرور للضرورة ، ولو رفع أو نصب لجاز • وقال ثالث :

كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع^(١)
روى البيت بجر « سيد » مع الفصل بالجار والمجرور ، ولو نصب أو رفع لجاز • ومن الواضح أن الصفات بعد « سيد » كلها مجرورة ، فروى القصيدة عين مكسورة •

ومن المبتدأ المركب قولهم :
له كذا وكذا درهم

فكذا وكذا مبهم فى الأثياء ، بمنزلة « كم » ، وهو كناية للعدد ، ونصب ما بعده كنصب الاسم بعد « كم » وخمسة عشر ، وعشرين •
ومثل هذا :

كان من الأمر ذية وذية ، وذيت وذيت ، وكيت وكيت
كأين قد أثنى رجلا
مبتدأ + خبر + تمييز
وأكثر العرب يتكلمون بهذه مع « من » قال تعالى :
« وكأين من قرية »^(٢)

وقال عمرو بن شاس :

وكائن ردنا عنكم من مدجح يجىء أمام الألف يردى مقنعا
فكائن مبتدأ ، ومن مدجح تمييز ، والخبر جملة « ردنا عنكم »^(٣) •
والجر هنا يوازى النصب فهما عدلان تركيبيان كلاهما صحيح ، فـ
كأين + منصوب = كأين + من + مجرور
يقول « سيبويه » : « ألزموها « من » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء
يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك :
لا سيما زيد

(١) الكتاب ج ٢ / ١٦٧ ، ١٦٨

(٢) الحج ٤٨ : الطلاق ٨

(٣) الكتاب ج ٢ / ١٧٠

(أى فى لزوم ما الزائدة للتوكيد) ، قرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة (٢) •

ويرى بعض النحويين أن الأصل فى استعمال كآين الجر حتى إنه يقدر للتركيب « من » إذا لم تكن موجودة • يقول : « وكآين معناها معنى رب ، وإن حذف « من » فعربى ، وإن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار « من » (٢) •

لكن رأى الصحيح أنها تنصب ما بعدها أو أنها تركب مع ما بعدها منصوبا ؛ لأنها فى قوة اسم منون ، والتنوين يلزم النصب ، أو أنها فى قوة اسم مضاف يأتى ما بعده منصوبا • يقولون :
« كذا وكآين عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم فى رجل حين قلت :

أفضلهم رجلا

فصار كآى وذا ، بمنزلة التنوين ، كما كان هم بمنزلة التنوين (٣) •
وأرى باب لا النافية للجنس مثالا آخر من أمثلة المبتدأ المركب فى أسلوب النفى المستغرق الشامل لكل أفراد الجنس ، وهاك حديثا موجزا عن هذا •

« لا » النافية للجنس + المبتدأ :

كان النحويون مصيبين حين عقدوا مشابهة بين اسم إن واسم لا ، لكنهم كانوا شكلين حين بدعوا يشبهون بين الخبرين فى البابين ، من حيث إن كليهما مرفوع ، وكلاهما من هذه الناحية يشبه الفاعل ، مع أنه من الواضح أن الخبر هو المسند ، والفاعل هو المسند إليه ، فهذه المشابهة الشكلية لا تبرر بحال القول بالتشابه بين الموقعين •

كما أن هناك فروقا أخرى واضحة بين لا النافية للجنس ، وإن • من

(١) الكتاب ج٢/ ١٧١

(٢) الكتاب ج٢/ ١٧١

(٣) الكتاب ج٢/ ١٧١ ؛ تسهيل الفوائد / ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ مغنى اللبيب

ج١/ ١٥٧ — ١٦٠

• هذه الفروق أن الأولى للنفي المستغرق ، أما الثانية فللإثبات المؤكد •

ولم يغب عن بال النحويين هذا الفرق ، فذهبوا إلى أن وجهه
مشابهة « لا » التبرئة لأن ، أن « لا » للمبالغة في النفي لكونها للجنس ،
و « إن » للمبالغة في الإثبات ، ولذلك نراهم ينتهون إلى أنها حملت عليها
حمل النقيض على النقيض (١) •

كذا من الفروق بين « لا » و « إن » أن الأولى تشترط بقاء أسلوب
النفي ، فإذا زال بطل عملها ، أى أن مجرد اقترابها من الإثبات يسلبها
العمل ، فكيف — إذن — تلحق بأداة مثبتة مؤكدة ؟

ومن حيث الضمائم التى تدخل عليها الكلمتان ، نرى « لا » تدخل
على نكرة ، أما « إن » فتدخل على معرفة ، وإن دخلت على نكرة ليس
لها مسوغ للابتداء بها يجب تأخيرها ، وتقديم خبرها كما فى نحو قوله
تعالى :

« إن لدينا أنكالا وججيما » (٢)

« إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار » (٣)

أما « لا » فيشترط لإعمالها عمل إن — كما يقولون — أن يتقدم
اسمها على خبرها دائما ، فإن تقدم الخبر ، وتأخر الاسم بطل العمل •
فالكلمتان من هذه الناحية متباعدتان ، فكيف — إذن — جاز عقد
المشابهة بينهما ؟

خلاصة القول أن عقد المشابهة بين « لا » و « إن » بناء على نصب
الاسم معهما منحى فى التنظير لا يقوى على مواجهة الفروق الأخرى
الكثيرة التى سردها من اختلاف أسلوب الكلام مع الكلمتين ، واختلاف
اسم كل منهما بين التعريف ، والتثكير ، واختلاف العمل باختلاف ترتيب
كلمات كل جملة — على ما سبق — •

(١) شرح الكافية ج١/ ١١١ ، ٢٥٧ ؛ مع الهوامع ج١/ ١٤٤ ؛ شرح

الفصل ج١/ ١٠٥

(٢) المزمّل ٣٦

(٣) النور ٤٤

لذا أرى - والله أعلم - أن وجه !المشابهة الحقيقي بين الكلمتين يكمن في أن كليتهما مركبة مع الاسم بعدها ، وهذا التركيب هو الذى .سوغ نصب الاسم بعدهما أو فتحه .

ولهذا التركيب المولد للفتح أو النصب أمثلة أخرى سردت بعضها فى الصفحات السابقة . وهاك حديثاً مفصلاً عن لا النافية للجنس فى ضوء فكرة التركيب .

وينبغى ألا يغيب عن البال بأن القول بتركيب الحرف مع الاسم وتكوينهما معا وحدة واحدة يخدم عصب هذا البحث القائم على وجود التوازي والتقابل فى تراكيب اللغة اهتداء بروح التراكيب وأعماقها وتراكيبها الداخلية .

ففى باب لا النافية للجنس نرى تركيب :

لا + الاسم + الخبر

يوأزى تركيب

المبتدأ + الخبر

مع الفرق الدلالى والشكلى بين التركيبين . وقد كان الأمر كذلك مع إن وأخواتها .

وما ذلك إلا لأن النسبة بين كلمات التركيبين ثابتة ، فنحن فيهما نثبت الخبر للمبتدأ ، أو المسند للمسند إليه ، أو المحكوم للمحكوم عليه مع « إن » أو ننفيه عنه مع « لا » .

والحق أنه لكى يصل الباحث إلى تقويم حقيقى ، أو إلى تفسير مقنع للحالة الشكلية التى يتصف بها اسم لا ، فما عليه إلا أن يقرأ فى مصادر النحو الأصلية ؛ فإن كتب النحو التعليمية ، أو ما أسميه شروح الألفية بأنواعها المختلفة طغى عليها الجانب الشكلى ، وعقدت بين المتباعدات وجوه التشابهات التى لا تقوم إلا على مشابهات شكلية طفيفة يدور معظمها حول تشابه فى نصب أو رفع أو جر .

أما الكتب المصادر ، فكانت أوسع نظرة ، وأقرب إلى فهم طبيعة

التراكيب اللغوية • فهذا — مثلاً — « الزبيدي » الأندلسي يقول عن تركيب العدد — وهذه مسألة ذات علاقة وطيدة بما نحن بصدد — : « إذا جاوزت العشرة ... جمعت العددين ، وحذفت واو العطف التي كانت بينهما ، وجعلتهما بمنزلة اسم واحد ، وبنيتهما على الفتح تقول :

هؤلاء أحد عشر رجلاً

فأحد عشر ، خبر لا يظهر الرفع فيهما ؛ لأنهما اسمان جعلتا بمنزلة اسم واحد (١) •

فإذا كان تركيب الاسمين وتداخلهما معا استدعيا الاستغناء عن واو العطف ، فمن باب أولى يكون الاستغناء عن حركة الإعراب المألوفة للخبر •

ومسألة التركيب هذا موجودة في أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذكر ؛ فقد جاء في « الخصائص » أن فتحة النون من « أينما » فتحة التركيب ، ويضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأول على الفتح ، كما يجب في « حضرموت » و « بيت بيت » ، ويدل على أنه قد يضم « ما » هذه إلى ما قبلها ما أتشدناه أبو علي عن أبي عثمان :

أثور ما أصيدكم أم ثورين أم تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله « أثور ما » فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء « حضرموت » ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التثنية لامحالة لأنه مصروف ، وبنيت « ما » مع الاسم ، وهي مبقاة على حرفيتها ، كما بنيت « لا » مع النكرة في نحو :

لا رجل (٢)

فالتركيب في الاسم كما يحدث نتيجة إلحاق حرف بآخره (أثورما) يحدث كذلك نتيجة اتصال حرف بأوله (لا + اسم) •

(١) الواضح / ٨٨ ، ٩١

(٢) الخصائص ج ٢ / ١٨٠ ، ١٨١

وفتحة التركيب أقوى من حركة الإعراب، فالأخيرة تتلاشى وتندمج لتخلى مكانا للأولى ؛ فالأولى تزيل الثانية ، فقد نقول :

هذه خمسة

بإعراب خمسة ، ثم نقول مركبا :

هذه خمسة عشر

تختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ، على قوة حركة الإعراب ؛ ففتحة الراء فى « عشر » فتحة بناء التركيب فى هذين الاسمين ، وهى تماما كفتحة البناء فى قولك :

لا رجل عندك (١)

ولعل تركب لا مع اسمها فقط — وهو الأمر الذى أجمع عليه النحويون — هو ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن « لا » لا تعمل فى الخبر ، وأن الخبر مرفوع بالابتداء ، كما كان قبل دخولها • وهذه قاعدتهم كذلك فى « إن » (٢) •

وقد ذهب بعض البصريين إلى أنها لا تعمل فى الخبر لضعفها عن العمل فى شيئين ، وهذا ما شرحه « الرضى » بقوله : « يرتفع خبر « لا » — إذا كان اسمها مبنيا — بكونه خبر المبتدأ ، فلا رجل مرفوع المحل بالابتداء ، وذلك لأنه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا ، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منه ، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابا ، فبقى على أصله من الرفع بالابتداء » (٣) •

فالوازة بين جملة المبتدأ والخبر ، وبين جملة لا النافية للجنس من هذه الناحية تكاد تكون كاملة ، من حيث ، إن (لا + اسمها) فى محل رفع •

(١) الخصائص ج٢/ ١٣١ ؛ ج٣/ ٥٦

(٢) شرح المفصل ج١/ ١٠٦ ، ١٠٧

(٣) شرح الكافية ج١/ ١١١

فالمسألة — إذن — تفسر بعيدا عن فكرة العامل والمعمول، وتعرزها أمثلة كثيرة فى اللغة العربية •

وإذا كان اسم لا المفرد بنى بسبب تركيبه معها ، فإن اسمها المضاف أو المضارع له لا يبينان ؛ لأنه لا يركب أكثر من كلمتين (١) •

وعدم البناء لصعوبة التركيب فى المسألة الأخيرة ، نجده أيضا مع الفعل المضارع الذى يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ؛ لتتنزله معها منزلة صدر المركب من عجزه ، لكنه يعرب إن فصل بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لعدم التركيب ؛ إذ لا تتركب ثلاثة أشياء (٢) • فمسألة تركيب عنصر مع عنصر آخر ، لها جذورها فى الفكر النحوى العربى ، وحيثما وجد العنصر الذى سبب التركيب ، وبالتالى البناء ، يذهب النحويون إلى القول بالبناء •

و « لا » من العناصر التى يصدر بها المركب ، مثلها فى ذلك مثل « إن » وأخواتها وكم وأخواتها •

وما ، ونون التوكيد من العناصر التى تلاحق العناصر الأخرى فتسبب لها البناء كذلك فالبنى هنا هو الصدر ، والعنصر الذى سبب البناء هو العجز •

وما التنوين مع النصب فى اسم لا المضاف والشبيه به إلا طردا للباب على وثيرة واحدة ؛ إذ يبدو — والله أعلم — أن الذهن العربى ألف بناء اسم لا المفرد البناء السابق ، بسبب التركيب المشار إليه ، والموجود فى أمثلة كثيرة من أمثلة اللغة العربية ، فطرد حالة النصب مع بقية أمثله مع إبقاء التنوين ، للسبب الذى ذكره النحويون من أنه لا تتركب ثلاث كلمات (٣) •

-
- (١) شرح الكافية ج١/ ٢٥٦ ؛ الواضح / ٨١
 (٢) همع الهوامع ج١/ ١٨ ، ١٩ ؛ شرح المفصل ج١/ ١٠٥
 (٣) لا يغيب عن ذهن القارئ أن التنوين حذف من المضاف ، بسبب الإضافة ، وبقي مع الشبيه بالمضاف فى نحو :
 لا بائع لبن هنا ، لا بائعا لبنا هنا •
 نلاحظ الموازنة بين حذف التنوين والإضافة أو الجر ، وبين التنوين وعدم الإضافة أو النصب وهذه مسألة من مقررات النحو العربى ، ولها واقع فى أمثلة كثيرة من تراكيب اللغة من نحو اسم الفاعل المضاف وغير المضاف ، الصفة المشبهة المضافة وغير المضافة ، وغيرها كثير •

ويكاد « سيبويه » يكون رائد الحديث عما أسميته «المبتدأ المركب»
فلقد بوب « لإن » ، و « لا » حيث تحدث عن « كم » وأخواتها ،
والنداء •

ويلحظ الباحث في هذا الباب النحوي الأخير وجوه شبه كثيرة
بينه وبين « لا » النافية للجنس • وهاك حديثا مختصرا عن البناء
والإعراب في باب « النداء » •

النداء :

من يقرأ ما كتبه « سيبويه » يدرك أنه يعتبر النداء أسلوبا خاصا
يختلف عن غيره من الأساليب ؛ فهو يرى أنه أول الكلام أبدا ، إلا أن
تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام لك ، به تعطف
المكلم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كلامهم ، غيروا فيه كثيرا ، حتى
جعلوه بمنزلة الأصوات ، وما أشبه الأصوات من الأسماء المتمكنة (١) •

وكان النداء يقوم بوظيفة التنبيه وتحويل اهتمام المخاطب أو
« المكلم » إلى ما سوف يقوله « المكلم » ، ومن هنا يسهل الاستغناء عنه
إذا ما تؤكد من أن المخاطب مصغ منتبه ، وإذا كان الأسلوب كله قد
يستغنى عنه ، فأولى بالتغيير فيه أو على الأقل التعديل ، عنصر من
عناصره ؛ فالأسلوب كله يشبه مجموعة من الأصوات المستخدمة للغرض
السابق •

وقد تكررت هذه الفكرة ، أقصد فكرة كثرة استعمال النداء والتغيير
فيه لدى سيبويه (٢) •

كما أشار « السيرافي » إلى مخالفة النداء لغيره من الألفاظ ؛ لأن
الألفاظ في الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو
أشياء غيرها من الألفاظ • ولفظ النداء لا يعبر به عن شيء آخر، وإنما هو
لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل (٣) •

(١) الكتاب ج٢/ ٢٠٨

(٢) الكتاب ج٢/ ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣

(٣) الكتاب ج٢/ ١٨٢

ولأن النداء كثر ، فقرب من منزلة الأصوات ، نرى « سيبويه » يعتقد بأن المفرد بنى على الضم تشبيها بالأصوات المبنية على الضم ، يقول : « فأما المفرد •• فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر فى كلامهم فجعلوه بمنزلة الأصوات نحو « حوب » وما أشبهه » (١) •

وطالما كان المنادى بهذه المنزلة الصوتية المحددة ، أى طالما كان مفردا ظل مبنيا على الضم ، حدث هذا أيضا مع « قبل » و « بعد » حين تقطعان عن الإضافة ، أما إذا أضيفتا ، فإنهما تنصبان ، وهما فى محل نصب كذلك إن كانتا مبنيتين على الضم ، كذلك المنادى ، فالمفرد رُفِعَ وهو فى موضع اسم منصوب ••

ونصبوا المضاف نحو

يا عبد الله

والنكرة حين قالوا :

يا رجلا

حين طال الكلام ، كما نصبوا :

هو قبلك ، هو بعـدك

ورفعوا المفرد كما رفعوا : قبل وبعد ، وموضعهما واحد ، وذلك قولك :

يا زيد ، يا عمرو

وتركوا التنوين فى المفرد ، كما تركوه فى « قبل » (٢) •

إن هذه الإشارات يمكن الاستفادة بها فى تفسير نصب المبتدأ مع « إن » مثلا ، وبنائه على الفتح ، أو نصبه مع لا النافية للجنس ؛ فلقد ألحق « سيبويه » المتادى المرفوع بالمبتدأ المرفوع ؛ إذ قال : « لما اطرـد الرفع فى كل مفرد فى النداء ، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل (٣) •

وعلى هذا ، فإن لنا أن نكمل دائرة التشبيه، فنشبه المبتدأ المنصوب

(١) الكتاب ج٢/ ١٨٥

(٢) الكتاب ج٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩

(٣) الكتاب ج٢/ ١٨٣

أو المبنى على الفتح بالمنادى المنصوب ، وترجع الفتح أو النصب فيه إلى إطالة الكلام .

والحق ، يمكن أن تكون هذه نظرية تفسيرية ، تفسر بها حالات الإعراب في اللغة ؛ فالفاعل يرفع وكذا المبتدأ ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد ، ألم يقل النحويون أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل .

فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول ينصب المفعول ، وإذا ما طال المبتدأ بإن ، أو بلا نصب ، تماما كما يرفع المنادى ، وينصب غير المفرد لأن الأول غير طويل ، أما الثاني فقد طال .

فإذا ما عرفنا أن طول الطلام فيه قدر من الجهود ، أدركنا أن النصب أو الفتح لخفتها يناسبان مثل هذا الطول .

وهذه النظرية التفسيرية التي يمكن أن أسميها « نظرية الامتداد » تفسر لنا كذلك الإعراب في الفعل المضارع ؛ فهو يرفع إن لم يسبق بناصب أو جازم ، فإذا طال الكلام بأداة نصب قبل المضارع نصب ، وإذا طال الكلام بنون توكيد بعد المضارع بنى على الفتح .

وجزم المضارع للترقية بينه وبين نصبه ، وبناءؤه على السكون للترقية بينه وبين بنائه على الفتح .

ويمكن القول بأن جر الأسماء إنما تم للترقية بينها وهي منصوبة ، وكان نظرية الامتداد ، ينبغي تكميلها بمبدأ مراعاة القيم الخلافية .
بعد هذا الاستطراد اللازم أقول :

سواء رفع المبتدأ أو نصب ، أو بنى على الفتح في حال الإطالة ، فهو في محل رفع .

وهذا ما أقصده بالموازاة ؛ فالنسبة ثابتة في علاقة المفردات بعضها ببعض ، وإن تغير الضبط الإعرابي نتيجة لتغير الضمائم الكلامية المستدعية لتغير الحالة الإعرابية .

فالمبتدأ المرفوع لفظا ، والمبتدأ المنصوب بعد « إن » ، أو المبنى على الفتح بعد « لا » من الناحية التركيبية يشير إلى حقيقة واحدة ، وهي كونه الجزأ الأول في جملة فهو — إذن — من المرفوعات بما اعتراه النصب أو الفتح إلا للتركيب أو لطول الكلام .

والمنادى المبني على الضم ، والمنصوب من المنصوبات، وما اختلاف الرفع والنصب إلا خضوعاً لنظرية الطول ، فحيث لا طول يوجد الضم ، وحيث يوجد الطول يوجد النصب •

أى أن العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المبتدأ (وحده فقط أو بعد إن ، أو لا) هو الرفع ، أما العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المنادى (المفرد المضاف ، الشبيه به) هو النصب •

وفى هذا شىء من منطق اللغة ، ونفس من روحها ، فمرة يتجه التأويل نحو الرفع ، فيكون النصب اللفظى محله الرفع ، وأخرى يتجه نحو النصب ، فيكون الرفع اللفظى محله النصب •

فالنصب مع المبتدأ له اعتباران : اعتبار اللفظ أو السطح وهو النصب ، واعتبار المحل أو العمق وهو الرفع •

والعكس تماماً مع المنادى ؛ فالرفع فيه اعتبار لفظى سطحى ، أما النصب فاعتبار محلى عميق •

وهذه الازدواجية فى الاعتبار التى هى انعكاس لموازاة فى التراكيب تهتدى بروح التراكيب ، تجد لها واقعا من اللغة والاستعمال « رأيت قولهم :

يا زيد الطويل

بنصب الطويل ؛ لأنه صفة لمنصوب ، فإن رفعت ، فلأنه صفة لمرفوع (١) • وكذا تقول :

يا تميم أجمعين ، يا تميم أجمعون

فتنصب إن اعتبرت المحل ، وترفع إن اعتبرت اللفظ « والمعنى فى الرفع والنصب واحد » (٢) •

ورفع عنصر التركيب لأنه كلمة واحدة ، أو كالكلمة الواحدة (الفعل والفاعل ، المبتدأ والخبر ، يا + مفرد) ونصبه لطول الكلام أو لصيرورته

(١) الكتاب ج١/ ١٨٣

(٢) الكتاب ج٢/ ١٨٤

عنصرا في مركب (إن + اسم ، لا + اسم ، يا + مضاف أو شبيه به)
أمر مرده المعنى ووضوح المراد *

ولذا يستثنى من الإلتباع بالنصب مراعاة لحل المنادى المفرد المبني
على الضم ، وصف « أى » وغيره من الأسماء المبهمة فى قولك :

يا أيها الرجل ، يا أيها الرجلان ، يا أيها المرأتان

فأى هذا ، كقولك : يا هذا * والرجل وصف له ، كما يكون وصفا لهذا ،
وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول :

يا أى ، ولا يا أيها

وتسكت ؛ لأنهم مبهم يلزمه التفسير ، غصار هو والرجل بمنزلة اسم
واحد كأنك قلت : يا رجل (١) *

فالعنصر يرفع إن صلح وحده أن يعبر عن معنى ما ، وقد يتداخل
عنصران ليعبرا معا عن معنى واحد ؛ لأن واحدا منهما غامض ومبهم
فيحتاج إلى غيره *

ولا ينبغي أن يقال إن الاسم بما بعده قد طال فكان ينبغي نصبه
إعمالا لنظرية الامتداد أو الطول ؛ لأن النصب نتيجة لطول العنصر أو
الكلام شرطه الأساسى صلاحية العنصر وحده للتعبير عن معنى ،
و « أى » هنا أو « هذا » بدون وصفهما غامضان ، فهما فى حاجة إلى
الوصف حاجة الكلمة إلى حرف من حروفها ، وكأن الأمر فى النهاية مرده
« الكيف » لا « الكم » فأى وصفتها ، وهذا وصفتها كلمتان « كما »
وعددا ، لكنهما كلمة واحدة « كيفا » ونوعا ؛ ومن هنا رفعنا وكأنك قلت
يا رجل *

وكان هذا نوع من المنادى المركب الذى يؤخذ الاسمان فيه على
أنهما اسم واحد *

وهذه الصفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وصفت

بمضاف ، أو عطف على شيء منها كان رفعا ، واطرد الرفع فى صفات هذه المبهمة ، كاطراد الرفع فى صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ، أو تبنى على مبتدأ (١) •

ومرة أخرى تكون العبرة للكيف دون الكم ، فالرفع هو الوجه حتى لو طال التركيب مع هذه المبهمات وصفاتها بنعوت أو معطوفات كأن تقول :

يا أيها الرجل ، يا أيها الرجل الكريم ، يا أيها الرجل والمصرى وأنبه قارئى العزيز إلى أن « سيبويه » كان يفكر تفكير ذوى النظريات ؛ لأنه يعتبر : أى وصفته ، وهذا وصفته ، كالكلمة الواحدة فى وجوب رفعهما (أى وصفته) فى المنادى ، والجملة الفعلية ، والجملة الاسمية • وهذه الطريقة فى تعميم الفكرة من سمات « التنظير » • وهكذا يرتبط الرفع بالعنصر المتوحد ، أو المنزل منزلته ، والنصب بالعنصر الذى طال وامتد — كما سبق شرحه — •

وصيرورة الكلمتين كالكلمة الواحدة ، نجدها أيضا فى باب النداء فى أمثلة وصف المنادى المفرد بابه المضاف إلى علم ؛ وفى هذه الأمثلة نجد الموصوف والصفة منصوبين •

والمتابعة هنا على العكس من المتابعة فى وصف الأسماء المبهمة ، فهناك تتابع الصفة الموصوف ، أما هنا فيتبع الموصوف الصفة • فأنت تقول :

يا زيد بن عمرو

وقال الراجز ، وهو من بنى الجرماز :

يا حكم بن المنذر بن الجارود سراقك المجد عليك ممدود
وقال العجاج :

يا عمر بن معمر لا منتظر (٢)

(١) الكتاب ج٢/ ١٩٢ ، ٢٠٢

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٠٣

وسواء كانت المتابعة من باب متابعة الصفة للموصوف (اسم مبهم — صفة) أو من باب متابعة الموصوف للصفة (منادى مفرد — صفة مضافة إلى علم) فلا تعارض ولا تنافر بين ضرورة الرفع في الأول ، والبناء على الفتح في الثاني ؛ لأن الرفع في الأول إنما تم ؛ لأن الموصوف وصفته تكاملا ، فكونا كلمة واحدة فلم يطولا ، أما البناء على الفتح في الثاني فقد تم ؛ لأن الموصوف وصفته قد طال بالوصف أولا ، وبالإضافة ثانيا . فالنظرية — إذن — متسقة منضبطة .

يصف « سيبويه » مدى القوى في تركيب الاسم مع آخر حتى يصبح معه كأنه حرف من حروقه : « وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع النني في قولك : زيد بمنزلة الرفع في راء « امرئ » ، والجرة بمنزلة الكسرة ، والنصب كفتحة الراء ، وجعلوه تابعا لابن ، الا تراهم يقولون :

هذا زيد بن عبد الله

•• فتركوا التثنية ههنا ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذاك جعلوه في النداء تابعا لابن « (١) » .

فالاسم الذي يشبه به الموصوف والصفة هنا هو « امرؤ ، وابنم » حيث يضم الحرف قبل الأخير ، أو يفتح ، أو يكسر تبعا لرفع الحرف الأخير أو نصبه أو جره فأنت تقول في الرفع :
امرؤ وابنم

بضم الراء والنون ، كما تضم الهمزة والميم ، وفي النصب :
امراء وابنما

بفتح الراء والنون ، كما تنصب الهمزة والميم ، وفي الجر :
امرئ وابنم

بكسر الراء والنون ، كما تجر الهمزة والميم •

وتشبه هذه المتابعة متابعة دال « محمد » لحركة « ابن » في قولك :

هذا محمد بن علي ، كافأت محمد بن علي ، سلمت علي محمد
ابن علي

فكان « محمد » تساوي « الراء » في امرؤ ، و « ابن » تساوي
« الهمزة » ولذلك إذا نودي « محمد بن علي » نصب الاسمان ، فقول :
يا محمد بن عبد الله
بنصب الاسمين ، بإتباع محد المفرد لابن المضاف +
ومما يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد في النداء قولك :
يا زيد زيد عمرو

بنصب الاسمين ، وقول « جرير » :
يا تيم تيم عدى لا أبأ لكم لا بلفينكم في سوءة عمر (١)
وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ،
فلما كرروا الاسم تؤكدوا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم
يكرروا (٢) +

فكان الأصل : يا تيم عدى بنصب تيم لأنه مضاف ، ثم كرروا تيم
تأكيدا للأول ، أما كيف اعتبر الاسمان كالاسم الواحد ، فهو ما يذهب
إليه « الخليل » من « أن قولهم :
يا طلحة أقبل
يشبهه :

يا تيم تيم عندي
من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ،
فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا
الهاء + وقال النابغة :

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
فقد أتحم الهاء بعد حذفها ضرورة ، فترك المنادى على حاله قبل الهاء ،
والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء ، فتيم تيم صار اسما واحدا ،

(١) الكتاب ج٢/٢٠٥

(٢) الكتاب ج٢/٢٠٦

وكان الثانى بمنزلة الهاء ، فى طلحة ، تحذف مرة ، ويجاء بها أخرى ،
والرفع فى طلحة ويا تيم تيم هو القياس » (١) •

مرة أخرى ينزل « الخليل » الاسم المركب منزلة تاء التأنيث
مما هى فيه ؛ فالعلاقة بين الاسمين اللذين صارا كالاسم الواحد تشبه
علاقة الاسم بحرف من حروفه ، وهذا يدل على شدة التداخل والاتصال •
وقد ينتهى المنادى بفتحة بدلا من انتهائه بياء المتكلم ، فأنت إذا
أصفت المنادى إلى نفسك لا تثبت « ياء الإضافة مع النداء كما لم يثبت
التنوين فى المفرد ؛ لأن ياء الإضافة فى الاسم بمنزلة التنوين ؛ لأنها
بدل التنوين • فحذف وترك آخر الاسم جرا لفصل بين الإضافة
وغيرها ، قال تعالى :

« يا عباد فائقون » (٢،٣)

وبعض العرب يضمون بعد حذف الياء فيقولون : يارب ، وبعضهم
ييقون الياء فيقولون : يا ربى ، وكان « أبو عمرو » يقول : يا عبادى
فائقون ، وقد يدلون مكان الياء ألفا لأنها أف ، وذلك قولك :

يا ربا تجاوز عنا

فإذا وقفت قلت : يا رباه ، وحدث « يونس » أن بعض العرب يقول :

يا أم لا تفعلى

بفتح الميم (٤) •

والفتح أيضا نجده نهاية للمنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء
المتكلم ، وياء المتكلم إما أن تثبت هنا ، وإما أن تحذف ، ويفتح المضاف
إليها ، فقد يقال :

(١) الكتاب ج٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨

(٢) الزمر ١٦

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٠٩

(٤) الكتاب ج٢/ ٢١٠ — ٢١٣

يا بن أمى أو با بن أم

يا بن عمى أو يا بن عم

جعلوا ذلك بمنزلة الاسم الواحد ، وهذا — الأخير — أكثر فى كلامهم من الأول (١) •

كذلك نجد الفتح فى نداء الأسماء المختومة بتاء التأنيث ، سواء كانت اسما خاصا ، أو اسما عاما مكونا من ثلاثة أحرف أو أكثر ، فيقال فى جارية : يا جارى ، بحذف التاء وفتح الياء ، وفى سلمة يا سلم بفتح الميم وحذف التاء ، وفى شاة يا شا ، وفى ثبة يا ثب ، فالأكثر فى كلام العرب الاستغناء عن الهاء — كما قال سيبويه — ، وبعضهم يثبت الهاء بفتح فيقول : يا سلمة بفتح الهاء وقد ذكر « سيبويه » لهذا أمثلة أخرى كثيرة (٢) •

وهكذا يكون فتح المنادى سمة غالبية فى هذا الباب ، وهى فى كثير من الأمثلة ترد إلى تركيب اسمين ، وجعلهما معا كالاسم الواحد •

أنتقل الآن إلى حديث موجز عن لا النافية للجنس كما عرضه سيبويه مباشرة بعد حديثه عن باب النداء ، ما يؤذن بوجود شبه بين البابين •

مشابهات :

كان « سيبويه » مدركا للشبه بين البابين ، فبعد أن ساق وجوها من التغيرات الموجودة فى بابى النداء ولا ، يقول : « فالتقى فى موضع تخفيف ، كما أن النداء فى موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء فى النداء (٣) •

ومما ساقه « سيبويه » للتدليل على المساواة بين البابين أن التثنية يحذف من قولك :

(١) الكتاب ج٢/ ٢١٤
(٢) الكتاب ج٢/ ٢٤١ — ٢٤٥
(٣) الكتاب ج٢/ ٢٧٨

لا أبالك

كما يحذفونه من :

لا أبالك

لأنهم لو لم يجيئوا باللام لكان ساقطا ، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ؛ إذ كان المعنى واحدا ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به فى النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به ، وذلك قولك :

يا تيم تيم عدى

وبد نزلة الهاء إذا لحقت « طلحة » فى النداء ، ولم يغيروا آخر « طلحة » عما كان عليه قبل أن تلحق ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة ، لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، غالنى فى موضع تخفيف ، كما أن النداء فى موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء فى النداء (١) .

ويفرق « سيبويه » بين اللام وغيرها من حروف الجر ، فيقول ملحقا ما فى باب لا بما فى باب النداء ، ومفرقا بين اللام وفى : « وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف ؛ لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافا ، كما أنك حين قلت :

يا تيم تيم عدى

فليئنا ألحقت الاسم اسما كان مضافا ، ولم يغير الثانى المعنى ، كما أن اللام لم تغير معنى : لا أبالك . وإذا قلت :

لا أب فيها

فليست « فى » من الحروف التى إذا لحقت بعد مضاف لم تغير المعنى الذى كان قبل أن تلحق (٢) .

ويقول عما سماه النحويون من بعده بالشبيه بالمضاف : « هذا

(١) الكتاب ج٢/ ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٨٤

باب ما يثبت فيه التثنية من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أن التثنية لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يحذف فى النفى والنداء منتهى الاسم وهو قولك :

لا خيرا منه لك ، لا حسنا وجهه لك ، لا ضاربا زيدا لك
لأن ما بعد حسن وضارب وخير ، صار من تمام الاسم ، فتقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف فى النفى فى أواخر الأسماء • ومثل ذلك قولك :
لا عشرين درهما لك (١)

وصار التثنية كأنه زيادة فى الاسم قبل آخره ، نحو واو مضروب وألف ضارب ، فنونت كما نونت فى النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده ، وليس منه ، فنون فى هذا ما نونت فى النداء ، مما ذكرت لك إلا النكرة ، فإن النكرة فى هذا الباب بمنزلة المعرفة فى النداء ، ولا تعمل « لا » إلا فى النكرة تجعل معها بمنزلة خمسة عشر (٢) •

فما بعد خير ، وحسن ، وضارب متعلق به ، يتم به المعنى ، والمعنى يحتم وجود المتعلق وما تعلق به معا • فالتثنية فى الاسم المنصوب أصبح تحرف هجائى يدخل فى نسيج كلمة من الكلمات ، واسم « لا » من هذه الناحية يشبه المنادى فيما لو قلت :

يا حسنا وجهه أقبل

فالمنون هنا منون هناك ، والعكس بالعكس ، إلا أن المبني هنا نكرة والمبني هناك معرفة •

ثم يرى « سيبويه » أن التثنية يحمل معنى مخالفا لمعنى البناء ، فيقول نقلا عن « الخليل » : « كذلك :
لا آمرا بالمعروف لك

إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلا به كأنك قلت :

(١) الكتاب ج٢/ ٢٨٧

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٨٨

لا آمر معروفا لك

وإن قلت :

لا آمر بمعروف لك

فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاما ، وإن شئت قلت :

لا آمرأ يوم الجمعة

إذا نفيت الأمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الأمرين ، فإذا قلت :

لا آمر يوم الجمعة

فأنت تنفى الأمرين كلهم ثم أعلمت فى أى حين (١) •

فالتعلق بالجر فى : لا آمرأ بالمعروف يعادل تعلقا بالنصب ، إذ

المعنى : لا آمرأ معروفا ، وهذه موازاة فى التركيب قابلتنا كثيرا من قبل •

والفرق بين الاسم منونا وبينه مبنيا أن النفى فى الثانى عام شامل ،

والنفى فى الأول لا يعم •

وهكذا لا ينى «سيبويه» أن يذكر وجوه الشبه بين تركيب لا النافية

للجنس ، وتركيب النداء •

والحق أن الصورة فى ذهنه كانت شاملة ، وحوث ألوانا تركيبية

كثيرة أشرت إليها من قبل ، وأشار إليها « سيبويه » أيضا خلال حديثه

عن لا النافية للجنس « فلا لا تعمل إلا فى نكرة كما أن « رب » لا تعمل

إلا فى نكرة ، وكما أن « كم » لا تعمل فى الخبر والاسم استفهام إلا فى

النكرة (٢) •

كما يقول : « وأعلم أن كل شئ حسن لك أن تعمل فيه « رب »

حسن لك أن تعمل فيه « لا » • • وسألت الخليل عن قول العرب :

ولا سيما زيد

فزعم أنه مثل قولك :

ولا هــل زيد

و « ما » لغو ؛ ففى هذا الموضع بمنزلة مثل ؛ فمن ثم عملت فيه

لا ، كما تعمل « رب » فى مثل ، وذلك قواك :

(١) الكتاب ج٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٧٤

رب مثل زيد

وقال أبو محجن الثقفي :

يا رب مثلك في النساء غريرة . بيضاء قد تمتعتها بطلاق
فسيبويه يجمع بين كم ، ورب ، ولا ، وإن ، وخمسة عشر والنداء
في تناول واحد ، وتصور واحد •

والشبه بين « لا » و « رب » في دخولهما على نكرة ، يتضح في
عطفك على ما جاء بعدهما ، فإذا عطف على اسم « لا » اسم هو معرفة ،
فإنه لا يعطف على اللفظ ، وإنما يعطف على المحل أو الموضع ، فمن ذلك
قولك :

لا غلام لك ولا العباس

فإن قلت : أحمله على « لا » ؟ فإنه ينبغي لك أن تقول :

رب غلامك والعباس

لكن هذا لا يجوز ؛ ولا بد أن تحمل المعرفة على الموضع ؛ لأنه لا يجوز
لأن أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذاك لرب (١) •

لا + اسم + خبر = مبتدأ + خبر :

لأذهب الآن إلى بعض مما قاله « سيبويه » عن نحو لا النافية
للجنس في ضوء ما سبق ، واضعاً في الاعتبار الموازنة التركيبية بين
تركيبها وتركيب جملة المبتدأ والخبر ؛ لثبات النسبة بين كلمات التركيبين •
يشير « سيبويه » إلى فكرة تركيب لا مع اسمها بقوله : « ولا تعمل
فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها ، كنصب « إن » لما
بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه
بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر » (٢) •

وهذا التركيب مسألة افظية فقط يشبه التركيب في « يابن أم »
فهي مثلها في اللفظ ، وفي أن الأول عامل في الآخر » (٣) •

(١) الكتاب ج٢/ ٣٠٠

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٧٤

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٧٥

وكأن الفتحة في هذه التراكيب واحدة :
إن محمدا ، لا رجل ، يا بن أم ، خمسة عشر
ولا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت :
هل من رجل
فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وكذلك :
ما من رجل (١)
تعالتراكيب :

لا رجل هنا ، هل من رجل هنا ؟ ، ما من رجل هنا
فيها ما أسميه بالمبتدأ المركب ، لأن المبتدأ هنا عبارة عن :
لا + اسم ، من + اسم
والدليل على أن : لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في
موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز :
لا رجل أفضل منك
وأخبرنا « يونس » أن من العرب من يقول :
ما من رجل أفضل منك ، هل من رجل خير منك
كأنه قال :
ما من رجل أفضل منك ، هل رجل خير منك (٢) .

ومن الواضح أن « سيبويه » يعادل بين المبتدأ المركب ، والمبتدأ
البنسيط ، لأنه يحول لا + اسم ، من + الاسم إلى مبتدأ مرفوع .
وهذا دليل الموازنة بين التراكيب ، فما بدا منصوبا بعد لا ، ومجرورا
بعد من يوازى المرفوع ، وهذا هو عصب هذا البحث المؤسس على فكرة
القاربة بين التراكيب عن طريق النسبة والروح لا عن طريق الشكل
والظاهر .

لوازم التركيب :

ويستلزم تركيب لا مع الاسم ، أو من مع الاسم ، أو خمسة مع

(١) الكتاب ج٢/ ٢٧٥

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٧٦

عشر « أنك لا تفصل بين لا والمنفى ، كما لا تفصل بين من وما تعمل فيه ، فلا يجوز لك أن تقول :

لا فيها رجل

كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه :
هل من فيها رجل

ومع ذلك أنهم جعلوا « لا » وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام لأنها شبيهة بها « (١) » .

كذلك يستلزم تركيب « لا » مع الاسم أن يتصل بها مباشرة ، ولذلك لا تركيب مع المعطوف على اسمها ، فإذا قلت :
لا غلام وجارية فيها

تنصب كلمة « جارية » ؛ لأن « لا » إنما تجعل وما تعمل فيه اسما واحدا ، إذا كانت إلى جنب الاسم . قال الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (٢)

فقد عطف « ابن » بالتنوين على اسم لا ؛ لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ؛ لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا تجعل اسما واحدا .

وشبيه بهذا أن جملة « لا » قد تمتد بوصف واحد ، فيجوز في الوصف البناء على الفتح ، والنصب مع التنوين ، وقد تمتد بأكثر من وصفين ، فلا يجوز في الوصف الثاني إلا النصب مع التنوين ، وهكذا الحال فيما لو كرر الاسم فصار وصفا تقول :

لا غلام ظريف لك لا غلام ظريفا لك

لا غلام ظريف عاقلا لك لا غلام ظريفا عاقلا لك

لا ماء ماء باردا عندك لا ماء ماء باردا عندك

« فأما الذين نونوا ، فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ،

(١) الكتاب ج٢/ ٢٧٦

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٨٤

وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضع بمنزلته فى غير النفى، وأما الذين لم ينونوا ، فإنهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد * * فإذا عددت الوصف فأنت فى الأول بالخيار ، ولا يكون الثانى إلا منونا من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد * * وإن كررت الاسم فصار وصفا ، فأنت فيه بالخيار * * ولا يكون « باردا » إلا منونا؛ لأنه وصف ثان (١) *

كذا يجب التثنية إذا فصل بين الموصوف والصفة فى نحو :

لا رجل اليوم ظريفا ، لا رجل فيها عاقلا

« من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة فى خمسة عشر (٢) * »

ومن الواضح أن وصف اسم لا المضاف لا يكون إلا منونا ؛ لأنه غير مركب مع « لا » تركيب خمسة عشر ، نقول :

لا ماء سماء لك باردا (٣)

فاسم لا المضاف لم يسقط منه التثنية لتركبه معها ، بل لإضافته؛ فيجب فى وصفه التثنية *

وإلى الوجهين السابقين : المتابعة فى البناء كلما أمكن التركيب ، والمتابعة بالنصب جوازا أو وجوبا ، تجوز المتابعة بالرفع حملا على موضع لا واسمها ومن ذلك قول ذى الرمة :

بها العين والآرام لا عد عندها ولا كرع إلا المغارات والربل
بتثنية كرع ورفعها *

وقال رجل من بنى مذجج :

هذا المعركم الصغار بعينه لا أم لى إن كان ذاك ولا أب (٤)

(١) الكتاب ج٢/٢٨٩

(٢) الكتاب ج٢/٢٩٠

(٣) الكتاب ج٢/٢٩١

(٤) الكتاب ج٢/٢٩١

برقع « أب » • ومن ذلك أيضا قول العرب :

لا مال له قليل ولا كثير

رفعوه على الموضع (١) •

والإتباع على الموضع يعكس فكرة تركيب « لا » مع اسمها
وضيرورتها معا كالاسم الواحد • ومن هنا يقول « الخليل » رحمه الله
مشيرا إلى ما أسميته الموازنة في التراكيب :

« يذك على أن « لا رجل » في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك :
لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك ، ومثل ذلك :
بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء » (٢) •

وأيا ما كان الوجه الذى تأتى عليه المتابعة ، فالأمر مرده إلى المعنى
واستقامة الكلام ، فالوصف فى قول « جرير » :

يا صاحبي دنا الرواح غسيرا لا كالعشية زائرا ومزورا
لا يكون إلا نصبا ، من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا
أرى كالعشية زائرا ، كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا » (٣) •
فالعشية لا توصف بكونها زائرة ؛ ولذلك نصب الوصف بإضمار
فعل ، والجملة كلها فعلية على هذا التقدير •

وحين يتعذر تركيب لا مع اسمها ، لا تعمل ، وأحيانا يجب تكرارها ،
يحدث هذا — مثلا — إذا فصلت بين « لا » والاسم بحشو كما فى قوله
تعالى :

« لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » (٤) •

فلا هنا يجب تكرارها ، وهى هنا عاملة عمل « ليس » مثلها مثل
« لا » فى قوله تعالى :

(١) الكتاب ج٢/ ٢٩٢

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٩٣

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٩٣

(٤) الصافات ٤٧

(٥) الكتاب ج٢/ ٢٩٩

« لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (١)

ومن الطريف أن النحويين افترضوا للا النافية تركيباً عميقاً ، ذهبوا فيه إلى أن تركيب « لا » يعتبر في الحقيقة كأنه إجابة عن سؤال غلام العاملة عمل « إن » إجابة عن سؤال :

هل من عبد ؟

بقولك : لا رجل هنا •

والعاملة عمل ليس إجابة عن سؤال :

أغلام عندك أم جارية

بقولك :

لا غلام عندي ولا جارية

أو سؤال :

أعندك رجل أم امرأة ؟ بقولك :

لا عندي رجل ولا امرأة •

« ولا يجوز لك إلا أن تعيد لا الثانية من قبل أنه جواب لقوله :

أغلام عندك أم جارية ؟

إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، ولا يحسن إلا أن تعيد لا ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه « أم » إلا أن تذكرها مع اسم بعدها • وإذا قال :

لا غلام

فإنما هي جواب لقوله :

هل من غلام ؟

وعملت « لا فيما بعدها ، وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملت « من » في الكلام ، وإن كان في موضع ابتداء » (٢) •

والموازاة التركيبية بين السؤال المفترض وجوابه واضحة ، فكما يجب إعادة ذكر الاسم بعد « أم » في السؤال ، يجب كذلك إعادة « لا »

(١) يونس ٦٢

(٢) الكتاب ج ٢ / ٢٩٥

بعد اسم بعدها ، وكما أن « من » والاسم بعدها فى السؤال مركبان معا
فى موضع ابتداء ، فإن « لا » والاسم بعدها فى موضع ابتداء كذلك *
والفرق الأساسى بين نوعى « لا » أن العاملة عمل ليس لا تركب
مع اسمها ، أما العاملة عمل « إن » فتركب مع اسمها ، « ولم تجعل لا
التي كليس مع ما بعدها كاسم واحد ؛ لئلا يكون الرفع كالنصب (١) » *
وكأن مسألة افتراض تركب لا مع اسمها سمة تركيبية تفرق بينها
فى تركيب ، وبينها فى تركيب آخر ، ويلاحظ هذا التركيب أيضا فى
أمثلة أخرى غير ما نحن بصددده * يقول سيبويين :

« واعلم أن « لا » قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد
هى والمضاف إليه [ليس معه شيء] ، وذلك نحو قولك :
أخذته بلا ذنب ، أخذته بلا شيء ، غضبت من لا شيء ، ذهبت
بلا عتاد *

والمعنى :

أخذته بغير ذنب ، * بغير شيء ، * من غير شيء ، * بغير عتاد
وتقول للرجل :

أجئتنا بغير شيء

أى : رائقا (٢) *

فلا بمعنى غير ، ومعنى المثال الأخير :

أجئتنا خاليا من شيء معك

وهذا معنى قوله : رائقا ؛ لأن الرائق الخالى (٣) *

وتقول إذ قلت الشيء ، أو صغرت أمره :

ما كان إلا كلا شيء

إنك ولا شيئا سواه

ومن هذا النحو قول الشاعر ، وهو أبو الطفيل :

(١) الكتاب ج٢/ ٣٠٠

(٢) الكتاب ج٢/ ٣٠٢

(٣) الكتاب ج٢/ ٣٠٢

تركنتى حين لا مال أعيش به وحين جن زمان الناس أو كلبا
والرفع عربى ، على قول العجاج :

والله لولا أن تحسن الطبخ بى الجحيم حين لا مستصرخ
والنصب أجود وأكثر (١) •

ومن الواضح أن الاسم بعد لا فى هذه التراكيب قد يجربا لإضافة،
وقد ينصب عطفا على منصوب ، وقد يرفع على إلغاء الإضافة واعتبار
« لا » بمعنى ليس ، وقد يبنى على المفتح كما فى قول العجاج :

حنت قلوصى حين لا حين محن (٢)
وخبر لا محذوف فى هذه الحال •

ويفترض « سيبويه » والنحويون فى « لا » هذه ما افترضوها فى
نوعى لا السابقين من أنها جواب عن سؤال ، ولذلك يقبح أن تقول :

مررت برجل لا فارس
حتى تقول : لا فارس ولا شجاع
ومثل ذلك :

هذا زيد لا فارسا
لا يحسن حتى تقول : •• لا فارسا ولا شجاعا
وذلك أنه جواب لمن قال ، أو لمن تجعله ممن قال :
أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟
وكقوله :

أفارس زيد أم شجاع ؟

وقد يجوز على ضعفه فى الشعر ، قال رجل من بنى سُلَول :
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع (٣)
ولعل ما سوغ عدم التكرير فى هذا الشاهد ، أن هناك ما يقوم مقام

(١) الكتاب ج٢/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ : الأمالى ج١/ ١٩٣

(٢) الكتاب ج٢/ ٣٠٤

(٣) الكتاب ج٢/ ٣٠٥

التكرير فى المعنى ؛ لأنه حين قال : « وهوتك فاجع » دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته •

وما يجوز فى الصفات يكون فى الأخبار ، فنقول :

زيد لا فارس ولا شجاع

حيث يعتبر « لا فارس » خبرا مركبا ، « ولا شجاع » خبرا معطوفا عليه ، والعطف هنا فى حكم الوجوب ؛ لأن مثل هذه الجملة تقف إجابة عن سؤال :

أزيد فارس أم شجاع

وهكذا ، يتوصل النحاة العرب إلى طريقة مبتكرة لتصحيح الأمثلة ، والتصحيح هنا ينبع من داخل التراكيب وروحها وذاتيتها ، ويصدر عن منطقها الخاص بها ، لا عن أى منطق آخر قاعدى أو غيره • وهذا المنطق يفترض للتراكيب عمقا يتحكم فيها •

وينتهى بهذا الحديث عن لا التافية للجنس ، كما عرضها سيبويه • ومن الواضح أن مصب نحو هذا الأداة قائم على فكرة تركيبها مع اسمها ، وتشكيلهما معا وحدة كلامية واحدة ، فهى بهذا تشبه « إن » • وهذا هو المبرر المنهجى الذى جعل سيبويه يتحدث عنها فى سياق حديثه عن كم وأخواتها ، وإن وأخواتها ؛ والنداء ، ففى كل هذه التراكيب نلاحظ فكرة التداخل بين العناصر ، وما يستلزمه هذا من بناء على الفتح ، أو نصب مع التنوين عند تعذر البناء •

ولم يشك أحد من النحويين فى أن جملة لا ، وجملة إن اسمية توازى جملة المبتدأ والخبر • وكانت هذه الموازنة مجمعا عليها •

أما جملة كان وكاد فقد سبب جانب الفعلية فى هذين البابين كثيرا من الجدل حول الانتماء التركيبى لهما ، وهو ما فرغنا منه فى حينه وانتهيت هناك إلى أن الشكل التركيبى وإن جعل هذه الجمل تنتمى إلى الجملة الفعلية ، فإن النسبة الثابتة بين ركنيها الأساسيين هى نسبة

ما بين المبتدأ والخبر ، وهذا ما أسميته. ثبات النسبة مع تغير المسألة الإعرابية ، وهو نوع من التوازي والمتقابل بين التراكيب .

إلا أن « الرضى » بشرجه حقيقة العلاقة بين العناصر المفردة لجملتى كان وكاد ، انتهى بهما على أنهما فى الحقيقة جمل فعلية . وهو الأمر الذى قأم به مع ظن وأخواتها ، وقد سبق حديث عنها من قبل .

* * *

وهنا ينتهى ما جاد به القلم وسمح به الجهد ، وفتح الله به من حديث عن الإغراب والتراكيب فى ضوء من تعرف على روح تراكيب العربية وتراكيبها الداخلية . وه الأمر الذى رآه كاتب هذه لسطور ضرورة منهجية فى سبيل العرض الأمين لتراثنا الفكرى النحوى ، فإن النحويين العرب ، لا سيما المبكرين منهم ، لم يقفوا قط عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة ، بل ضموا إلى هذا استكناها لأسرارها ، وغوصا وراء أعماقها .

وكانت فكرة الموازنة والمقابلة بين التراكيب سائدة منتشرة فى تحليلاتهم ، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربى « النسبية » بين المتباعدات « الشكلية » .

وهم فى رصدهم الأمين للسمات الشكلية ، وتقريبهم للمتباعدات استنادا إلى روح التراكيب ، ونسبة ما بينها ، أبرزوا شخصية اللغة وذاتيتها ، التى لا تتغير ، أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة وتراكيبها ، مع تحول الأشكال وتلون الظواهر .

* * *

وهنا آمل أن يعيد بعض المعاصرين من المشتغلين بالدراسات اللغوية العربية النظر فى موقفهم من التراث النحوى ؛ فقد رموه كثيرا بالشكلية، والتعبد بفكرة العامل . وبتهم أخرى ، أبسط ما يقال فيها أنها صادرة

عن قراءاتهم النحو العربى فى كتب النحو التعليمية ، وتقصيرهم فى الرجوع إلى مصادره الأولى •

والله أنسأل أن يهديننا سواء الصراط ، ومن يهد الله فهو المهتدى •

محمود شرف الدين

إسلام آباد

باكستان

مايو ١٩٨٤

ثبت المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المصادر النحوية

- ١ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان بن جنى
الخصائص
٣٢٢-٣٩٢ هـ
القاهرة ١٩٥٥
- ٢ - ابن الشجرى ، هبة الله بن على الحسنى
الأمالى الشجرية
٥٤٢ هـ
بيروت د.ت
- ٣ - ابن قيم ، محمد بن أبى بكر عبد الله بن قيم الجوزية
الفوائد المشوق
٦٩١-٧٥١ هـ
باكستان ١٩٧٣
- ٤ - ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
٦٠٠-٦٧٢ هـ
القاهرة ١٩٦٧
- ٥ - ابن هشام ، جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف
مغنى اللبيب عن كتب الأعراب
٨٠٧-٧٦١ هـ
القاهرة ١٩٢٨
- ٦ - ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن على
شرح المفصل
٦٤٣-٥٥٦ هـ
القاهرة د.ت
- ٧ - الرضى ، محمد بن الحسن
شرح الكافية
حيدر آباد د.ت
- ٨ - الزبيدى ، أبو بكر محمد بن الحسن
الواضح فى علم العربية
٣٧٩ هـ
القاهرة ١٩٧٥
- ٩ - الزجاج ، أبو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل
إعراب القرآن
٣١٦ هـ
القاهرة ١٩٦٥
- ١٠ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
الكتاب
١٨٠ هـ
القاهرة ١٩٦٦
- ١١ - السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر
همع الهوامع
٩١١ هـ
القاهرة ١٩٠٩
- ١٢ - العكبرى ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين
التبيان فى إعراب القرآن
٦١٦ هـ
القاهرة د.ت
- ١٣ - الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد
معانى القرآن
٢٠٧ هـ
القاهرة ١٩٧٣
- ١٤ - القيس ، أبو محمد مكى بن أبى طالب
الكشف عن وجوه القراءات السبع
٣٥٥-٤٣٧ هـ
دمشق ١٩٧٤

٢١٠—٢٨٥ هـ
القاهرة ١٩٦٨

١٥- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد
المقتضب

ثالثا : المراجع النحوية

القاهرة ١٩٦٣

١ - أحمد زكى صفوت
الكامل

القاهرة ١٩٧٢

٢- أمين السيد
في علم النحو

١٣٩٩ هـ
القاهرة ١٩٦٦

٣ - عباس حسن
النحو السوافى

القاهرة ١٩٨٠
القاهرة ١٩٨٠

٤ - محمود شرف الدين
جمله الفاعل بين الكم والكيف
الفعليات

تصويب

الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة
٢١	٢٢	المكارة	٢٣٠	إذا
٢١	٢٣	ذكر	٢٤٤	وقال
٢٢	١٠	لأن	٢٥٠	تفقات
٢٢	١٨	تدلنا	٢٨٢	رابط
٢٢	٢٢	مذكره	٢٨٣	الخيار
٢٣	٥	لغى	٢٨٦	لتقويه
٧١	١٣	من	٢٨٦	كاسمى
٨١	١١	فى	٢٨٩	النحويون
٨٢	٢١	نمضى	٢٩٤	يشبه
٨٦	١٧	موضعا	٢٩٥	شأنها
٩٥	٢	بهذا	٣٠١	درستويه
٩٨	١٩	مختصا	٣١٣	تعذر
١٠١	١٦	قد	٣١٤	أتى
١٠٩	١	مضارعا	٣١٨	جرىء
١٠٩	١٩	لنعدم	٣٢٢	عند
١١٠	١٨	الآلات	٣٢٣	النحويون
١١٦	١٢	مقدما	٣٣١	جدا
١٢٧	٢	وبعدها	٣٣٢	حرف
١٣٥	١٠	وكان	٣٣٣	و
١٥٠	٢٠	وبقول	٣٣٤	فعلا
١٥٤	١٩	عناصر	٣٣٥	اضطر
١٦١	٢٠	منهما	٣٤٠	و
١٦١	١٠	مضمرة	٣٤٤	مناسبة
١٧٣	١٨	لنعتلون	٣٥٣	الثلاثة
١٨٠	٦	صهبة	٣٦٣	بمدة
١٨٠	٦	متميس	٣٧٥	افعال

الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة
٣٨٢	٢	والاختيار	٧	التالى
٣٨٢	٧	فى	٢١	الحرف
٣٨٧	٢٤	اخطا	١٩	موضعين
٣٨٩	١٤	ناستصحبوا	١	خير
٤٠١	١	المخاطب	٥	النحويون
٤٠٣	٢٧	١٩٧٦	٦	والخبر
٤٠٦	١٠	فى	١٨	الفتحة
٤١٤	١٩	ما	١٨	مخرج
٤٢٤	١	الخبر		

للمؤلف

أولاً : كتب

- ١ - نقد ابن طباطبا بين الشكلية والفنية كائو ، نيجيريا ١٩٧٥
- ٢ - المركب الاسمي مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٩
- ٣ - جملة الفاعل بين الكم والكيف القاهرة ١٩٨٠
- ٤ - الفعليات القاهرة ١٩٨٠

ثانياً : بحوث ومقالات

- ١ - النحو من القرآن الكريم اللسان العربي ، الرباط ١٩٧٥
- ٢ - مبدأ تعدد الأنظمة في التركيب اللسان العربي ، الرباط ١٩٧٥
- ٣ - جملة الموضع النحوى الواحد عند « سيبويه » اللسان العربي ، الرباط ١٩٧٦
- ٤ - عناية اللغويين العرب بدراسة التركيب اللسان العربي ، الرباط ١٩٧٦
- ٥ - كان بين أيدي النحويين حولية دار العلوم ، القاهرة ١٩٧٦
- ٦ - مقدمة تاج العروس اللسان العربي ، الرباط ١٩٧٧
- ٧ - كم الجملة العربية حلقة الدراسات اللغوية ، القاهرة ١٩٧٧
- ٨ - بين ابن مالك في الألفية وابن نووى في البحر المحيط اللسان العربي ، الرباط ١٩٨٠

ثالثاً : تحت الطبع

- ١ - الثلاثنيات في النحو العربي (رسالة ماجستير)
- ٢ - التقعيد النحوى بين السماع والقياس (رسالة دكتوراه)
- ٣ - وظيفة الاداة في الجملة العربية

رقم الايداع ٨٤/٤٥٧٦

ولاد محمد بن افا للزيت ساحة
٢١ شارع نوي المنصر من شارع الحواردى بالتمرا ليعى
تليفون ٩٨٦٥٥٣٠